

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام الله (عدد ٣٣) تشرين الأول ٢٠١٥

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية / نظمي الجعبة ٩
- تحويل القدس إلى أورشليم عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة / هنيدية غانم ٣٠
- مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها / عبدالله أبو عيد ٤٦
- الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل / رائد بدر ٧٩
- حركة «فتح» والإسلام، والعلمانية! / بكر أبو بكر ٩٧
- «فتح» والمؤتمر العام السابع / عاطف أبو سيف ١٢٦
- فيصل الحسيني: تجربة مقدسية مختلفة عنوانها «بيت الشرق» / المحامي أحمد الرويضي ١٣٥
- الصراع المفتوح على القدس / مهند عبد الحميد ١٤١
- القدس: وقائع التهويد وممكنات المواجهة / عبد الرؤوف ارناؤوط ١٤٨
- تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها / نعيم شلغوم ١٦٠
- الكتاب: القدس المقطعة: الحداثة والتحويلات الكولونيالية منذ العام ١٩١٧ حتى الآن ١٧٤
- المكتبة ١٨٧

المجتمع الدولي مشغول بقضايا أخرى. تقع على الفلسطينيين مهمة صعبة لإعادة قضيتهم إلى مركزية الاهتمام الدولي.

أيضاً في مساهمة من [سياسات](#) في تسليط الضوء على الواقع الفلسطيني بقسوته، خاصة في المدينة المقدسة التي تتعرض لحملة بشعة من المصادرة والاعتقالات والاستفزازات، فإن [سياسات](#) تخصص معظم مواد عددها هذا لمناقشة الوضع في القدس.

تبدأ [سياسات](#) ملفها عن القدس بدراسة للدكتور نظمي الجعبة من جامعة بيرزيت بعنوان «القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية»، يفكك فيها ما تقوم به إسرائيل في المدينة المقدسة. وتكتب الدكتورة هنية غانم مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» دراسة بعنوان «تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة». ويكتب الدكتور عبد الله أبو عيد عن «مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها».

كما يكتب كل من الدكتور رائد بدر، بادية ياسين ووسام محفوظ دراسة حول «الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل». وفي مجال آخر، يقدم عضو المجلس الثوري لحركة فتح وأحد كتابها دراسة مطولة حول علاقة «فتح» بالدين والعلمانية، محاولاً إمطة اللثام عن هذا الالتباس بين أكبر حركة وطنية فلسطينية وبين التدين.

تُهيمن الاضطرابات الإقليمية والأزمات المستمرة الناتجة عن الربيع العربي على المشهد الإقليمي واهتمامات القوى الكبرى فيه، في الوقت الذي تبدو مهمة الرئيس محمود عباس صعبةً في محاولة فرض أولوية القضية الفلسطينية على المجتمع الدولي، ولفت انتباهه إلى أن القضية الفلسطينية هي أم القضايا في المنطقة، وأن السلم والاستقرار في الإقليم لا يتحققان دون إيجاد حل عادل لها.

ومع التطرف في المجتمع الإسرائيلي وإمعان حكومة نتنياهو في رفض المطالب الدولية كلها بوقف الاستيطان والانصياع للإرادة الدولية، ومع عجز إدارة أوباما عن الضغط على إسرائيل، ورغبة أوباما في عدم مواجهة نتياهو، فإن الراعي الذي احتكر عملية السلام طوال عشرين عاماً يبدو منشغلاً بأي شيء إلا رعاية عملية السلام.

في المقابل، فإن أزمة اللاجئين السوريين ووصولهم إلى قلب العواصم الأوروبية وتدفعهم بعشرات الآلاف إلى حدود الدول الأوروبية؛ هرباً من آلة القتل والدمار التي يواجهها الشعب السوري الشقيق منذ أربع سنوات، كل ذلك جلب الأزمة السورية إلى أروقة صنع القرار الأوروبية. ضمن أشياء كثيرة، فإن هذا عنى أيضاً انشغال أوروبا بأزماتها الداخلية التي خلقها وصول المهاجرين السوريين.

وفيما تواصل إسرائيل سياساتها في مصادرة الأراضي وتهويد القدس ومحاصرة غزة والتضييق والتكثيف بالفلسطينيين بشكل عام، فإن

شؤون الاستيطان خليل التفكجي، ومدير المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان «مؤسسة سانت إيف» المحامي رفول روفاً.

ومواصلة ملف القدس، تقدم [سياسات](#) قراءةً في الكتاب الذي تحرره الدكتورة لينا الجيوسي الصادر بالإنجليزية والمرشح لجائزة كتاب فلسطين بلندن حول القدس، حيث يكتب فيه أكثر من عشرين باحثاً وباحثة عن المدينة المقدسة خلال مائة عام والتحويلات التي شهدتها وفرضت عليها.

وإلى جانب ذلك تقدم [سياسات](#) مجموعة من الكتب الصادرة حديثاً بالعربية والإنجليزية المتعلقة بموضوعاتها بفلسطين، كدأبها.

يمكن ملاحظة أن الحديث عن المصالحة اختفى، ولم يعد على الطاولة. وباستثناء دعوة الرئيس محمود عباس لعقد جلسة عادية أو استثنائية للمجلس الوطني من أجل تجديد دماء اللجنة التنفيذية والتي تم التراجع عنها لإعطاء مهلة أخرى للحديث مع الفصائل، فإن الحالة الوطنية لم تشهد أي تغيير. يقولون إن الشتاء فصل التغيير. ربما!!

وفي زاوية المقالات، تواصل [سياسات](#) البحث أكثر في مستقبل عقد المؤتمر العام السابع لـ«فتح»، فيكتب الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس التحرير، مقالاً عن المطلوب من «فتح» خلال هذه المرحلة. ويكتب الصحفي مهند عبد الحميد مقالاً بعنوان الصراع على القدس، فيما يستعيد المحامي أحمد الرويضي خصوصية تجربة فيصل الحسيني «أمير القدس» عبر الإضاءة على دور «بيت الشرق».

وفي زاوية سياسات عامة، يقدم الدكتور نعيم شلغوم من الجزائر دراسةً بعنوان تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها - قراءة في واقع التجربة الفرنسية.

تخصص [سياسات](#) ندوة هذا العدد لمتابعة قضية القدس، ويدير الصحفي عبد الرؤوف أرناؤوط ندوة [سياسات](#) بعنوان «القدس: وقائع التهويد وممكّنات المواجهة»، يتحدث فيها رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، ومدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية والخبير في

القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية

د. نظمي الجعبة*

تحفظت على وضع القدس تحت إدارة دولية في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، على الرغم من سعادتها بكون القرار قد أبقى قضية القدس مفتوحةً على مصراعيها للمستقبل. وكتعبير عن هذا الموقف، أعلنت دولة إسرائيل في إعلان استقلالها القدس - التي وقعت تحت سيطرتها عام ١٩٤٨ - عاصمةً لإسرائيل، وبصرف النظر عن الاعتراف الدولي من عدمه، فإن إسرائيل تمسكت بهذا «الحق»، ولم تحدد حدود «القدس الغربية» شرقاً، وبقيت عينها مفتوحة على الشطر الشرقي وخاصةً البلدة القديمة طوال فترة الحكم الأردني (١٩٤٨-١٩٦٧)، حتى أنها تعاملت مع مجمع النبي داود الذي يقع على بعد عدة أمتار من الأسوار الجنوبية للمدينة كنقطة رمزية

مقدمة

لا بد من مراجعة الاستراتيجية الإسرائيلية على مشارف مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي للشطر الشرقي من القدس، ليس من باب فهمها - وهي مسألة في غاية الأهمية - بل لمحاولة تطوير خطط وطنية تتعلق بالحقوق الفلسطينية في المدينة.

قد يكون الموقف الإسرائيلي اتجاه القدس من أوائل المواقف الأكثر وضوحاً للقيادة الإسرائيلية، حيث بدى بتنفيذه مباشرةً في حزيران عام ١٩٦٧، وقد تكون بعض معالم هذه الاستراتيجية قد وضعت مسبقاً^١، ومن الجدير بالذكر أن القيادة اليهودية قد

* جامعة بيرزيت.

الدالة على فرض السيادة الإسرائيلية على القدس والتعامل معها على هذا النحو على المستوى الدولي. وبالتالي نحن بصدد معرفة ما آلت إليه الأمور في المدينة بمقياس الخطط الإسرائيلية، وسنحاول بناءً عليها وضع ملامح خطة فلسطينية بعد مراجعة سريعة لمثل هذه الخطط.

لا يمكن، بالتأكيد، مراجعة كل مكونات الاستراتيجية الإسرائيلية داخل القدس ضمن مقالة قصيرة نسبياً، لذلك سنركز هنا على عناصرها الرئيسية.

في العزل

كان لقرار تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على الشطر الشرقي من القدس في حزيران عام ١٩٦٧ وما تبعه من حل لأمانة القدس (البلدية) وضم بلدية القدس العربية إلى البلدية الإسرائيلية بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧^٢ أبعاد استراتيجية في غاية الخطورة، فقد حقق الاحتلال من وراء ذلك ليس فقط فرض «سيادته» على هذا الجزء من المدينة، بل أعلن رسمياً ضمها، حتى لو لم يستعمل مصطلح «ضم»، حيث استعمل مصطلح تطبيق «الولاية القانونية»، وهو في حقيقة الأمر لا يعني سوى الضم بكل ما للمصطلح من معنى، وبذلك تم سلخ القدس عن باقي الضفة الغربية بقرار واحد.^٤

والأخطر من هذا، أنه تم التفريق بين سكان القدس وباقي الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث فرض فيهما حكم عسكري، في

تربط «القدس الغربية» بالبلدة القديمة، جوهره الرموز، وخصصت غرفة في هذا المجمع للرئيس الإسرائيلي الأول والذي كان يقيم فيها ليلة واحدة على أقل تقدير في السنة لينظر إلى أسوار البلدة القديمة، محاولاً الوصول في نظره إلى حائط البراق مروراً بحارة اليهود المهجورة.

كما نقلت الرموز السيادية إلى الشطر الغربي، مثل: الكنيسة، بيت رئيس الدولة، مقر رئيس الوزراء ... على الرغم من أن غالبية النشاط السياسي، علاوةً على الثقافي والاقتصادي، كان مركزاً في تل أبيب، وهي مسألة عملت إسرائيل على تخطيها بشكل تدريجي، بحيث أصبحت الوزارات والإدارات المختلفة كلها متمركزة الآن في القدس، فلا تعقد أي اجتماعات رسمية ورمزية إلا في القدس، ولا يستقبل أي سياسي عالمي إلا في القدس

سنحاول في هذه المراجعة تتبع العناصر الأساسية التي شكلت الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه القدس،^٢ تلك الاستراتيجية التي تهدف بشكل أساس إلى الادعاء بأن القدس «الموحدة» هي «العاصمة الأبدية لإسرائيل» وتحقيق ذلك على أرض الواقع، ومحاولة الحصول على اعتراف دولي تدريجي بهذا الأمر الواقع، مثل المحاولات المتكررة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس بضغط من اللوبي اليهودي في أميركا، ورفض التعامل مع بعثة «اليونيسكو» لتقصي الحقائق؛ على اعتبار أنها تريد العمل في منطقة خاضعة للسيادة الإسرائيلية، ويمكن سوق عشرات الأمثلة

حين منح سكان القدس «حق الإقامة المشروط في دولة إسرائيل»، والذي اصطلح على تسميته «الهوية الزرقاء»، وهو في حقيقة الأمر لا يتعدى إقامة دائمة مشروطة،^٥ وبالتأكيد زيادة في الضم، وبالتالي في عزل سكان القدس عن باقي سكان الأراضي المحتلة، وسمح لسكان القدس من الفلسطينيين بـ«حق طلب الجنسية الإسرائيلية»، وهي مسألة تمت ممارستها على نطاق ضيق من الفلسطينيين، بحيث لم تصل نسبة من تقدموا لهذه الجنسية وحصلوا عليها خلال العقود الأربعة الأخيرة سوى ٥٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في القدس (حسب التعريف الإسرائيلي للقدس).^٦

ويجب النظر إلى كثير من الحقوق الاجتماعية التي يحصل عليها فلسطينيو القدس ضمن مفهوم «العزل»، وليس من منطلق الحقوق وتحقيق رغد العيش ومحو الفوارق بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل «قدس موحدة»، كما يتبادر للذهن. فكما هو معروف، فقد تم ضم سكان القدس إلى نظامي الضمان الاجتماعي والصحي، وأصبحت مشاركتهم في هذه الأنظمة غير خاضعة للرغبة الشخصية، بل فرضت بموجب القانون، وتشددت إسرائيل في تطبيق ذلك بعد اتفاقيات أوسلو ووضع القدس ضمن قائمة موضوعات مفاوضات الوضع النهائي، ما يدل على علاقة تطبيق هذه القوانين بتقرير مصير المدينة.

تشمل هذه «الحقوق» ضمانات اجتماعية مثل الشيخوخة والبطالة وفقدان المعيل ودعم الأطفال، كما تتضمن التأمين الصحي. وفي الحقيقة فإن

هذه «الحقوق» تمول بشكل أساس من دافع الضرائب الفلسطينيين في المدينة، فالتأمينات الاجتماعية هي استثمارات للعاملين ومشغليهم لدى شركات تأمين إسرائيلية، كانت قبل ذلك مؤسسات حكومية وأصبحت الآن شركات ربحية، يستردها العامل حين استحقاقها، وقد تقوم الصناديق الرسمية بدعم حكومي لها إلا أنها بالأساس استثمارات وحقوق للعاملين والمؤمنين. وهذا ينطبق على التأمينات الصحية، حيث يساهم كل سكان القدس بتمويلها، وقد تقوم الحكومة الإسرائيلية بدعمها، لكن مساهمة العاملين فيها أكثر من ٥٪ من دخل كل عامل.

اعتاد سكان القدس على هذه الخدمات وأصبحوا مرتبطين بها، خاصة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المدينة،^٧ ما زاد من ربطهم بالعجلة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، وهذا يزيد من تغريبهم عن باقي مجتمع الضفة الغربية، طبعاً دون المبالغة في الأمر، لكن الإشكالية الأساس تنبع من فهم هذه «الحقوق» من سكان القدس، خاصة من بسطاء العاملين، الذي لا يدركون أنهم يستثمرون في هذه الحقوق ولا تقدم لهم منة من إسرائيل، فما يدفعونه من مساهمات في الصناديق الاجتماعية والصحية يفهمونه على أنه ضرائب.

على أي حال، كان من أهداف هذه السياسة الإسرائيلية ليس فقط تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين سكان القدس وأهلهم في باقي الضفة الغربية، بل أيضاً الإمعان في الفصل بينهم

في الاستيلاء على الأرض والاستيطان

تمكنت الحركة الصهيونية من خلال الخبرة الاستيطانية الطويلة التي اكتسبتها منذ نهاية القرن التاسع عشر من التخطيط الاستراتيجي للسيطرة على الأرض واستيطانها، خاصة بعد دراسة معمقة لشكل الملكيات والقوانين ذات العلاقة.^{١١} وقد تكون معالم بعض هذه الخطة قد وضعت مسبقاً قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، وذلك لضرورات استراتيجية.

ارتبط الشطر الغربي للقدس بتل أبيب عبر ممر ضيق (طريق باب الواد) وكان هذا الطريق الاستراتيجي معرضاً لكثير من المخاطر (١٩٤٨-١٩٦٧) ابتداءً من إصبع اللطرون غرباً، وانتهاءً بقرية بيت إكسا، على المدخل الغربي للقدس، كما أن خط سكة الحديد الذي كان يربط القدس بتل أبيب قد مر على مشارف قرية بتير وقرى جنوب غربي بيت لحم، لذلك جاء توسيع حدود بلدية القدس منذ البداية لتوسيع نقاط ارتباط القدس بالمنطقة الغربية، بحيث تمتد من جنوب مدينتي رام الله والبييرة وصولاً إلى غرب بيت لحم بخط طوله أكثر من ٢٥ كم بعد أن كان لا يتجاوز ٥ كم. وضم هذا الخط أيضاً مطار القدس (قلنديا)، كما شمل تدمير قرى اللطرون الثلاث.

لقد تم تعزيز هذا الخط بسلسلة من المستوطنات والشوارع، منها كتلة مستوطنات الجيب (جبعون) في الشمال الغربي للقدس، وكتلة مستوطنات بيتار (بتير) بما فيها مستوطنة

ومحاولة حسم انتماء سكان القدس المستقبلي، خاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي حال التفاوض على مستقبل المدينة، تأمل إسرائيل أن يختار فلسطينيو القدس البقاء تحت السلطة الإسرائيلية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية لن تستطيع منحهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية نفسها.^{١٢} كما يمكن القول إن المراهنة الإسرائيلية قد اعتمدت أيضاً على استمرار فتح سوق العمل أمام المقدسيين وإغلاقه بشكل مبدئي، منذ العام ١٩٩٣، أمام عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، ما رفع نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى نسب غير مسبوقه خاصة بعد العام ٢٠٠٠ وانطلاق انتفاضة الأقصى، وهذا بدوره من المفترض أن يقنع المقادسة أن مصلحتهم تكمن في الاستمرار تحت الحكم الإسرائيلي.

يجب ألا يستهان في تأثيرات مثل هذه الأمور على المستوى الاستراتيجي، فخضوع سكان القدس على مدار ما يقارب الخمسة عقود للقوانين الإسرائيلية وارتباطهم بمنظومة خدمات اجتماعية واقتصادية متطورة نسبياً، علاوة على ارتباطهم الكلي بالاقتصاد الإسرائيلي،^{١٣} حيث عمل غالبيتهم لدى أصحاب عمل من الإسرائيليين في الشطر الغربي من المدينة أو داخل إسرائيل، سيترك آثاراً لا يمكن تجاهلها.^{١٤}

تم العزل الفيزيائي بين القدس والضفة الغربية على مراحل وعبر الحلقات الاستيطانية المختلفة، وتم تتويج ذلك بجدار الفصل العنصري، كما سيرد أدناه.

جيلو في الجنوب الغربي وبما فيها امتداداتها في كتلة كفار عتصيون جنوب بيت لحم، علاوة على الطريق السريع الذي يربط شمال غربي القدس بتل أبيب (طريق بيت عور)، وطريق بتير الذي يربط الجنوب الغربي بالسهل الساحلي، ومن ثم تم إنشاء طريق حلقي سريع يحد القدس من الغرب (طريق بيغن)، والذي يربط المكونات السابقة ببعضها، ويتم الآن تنويع ذلك بخط سكة حديد إضافي.

جاء توسيع حدود بلدية القدس لتحقيق عدة أهداف أيضاً، علاوة على ما ذكر أعلاه، فقد تم ضم أوسع منطقة ممكنة يسكنها أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. وبهذا فقد وصلت مساحة ما ضم من أراضي الضفة الغربية إلى أكثر من ٦٥ كيلومتراً مربعاً، بالإضافة إلى ما كانت عليه حدود البلدة في الفترة الأردنية (حوالي ٦,٥ كيلومتر مربع)، وبهذا تحقق ضم ما مساحته حوالي ٧٢ كيلومتراً مربعاً من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وما عدا البلدة القديمة ومحيطها، حيث تركز غالبية السكان، كانت غالبية المناطق المضمومة (عام ١٩٦٧) شبه فارغة أو قليلة السكان.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين، عام ١٩٦٧، ضمن حدود بلدية القدس كما حددتها إسرائيل، أي بعد الضم والتوسع ٦٨,٦٠٠ نسمة فقط، أكثر من ٥٠,٠٠٠ منهم في البلدة القديمة ومحيطها القريب، والباقي يتوزع على كل المنطقة ابتداءً من «سميراميس» في الشمال وانتهاءً بصور باهر وأم طوبا في الجنوب الشرقي، مروراً

بكل من الشطر الغربي لقلنديا والجهة الغربية من الرام وبيت حنينا وشعفاط (بما فيها مخيم شعفاط) والعيسوية وسلوان وبيت صفافا والطور وجبل المكبر والسواحة الغربية. لقد كان في كل تجمع من هذه التجمعات السكانية بضع مئات من السكان فقط، ولم تكن هذه التجمعات إلا أحياء جديدة مرتبطة بالقدس أو قرى صغيرة محيطة بالقدس، أما القرى القريبة جداً من هذه المناطق والتي كان لها وزن سكاني فقد أخرجت خارج حدود البلدية، مثل كل قرى شمال غربي القدس، والرام، وبيت حنينا (القرية التاريخية)، ومخماس، وجبع، وعناتا، وأبوديس، والعيزرية، والسواحة الشرقية وتجمعات سكانية صغيرة أخرى، وهي قرى ارتبطت إدارياً واقتصادياً واجتماعياً بالقدس، وبعضها لا يبعد أكثر من ٢ كم هوائياً عن القدس مثل أبو ديس والعيزرية، في حين أن كفر عقب (الأجزاء التي أدخلت داخل حدود البلدية) تبعد أكثر من ١٢ كم عن البلدة القديمة، ما يفسر تماماً الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الأرض والسكان.

فتت تحديد حدود البلدية بهذه الطريقة (أوسع أرض بأقل عدد من السكان) نسيجاً اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً مقدسياً يعود إلى قرون طويلة، صحيح أن آثار ذلك لم تظهر في البدايات حيث كانت الحدود مفتوحة دون نقاط تفتيش وجدران فصل عنصري، وكان حق الوصول إلى القدس غير مشروط. أصبحت تأثيرات هذا التفتيت الآن عميقة، وتشكل مشكلة مستعصية لأكثر من نصف

سكان المدينة من الفلسطينيين، حيث تحطم في كثير من الأحيان النسيج الاجتماعي، علاوة على التشويشات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد المقدسي،^{١٢} والتي لا يمكن علاجها إلا في ظل سلطة وطنية، فالتحطيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المقدسي، كان هدفاً استراتيجياً لإسرائيلياً وذلك لتسهيل السيطرة على المدينة وسكانها، علاوة على تحقيق الضم.

ويكفي القول إن الأرض تشكل رأسمال وطنياً ضرورياً لأي عملية تنمية، فبعد السيطرة على حوالي ٨٧٪ من الأرض في مدينة، أصبح علاج التبعات الاقتصادية والاجتماعية - خاصة الإسكان وتوفير أماكن للتنمية الاقتصادية - عقبة كأداء.

تبعت السيطرة على الأرض باستخدام مختلف السبل - مثل أراضي دولة (أميرية)، أراض خضراء، مصادرة تحت حجج مختلفة، أملاك غائبين، شراء، تزوير أوراق ثبوتية، أملاك يهود قبل العام ١٩٤٨ - عملية استيطان مكثفة وممنهجة، لكنها هدفت بالأساس إلى تحقيق ما يلي:

أ. عزل القدس فيزيائياً عن امتدادها الجغرافي في الضفة الغربية، وتعميق هذا الفصل بشكل تدريجي بحيث يشمل ليس فقط الأرض بل السكان أيضاً.

ب. نقل مستوطنين يهود إلى الشطر الشرقي لتشكيل أغلبية يهودية فيها، وتحويل المستوطنات في القدس إلى «أحياء» كبيرة، وربطها بشبكة طرق ومواصلات بالقدس الغربية، لطمس حدود الرابع من حزيران

١٩٦٧ بشكل لا يمكن فكفكته في المستقبل. ت. عزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها وتفتيت نسيجها الحضري، وذلك لتحويلها إلى معازل منفصلة، ما يعني إصابتها بتشوهات حضرية تمنعها من التفكير والانتظام والتحرك ككتلة واحدة، بحيث يتم تعميق فكرة «الأحياء المستقلة»، خاصة أن لكثير منها خلفيات ريفية ذات تركيبة اجتماعية قبلية تتمتع بوحدة اجتماعية متماسكة.^{١٣} ث. تضيق أماكن السكن على الفلسطينيين لدفعهم إلى النزوح عن المدينة، واحتواء السكن الفلسطيني في أماكن محددة يمكن السيطرة عليها وعلى نموها المقنن باستخدام قوانين التنظيم والبناء (المخطط الهيكل كأداة سيطرة)، وبهذا تصبح المستوطنات عامل طرد، مزدوج المهمة، أي يتم عبرها نقل مستوطنين يهود إلى الشطر الشرقي، وفي الوقت نفسه تساهم ليس فقط في زيادة عدد اليهود، بل أيضاً في طرد الفلسطينيين.^{١٤} ج. تغيير مظهر المدينة وإبرازها كمدينة إسرائيلية/يهودية، وذلك عبر زيادة الرموز الإسرائيلية - اليهودية، وإخفاء الأحياء الفلسطينية عبر تهميش ربطها الحضري بكل مكونات القدس الأخرى.

ح. وبالتأكيد تقرير المستقبل السيادي للمدينة. يمكننا اليوم تقييم النجاحات التي حققتها الاستيطان، فقد استطاع فعلاً السيطرة على الأرض وبنجاح مذهل (٨٧٪) وحشر

وبقيت البوابة الشرقية، حيث إنها لم تغلق بعد، نقصد بذلك المنطقة التي تقع إلى الشرق من جبل الزيتون، والتي اصطلح على تعريفها بـ(E1)،^{١٨} وهي منطقة تفصل كبرى مستوطنات الضفة الغربية (معاليه أدوميم) بالقدس، وقد تم وصلها بنفق يمر تحت جبل الزيتون لتحويلها تدريجياً إلى «حي» من أحياء القدس، خاصة أن جدار الضم العنصري يجعلها بالأمر الواقع جزءاً من المدينة. لقد نجح النضال الفلسطيني (مثل باب الشمس^{١٩} وحركات احتجاج أخرى) علاوة على الاعتراض الدولي على هذا المخطط، فبقيت المخططات التي تضم آلافاً من الوحدات السكنية والفنادق والأماكن السياحية معلقة إلى حين توافر الظروف الملائمة لتنفيذها وإغلاق آخر فجوة في الجدار الاستيطاني الشرقي.

ولن يتسع المجال هنا للحديث عن الجدار الاستيطاني الثاني (الحلقة الاستيطانية الخارجية)، والذي يضم في الجنوب كتلة غوش عتصيون وكتلة بيتار في كل من الجنوب والجنوب الغربي لمنطقة بيت لحم، وكتلة معاليه أدوميم في الشرق وكتلة الجيب (جبعون) في الشمال الغربي، وكتلة بنيامين في الشمال الشرقي، وما بينها من شوارع التفاقية رابطة كل هذه الكتل ببعضها، بالإضافة إلى ما تم ضمه منها ومن الأراضي بالأمر الواقع عبر جدار الفصل العنصري.^{٢٠}

أما المستوطنات الواقعة بين الأحياء الفلسطينية في القدس، فقد اكتملت السيطرة على الأراضي الضرورية لتنميتها وتسمينها، ويجري فيها

الفلسطينيين في ١٣٪ فقط من مساحة ما يسمى «القدس الشرقية»،^{١٥} أي في مساحة لا تصل إلى ١٠ كيلو مترات مربعة من مساحة «القدس الشرقية» البالغة حوالي ٧٢ كيلومتراً مربعاً.

قاربت سلسلة المستوطنات التي تفصل القدس عن الضفة الغربية على الانتهاء، ففي الجنوب تم إقرار بناء مستوطنة جفعات همتوس،^{١٦} التي تقع على أراضي بيت صفافا، وهي تغلق آخر نقطة في الجدار الجنوبي المشكّل من مستوطنة جيلو ومستوطنة هار حوماه (جبل أبو غنيم)، وستقوم مستوطنة جفعات هامتوس الواقعة بين المستوطنتين الأخيرتين بعمل التواصل الفيزيائي بينهما، بحيث تشكلان معاً سداً يمنع التواصل الجغرافي الفلسطيني بكل أبعاده بين القدس وبيت لحم. ويمكن تصور الأبعاد الدينية (المسيرات الدينية المسيحية) والثقافية والاقتصادية (السياحة مثلاً) لفصل القدس عن بيت لحم.

أما في الشمال، فقد اكتملت العملية تماماً، وما يجري الآن في الشمال الغربي للقدس ما هو إلا تعزيز لهذا الفصل، وهناك خطر داهم في شمال القدس، في منطقة مطار قلنديا، حيث هناك آلاف الدونمات التي توفرها أرض المطار والمناطق المحيطة بها، وهي منطقة مرشحة للاستيطان،^{١٧} خاصة بعد توقف استعمال المطار منذ الانتفاضة الثانية، فإن تمت فسيبقى حاجز قلنديا عبارة عن عنق الزجاجة الذي يربط شمال القدس برام الله، أما باقي المنافذ فقد سدت بالمستوطنات.

أو فوقها وكأنها غير موجودة. كما تقوم هذه الشبكة بخدمة المستوطنات التي تقع خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية. ويمكننا أن نتطرق إلى بعض هذه الطرق، وذلك لتوضيح الصورة. فقد شق طريق يأتي من حاجز حزما متجهاً غرباً قطعاً حي بيت حنينا إلى قطعتين، ويتجه غرباً للاتصال بالطريق الحلقي الغربي (ما يسمى طريق بيغن) ومنه يمكن الاتصال بغرب المدينة وبالشارعين السريعين الرابطين بين القدس والسهل الساحلي، باب الواد في الجنوب وبيت عور في الشمال. يقوم هذا الطريق بربط كل المستوطنات التي تقع شمال شرقي القدس (ما يسمى كتلة بنيامين) ببسر وسرعة بالقدس الغربية وتل أبيب. شكل هذا الطريق حاجزاً مهماً أمام تطور بيت حنينا وأسفر عن تفتيت نسيجها العمراني والاجتماعي وجعل المشهد فيها مشوهاً، علاوة على إعاقة حركة السير في الحي، حيث إن الإشارات الضوئية تفتح دائماً لتسهيل حركة سير المستوطنين، بالإضافة إلى ذلك الضجيج الذي ينتج هذا الشارع السريع في وسط الحي، بكل تأثيراته الصحية والنفسية. والنموذج الآخر للطرق الاستيطانية التي تقتحم الأحياء الفلسطينية، الطريق السريع الذي انتهى من شقه وسط بيت صفافا، والذي يهدف إلى ربط مستوطنات منطقة بيت لحم وهار حوماه وجيلو والمستوطنة الجديدة التي بدى بتشييدها على أراضي بيت صفافا (جفعات همتوس) بالقدس الغربية وطريق تل أبيب السريع، إن

استيطان هادئ، على اعتبار أنه لا تتم فيها مصادرة أراض جديدة، فقد تمت المصادرة قبل عقود وهي «أحياء إسرائيلية» تنمو بشكل «طبيعي»، كما أن الاحتجاج الدولي لا يتطرق في كثير من الأحيان إلى الاستيطان داخل حدود البلدية، وكان هناك تسليماً بالأمر الواقع لهذه المستوطنات، وحتى بعض دول العالم تستعمل المصطلح الإسرائيلي، الذي يصف مستوطنات القدس بـ «أحياء سكنية».

يذكر أن عمليات البناء في هذه المستوطنات تتم بشكل يومي، بناية بعد بناية وضمن ترخيص غير معلن في كثير من الأحيان.

والأمر ينطبق على المستوطنات التي تقع داخل الأحياء الفلسطينية مثل مستوطنة رأس العامود، وجبل الزيتون، والشيخ جراح، وسلوان، وجبل المكبر، والثوري، حيث تتم تنميتها بشكل دائم بإضافة مبنى هنا وآخر هناك، والسيطرة التدريجية على العقارات الفلسطينية في وادي حلوة (سلوان) والشيخ جراح، أو بزرع مجمع استيطاني جديد مثل فندق شبرد في الشيخ جراح (دار المفتي الحاج أمين الحسيني).

انتهت إسرائيل من ربط مستوطنات القدس كلها بطرق سريعة، تربطها بالشطر الغربي من القدس، مستعملة بذلك طبعاً الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقد حفرت لهذا الغرض الأنفاق (نفق جبل الزيتون، نفق التلة الفرنسية، أنفاق بيت جالا) وشيدت الكثير من الجسور والتفتت حول الأحياء الفلسطينية أو تحتها

سياسة الاستيطان الإسرائيلية في مقال نشرته صحيفة «ماكور ريشون» بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١١ بقوله: «عبر كل الأجيال أقسمنا: إذا نسيتك يا قدس فلتنسني يميني، وليلتصق لساني بحلقي إذا لم أذكرك. لقد حان وقت الأفعال. لقد عدنا إلى القدس بفضل الله، وعلينا أن نعود إليها كلها، أن نستوطن المدينة الواقعة بين الأسوار العتيقة ونسكن اليهود هناك. بالطبع دون أن ننفصل عن كل أرض إسرائيل لا سمح الله، وكأن الإجماع هو حول القدس فقط. الإجماع هو حول كل أرض إسرائيل، ولكن القدس هي الأكثر قدسية». وأضاف: «محاولات تحرير القدس خلال حرب الاستقلال لم تنجح. وأخيراً نجحنا بتحريرها في حرب الأيام الستة. لكن هذا لا يكفي. لا يعقل أن يسكن الأغيار في مدينتنا المقدسة. علينا أن نعزز الاستيطان اليهودي في المدينة الواقعة بين الأسوار. لم ننتصر بعد». وقال: «القدس تابعة لإسرائيل. واليهود في كل مكان ومن كل الأحزاب شركاء في بناء قلب العالم، فالقدس هي قلب أرض إسرائيل».^{٢٢}

في السكان

لم يعد سراً أن السيطرة على الأرض، ونجاح ذلك، كان يتطلب السيطرة على السكان، وهي مهمة أصعب بكثير من مهمة السيطرة على الأرض، على أساس أن التحكم بالسكان وحركتهم وردة فعلهم مسائل في غاية التعقيد. رسمت إسرائيل لنفسها في البداية خطة غير

هذا الطريق لا يعزز الجدار الاستيطاني ويساهم في عزل القدس عن بيت لحم فقط، بل يمزق بيت صافا بشكل مربع.

وفي داخل القدس، وكما هو معلوم، تم ربط مستوطنة نفي يعقوف وبيسجات زئيف بشارع يافا وسط غرب المدينة وصولاً إلى تخوم قرية لفتا بقطار (ترام)، وهذا بدوره فتتت النسيج الحضري في حي شعفاط والتهم الطرق الداخلية في الحي وهمشها، ويجري الآن التخطيط لمد سكك الحديد جنوباً وصولاً إلى مستوطنة جيلو، وبهذا يصبح القطار هذا أداة إضافية لربط المستوطنات بمركز القدس، علاوة على ربطه بحركة المواصلات التي تتجه باتجاه السهل الساحلي مثل محطة الباصات المركزية ومحطة القطارات.

لم تكثف إسرائيل بالسيطرة الفعلية على ٨٧٪ من أراضي القدس، بل أعلنت نيتها تطبيق قانون أملاك الغائبين، وإذا طبق هذا الأمر على نطاق واسع يفوق ما طبق في الماضي فسيؤدي إلى مصادرة واسعة للأراضي والعقارات، حيث إنه بموجب هذا القانون، يعتبر كل فلسطيني يسكن في الضفة الغربية أو قطاع غزة (يحمل الهوية الفلسطينية) ويملك عقاراً، أو حصّة في عقار في القدس غائباً، يحق لإسرائيل مصادرة أملاكه في المدينة. نحن لا نملك إحصاءات حول حجم هذه الملكيات ومواقعها، لكنها بكل التقديرات تشمل أراضي فارغة وبنائات كاملة وحصصاً في بنايات قائمة، تتوزع على مختلف أنحاء المدينة.^{٢١} لخص الحاخام العنصري شلومو أفنيري

معلنة، لكنها تدريجياً اضطرت للإفصاح عنها. تقضي الخطة بضغط الوجود الفلسطيني في «القدس الموحدة» إلى نسبة ما دون ٢٠٪، حتى تصل في التقديرات المتفائلة إلى حوالي ١٢٪، وذلك بموجب المخطط الهيكلي المعروف «٢٠٢٠».^{٢٣}

اتبعت إسرائيل في سبيل تطبيق مخطتها هذا مسألتين مركزيتين، الأولى تمثلت بنقل أكبر عدد ممكن من المستوطنين إلى القدس العربية وتعزيز القدس الغربية بالمزيد من اليهود، خاصة المهاجرين الجدد، ويتبع ذلك تنمية اقتصادية جاذبة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والسياحة والاستثمار بالبنى التحتية وطرق المواصلات وتعزيز ربط القدس بتل أبيب، وذلك لوقف النزيف السكاني اليهودي في القدس. أما المسألة الثانية، فقد اعتمدت على اعتماد السبل كافة لتشكيل عوامل الطرد المختلفة للسكان الفلسطينيين،^{٢٤} وبهذا ترتفع أعداد اليهود وتنخفض أعداد الفلسطينيين.^{٢٥}

واجهت هذه الخطة إشكالية كبيرة، فقد استمر الوجود الديموغرافي الفلسطيني في المدينة بالنمو بمعدلات تزيد على معدلات النمو اليهودي، بما يشمل ذلك نقل سكان يهود من إسرائيل إلى القدس، حيث إن القدس بشكل عام كانت طاردة لليهود العلمانيين والشباب الذين فضلوا الحياة المنفتحة والعصرية التي تقدمها مدن السهل الساحلي، خاصة تل أبيب الكبرى، أو حتى المدن الجديدة مثل موديعين، وذلك بعيداً عن التزامت الديني اليهودي السائد نسبياً في القدس، وبعيداً عن الصراع اليومي الظاهر أو

غير الظاهر مع فلسطينيي القدس. لقد نمت نسبة الفلسطينيين في المدينة بحيث باتت تقارب ٤٠٪ من مجموع سكان «القدس الموحدة»؛ ما خلق أزمةً جديةً أمام المخطط الإسرائيلي، حيث إنه على الرغم من كل سياسات الطرد والتهجير التي اتبعت على مدار ما يقارب خمسة عقود، فإن الميزان الديموغرافي واضح المعالم، وفي أقل من ١٠ سنوات، إذا استمرت الظروف نفسها في المدينة، ستصبح هناك أكثرية فلسطينية في «العاصمة الأبدية لإسرائيل»، وهي بالتأكيد مسألة تؤرق مضاجع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، فلا يعقل أن يكون سكان «عاصمة» وفي الوقت نفسه معادين للدولة. لذلك من الطبيعي أن يتم تشكيل أشكال الضغط كافة على السكان وعلى الأرض.

جاءت الفرصة الكبيرة للتخلص من عدد كبير من السكان الفلسطينيين بتحديد مسار جدار الفصل العنصري،^{٢٦} حيث أُخرجت خارج القدس مساحات قليلة من أراضي المدينة تقطن فيها أعداد كبيرة من السكان، وقد أصاب الجدار أهل القدس بتشوهات اجتماعية واقتصادية عميقة.^{٢٧} يقدر عدد الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء القاطنين خلف جدار الفصل العنصري اليوم ما بين ٨٠,٠٠٠-١٢٠,٠٠٠ نسمة،^{٢٨} ويتركز غالبيتهم العظمى في قلنديا وكفر عقب في الشمال، وفي مخيم شعفاط ومحيطه (راس خميس وضاحية السلام) في الشرق، علاوةً على توزّع البعض بين رام الله وبيت لحم وأريحا والرام والعزيزية وأبو ديس. لقد أصبح هؤلاء بحكم الأمر الواقع

(الجدار والحواجز) خارج القدس، لكنهم بحكم القانون مازالوا يتمتعون بحق الإقامة في القدس،^{٢٩} حيث إن غالبيتهم تقطن ضمن حدود البلدية التي تقع خارج الجدار. صحيح أن الخدمات في هذه المناطق لا تقارن من حيث السوء بأي منطقة أخرى في فلسطين، إلا أنها قد تكون أكثر المناطق في فلسطين نمواً من حيث البناءات الجديدة، بصرف النظر عن صلاحيتها للسكن.^{٣٠}

ترتبط مسألة استمرار علاقتهم بالقدس بالأساس بقرار إسرائيلي، فلو افترضنا جدلاً أن قراراً إسرائيلياً قد صدر باعتبار الجدار هو حدود البلدية،^{٣١} بمعنى آخر إجراء تعديل على حدود البلدية، فسيكون أمام هذا العدد الهائل من السكان خياران، إما فقدان حقوقهم في القدس بما فيها حق الإقامة وعلاقتهم الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية وقد يؤدي أيضاً إلى فقدان أملاكهم، أو الانتقال إلى داخل الجدار، مع العلم أن هناك أزمة سكانية خانقة تعصف بالقدس الشرقية منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأن الحصول على مسكن لكل هؤلاء أو حتى جزء يسير منهم مسألة مستحيلة في ظل الظروف السائدة في الشطر الشرقي من القدس.^{٣٢}

تزداد في الأيام الأخيرة حركة الفلسطينيين باتجاهات مختلفة؛ بحثاً عن السكن المفقود في القدس، ويات الوضع الإسكاني لا يطاق، فمن جهة لم تعد هناك أراض كافية لإنشاء مشاريع إسكانية كبيرة، بعد أن تمت مصادرة غالبيتها، ولم يعد بالإمكان الاستمرار في البناء غير

المرخص، حيث إن جرافات الاحتلال بالمرصاد تهدم حتى إضافة صغيرة إلى مبنى قائم. أما البناء المرخص فلا يلبي أكثر من ٥٪ من الحاجة السنوية المتزايدة، وفي حال توافره عبر بناية هنا وأخرى هناك، فإن السعر مرتفع جداً، لا يستطيع تحمله سوى عدد يسير من سكان المدينة.^{٣٣}

أما التوجهات الجديدة لفلسطيني القدس في مسعاهم لإيجاد سكن، فيمكن رصدها بالاتجاهات التالية: الضفة الغربية خاصة رام الله وأريحا وبيت لحم بالإضافة إلى الأماكن التقليدية القريبة والتي توسعت أصلاً عبر سكان القدس قبل بناء جدار الفصل العنصري مثل الرام وضاحية البريد وبيير نبالا والعيزرية وأبو ديس، أما الأماكن الجديدة التي بدأت تستحوذ على المقدسين فتقع غرب الخط الأخضر مثل أبو غوش وعين رافا وبيت نقوبا (خارج القدس، على طريق تل أبيب) وحتى أن البعض قد وصل إلى اللد والرملة وحتى حيفا مروراً ببلدات المثلث، صحيح أننا نتحدث عن مئات في كل موقع المذكور، لكنها ظاهرة مستمرة بالنمو، حيث تتوافر في هذه المدن والبلدات شروط سكن أفضل، والمسكن أرخص بكثير من مثيلاتها في القدس، علاوة على أن حقوقهم في الإقامة والحقوق الاجتماعية غير مهددة.

أما الاتجاه الأخير والذي يجب أن يُذكر فهو باتجاه المستوطنات الإسرائيلية في القدس، حيث يمكن رصد نمو مطرد في أعداد المقداسة في مستوطنات النبي يعقوف وبيسجات زئيف والتلة

هذه المستوطنات كأقلية غربية مهمشة، تحاول جاهدة الانخراط في البيئة الجديدة، متنازلةً على الأغلب عن هويتها الوطنية والحضارية.

يجب النظر إلى انتقال المقدسة للسكن في التجمعات الفلسطينية خلف الخط الأخضر (الأرض المحتلة عام ١٩٤٨)، بالضرورة، على أنه عملية طرد للسكان من القدس، وكتفتيت ممنهج للمجتمع الفلسطيني في القدس، وهي مسألة لها بالتأكيد مفاعيلها الاستراتيجية على المدينة. من جهة أخرى، سحبت وزارة الداخلية الإسرائيلية حق الإقامة (الهوية الزرقاء) من ١٠٦ فلسطينيين خلال العام ٢٠١٣، ليصل العدد التقريبي منذ العام ١٩٦٧ إلى حوالي ١٤ ألف مقدسي، وذلك بحجة مركز الحياة، وبموجب هذا القانون، على المقدسي أن يثبت أن مركز حياته في القدس، ومن لا يستطيع إثبات ذلك بالأوراق الرسمية لأنه أقام خارج «حدود إسرائيل» مدة سبع سنوات، فإنه يفقد حق الإقامة في القدس.^{٢٨} والجدير بالذكر أن هذا القانون لا يطبق على المستوطنين اليهود الذين يسكنون المستوطنات ولا على الإسرائيليين الذين يعيشون في مختلف أصقاع الأرض.

والمسألة الأخرى والتي يجب الإشارة إليها في معرض نقاش قضية السكان والتي لن ندخل في صلبها هنا، تتعلق بمسألة الهوية الوطنية والحضارية لسكان القدس، والتعرف إلى الاستراتيجية الإسرائيلية بهذا الشأن. يجب نقاش المسألة هذه ليس بخلفية إثبات «عدم

الفرنسية ومستوطنة المندوب السامي (أرمون هنتسيف على جبل المكبر)، وهو أمر في تنام مستمر، حيث بات هناك من يعلن عن بيع البيوت في هذه المستوطنات في الصحافة الفلسطينية.^{٢٤} لا نملك حتى الآن معلومات إحصائية حول أعداد المقدسة الذين انتقلوا للسكن في هذه المستوطنات، لكن سكان القدس يدركون هذه الظاهرة جيداً، وبات الحديث حولها ليس محرماً. يدعي البعض أن هناك بعض الشوارع وبعض البنايات التي أصبحت تقتصر على الفلسطينيين، وحال سكن فلسطينيون في منطقة ما بيداً المستوطنون اليهود بتركها.^{٢٥} فعلى سبيل المثال يذكر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أنه كان هناك حوالي ٣٢٧٨ فلسطينياً يسكنون «الأحياء اليهودية» (المقصود المستوطنات) عام ٢٠١٠، وهذا العدد يزيد على عدد المستوطنين اليهود الذين يسكنون داخل الأحياء الفلسطينية (البلدة القديمة وسلوان مثلاً) حيث بلغ عددهم في العام نفسه ٢٥٣٧ يهودياً.^{٢٦} وبالطبع ازداد عدد الفلسطينيين الذين انتقلوا في السنوات الخمس التالية للعيش داخل المستوطنات المذكورة، وباعتقادي الشخصي تضاعف العدد على أقل تقدير، لكنني لا أملك إحصاء حول ذلك.

ودون الدخول في إشكالية انتقال الفلسطينيين إلى السكن في المستوطنات الإسرائيلية، وهي مسألة شائكة^{٢٧} وليس المقام هنا لنقاشها، فإن فكرة تفتيت المجتمع الفلسطيني وتدويبه تتمثل في هذا المظهر بشكل مثالي، حيث يعيشون داخل

فلسطينية» سكان القدس بالمفهوم الوطني، فهي مسألة محسومة وثبتت هويتهم بكل الشواهد خاصة منذ النصف الثاني من العام الماضي (٢٠١٤)، كما ثبت فشل السياسة الإسرائيلية القاضية بتطويع المقدسة، لكن يجب نقاشها من منطلق ما هو المطلوب من أجل زيادة لحمة المقدسة بمجتمعهم الفلسطيني الشامل، خروجاً من العزلة التي تحاول إسرائيل فرضها عليهم، لكن أيضاً دون تجاهل الفوارق التي نتجت خلال السنوات الطويلة للعزل واختلاف شروط الحياة. وضمن السياق نفسه، يجب نقاش التعليم وما يتبعه من مناهج، حيث ازدادت القبضة الإسرائيلية على عملية التعليم خلال السنوات الماضية بشكل لم يسبق له مثيل، مثل تردي أوضاع التعليم، التدخل بالمناهج التعليمية وشطب أجزاء من المنهاج الفلسطيني، ومحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي، وفتح بعض المدارس التي تؤدي الدراسة فيها إلى الحصول على الجروت (التوجيهي الإسرائيلي). إن تأثير التعليم على الهوية والانتماء مسألة في غاية الأهمية، خاصة إذا علمنا أن حوالى ثلثي طلاب القدس يدرسون الآن في المدارس التي تديرها إسرائيل بشكل مباشر.^{٢٩}

في الرواية والمشهد الحضاري

لكل مدينة هوية حضارية تعبر عن تاريخها وحاضرها. فإذا اعتبرنا أن قلب القدس هو البلدة القديمة، فإن هويتها ومشهد الحضاري

واضحان للعيان ولا يمكن أن تخطئ بذلك حتى العين غير المجربة. فمآذن الجوامع وأجراس الكنائس والقباب التي تسيطر على مشهد المدينة علاوة على أسوارها والحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة تصرخ بهوية المكان، وهو أمر طالما أزعج المؤسسة الإسرائيلية، والتي عملت جاهدة على قلب المشهد الحضاري ليناسب الرواية الصهيونية لتاريخ القدس.

بعد أكثر من ١٥٠ عاماً من الأبحاث المكثفة في التاريخ والآثار والجغرافية التاريخية، (الآثار التوراتية)، تكشف رواية ضحلة للتاريخ اليهودي في القدس، فلم يقترب أحد من «العلماء» من عظمة الملك سليمان ولا عجائب الملك داود، فلا قصر عظيماً ولا هيكل لا يضاهي يمكن إثباته في خرائب المدينة، وبالعكس تماماً، فقد أثبتت الأبحاث، والتي تبناها الكثير من علماء الآثار حتى في إسرائيل، أن القدس في زمن الملكين العظميين المذكورين أعلاه لم تكن سوى قرية صغيرة، مثلها مثل مئات القرى في فلسطين، ولم يكن بالإمكان إثبات وجود مملكة سليمان ولا مملكة داود ولا النيل ولا الفرات ولا المناطق التي تقع بينهما.

شكلت الرواية التوراتية أساساً في المشروع الصهيوني وشرعية لإقامة دولة إسرائيل، فالتاريخ والآثار شكلاً مصدر شرعية طالما استنزف استخدامه، حتى تحول إلى أكبر المصانع في إسرائيل.

تدخلت الآلة السياسية الإسرائيلية بعنف في هذه المسائل بعد أن شاعت الكتابات حول

التاريخ المتخيل والذي هزته الاكتشافات العلمية، وتم استثمار أموال طائلة لمعادلة الأمر والإصرار على استخدام الرواية التقليدية التي تربت عليها أجيال من الإسرائيليين، حتى تحولت إلى رواية عالمية. استثمرت الحكومة الإسرائيلية كل الجهود في الحفريات الكبيرة في كل موقع ممكن في المدينة، وبالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتقديم رواية بالصوت والضوء، وحفرت أنفاقاً حول البلدة القديمة وتحتها لاستكمال الرواية والتحكم بالزائر دون أن يتشوش بصره بحقيقة المدينة، وإعادة بناء ثلاثة كنس في البلدة القديمة (كنيس الخربا، كنيس تيفيرت إسرائيل، كنيس أوهل يتسحاق) للتظاهر معمارياً في سماء المدينة العتيقة، وإجبار طلاب المدارس على زيارة القدس القديمة ومحيطها بشكل دوري ورصد الميزات لذلك، ونقل إدارة المواقع الأثرية الرئيسية في القدس إلى أيدي المستوطنين لإدارتها وتقديم روايتهم حول تاريخ المدينة، والقيام بنشاطات ثقافية يهودية واسعة في المدينة، مثل عيد ومعارض الأنوار على أسوار البلدة القديمة، وحفلات موسيقية في أزقة البلدة القديمة، وتنظيم مسيرات جماعية ضخمة تجتاح المدينة، وترتيب زيارات ميدانية مع أدلاء دون مقابل، وتجنيد بعض الحركات المسيحية المؤيدة لإسرائيل (مثل السفارة المسيحية) للمساهمة في هذه الحملات، ورفع الأعلام الإسرائيلية في كل البلدة القديمة وحولها في النقاط الاستيطانية (مثلاً على قمة جبل الزيتون والقلعة) لخطف بصر الزائر والإعلان عن هوية المدينة.

وفي خدمة هذه القضايا تتعرض سلوان وباب الخليل إلى ضغوط هائلة خدمة للمشهد المنوي صناعته والرواية التي تقدم. تبدأ سلوان بالسور الجنوبي للمسجد الأقصى حيث جرى تحويل بقايا دار الإمارة الأموية إلى موقع يروي قصة الهيكل باستخدام تقنيات الصوت والضوء، أي موقع للتاريخ المتخيل،^٤ وعند الزاوية الجنوبية الشرقية للحرم الشريف تبدأ خرائب القدس اليبوسية، والذي تديره جمعية «العاد» الاستيطانية عبر مركز متطور للزوار، وقد أطلق على هذه الخرائب اسم «مدينة داود» وسخر الموقع كلياً لرواية التاريخ اليهودي، وفي وادي حلوة (جنوب البلدة القديمة) جرت السيطرة على عشرات العقارات، وتحولت كل نقطة استيطانية إلى برج حراسة وحراس يجوبون المكان وعلم ضخم مرفوع وكاميرات حراسة وأسلاك شائكة، شوهدت المنظر وشكلت أداة طرد للمزيد من السكان الفلسطينيين. أما نفق عين سلوان التاريخي وبركة سلوان وبئر أيوب (حي البستان) فقد تحولت جميعها إلى هدف استيطاني من جهة، ومراكز لتقديم الرواية الصهيونية حول تاريخ المدينة من جهة أخرى. وتم ربط كل هذه المواقع بنفق يبدأ ببركة سلوان ويمر تحت وادي حلوة ليفتح بالقرب من ساحة البراق، وقبل نهاية هذا النفق، هناك أرض واسعة (موقف سيارات وادي حلوة) على بعد أقل من ٢٠ متراً من سور المدينة الجنوبي (بالقرب من باب المغاربة)، حيث أجريت فيه حفريات كشفت عن جزء من تاريخ

القدس من الفترة الرومانية مروراً بالبيزنطية والأموية والعباسية، ويجري الآن تشييد مبنى ضخم من عدة طوابق لإنشاء مركز دعاوي للزوار ومعارض ومواقف سيارات لزوار حائط البراق بالإضافة إلى قاعات احتفالات.^{٤١}

وفي ساحة البراق، هناك عدة مشاريع تهدف إلى إضافة مبان وقاعات وربط هذه الساحة بعدة أنفاق تمر تحت البلدة القديمة.

أما موجة تغيير المشهد الثانية فتقع على الجهة الغربية، حيث تبدأ في مقبرة مامبلا والتي تبعد حوالي كيلومتر واحد غرب باب الخليل، حيث تمت مصادرة غالبية المقبرة وجرى تشييد متنزه على جزء منها، وإنشاء سلسلة من المباني أهمها ما يسمى متحف «التسامح»، وخلال شهر تموز الجاري (٢٠١٥) جرت المصادقة على بناء وحدات سكنية وفندقية على أراضي المقبرة.^{٤٢} وفي الجهة المقابلة للمقبرة (الجهة الجنوبية) تم تحويل المبنى الضخم والجميل الذي بناه الحاج أمين الحسيني كاستثمار للأوقاف الإسلامية إلى فندق بعد أن تم تدمير كل مكوناته الداخلية والحفاظ على واجهته فقط، وبني بدلاً منه فندق جديد (Waldorf Astoria)،^{٤٣} أما في باقي المسافة بين الفندق وباب الخليل فقد بني سوق تجاري مغلق لليهود، وقبل الدخول إلى باب الخليل يرفرف علم إسرائيلي ضخم على أعلى أبراج قلعة القدس، وداخل القلعة هناك متحف «تاريخ القدس» والذي يقدم رواية إسرائيلية حول تاريخ المدينة، وفي الجهة المقابلة للقلعة داخل أسوار المدينة، تجري

السيطرة على أكبر مبنيين تاريخيين يقعان على الطرف الشمالي لميدان عمر بن الخطاب، وهما فندق الإمبريال وفندق البتراء،^{٤٤} وكلاهما من أملاك البطريكية الأرثوذكسية، وفي حال تم الأمر فستتحول كل منطقة باب الخليل إلى مستوطنة ليس فقط بالمفهوم الاستيطاني بل أيضاً بمفهوم المشهد الحضاري. ومن منطقة باب الخليل يقود شارع الأرمن إلى حارة اليهود الموسعة، والتي انفصلت حضارياً وعمرانياً وسكانياً عن البلدة القديمة، وتحولت إلى مركز دعائي للرواية الصهيونية.

تشير هذه المراجعة إلى الاستراتيجية الإسرائيلية التي تحول جاهدة السيطرة على المشهد الحضاري للقدس طامسة ومهمشة هويتها العربية، ويتضح الأمر بشكل جلي إذا تم ربط ذلك بتقديم رواية (Narrative) لتاريخ المدينة.

في المقدسات

يمكن تناول هذا الموضوع ضمن المشهد الحضاري والرواية، لأنه من المظاهر المهمة لهوية المدينة، خاصة البلدة القديمة، والتي أصبحت في الوعي البشري تعرف بقبة الصخرة. والحرم الشريف بكل مكوناته يعتبر من المعامل الفلسطينية الأخيرة في القدس، وفيه أيضاً تتجسد الكثير من الرموز الدينية والوطنية.

اتخذت السياسة الإسرائيلية اتجاه الحرم الشريف نفساً طويلاً مراكمة المكاسب عبر السيطرة التدريجية على الحرم على حساب

أعوام، لا تحمل طابعاً سياحياً، بل تعدته إلى استفزاز مشاعر المسلمين في الموقع ومحاولة إقامة الصلوات في جنباته، مع إطلاق تصريحات معادية لوجود الحرم، ومما زاد الطين بلة الزيارات المتكررة لوزراء في الحكومة الإسرائيلية وأعضاء كنيست مطلقين أيضاً تصريحات نارياً حول مستقبل الحرم الشريف وحق اليهود في العودة إلى «جبل الهيكل»، ورافق ذلك كله فتاوى من العديد من الحاخامات الذين يجيزون هذه النشاطات وتلك التطلعات.

أصبحت هناك مجموعات متخصصة، ليست بعيدة عن الحكومة الإسرائيلية وائتلافها بل تمثلها، تنظم «الزيارات» المدعومة بشكل منتظم، بل إن بعض المجموعات يقوم بزيارة الحرم أكثر من مرة في اليوم الواحد، من أجل خلق انطباع بحضور يهودي دائم ومتواصل فيه،^٥ وكل هذا تحت حراسة مشددة من الشرطة وحرس الحدود المدججين بالأسلحة والذين لا ينفكون أيضاً عن استفزاز المصلين وطلبة العلم في باحات الحرم الشريف. الجديد في الأمر، أنه أصبحت هناك أجندة واضحة المعالم تدعمها الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي ومكشوف، تتحدث عن تقسيم زمني ومكاني للحرم الشريف على شاكلة ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.

أعلنت إسرائيل منذ العام ٢٠٠١ أنها ستعامل باحات الحرم الشريف مثل «الحدائق القومية»، أي أنها مفتوحة للزيارة للجميع وأن الأوقاف الإسلامية ليست لها سلطة على الساحات،

دائرة الأوقاف الإسلامية. لقد أصبحت الشرطة الإسرائيلية تتحكم تماماً بمن يسمح له بدخول الحرم الشريف، وإلى حد بعيد متى تتم الزيارات. لم تشكل زيارة الحرم الشريف في الماضي أي مشكلة، على الرغم من الاعتداءات المتكررة عليه في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، فقد كانت تتم في إطار فردي، مثل حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، أو الاعتداءات على قبة الصخرة واكتشاف متفجرات في أماكن متعدد من الحرم. لكن بدأت المشكلة تطفو على السطح بشكل كبير بعد أن تشكلت حركات صهيونية متخصصة رفعت شعارات هدم الأقصى وبناء الهيكل مكانه، وهذه أيضاً لم تشكل تهديداً مباشراً للحرم الشريف، حيث لم تغلق الأوقاف الإسلامية الحرم أمام الزوار الإسرائيليين، لكن المشكلة بدأت بالتصاعد التدريجي لهذه الحركات وتأثيرها السياسي وبدعم من المؤسسة الحاكمة، وقد كان هذا الأمر جلياً في زيارة شارون للحرم عام ٢٠٠٠، حيث وضعت السياسة الرسمية الحرم في مركز الصراع، علاوة على تحولها إلى قضية تجاذب في السياسة الداخلية الإسرائيلية. كما أن الاستمرار بالحفريات والأنفاق المحيطة بالحرم الشريف، وتكليف جهات استيطانية إدارة المواقع المحيطة بالحرم، كلها عوامل ساعدت على وضع الحرم الشريف تحت طائلة الخطر، وهذه المرة الخطر المحقق حقيقة، وليس مجرد شعار يتم تسخييره في الصراع.

أصبحت «زيارة» اليهود إلى الحرم، منذ ثلاثة

وتقتصر سلطة الأوقاف على المغطيات فقط، أي المباني التي لها سقف، وذلك في تعارض كامل مع الوضع المتعارف عليه تاريخياً وهو أن الحرم الشريف (المسجد الأقصى) يتشكل من ١٤٤ دونماً تضم جدرانه الخارجية وبواباته والمباني الموجودة داخله وتحت أرضه، وساحاته وحدائقه، والمباني المطلّة عليه من الجهتين الغربية والشمالية، لأنها جميعاً وقف إسلامي، وقد أعلنت الأوقاف الإسلامية هذا الموقف مراراً وتكراراً عبر البيانات المختلفة، كما كان الأمر واضحاً في قوانين الانتداب البريطاني.^{٤٦}

سادت، في المقابل، منذ سنوات قبضة إسرائيلية شديدة على الحرم الشريف، وسيطرة كاملة على كل ما يدور داخله، بتحديد من المسموح له بالدخول ومتى ومن أي باب، وأعمار المصلين، ونفي مجموعات كبيرة عن الحرم وعدم السماح لها بالصلاة داخله فترات متفاوتة، والتضييق على الحراس الفلسطينيين، وعدم السماح للأوقاف الإسلامية بإدخال أي شيء إلى الحرم حتى لو كان كتاباً أو جهاز حاسوب أو كيس أسمنت دون إذن من الشرطة الإسرائيلية، والتي تعاملت مع الموقع وكأنها سيده المطلق، هذا علاوة على استمرار الوجود المكثف للشرطة وحرس الحدود المدججين بالأسلحة على بوابات الحرم وفي ساحاته. كما جرى اقتحام المسجد الأقصى (المسجد الجنوبي/المغطى) يوم الأربعاء ٢٠١٤/١١/٥ وإطلاق قنابل الدخان والقنابل المسيلة للدموع

والصوت داخله،^{٤٧} الأمر الذي لم يحدث بهذا الشكل من قبل، ما زاد من استفزاز المشاعر. أساعت إسرائيل تقدير الموقف في الحرم الشريف، ولم تستطع فهم تأثير ذلك على الفلسطينيين والعرب بشكل عام، لذلك استهانت بالمشاعر. وبالتأكيد، هناك علاقة وطيدة بين الحراك الشعبي المتواصل منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٤ في القدس وبين ما يجري في الحرم الشريف، وسيبقى الحرم الشريف الموقع الذي سيزودنا في المستقبل بالمزيد من المواجهات ما دامت إسرائيل مصرة على سياستها الحالية. صحيح أن هناك أصواتاً إسرائيلية بدأت في الارتفاع مطالبة بكبح جماح حركات «جبل الهيكل» ومنع أعضاء الكنيست والوزراء من استخدام هذا الموقع لأغراض سياسية، وجاءت هذه الأصوات رداً على محاولة اغتيال غليك^{٤٨} بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤^{٤٩} والهجوم على الكنيس في مستوطنة «هارنوف» بتاريخ ١٨/١١/٢٠١٤.^{٥٠} ومن الأصوات التي طالبت بتهدئة الوضع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي تعرض لضغط من الاتحاد الأوروبي - ويمكن القول إن ردة الفعل الأوروبية هذه قد تجاوزت ردة الفعل التقليدية التي اعتدنا عليها في السابق^{٥١} - والولايات المتحدة الأمريكية. وكان الأردن قد قام بسحب سفيره من تل أبيب احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية اتجاه الحرم الشريف خاصة بعد الاقتحام المذكور أعلاه، وقدم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي.^{٥٢}

لم يكن الحرم الشريف المكان الوحيد الذي تسعى إسرائيل للسيطرة عليه في القدس، فقد

سياسات

جرت السيطرة على مقام النبي صموئيل^{٥٢} الواقع شمال غربي القدس، وعلى مقام النبي داود الذي لا يبعد أكثر من ١٠٠ متر إلى الجنوب من باب النبي داود،^{٥٣} وحولتهما إلى كنس، كما قامت بتدمير بعض المقامات والمدارس التاريخية في حارة المغاربة وحارة اليهود. من المهم إدراك أن السيطرة على المشهد المقدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية في القدس.

ختاماً

أشرنا أعلاه إلى أهم معالم الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه القدس، وهي مسائل طالما أشير إليها وتم بحثها ونشرت بأشكال مختلفة، وهي استراتيجية تواجه أيضاً تحديات كبيرة وفيها الكثير من الخلل الذي يمكن التسلسل من خلاله، والسؤال الجوهرى المطروح هو بالتأكيد ما العمل؟

لقد تم تشخيص إشكاليات العمل في القدس، فقد جرى تدمير الكثير من المؤسسات في المدينة، ولم يتم تدميرها فقط بفعل الاحتلال، وإن كان هو الفاعل الأهم، إلا أن الأسباب الذاتية في تدمير وتراجع عمل المؤسسات، لا يقل أهمية عن عامل الاحتلال، فإن كنا لا نستطيع وقف كل ما يقوم به الاحتلال على الرغم من المقاومة، فإننا نستطيع تقويم العامل الذاتي. فتقوية المؤسسات القائمة وتحويلها إلى عناوين بديلة في المدينة مسألة في غاية الأهمية. وهناك قطاعات واسعة يمكن للعمل الوطني الفلسطيني أن يستثمر فيها للحفاظ على هوية المدينة.

وحتى لا تبدو قضية القدس خاسرة، كما يحلو للبعض عرضها، للتأكيد من أن هناك الكثير من الإنجازات التي بحاجة إلى تعزيز ودعم، فما زالت البلدة القديمة، مركز الصراع، عريضةً يشكل الفلسطينيون أكثر من ٩٠٪ من مجموع سكانها، وما زالت نسب الفلسطينيين في المدينة في تزايد مستمر، وهي مصادر قوة، كما يدافع الفلسطينيون بشراسة عن مقدساتهم، ما اضطر الساسة في إسرائيل إلى تجميد خطواتهم، كما أن أعمال ترميم الأماكن المقدسة والمباني التاريخية في البلدة القديمة قد قطعت شوطاً كبيراً، وهي مفخرة بكل ما للكلمة من معنى. وما زال أكثر من ثلث جهاز التعليم في أيد فلسطينية. لكننا في المقابل، خسرنا الكثير من المؤسسات، ومازلنا نتخبط في مسألة المرجعيات، كما أن غالبية مؤسسات المدينة تعاني من إشكاليات جوهرية، ومسألة الهوية لا تلاقي الاهتمام الكافي، تماماً مثل قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وُضعت العديد من الخطط الاستراتيجية الفلسطينية للقدس، ومن ضمنها دراسات القطاعات المتتالية، لكن كانت الإشكالية تكمن دائماً ليس في التمويل كما يحلو للبعض أن يدعي، بل في آليات التنفيذ والمصادقية ووضوح المرجعية. إن حل هذه الإشكالات، أي العامل الذاتي، هي الخطوة الأولى نحو استراتيجية فلسطينية في القدس تقود إلى الحفاظ على الحقوق الوطنية ومن ضمنها التاريخية والدينية.

هوامش

- بها ألمانيا (الغربية)، فإن عملية دمج سكان ألمانيا الشرقية بألمانيا الاتحادية مازالت تواجه صعوبات هائلة، على الرغم من مرور أكثر من ٢٥ عاماً على «الوحدة الألمانية»، وعلى الرغم من أن المستشارية الألمانية (ميركل) هي من ألمانيا الشرقية، فما زالت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية كبيرة، هذا علاوة على الفوارق الثقافية، كما ظهرت في الانتخابات البرلمانية، حيث ينتخب غالبية الألمان الشرقيين أحزاب اليسار، بما فيها الحزب الذي ورث الحزب الاشتراكي الألماني الذي كان يحكم حتى العام ١٩٩٠ ألمانيا الشرقية.
- ١١ صحيح جداً أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن بيالي كثيراً بالقوانين، لكنه استغلها إلى أقصى حدود، وفي حال أن القوانين لا تخدم توجهاته، فالأوامر العسكرية كانت تقوم بالمهمة. وفي المقابل، فإن ضعف التجربة والممارسة القانونية لدى الفلسطينيين، خاصة في البدايات، وعدم معرفة اللغة العبرية، وتوقع انتهاء الاحتلال قريباً، سهلت جميعها الكثير من المصادرات سواء في القدس أو الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ١٢ عزام أبو السعود، **أثر العزل على اقتصاد القدس، الغرفة التجارية، القدس ٢٠١٠**؛ عبد القادر إبراهيم عطية حماد، **تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس**، على الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3615>؛ سمير عبد الله، **تأثير الاستيطان على الاقتصاد في القدس الشرقية**، ورقة مقدمة إلى ندوة الأوضاع الاقتصادية في القدس نظمها دائرة شؤون القدس بتاريخ ١٩/١١/٢٠١٤. الورقة منشورة على الرابط <http://alqudsgateway.ps/wp/?p=1132>
- ١٣ الآن تحولت غالبية هذه القرى إلى أحياء يسكنها مقادسة من مختلف الأطياف، فلم تعد على سبيل المثال العيسوية تسكن فقط من سكان القرية «الأصليين»، بل أصبح حوالى نصف سكانها (أقل أو أكثر) تعود أصولهم إلى المدينة بأحيائها المختلفة. تعيش غالبية هذه القرى (الأحياء) وضعاً اجتماعياً معقداً، علاوة على الاكتظاظ الهائل فيها، وتعاني من أمراض تحول القرى إلى أحياء مدنية، وهي مسألة في غاية الصعوبة لدخولها طور التفتت الاجتماعي (القبلي) وصعوبة التحول الاجتماعي.
- ١٤ حول مشاكل السكن والإسكان في القدس، ينظر راسم خماسية، **صراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس**، القدس، ٢٠٠٦؛ نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، رام الله ٢٠٠٩.
- ١٥ ينظر الحوار مع خليل التفكجي على الرابط <http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=3923>
- ١6 <http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=33651>
- ١٧ ينظر مقابلة خليل التفكجي مع صحيفة «الأيام» بتاريخ ٣/٧/٢٠٠٧.
- ١٨ حول مصادقة الإدارة المدنية الإسرائيلية على مشاريع البناء في هذه المنطقة، ينظر <http://www.timesofisrael.com/civil-administration-officially-approves-e1-building-plan/> وحول خارطة الموقع، ينظر http://www.passia.org/palestine_facts/Maps/images/jer_maps/E1developmentplan.pdf
- ١ <http://www.rcja.org.jo/page>
- ٢ حول ذلك ينظر كمال الأسطل، **مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد العام ١٩٧٦**، وذلك على الرابط http://www.wafainfo.ps/pdf/future_of_Jerusalem.pdf
- ٣ ينظر أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، باسيا، القدس، ٢٠٠٠.
- ٤ ينظر دائرة المفاوضات على الرابط <http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=36>؛ في العام ١٩٨٠، أقرت الكنيسة الإسرائيلية القانون الأساسي المعنون: القدس عاصمة إسرائيل، وأعلنت أن «القدس، كاملة وموحدة عاصمة لإسرائيل»، حول النص الحرفي للقرار، ينظر http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm
- ٥ ينظر قانون دخول إسرائيل للعام ١٩٥٢، وخاصة البند ١١/ج.
- ٦ لينا تسيمل وآخرون، **المصيدة الإسرائيلية على شفا الإطباق على فلسطيني القدس العربية: سياسة إسرائيل الديموغرافية في القدس الشرقية**، القدس، ١٩٩٦، ويمكن الوصول إلى هذه الدراسة على الرابط <file:///C:/Users/ps/atemplate.aspx?id=3615>؛ كما يمكن مراجعة التقرير المتعلق بتزايد الطلب على الجنسية الإسرائيلية على الرابط <http://felesteen.ps/details/news/80442/html>
- ٧ تفيد تقارير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي أن حوالى ٨٠٪ من سكان القدس الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، ينظر Israeli National Insurance Institute (NII), **Poverty and Social Gaps**, Annual Report, 17-2011, pp.10.
- ٨ على الرغم من أهمية هذا العامل، والذي على الطرف الفلسطيني عدم تجاهله في أي خطط مستقبلية، بما فيها المفاوضات، فإنه لا يمكن أن يؤثر على مستقبل المدينة، وما الهبات الجماهيرية المتتالية في القدس، إلا دليل على فشل المراهات الإسرائيلية في هذا الخصوص، وأن الوطن ليس مجرد خدمات اجتماعية وصحية، لكن يجب الحذر من تجاهل هذا الأمر، ويجب التفكير ملياً في البدائل المستقبلية التي يمكن أن تطرح لسكان القدس، وتضمن حصولهم على حقوقهم المتراكمة.
- ٩ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكيك**، ٢٠١٣.
- ١٠ لنا أن نقيس، بوعي كامل بالفوارق، أن حياة سكان ألمانيا الشرقية تحت نظام اشتراكي، بصرف النظر الآن عن التقويم الأيديولوجي والسياسي، لمدة طالت حوالى ٤٥ سنة (تقارب الفترة التي قضاها فلسطينيو القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي)، وعلى الرغم من الآلة المالية الهائلة التي تتمتع

- الشرقية: مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية، تقرير خاص، آذار ٢٠١١، ص ١٢ وما بعدها. وللاطلاع على الجدول الكامل لسلب حق الإقامة يمكن العود إلى الجدول المنشور من قبل بيتسليم على الرابط http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics
- ٢٠ عن أوضاع كفر عقب، على سبيل المثال، ينظر مقال ربي عبتاوي في مجلة آفاق بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠ ويمكن مراجعته على الرابط <http://kfarraqab.blogspot.com/#blog-post.html/04/co.il/2012>
- ٢١ من المفيد القول إن تحديد حدود بالبلدية سيطلب قراراً من الكنيست الإسرائيلية، مما يصعب اتخاذ مثل هذا القرار، خاصة في ظل أغلبية يمينية في الكنيست تدعو إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وليس التخلي عنها، لكن هذا السيف سيبقى مشرعاً على رقاب حملة الهوية الزرقاء.
- ٢٢ حول الأزمة السكنية في القدس ينظر
- ٢٣ يبلغ معدل سعر شقة مساحتها حوالي ١٠٠ متر مربع (مرخصة) حوالي ٥٠٠.٠٠٠ دولار، وتدفع بالعادة نقداً، حيث لا تتوافر قروض سكن للفلسطينيين في القدس لا من البنوك الإسرائيلية ولا من البنوك الفلسطينية، وذلك بسبب التعقيدات القانونية. وبالتأكيد يمكن الحصول على مساكن بأسعار أقل من ذلك، لكن هذه المساكن غير مرخصة وينتهدها خطر الهدم، علاوة على وقوع غالبيتها في أحياء مكتظة تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات البلدية.
- ٢٤ ينظر على سبيل المثال الإعلان في صحيفة القدس يوم الإثنين ٢٠١٥/٧/١٢، صفحة ٤ تحت عنوان «شقة للبيع منطقة بزجات زئيف، شارع جيورا يوسف تال».
- ٢٥ هذه ظاهرة جديدة بالمراقبة والدراسة وجمع المعلومات حولها.
- ٢٦ تنظر مقالة نداد شرغاي، «تفنيذ «الأوامر» حول إمكانية تقسيم القدس»، المترجمة في صحيفة «الأيام» بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣٠، ويمكن الوصول إليها على الرابط http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f542a9fy257174175Yf542a9f
- ٢٧ هناك نقاش مشابه، ولو بظروف مغايرة، خاضه لأهلنا في الناصرة، حين انتقل بعض أهل الناصرة للسكن في المستوطنة التي بنيت على أرض الناصرة وهي «نتسيرت عليت» (أي الناصرة العليا)، حيث أصبح هناك جزء معتبر من سكان هذه المستوطنة من الفلسطينيين.
- 38 http://www.honaalquds.net/ar/article/2868/#.VZ0EF_mqqko
- ٢٩ استراتيجية إسرائيل تجاه التعليم موضوع مستقل يجب إجراء المزيد من الأبحاث المتخصصة حوله، ولكن يمكن أن ينظر التقرير السنوي الذي تعده «عير عميم» على الرابط <http://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/201309/Education2013ar.pdf>؛ سميير جبريل، تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات، القدس (دون تاريخ): ديمة السمان، تقرير عن التعليم في القدس: التعليم في القدس تحد وصمود، الرابط <http://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/201309/Education2013ar.pdf>
- 19 <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/11/>
- ٢٠ ينظر نظمي الجعبة، «الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩١، ٢٠١٢، ص ٥٩-٨٣.
- ٢١ وافقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية على تطبيق قانون أملاك الغائبين وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥، حول ذلك ينظر البيان الذي أصدره الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق القدس على الرابط <http://pls48.net/?mod=articles&ID=1196677#.Vat4ufmqkko>
- 22 <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5296>
- ٢٣ جمال جمعة «جدار الفصل العنصري والاستيطان السياحي في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهديد القدس»، حوايات القدس، العدد ٩، ص ١١-١٧.
- ٢٤ حول سحب حق الإقامة من فلسطيني القدس، ينظر هنادي الزغير، التهجير الصامت: إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، القدس ٢٠٠٧.
- ٢٥ حول التطهير العرقي واستخدام القوانين المختلفة لتقييد حق المقدسيين في الإقامة في مدينتهم، ينظر نزار أيوب، «التطهير العرقي في القدس»، حوايات القدس، العدد الثالث عشر، صيف ٢٠١٢، ص ٦-١٤؛ أما حول الإجراءات الإسرائيلية في القدس من مختلف النواحي، فيمكن العودة إلى الدراسة الموسعة: Amir Cheshen, Bill Hutman, and Avi Melamed, Separate and not Equal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem, Harvard 1999.
- ٢٦ ينظر الأمم المتحدة، الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية: القدس الشرقية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، القدس، حزيران ٢٠٠٧.
- ٢٧ تنظر الندوة التي نظمتها مجلة شؤون فلسطينية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ تحت عنوان «آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس» ونشرتها في عددها ٢٥٦ ويمكن الوصول للندوة على الرابط <http://www.shuun.ps/page-370-ar.html>
- حول أثر جدار الفصل العنصري على التجارة في القدس، ينظر نائلة جويس وعزام أبو السعود، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس العربية، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس ٢٠١٠، ص ٦-٩.
- 28 <http://www.jerusalem2b.org/articles>
- ٢٩ حول ذلك، ينظر أحمد الرويضي ونور دكيدك، الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس، القدس ٢٠٠٧؛ http://www.btselem.org/family_separation/؛ Ir Amim, Permanent Residency: #east_jerusalem A Temporary Status Set in Stone, Jerusalem (no date)؛ كذلك ينظر الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، القدس

- 47 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=737648>
- ٤٨ يهودا عليك هو حاخام إسرائيلي متطرف سياسياً، وعضو في حزب الليكود. يشغل عليك منصب رئيساً في منظمة هليبا، وهي ائتلاف من مجموعة من الحركات التي تهدف إلى بناء الهيكل الثالث على أنقاض الحرم الشريف. يطالب عليك مرحلياً بممارسة «حق اليهود بالصلاة في جبل الهيكل»، لذلك كان يصطحب المجموعات اليهودية المختلفة يومياً إلى ساحات الحرم الشريف، كما كان ينظم مثل هذه «الزيارات» للوزراء وأعضاء الكنيست وشخصيات مهمة من المجتمع الإسرائيلي وذلك لإقناعهم بوجهة نظره. حول عليك ينظر
- <http://www.aljazeera.net/news/30/10/reportsandinterviews/2014>
- 49 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=736251>
- 50 <http://arabic.rt.com/news/765131>
- ٥١ لأول مرة يجري تسريب وثيقة أوروبية عبر الصحافة الإسرائيلية تتضمن وضع خطوطاً حمراء لإسرائيل ومن ضمنها المستوطنات في القدس ومحيطها، حول ذلك ينظر <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=735041> يبدو أن العمل على هذه الوثيقة قد بدأ بعد إعلان إسرائيل مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي التي تقع إلى الغرب من بيت لحم، وذلك لتوسيع الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون»، ما يعني خنق مجموعة من القرى الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من بيت لحم وقطع التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم والخليل، وتشكيل كتلة استيطانية ضخمة في النهاية، كما تضمنت الوثيقة عدم المساس بمكانة الحرم الشريف.
- 52 <http://raya.com/news/pages/88554489-af91-4498-b2fb-421cdce98661>
- 53 <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/1>
- ٥٤ حول قصة المقام، ينظر أمل الدجاني كاتبة، **مسجد ومقام النبي داود عليه السلام**، رام الله (الشروق)، ٢٠١٤
- www.pncecs.org/ar/reports/ReportoneducationJerusalem2011-usalem2011.pdf مؤسسة القدس الدولية، **التعليم في القدس**، ٢٠١٠، على الرابط http://lllp.iugaza.edu/ps/Files_Uploads/634766599370004731.pdf مجلة السبيل، **تهويد المنهاج ومحاولات لشطب التاريخ**، على الرابط <http://www.assabeel.net>
- ٤٠ حول هذا المعرض الدائم، ينظر يوسف التنتشة، **جبل الهيكل المتخيل، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥٩، ٢٠٠٤، ص ٨٩-٩٤.
- ٤١ لمزيد من التفاصيل حول ما يجري في سلوان ودور المستوطنين في ذلك، ينظر Y. Misrahi, **From Silwan to The Temple Mount: Archaeological Excavations as a Means of Control in the Village of Silwan and in Jerusalem's Old City – Developments in 2012**, Jerusalem, 2013
- 42 <http://www.raya.ps/ar/news/909654.html>
- 43 <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=686895>
- 44 <http://elaph.com/Web/Reports/2005/5/60088.htm>
- ٤٥ حول الحركات الفاعلة في تنظيم الزيارات إلى الحرم الشريف وعلاقتها بالحكومة والأحزاب الإسرائيلية والتي يبلغ عددها ٢٢ حركة مسجلة رسمياً عند مسجل الجمعيات وبالتالي تحمل مباركة الحكومة الإسرائيلية وبعضها يتلقى دعماً مالياً حكومياً بشكل مباشر وبعضها يتلقاها بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى ١٠ منظمات غير مسجلة رسمياً، كذلك هناك قائمة بأسماء الحاخامات الذين أصدرت فتاوى بإباحة وضرورة إقامة الشعائر الدينية اليهودية في الحرم، وتملك مضمون هذه الفتاوى، كما أن هذه الحركات قد تغلغت في النظام التعليمي، علاوة على علاقة هذه الحركات بعدد ليس بقليل من أعضاء الكنيست، ينظر
- Ir Amim, Dangerous Liaison: The Dynamics of Rise of the Temple Movements and Their Implications**, Jerusalem 2013, pp. 17ff
- ٤٦ حول السياسة الإسرائيلية اتجاه الحرم الشريف منذ العام ١٩٦٧، ينظر نظمي الجعبة «Bab al-Magharibah: Joha's Nail in the Haram al-Sharif», in **Jerusalem Quarterly File**, vol. 16. pp. 17-25

تحويل القدس إلى أورشليم عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة

د. هنيذة غانم*

محو طابعها العربي وإعادة بنائها كمدينة يهودية. المفارقة أن الاسم العربي للمدينة، القدس، أو بيت المقدس ليس غريباً عن التاريخ اليهودي المتخيل للمكان، إذ يرى البعض أن بيت المقدس ليس إلا ترجمة للاسم العبري «بيت مكداش» (بيت الهيكل)، لكن كما يبدو فإن هذه الإزاحة مجدولة بالمبدأ الناظم للاستعمار الاستيطاني الذي يعمل من خلال مبدأ مزدوج ومتزامن من المحو والإنشاء، حيث يسعى بشكل متآثر إلى محو المشهد الأصلي وثقافته (حتى لو كانت تحوي دلالات يعدها جزءاً من موروثه) من أجل إنشاء مشروعه السيادي الاستيطاني مكانه. في هذا السياق لم تجر فقط إعادة تسمية المدينة، بل جرت عبرنة أسماء الشوارع والأماكن

لم تمر أيام كثيرة على إعلان إسرائيل ضمها القدس الشرقية، بعد احتلالها وباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، إلا وتلقت سلطة البث الإسرائيلية الرسمية، أمراً بإطلاق تسمية «أورشليم» على المدينة. هذه التسمية أثارت كثيراً من السخرية والغضب بين المقدسيين. وبعد عدة نقاشات ومداولات إسرائيلية داخلية، تمت تسمية المدينة بالعربية «أورشليم-القدس» (عميراف ٢٠٠٧، ٥٥).

وعلى الرغم من أن تسمية أورشليم تعد اسماً تاريخياً واحداً من بين أسماء كثيرة^١ أطلقت على هذه المدينة عبر فترات تاريخية مختلفة، فإن تسمية القدس «أورشليم» كانت تهدف بالطبع إلى

* باحثة وأكاديمية، مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

في الماضي القريب عربياً/فلسطينياً في غالبية (يفتحيل، ٢٠١٢، ٢٠١٣). في هذا السياق فإن التهويد الكامل هو ما حدث عام ١٩٤٨ في الشطر الغربي من القدس، حيث تم إحلال الطابع اليهودي التام عليه، أما ما يحدث اليوم في شرقي القدس، فهو مساع لتهويد المدينة، لكن النتيجة ما زالت مفتوحة.

تتم عملية التهويد من خلال الدمج بين آليات وممارسات رمزية وقانونية وجيو-ديموغرافية وأمنية متكاملة (للمزيد انظر غانم ٢٠١٢). وعلى الرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة «نجحت» في تغيير الواقع الديموغرافي للمدينة عبر زرع مستعمرات يهودية في القدس وحولها، فإنها لم تنجح في «السيطرة» على وتيرة تنامي السكان الفلسطينيين ولا على السيطرة الكاملة على أنماط وجودهم، ولا على هويتهم القومية. بل إن سياسات التهويد التي تبنتها وعلى رأسها البيروقراطية المنهكة والتعامل العدائي مع السكان المقدسين ومطالبتهم بإثبات حقهم في الوجود في المكان عبر توفير إثباتات ووثائق لا نهاية لها، خلقت ردّاً مضاداً ونتائج عكسية: السكان الذين باتوا يخشون فقدان حق «إقامتهم» قاموا بمراكمة الوثائق التي تثبت أحقيتهم، في ما عاد المقدسيون الذين سكنوا في أنحاء الضفة إلى السكن ضمن نطاق المدينة المعروف.

في هذا السياق، تشير معطيات مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC) إلى عدم وجود عائلة واحدة في القدس لم تشعر

وبوابات المدينة العتيقة وتغييرها، لتحظى بأسماء جديدة تعكس في الغالب التاريخ المتخيل أحادي الأبعاد للمكان، وتجرده من موتيفات غير يهودية، بحيث إن هذه العملية شملت أحياناً، ومن أجل المفارقة، تغيير أسماء ذات صبغة يهودية للمكان، وكانت جزءاً من المشهد الفلسطيني قبل الاحتلال، ومن ضمن ذلك مثلاً تغيير اسم باب النبي داود إلى «شاعر تسيون»، وبوابة الزاهرة (التي سُميت أيضاً بوابة السامرة) إلى بوابة هيرودوس، إلى جانب تغيير الأسماء ذات الطابع المسيحي، مثل تغيير اسم «باب سنتا مريم» إلى «شاعر هاريوت» (باب الأسود)، ليشمل هذا التغيير محو أسماء حيادية، مثل تغيير اسم ساحة الأمم المتحدة إلى «كيكار تسيون» (ساحة صهيون) (زيناتي، محمود أنور، ٢٠١٠: ٩٠-٩١). في ما جرى تغيير جزء من شارع السلطان سليمان إلى شارع «هتسنخيم» (المظليين)، وساحة اللبني (التي سُميت على اسم إدموند اللبني الذي احتل فلسطين من أيدي الأتراك في الحرب العالمية الثانية) إلى ساحة «تساهل» (الجيش الإسرائيلي).

تشكل عملية محو الأسماء واستبدالها جزءاً من مشروع عام لتهويد القدس الشرقية وإعادة إنتاجها كمدينة يهودية/صهيونية سيادية متناغمة مع جزئها الغربي الذي محي منه الوجود الفلسطيني تماماً خلال نكبة ١٩٤٨. وقد عرّف الجغرافي أورن يفتحيل عملية التهويد بما يلي: «عملية تفرض سيطرة هوية يهودية على بلد كان

في مرحلة معيّنة من حياتها بأنّها مهدّدة من طرف ممارسات النظام الإسرائيليّ، في حين يقول مركز حماية الفرد (هموكيد): إنّهُ جرى في القدس منذ ١٩٦٧ سحب مكانة الإقامة من أكثر من ١٦,٠٠٠ فلسطينيّ. ولكن، وفي مقابل هذه المعطيات، ارتفع عدد السكان الفلسطينيّين من ٦٧ ألفاً إلى أكثر من ٢٥١ ألف مقدسيّ في نهاية العام ٢٠١٣ (دائرة الإحصاء الفلسطينيّ، ٢٠١٤)، في ما اضطرّت الدولة أكثر من مرّة لتحديث برامجها إزاء نسبة العرب المرغوبة في المدينة.

أنتجت جدلية الصراع بين المستعمر والأصلاحي وبين مساعي التهويد والمقاومة واقعاً مركباً في القدس، إذ تحوّلت المدينة إلى نموذج لمدينة هجينة، رمادية، متناقضة... تعكس بنيتها المكانية والسكانية ورطة المستعمر مع الساكن الأصلاحي الذي لم يتمكن من محوه (رمزياً وفعلياً): إذ هو لا يريد قبوله كجزء عضوي من خارطته السياسية لأنّه ببساطة يريد مدينة ذات طابع يهودي، ولا هو قادر على التخلص منه من خلال الترانسفير الجماعي كما حدث مع إخوته عام ١٩٤٨، كما أنّه فشل في إخضاعه لمنظومته وفرض سيادته، إذ يستمر المقدسيون في إظهار معاداتهم للسيادة الإسرائيليّة كما تدل على ذلك أرقام المعتقلين والمظاهرات والاشتباكات، وفي الوقت نفسه يستخدمون الأدوات القانونية التي وضعتها الدولة لإخضاعهم والسيطرة على وجودهم من أجل البقاء ضمن حدود القدس.

لوقوف على جدلية البقاء والتهويد، يرصد هذا البحث بعض الممارسات الكولونياليّة، التي تتركز أولاً في ترسيم حدود المكان وفق مبدأ أرض أكثر عرب أقل، وفي مشاريع تحويل البنية السكانية للمكان، ثم ينتقل إلى الخوض في آليات تحويل المقدسين من سكان أصلاحيين إلى عابرين مهديين وملاحقين في بلادهم من خلال المنظومة القانونية، ثم يتوقف عند آليات حصر علاقة الفلسطينيّين مع المكان بالبعد الديني مقابل صياغة علاقة اليهودي مع المكان كعلاقة سياسية بالأساس. في النهاية يحاول من خلال الاستعانة بتجربتي الخاصة بالسكن في القدس فحص كيفية تحوّل حاجة الأصلاحيّ العاديّة واليوميّة للبقاء في المكان الذي وُلد ويعيش فيه، إلى فعل سياسيّ فعّال - رغماً عنه - يقوم بتقويض مخطّطات تهويد كبيرة في المكان وإقصاء الأصلاحيّ وتحديّها.

من المهمّ التشديد هنا على أنّ قدرة الأصلاحيّ على تقويض هذه العمليّات الكُبرى، بالغة الأهميّة من الناحية النظرية والعملية، وهي تشكّك في المقولات الحاسمة التي يطلقها مُنظرون في مجال دراسات الكولونياليّة الاستيطانيّة، على غرار مقولة باتريك وولف: «إنّ الكولونياليّة الاستيطانيّة ليست حدثاً بل هي مبنى حتميّ يسعى لمحو الأصلاحيّ» (Wolfe 2008). إنّ فهم حالة القدس وفق مصطلحات الكولونياليّة الاستيطانيّة المتشكّكة، أي تلك التي ما زالت في طور العمل، يشير إلى أنّ الكولونياليّة الاستيطانيّة المتشكّكة

كالتالي تحدث الآن في القدس - بعكس عمليات استعمارية ناجزة كالتالي حدثت في أستراليا أو أميركا الشمالية وكندا ونيوزلندا وأفضت إلى إبادة السكان الأصليين أو إخضاعهم - هي عملية ديناميكية ومتناقضة وحمالة أوجه وخيارات، بل إن الساكن الأصلي قادر على قلب نتائجها.

خصوصية المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني عامة وفي القدس خاصة

يمكننا أن نوجز الفارق بين الكولونيالية الاستيطانية في القدس والمشروع الكولونيالي الصهيوني من جهة، وبين الكولونيالية الاستيطانية في أماكن أخرى في العالم ومن ضمنها المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، في ثلاث نقاط أساسية:

١. قياساً إلى مشاريع أخرى في العالم، يشكّل الصراع الكولونيالي في القدس (كميكروكوزموس للوضع الكولونيالية في فلسطين التاريخية) مشروعاً كولونيالياً قيد التشكّل لما ينته بعد. وقد أدت حرب ١٩٦٧ ونتائجها التي شملت ضمّ القدس الشرقية والمخططات التي جرى تبنيها من أجل توطين اليهود، إلى جانب تسرّب المشروع الكولونيالي الاستيطاني إلى الضفة الغربية، إلى إبعاد خيار «إغلاق» المشروع الكولونيالي الاستيطاني الذي

حقق نجاحاً - ظاهرياً - عام ١٩٤٨ عبر تأسيس دولة إسرائيل السيادية وحسم الصراع مقابل الأصليين عبر هزمهم والتخفيف من وجودهم في الحيّز. وكانت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، في هذا السياق، أشبه بالدول الكولونيالية التي أخضعت الأصليين عبر تهميشهم، على غرار أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا. وعلى الرغم من حقيقة أنّ نسبة الفلسطينيين كانت لا تزال عالية نسبياً، فإنّ حرب ١٩٦٧ أدت إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل العام ١٩٤٨، أي إلى وضعيّة تقوم على نزاع بين الأصليين وبين المهاجرين على مستقبلهم في المكان، في حين يحاول الطرف المهيمن تأسيس سيادته في المكان، ويسعى الأصليين إلى تقويضها.

٢. على خلاف المشروع الكولونيالي في سائر المستوطنات في الضفة، يجري هذا المشروع في القدس داخل مدينة مأهولة مدفوعاً بغاية سياسية رسمية معلنة مفادها «تعزيز طابعها اليهودي»، وهي ليست إلاّ شيفرة ل«تهويد المدينة»، خلاصتها تثبيت طابع جديد يهودي للمدينة، وتغيير طابعها الفلسطيني، في ما شُيّدت مستوطنات أخرى - خارج الخليل - في مناطق غير مأهولة، ومن دون الإعلان رسمياً عن أنّ النية تكمن في إحداث تغيير استراتيجي

أرض أكثر - عرب أقل

تشكّل الأرض في سياق الاستعمار الاستيطاني الممتكّ الأكثر أهمية والذي لا يمكن تقلّصه أو تبديله، ولا يمكن من دونه تحقيق المشروع الاستعماري الاستيطاني. (يُنظر: Wolfe 2001, 1999، عايد ١٩٨٦، سعيد ٢٠٠٨). وفي حال كون الأرض مسكونة يتحول السكان إلى عقبة لا بد من إزالتها أو إخضاعها من أجل تحقيق المشاريع الاستعمارية. في هذا السياق واجهت الحكومة الإسرائيلية بعد احتلال باقي أراضي فلسطين عام ١٩٦٧ معضلة التعامل مع السكان. وتشير القصص المنشورة عن المداولات التي جرت في أيلول ١٩٦٧ في صفوف حزب «مباي» حول مستقبل مناطق الضفة الغربية إلى أن ليفي إشكول قال في النقاش لغولدا مئير: إنّه يدرك «أنّها تحبّ المهر، لكنّها لا تحبّ العروس». ووافقت مئير: «هل سمعتم عن شخص يتلقّى مهراً من دون عروس؟... أنا أتوق للحصول على مهر، وليحصل شخص آخر على العروس...»^٢.

شكّلت القدس، فعلياً، الأنموذج لمعضلة الأرض/ السكان أو بتوليقتها الصهيونية المهر/العروس، إذ رغبت إسرائيل بشدة في الحصول على الأرض من غير السكان، لكنها لم تكن في وضع دولي يسمح لها بالتخلص منهم كما حدث في العام ١٩٤٨. للتعامل مع هذه المعضلة رسمت إسرائيل حدود المدينة على أساس مبدأ الحصول على أكبر قدر

لمبنى المدن العام. وتتمثل الغاية المعلنة للحكومات المختلفة في تعزيز الطابع اليهودي للمدينة، ما يُسمّى في القاموس الفلسطيني والدولي «تهويد المدينة»، وغايتها إجراء تحويل للمدينة من مدينة فلسطينية إلى مدينة ذات طابع يهودي، ما سأسمّيه الانتقال من القدس إلى أورشليم. ويجري تجذير الطابع اليهودي بوساطة عملية كولونيالية متعدّدة المنظومات، تحاول تبديل الحيز وتغييره تغييراً تاماً.

٣. المشروع الكولونيالي بعد ١٩٦٧ هو مشروع دولة وليس مشروع حركة قومية كما كان الأمر عام ١٩٤٨، ما يجعل منه مشابهاً للكولونيالية الكلاسيكية التي سادت في الجزائر. زدّ على ذلك أنّنا نتحدّث عن مشروع يحمل علامات مسيحية كانت غائبة في المشروع الكولونيالي العلماني الصهيوني قبل العام ١٩٤٨. وما يميّز الاستيطان في القدس الشرقية هو الاندماج الحاصل بين مُركّبين: المُركّب المسيحي الديني من جهة، و«العلماني» الكولونيالي الذي تدفعه الدولة قدماً على الطراز الذي ساد قبل ١٩٤٨ من جهة أخرى، في حين أنّ التكافلية القائمة بين هذين المُركّبين تسمح باستخدام تشكيلة من الممارسات العملية اللازمة لتحويل القدس إلى أورشليم.

من الأرض مع أقل عدد من السكان.

في هذا السياق قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية، إلا أنّ حدود القدس الشرقية التي ضمّتها لا تشبه حدودها قبل الاحتلال، فأبان الحكم الأردنيّ امتدّت القدس الشرقية على مساحة ٤, ٦ كيلومتر مربع (كلاين ١٩٩٩، ١١)، وعند الضمّ وسّعت إسرائيل مساحتها إلى نحو ٧٠ كيلومتراً، ما يعني ٩١٪ من الأراضي التي شكّلت مساحة القدس.

ضاعفت هذه الخطوة مساحة القدس ثلاثة أضعاف عن مساحتها السابقة قبل الاحتلال وجعلت منها ثالث أكبر مدينة إسرائيلية. وشملت المنطقة الجديدة أراضي تابعة لـ ٢٩ قرية فلسطينية (Ma'an 2010)، لا يُعتبر سكانها مقيمين، وبعضها من قرى القدس التي أُعتبرت في ما بعد جزءاً من الضفة الغربية، مثل مناطق نفوذ بيت جالا وبيت لحم. صودرت الأراضي لكون أصحابها «غائبين» وعلى أساس قانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥١. ووفقاً لتقديرات الإحصاء السكاني الإسرائيليّ الأوّل الذي أُجري بعد الاحتلال، فقد كان عدد السكان العرب ضمن المناطق التي ضُمّت للقدس يقترب من ٦٧ ألف نسمة (يُنظر معاريف ٢/١٠/١٩٦٧، ص ٣).

وكما يتّضح من المداولات التي جرت في الجلسة الوزاريّة يوم ٢٦ حزيران ١٩٦٧، فقد خضعت عملية ترسيم الحدود لاعتبارات كولونياليّة استيطانية أساساً، تعلّقت بـ«طرق استخدام الأراضي لغايات قوميّة»، وطرق

«شرعنة» نقلها لصالح المستوطنين الجدد (شراء أو مصادرة). وفي ما يلي مقطع من المداولة التي جرت:

ليفي إشكول، رئيس الحكومة آنذاك: «لنفترض أنّ هناك هجرة ونحن نرغب بتوطين يهود في منطقة القدس وخارج الحيّ اليهوديّ في البلدة القديمة. أنا لا أعتقد أنّ بوسعنا توطين عشرات الآلاف هناك، ولكن هنا، توجد أراض خاصة بملكيّة عربيّة، يجب أن نشترىها منهم لو رغبتا بتوطين اليهود هناك». وزير الزراعة حاييم جفتي: «من الجائز وجود أراض حكوميّة هناك». ليفي إشكول: «يمكن للكيرن كييمت أن تقوم بالكثير من الأمور لو منحتها الحكومة النقود. يجب أن نسارع لشراء هذه الأراضي قبل أن تستيقظ الحركة هناك. السؤال هو ما إذا كان العرب يرغبون بالبيع.» (مقتبس لدى شرجائي، ٢٠٠٣).

عملت لجنة عسكريّة خاصّة برئاسة رحبعام زئيفي الذي كان رئيس قسم العمليّات في قيادة الأركان - قبل اتخاذ القرارات بخصوص حجم الأراضي المُعدّة للضمّ للقدس الجديدة ونوعها - على بلورة توصيات تتعلّق بمسار الحدود وطولها. وتشير المداولات في اللجنة التي أقيمت لتجهيز توصيات لجنة ترسيم الحدود، إلى وجود إجماع مطلق حول مبدأ حتميّة الضمّ.

وأوصى رحبعام زئيفي الذي مثل الجيش في اللجنة بضمّ مناطق أكبر إلى منطقة النفوذ البلديّة،

في إطار اقتراحه ضمّ نحو ثلث أراضى الضفة الغربية إلى إسرائيل، إلا أن موشيه ديان رفض هذا الاقتراح لمعارضته ضمّ مناطق معيّنة بسبب نسبة العرب العالية فيها (شرجائي ٢٠٠٣).

من جانبه، تخبّط يجال ألون وطلب مهلة كي يفحص الموضوع. وقدّر وجود إمكانية أن تتحوّل حدود القدس مستقبلاً إلى حدود دولة إسرائيل، واقترح هو الآخر توسيعها إلى ما وراء المسار الذي قبل في نهاية المطاف (المصدر السابق، السابق).

بعد استكمال عمليّة ترسيم حدود المدينة وحصرها وزيادة مساحتها ثلاثة أضعاف، عملت في العام ١٩٦٨ مجموعة من المهنيين من مجالات مختلفة على تجهيز خطة هيكلية نموذجية للمدينة «الموحدة»، وشدد المخطّطون على أنّ المبدأ الموجه في المخطط هو الحفاظ على وحدتها، ما يعني طبعاً فرض الأمور على الأرض التي تؤدي إلى سيادة إسرائيلية فقط. وكانت سبل العمل من أجل تطبيق هذا المبدأ كما كتبت: جرى حتى الآن تفسير مبدأ وحدة المدينة عبر سبل العمل الآتية:

- أولاً: تطيب الجرح الذي حلّ بالنسيج المدنيّ مع تقسيم المدينة إلى قسمين في حرب الاستقلال ولحم المنظومة المتبورة.
- ثانياً: بناء المدينة بما يمنع بلورة ثنائية الأقطاب لمجموعتين قوميتين، من أجل الحيلولة دون إعادة تقسيم المدينة عند الخط الفاصل بين المجموعتين. نحن نتحدّث عن المنظومات الآتية: شبكة الطرق ومنظومة

البنى التحتية ومنظومة الحدائق العامّة ومنظومة المراكز التجارية (جريتسفاج ميخال وبيليج، روت، ١٩٩٢، ٢٦٩).

وسعيّاً لتحقيق هذه الأهداف، أسّست حكومة إشكول «لجنة توطين القدس»^٢ وترأسها ليفي إشكول، الذي أعلن أنّه سيستثمر جُلّ جهوده من أجل «توطين اليهود في القدس الشرقية». وأعلن يجال ألون، الذي كان نائب رئيس الحكومة، يوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٩، من على منبر الكنيست، أنّ الحكومة ستسعى من أجل زيادة عدد اليهود حتى نهاية ١٩٧٣ ليصل إلى ٤٢ ألف نسمة. وفي الوقت نفسه، زاد عدد اليهود المستوطنين على ٣,٠٠٠ شخص. وأكد ألون أنّ الحكومة ستساعد كلّ يهوديّ يرغب بذلك على شراء أو استئجار الأراضي في أرجاء المدينة. وأوضح أنّ «القدس الموحدة ستظلّ عاصمة إسرائيل للأبد».

وعلى أرض الواقع، وبعد ذلك بعدة شهور، نشرت وزارة الإسكان ومديرية أراضي إسرائيل مخطّطاً لتشجيع الاستيطان في القدس (يُنظر كوهن ١٩٦٨). وأعلنت هذه المخططات عن القدس الشرقية منطقة تطوير ومنطقة أفضلية (معاريف ١٩٦٧/٩/١٩). وكان هذا الأمر يعني منح هبات ومستردّات تبلغ قيمتها ثلث المنظومة الاستثمارية، ومنح قروض بفائدة منخفضة تصل حتى ثمانين بالمائة من قيمة الاستثمار. وفي العام ١٩٧٣ أقامت مديرية أراضي إسرائيل وحدة باسم «أيجوم» غايتها «تفتيت نواة الوجود

العربي-الإسلامي في المدينة القديمة، عبر شراء أملاك ستحوّل إلى مؤسسات جماهيرية يهودية» (كلاين، ١٩٩٩: ١٧).

صادرت إسرائيل، سعياً لإقامة منظومة استيطانية واسعة، نحو ٣٥٪ من الأراضي الفلسطينية، تحت مسوغ مفاده بشكل عام «المصادرة لأجل احتياجات الجمهور»، في ما جرى في المقابل تقييد استخدام الفلسطينيين للأراضي لأغراض البناء بنسبة ١٣٪ فقط (OCHA 2012). زد على ذلك أن أصحاب الأراضي المُعدّة للتطوير، أو التي «جُمِد» تطويرها، لم يكن باستطاعتهم الحصول على تراخيص بناء (بنبنستي ١٩٨٦، ٩٥).

وعلى الرغم من أن ترسيم الحدود جرى من خلال مراعاة البُعد الديموغرافي، وضمّ مناطق تابعة لثمان وعشرين قرية من دون سكّانها، فإنّ عدد السكّان الفلسطينيين زاد من ٦٧ ألفاً عام ١٩٦٧ إلى نحو ٢٥١ ألفاً عام ٢٠١٣.

إنتاج الأَصْلاني كغريب

يشكل القانون الإسرائيلي إحدى ركائز التهويد المهمة منذ العام ١٩٦٧، حيث تم نظم وجود المقدسيين في المدينة عبر مرجعية قانون تنظيم دخول الغرباء من العام ١٩٥٢،^٤ وإعطاؤهم مكانة «مقيم دائم»، واستناداً إلى المادة ٤، ١، ٢ من القانون، منح وزير الداخلية عام ١٩٦٧ تصاريح إقامة دائمة في القدس لسكّان القدس، وهو ما سمح لهم بالتمتع بعدة حقوق تُمنح للمواطنين

أيضاً. من ضمن ذلك إمكانية التنقل بحرية داخل حدود إسرائيل، وحقوق في التأمين الوطني والصحي. ومع ذلك فقد مُنعوا من المشاركة في الانتخابات السياسية للكنيست، وقد حصل قرابة ٦٧ ألف شخص على هذه المكانة، في ما أُسْتثنى من هذه العملية كلّ سكّان القدس الذين لم يكونوا موجودين فيها أثناء إجراء التعداد السكاني، من دون علاقة بأسباب غيابهم، وتحول هؤلاء إلى نازحين أو لاجئين ممنوعين من العودة إلى مدينتهم. ويمنح القانون صلاحيات واسعة لوزير الداخلية في إعطاء أو سحب تصاريح الإقامة، كما يتم اشتراط الإقامة بجملة من الشروط التي على المقدسي استيفائها للبقاء في مدينته، وهو ما حول موضوع الإقامة إلى أداة للتحكم بالمقدسيين. يسمح القانون الإسرائيلي بسحب الإقامة من المقدسي في حال غيابه أكثر من سبع سنوات عن المدينة، أو إذا ما اتضح أنه حصل على جنسية أو إقامة في دولة أخرى،^٥ أو في حال لم ينجح في إثبات أن مركز حياته ضمن حدود إسرائيل غير المعرفة والرمادية أصلاً، حيث تشكل رماديتها بحد ذاتها إحدى أدوات المنظومة الاستعمارية لهندسة المكان وضبطه إثنو-سياسياً، والتي يتم من خلالها، أيضاً، العمل على تشكيل المقدسي كغريب في وطنه.

في هذا السياق، تسحب الإقامة الدائمة من المقدسي إذا انتقل للسكن في الضفة الغربية، حيث تتعامل الوزارات والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية كوزارة الداخلية، أو

التأمين الوطني، فعلياً مع الأراضي المصنفة كمناطق (ABC) كأراضٍ تقع خارج البلاد فقط إذا كان سكانها فلسطينيين (من دون علاقة بتصنيفه كساكن أو مواطن). وفي المقابل تُعامل هذه الأراضي كمناطق «سيادية إسرائيلية» في حال كان سكانها من اليهود الإسرائيليين. وفي هذا السياق، فإنّ انتقال الأصلاني إلى خارج حدود «السيادة» التي يضع شروطها المستعمر يمكن أن يجري باتجاه واحد، وهو إقصاؤه عن الإقامة وموضعه في دائرة معدومي المكانة (Stateless). وفي مقابل ذلك، فإنّ حركة المستوطن بالاتجاه نفسه ستفضي إلى نتيجة معاكسة: الاحتواء الكامل للسكان والأراضي التي يسكنون فوقها معاً. وعليه، فإنّ كلّ بؤرة استيطانية ومستوطنة - أو أيّ شكل سكني يعيش فيه اليهود في الأراضي المحتلة - يعتبر منطقة إسرائيلية على أرض الواقع، وكلّ مكان ينتقل إليه الفلسطيني سيتحوّل في واقع الأمر إلى منطقة خارج السيادة. ويسمح تنظيم الحدود إثنيًا بفتح مساحات لتزحيف المشروع الكولونيالي إلى أماكن جديدة، ويسمح في الوقت نفسه بسحب «المكان-الأرض» من الفلسطينيين، عبر إبعادهم عنه والسعي إلى تهويده.

عبر مفهومة الأصلاني بوساطة نظم معدّة لتنظيم مكانة الغريباء، يتم تأسيس موقعه عند الحدّ، قبل لحظة من الإقصاء. وتكمن خصوصية

هذه المكانة في كونها مكانة متنقلة وغير ثابتة. وزدّ على ذلك أنّ موقع المقيم الدائم عند حدود السيادة مشروط بالبيئات التي يبرزها، وقرارات السيّد الذي يستعين به «واجب» الإثبات كأداة مركزية لدفعه بشكل متواصل إلى خارج دائرة السيادة، في حين يعيش المقيم الدائم في حركة مستمرة لإثبات «استحقاقه» للمكوث في داخل دائرة السيادة. إنّ تحركية المكانة الكامنة في مكانة المقيم الدائم هي التي تميّزه عن المواطن المنبوذ الذي يتعامل معه السيّد من منطلق الرفض، كما هو الحال مع الفلسطينيين في إسرائيل. فهذا المواطن المنبوذ يظلّ - رغم نبذه وإقصائه المجتمعي - صاحب مكانة مستقرة نسبياً في دائرة السيادة. إلى جانب ذلك، لا يكتسب النبذ مدلولاً ما، إلا إذا كان المنبوذ عضواً في المجموعة، على شاكله طبقة المنبوذ في الهند، أو كما كان وضع اليهود في أوروبا (الذين أُستثنوا في ما بعد من «المعسكر»).

وعلى الرغم من أنّ الفلسطينيين في إسرائيل غير مرغوب بهم في الدولة، وتعتبرهم أجزاء من المؤسسة «طابوراً خامساً»، فإنّهم يُعتبرون مواطنين (رسمياً على الأقل) وهكذا يجري التعامل معهم. وعلى الرغم من أنّهم يعانون الممارسات العنصرية ووسائل السيطرة القمعية، فإنّهم لا يقبعون عند الحدود بل في داخلها، ولكن عند الأطراف. عبر وضعهم تحت فئة مقيم دائم وتعريفهم القبلي كمفتقرين لـ«حقهم الطبيعي» كسكان أصلانيين، بل إنّهم

سياسات التسمية، القدس الإسلامية وأورشليم القومية

عكست الأسماء التي بقيت في الثقافة المحلية بالقدس، عموماً، التاريخ متعدد الطبقات والمتنوع للمكان، ولم تكن محصورة يوماً في المستوى الثقافي الإسلامي أو العربي، وقد شملت أيضاً أسماء عبرية يهودية موجودة على مرّ تاريخ المكان.

قامت إسرائيل بعد احتلال القدس وضمها بتغيير أسماء عدد كبير من معالم المدينة وشوارعها. زد على ذلك أن قرار تغيير الأسماء الذي لم يتغاض عن الأسماء العبرية-اليهودية واستبدالها بأسماء جديدة «صهيونية-يهودية»، لم يؤد فقط إلى محو التاريخ متعدد الطبقات في المكان كما حُفظ في الطبوغرافيا المحلية، بل ولعظم المفارقة أدى إلى مصادرة الموتيفات اليهودية في المكان، وهي موتيفات مرّت عبر عملية نزع الأصلاية عند بترها عن سياقها المحلي، وأعيد فهمها عبر الوساطة الكولونيالية. وفي هذا السياق، حين يُستبدل اسم بوابة داود، وهو الاسم العربي للملك داود، باسم بوابة «تسيون»، فإنّ المحو لا يطال الثقافة المحلية فحسب، بل تجري مصادرة الموتيف اليهودي الأصلاية للمكان، وتشكّل تسمية «تسيون» الجديدة التي حلّت محلّه تسمية كولونيالية انبنت على أساس تاريخ متخيّل أنتج في الغرف المغلقة التي التأمّت فيها اللجان المهنية. وتشمل مصادرة أسماء المكان، بما فيها الأسماء «اليهودية» العضوية،

يحظون بمكانة أدنى من اليهود الذين يحملون «تأشيرة هجرة».

وهكذا يتحوّل الأصلاية إلى غريب وأجنبي في وطنه، في ما يتحوّل المستوطن بحكم موقعه إلى «أصلاية»، ويتحوّل حقه بالوجود في المكان إلى المرجعية التي تُبنى وفقاً لها سائر الممارسات السيادية. ويفصل القانون بين الأوضاع الكثيرة التي يمكن لوزير الداخلية فيها أن يصادر أو يلغي تصريح الإقامة الدائمة من أصحابه. وفي الوقت ذاته، فإنّه لا يوضح ماهية الشروط التي يمكن من خلالها تحقيق مواطنة دائمة. وحين يقوم الوزير بمنح التصريح أو مصادره، فإنّه ينشط في منطقة رمادية خاضعة لأمزجة أيديولوجية أو بيروقراطية.

تشكل صفة «المقيم الدائم» الإطار القانوني لعملية إعادة إنتاج المقدسين من أصلايين إلى غرباء، إذ إنّها فعلياً تموقعهم على الحد الفاصل المتحرك بين الإقصاء من المدينة وبين البقاء فيها.

أفرز هذا الواقع محصّلات متضادة ومتناقضة. إذ إنّ الفلسطينيين المقدسين يسعون إلى أن يكونوا ضمن السيادة الإسرائيلية التي يرفضونها، إذ إنّ هذه هي إمكانية بقائهم الوحيدة في بيوتهم، في ما تسعى السيادة الإسرائيلية إلى إخراجهم من حيز سيادتها من خلال أدواتها السيادية القانونية التي شكلتها وفق مشروعها السياسي للدولة اليهودية لأن وجودهم يعيق تهويد المكان.

وإعادة هيكلتها كجزء من منظومة «صهيونية»، تجريد الأصلاني من تعقيدات ومركبات وجوده التاريخية في المكان، واختزاله في وجود أحادي الأبعاد. ويمكننا في الحالة الفلسطينية أن نتبين حصر الوجود الفلسطيني في المكان ضمن وجود ديني فقط، بدءاً مع «الاحتلال الإسلامي للمكان». إن التأسيس الرمزي للمكان عبر وساطة الأسماء، كمكان يهودي حصري، مصحوب بمنظومة تصاوير كولونيالية/استشراقية للمكان والأصلائي، والمعروض على أنه خال أو منحل وغير عقلاني وخصوصاً باعتباره لا سياسياً وأحادي الأبعاد، في حين يجري في المقابل عرض المستوطن كذات سياسية متعددة الأبعاد، وكحامل للتقدم. هذا ما يظهر، مثلاً، في الخارطة الهيكلية الكبرى للقدس والتي نُشرت عام ١٩٦٨، المجلدين (أ. ب)؛ «فالامر طبيعي أن:

علاقة اليهود مع أورشليم كانت تختلف جوهرياً عن علاقة المسلمين معها... فالمسلمون، وفي الأجيال الأخيرة على الأقل، تركوا المدينة لتتحل... أما بالنسبة للشعب اليهودي، فإن أورشليم هي ملك له، يحق له أن يصورها وفقاً لاحتياجات السكن فيها ووفقاً لمدلولاتها الخاصة تجاهه...» (مقتبس لدى جبارين، ي، ٢٠١٥).

يمر الأصلانيون بعملية إنقاص من مجموعة قومية إلى مجموعات دينية، في ما تمر علاقات إنقاصاً موازياً، بحيث تُختزل من علاقات عضوية سياقية ومتعددة الأبعاد (تاريخية وقومية

واقتصادية وثقافية متنوعة) مع البيت والسوق والحيز والمكان، إلى علاقات دينية وروحانية مركزة، ومن هنا تمر بعملية تقليص حيزي أخرى، فتصبح علاقات عينية مع حيز «المسجد الأقصى». وإلى جانب ذلك تجري موضوعة هذه العلاقة أحادية الأبعاد كعلاقة أدنى من الناحية الدينية قياساً إلى الأهمية الدينية لليهود، ومن بعدهم المسيحيون. وفي المقابل، يجري في الخطاب القومي الإسرائيلي تمجيد العلاقات التاريخية والدينية والقومية التي تربط بين اليهود والمكان وتفخيمها.^٦

وعلى خلاف الأماكن الأخرى التي سيطر فيها المستوطنون على أراضٍ جديدة كتجسيد رمزي لفكرة دينية كما حدث في جنوب إفريقيا أو أميركا (بريور ١٩٩٧)، فإن القدس عُرضت كتجسيد حقيقي - مع أنه علماني - لفكرة دينية روحانية، وقد شكّلت هذه الأهمية الدينية مصدراً لتأميم القصة الدينية وعلمنتها، في مقابل إقصاء العلاقة القومية لدى الأصلانيين مع المكان وإنقاصها وتقليصها إلى علاقة دينية خالصة.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو^٧ يوم ٢٨/٥/٢٠١٤ في خطابه للذكرى الـ ٤٧ لاحتلال القدس:

«ثمة أورشليم العليا وأورشليم السفلى، نحن منشفغون أكثر بالقدس السفلى، المادية، ونحن نحفر الجبال ونشق الشوارع كي يكون بمقدور كل من يرغب في القدوم إلى القدس أن يفعل ذلك عبر الطريق الرئيسة».

عبر الوساطة الدينية، تلك النظرة الصهيونية الكلاسيكية التي لم تنكر أبداً وجود أناس في فلسطين كما درجنا على الاعتقاد، بل هي تنفي وجودهم كذوات سياسية يمكنهم توسيع وجودهم ليتجاوز الوجود الديني أو البيولوجي الأولي (بخصوص صورة الفلسطينيين يُنظر إلى يعقوبي ٢٠١١: ٢٣٢-٢٣٦ وإلى الجعبة ٢٠١٠).^٦

تلخيص: مقاومة من دون سابق إصرار

قررت، في مطلع العام الدراسي ٢٠١٤، الانتقال إلى شقة قريبة من المدرسة التي يدرس فيها أولادي الثلاثة في حي بيت حنينا، وهو أمر عادي ظاهرياً، إلا أنه يتحول في القدس إلى مسيرة طويلة تجسّد ما يعنيه العيش بين تلايب العيش.

تقع مدرسة الأولاد «جيزوزالم سكول» في الطرف الشمالي من بيت حنينا، وإلى يمينها جدار الفصل الذي يفصل بشكل اعتباطي بينها وبين حي ضاحية البريد، وفي الجهة الشمالية للمدرسة معسكر إسرائيلي كبير مسيح يكتنفه الغموض.

تجولت بين البيوت وعثرت على عدة شقق جميلة بالقرب من المدرسة، لكنني لم أغامر باستئجارها! كانت هذه الشقق تعتبر جزءاً من منطقة (C) قبل تشييد الجدار، لكنها بعد ذلك ضُمَّت إلى داخل الجدار. في يوم ٢٠٠٩/١/٥ أعلن الجيش الإسرائيلي أن هذه المناطق التي انحصرت بين مسار الجدار

إنّ الربط بين الأعلى والأسفل، بين الديني والسياسي والأيدولوجي، يجري وفق تنبأها بوساطة ممارسات فعلية مفادها الحفر وشقّ الشوارع التي تزيل من الأرض الحقيقية مميّزاتها الفلسطينية الأصلانية. ووفقاً لتنبأها، فإنّ إنشاء أورشليم الصهيونية يجري فوق الأرض الحقيقية للقدس، بدلاً من المشهد الطبيعي الذي كان سائداً بعد مصادرتها وإعلانها أرض دولة. على هذه الأرض الحقيقية شقّ الشارع الذي يوصل المستوطنين إلى أورشليم الدينية. ويقوم هذا الربط، عملياً، بفهمّة المكانة اليهودية المتخيلة ذات الأبعاد المتعددة للمدينة (ديني وتاريخي وسياسي وقومي)، في مقابل إنقاص العلاقات بين الأصلاني والمدينة كعلاقة دينية فقط.

في يوم ١٩٦٧/٦/٢٨، وفي اليوم نفسه الذي تقرّر فيه ضمّ القدس المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية، سنّ قانون «حماية الأماكن المقدسة، ١٩٦٧»^٧. وتنصّ المادة «أ» من القانون على: تكون الأماكن المقدسة محمية من أيّ تدنيس وأيّ مسّ آخر، ومن أيّ أمر يمكن أن ينتهك حرية وصول أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدسة، أو مشاعرهم تجاه هذه الأماكن». قبل هذا اليوم بثلاثة أسابيع، في ١٩٦٧/٦/١٠، هُدم حي المغاربة الذي شيّده ابن صلاح الدين عام ١١٩٣، وذلك بغية توسيع ساحة حائط البراق، والسماح بوصول عشرات آلاف المُصلين اليهود إليه، وبذلك أضحى سكّان الحي المهدم نازحين في مدينتهم.

تتشابه النظرة إلى الأصلانيين في القدس

وبين حدود «القدس الرسميّة» «منطقة عسكريّة مغلقة». حصل السكان الفلسطينيّون الذين يحملون بطاقات هوية تابعة للسلطة الفلسطينيّة ويسكنون في تلك الأماكن على تصاريح خاصّة (صدر نحو ١١٠ تصاريح من أصل ١٤٠ طلباً قُدّمت)، كي يكون بوسعهم مواصلة السكن في بيوتهم بعد تشييد الجدار. وقد عُزل هؤلاء الناس طبعاً عن بيئتهم بشكل عنيف، ولا يحقّ لهم اليوم التّجول إلا داخل المنطقة التي يقطنونها، ولا يحقّ لهم استضافة الناس الذين لا يحملون تصاريح أو بطاقات هويّة زرقاء، وهم يضطرونّ يومياً لعبور حاجز قلنديا من أجل الوصول إلى أماكن عملهم في الضفة^١ (11-OCHA/2/2009).

وعليه، وبناءً على أحكام مؤسّسة التأمين الوطنيّ ووزارة الداخليّة وسلطات الدولة الأخرى، فإنّني سأعتبر مقيمة خارج البلاد في حال سكنت في أحد البيوت المجاورة للمدرسة، وستواجه إقامتي ثانية خطر السّحب. ومن المهمّ بمكان أنّ كون هذه المنطقة منطقة عسكريّة، فإنّها غير متاحة للفلسطينيّين، وبشكل وجود فلسطينيّين غير مزوّدين بالتصاريح المطلوبة داخل هذه المنطقة مخالفة جنائيّة يُعتبر مرتكبها «مقيماً غير قانونيًّا».

لم أتردّد، وسرعان ما تخلّيت عن فكرة السكن إلى جانب المدرسة، وعلى غرار عشرات آلاف الفلسطينيّين من سكان المدينة الدائمين، فكّرت أكثر من مرّة قبل أن «أخاطر» بمكانتي،

والتصقّت داخل المنطقة الرسميّة التابعة لبلديّة القدس، لا من منطلق المقاومة الأيديولوجيّة بل وببساطة بسبب رغبتني بالبقاء في المكان. وهكذا استأجرتُ شقّة في قلب بيت حنينا بجانب الشارع الجديد (شارع ٢٠) الذي شُقّ من أجل الربط بين «بسجات زنيّف» وشارع ٤٤٣، الشارع الجديد الذي يجسّد في واقع الأمر الربط الذي تحدّث عنه نتنياهو بين القدس العليا والقدس السفلى، والمبدل الذي يربط هذا الشارع بشارع ٥٠ سُمّي على اسم والد رئيس الحكومة، الإسرائيليّة بنتسيون نتنياهو!

كان حيّ بيت حنينا يوماً حياً فلسطينياً راقياً سكنه بالأساس أبناء الطبقتين الوسطى والأعيان، لكنّه أضحي حياً مكتظاً مليئاً بـ«المقيمين غير القانونيّين المحتملين» الخائفين على مستقبلهم. وقد شُقّ بين بيوت الحيّ شارع رئيس من المفترض أن «يربط» بين طرفيّ الخط الأخضر، وأن يُسهّل العبور على المستوطنين الذين يسافرون يومياً من الضفة وشمال المدينة إلى داخل مناطق الخط الأخضر. وقد حوّلت نقطة الربط هذا الشارع إلى أنموذج مصغّر للمحصّلات المتناقضة لعملية التهويد؛ فالشارع الذي من المفترض به أن «يربط» يتحوّل أوتوماتيكياً في الأيام المتوتّرة التي تعيشها المدينة إلى عنصر جذب للمظاهرات وإلى هدف للتعبير عن المقاومة الأصليّة للسياسات الكولونياليّة في المدينة، التي أثبتت من دون أيّ شك أنّ المدينة لم تتحوّل إلى أورشليم.

المراجع

أولاً - باللغة العربية

- جبارين، يوسف، ٢٠١٥، الحق في المدينة، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.
- الجعبة، عبد المعطي، ٢٠١٠. الصورة تقودها الأسطورة: دراسة استكشافية لبواكير الأفلام الصهيونية، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.
- زناتي، محمود أنور، ٢٠١٠، تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، إدوارد، ٢٠٠٦. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.
- عايد، خالد، ١٩٨٦. الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
- دائرة الإحصاء الفلسطينية، ٢٠١٤، كتاب القدس الإحصائي السنوي ٢٠١٣، رام الله، فلسطين.
- غانم، هنيدة، ٢٠١٢ «السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسين كمارقين»، قضايا إسرائيلية، عدد، ٤٧ ص ٩٤-١٠٩.
- يفتحييل، أورن، ٢٠١٢، الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.
- بنبنستي، ميرون، ١٩٨٦، «مدينة وفي قلبها جدار»، منشور لدى أيلي شيلر، أريئيل: مجلة لمعرفة أرض إسرائيل: القدس: كمدينة وُحِدت، ٤٤-٤٥، ص ٩٢.
- جرينتسفايج ميخال وبيليج، روت، ١٩٩٢، هذه يروشلايم، من الفترة الصليبية وحتى يومنا، إصدار وزارة التربية والتعليم، تل أبيب.
- دائرة الإحصاء المركزيّة، الحوليّة الإحصائيّة ٢٠٠٩، القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة، ص ٨٥ و ص ١٠٣.
- يفتحييل، أورن، ٢٠١٣. «تهويد وليس يهوديّة»، ملحق هآرتس، ٢٠١٣/١٢/٥. <http://goo.gl/9YZBw7>
- كوهن، يسرائيل، ١٩٦٨. «شيد بيتك في القدس»، دفار، ٨ آذار ١٩٦٨.
- معاريف ٢/١٠/١٩٦٧، ص ٣.
- معاريف ١٩/٩/١٩٦٧.
- عميراف، موشيه، ٢٠٠٧. سيندروم القدس، ١٩٦٧-٢٠٠٧، القدس: كرم.
- كلاين، مناحم، ١٩٩٩، حمام في سماء القدس: العمليّة السلميّة والمدينة ١٩٧٧-١٩٩٩، معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة: القدس.
- كمحي، يسرائيل، ١٩٩٣. «ملامح لتطور القدس في العقد الأخير»، أريئيل، رقم ٩١، ص ٢٩-٤٣.

ثانياً - باللغة العبريّة:

- OCHA, (UNITED NATIONS Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory, EAST JERUSALEM:0, 2012 KEY HUMANITARIAN CONCERNS UPDATE DECEMBER 2012: <http://tinyurl.com/pko8re4> (last seen 31.10.2014)
- Rifkin, Mark, 2009. 'Indigenizing Agamben: Rethinking Sovereignty in Light of The "Peculiar" Status of Native Peoples', *Cultural Critique* 73 , pp. 88-124;
- Scott, L. Morgense, 2011. "The Biopolitics of settler Colonialism: Right Here, Right Now, *Settler Colonial Studies*, 1, Vol. 30, No. 4, pp. 3858-.
- Wolfe, Patrick , 1999. *Settler Colonialism (Writing Past Imperialism)*, Bloomsbury Academic.
- Wolfe, Patrick , 2001. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", *Journal of Genocide Research* 8, 4. p. 388409-.
- Wolfe, Patrick, 2008. "Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide" , in A. Dirk Moses (ed.), *Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation, and Subaltern Resistance in World History* (Oxford: Berghahn Books, 2008), pp. 102132-.
- شرجائي، ندادف، ٢٠٠٣. هارتس، <http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=356562>
- شرجائي، ندادف، ٢٠١٠. تخطيط وديموغرافيا وجيوسياسية في القدس - في أعقاب المداولات حول خارطة القدس الهيكلية، المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة وصندوق ليجاسيهيريتدج، ٢٠١٠.

ثالثاً - باللغة الإنجليزية

- El-Awisi, Khalid, 2011, "From Aelia to Al-Quds: The Names of Islamic Jerusalem in the Early Muslim Period", *Mukaddime*, Say1 4, 2011(<https://goo.gl/DJfXcN>) (Last acces 14.7.2015)
- Elkin, Caroline & Pedersen, Suzan, (eds.) 2005. *Settler Colonialism in Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies*, Routledge, Taylor and Francis group: London and New York.
- Ma'an, 2010, *Means of Displacement: Charting Israeli's Colonization of East Jerusalem*, funded by the Representative Office of Norway. February.:<http://www.maan-ctr.org/pdfs/JerusalemReport4Web.pdf>)last seen 12014/11/)

الهوامش

- ١ للتوسع في مسألة أسماء المدينة، يُنظر إلى «مدينة»، في موقع وكالة وفا الفلسطينية: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3564> (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٥/٧/١٤)
- ٢ مقتبس لدى ليف جرينبيرج (٢٠٠٥) «احتواء غير مرغوب»، **نظرية ونقد**، ٢٧: ١٨٧-١٩٦.
- ٣ أقيمت عدّة لجان سعيًا للعمل على عملية «توحيد القدس»، ومن بينها نشير إلى «اللجنة الوزارية العليا لشؤون القدس»، التي أقامتها الحكومة يوم ١٩٦٧/١٠/١ برئاسة رئيس الحكومة، وشملت من ضمن أعضائها وزراء المالية والداخلية والقضاء والسياحة والإسكان، إلى جانب الوزير وقتها مناحم بيغن.
- ٤ قانون الدخول إلى إسرائيل، ١٩٥٢، ص ٣٥٤.
- ٥ للتوسع في مسألة مكانة المقيم الدائم وتأثيرها على حياة المقدسيين، يرجى مراجعة موقع سانت أيف لحقوق الإنسان: <http://www.saintyves.org/?MenuId=0&Lang=1&TemplateId=projects&catId=1>
- ٦ قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يوم ٢٠١٠/٥/١٠، في خطاب ألقاه لتخليد يوم «تحرير أورشليم»، أي احتلال الجزء الشرقي من القدس: «إن ارتباط شعب إسرائيل بأورشليم متين جدا، ومتميز، وهو يزيد عن أي ارتباط لأي شعب آخر بعاصمته. وقد استمر ذلك آلاف السنين، واجتاز كل الاختبارات وهو أقوى من أي فترة سابقة». وعلى غرار لهجة رئيس الحكومة الترخيمية والشاعرية، يوجز أيلي هيرتس (هيرتس ٢٠١١) العضو في «أبيك» وأحد كتاب المستوطنين في كتيب «القدس: عاصمة إسرائيل الأزلية»، في الفهرس، تدرّج العلاقات: الصلة اليهودية بأورشليم: التاريخية والدينية والسياسية، ومن بعد ذلك فورا «صلة الإسلام المهلهلة بالقدس».
- ٧ خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الكنيسة على شرف «يوم أورشليم»، من صهيون خرجت التوراة وخرج مضمونها أيضا: <https://www.youtube.com/watch?v=7nwzhyAoNTw> (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٤/١٠/٣٠)
- ٨ نُشر في ١٩٦٧/٦/٢٨، رقم ٤٩٩، ص ٧٥، رقم ٧٣١ ص ٥٦ (لمراجعة مضمون القانون يرجى النظر إلى: http://www.nevo.co.il/law/html/Law01/P224K1_001.htm#Seif0) (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٤/١٠/٢٥)
- ٩ قال بنيامين نتنياهو في خطابه يوم ٢٠١٠/٥/١٢: «القدس كانت مدينة ضواح، خاملة، مدينة أطراف» (أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في «يوم القدس» في جفعات هتحموشت: <http://goo.gl/eud59W>)

مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها

د. عبد الله أبو عيد*

مقدمة

احتلت إسرائيل الجزء الأكبر من القدس في العام ١٩٤٨ وهو ما يعرف بالقدس الغربية، وطردت وهجرت الغالبية العظمى من سكانها بعد ارتكابها مجازر جماعية واتباعها أساليب الحرب النفسية، واستولت على ممتلكات الفلسطينيين فيها تحت ذريعة أنها أملاك غائبين، بالإضافة إلى ذرائع أخرى، مستخدمة وسائل التحايل القانوني لتنفيذ أهدافها بـ«تنظيف» المدينة من سكانها العرب. وهي بذلك ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وضربت بقرارات منظمة الأمم المتحدة كافة

عرض الحائط وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ المتعلق بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام هي: دولة عربية ودولة يهودية ووضع خاص للقدس بكامل أجزائها بحيث تعتبر كياناً خاصاً (Cropus Seperatum) يوضع تحت إدارة الأمم المتحدة ويرتبط مع الدولتين المشار إليهما باتحاد اقتصادي^١. استطاعت المنظمات الصهيونية في النصف الأول من العام ١٩٤٨ الاستيلاء على الجزء الغربي من القدس وعدد من القرى العربية المحيطة بها وضممتها فيما بعد إلى القدس، مستغلةً في ذلك قوتها العسكرية ونفوذها الدولي ورفض غالبية الدول العربية والقيادة الفلسطينية قرار التقسيم.

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية سابقاً بجامعة النجاح وبيروت.

أما القدس الشرقية، التي تكونت من الجزء الشرقي المتبقي من القدس فقد ضمت، مع الضفة الغربية، إلى المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن كان آلاف السكان المدنيين الفلسطينيين قد لجؤوا إليها.^٢

احتلت إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، في حرب خاطفة، الجزء الشرقي من القدس وضمته إليها على دفعتين: (الأولى) عن طريق تطبيق القانون الإسرائيلي عليها وذلك في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ (والثانية) حينما قررت الكنيست الإسرائيلية ضم القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل واعتبارها عاصمة للدولة في الثلاثين من تموز ١٩٨٠.^٣ بادرت الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها القدس الشرقية إلى الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي القرى المجاورة للقدس الشرقية وضمها إلى القدس ضمن برنامج أطلقت عليه اسم (القدس الكبرى). وابتدعت إسرائيل عدداً من القوانين - ومعظمها كان جاهزاً ومعدداً مسبقاً بهدف الاستيلاء على أراضي تلك القرى وبناء المستوطنات عليها.^٤

شرعت إسرائيل في مصادرة الأراضي تحت ذرائع متعددة، مباشرة بعد احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، وبناء المستعمرات اليهودية على أجود أنواع الأراضي بشكل منظم ومخطط بحيث تفصل التجمعات والمدن الفلسطينية عن بعضها، الأمر الذي يشير إلى أنها منذ ذلك الوقت كانت تنوي ضم هذه الأراضي وعدم الانسحاب منها،

وهذا ما استنتجه البروفسور الأميركي البارز مالميسون المختص في القانون الدولي في كتابه عن فلسطين. ويشير مالميسون في هذا الصدد إلى أن الحركة الصهيونية العالمية وضعت منذ العام ١٩٧٩ ما أطلق عليه (المخطط الرئيس لتطوير المستوطنات في يهودا والسامرة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ Master Plan for the Development of "Settlements in Judea and Samaria" المعروفة أيضاً باسم (خطة دروبلس - Drobles Plan)^٥ لذلك فإن ضم القدس إدارياً في ١٩٦٧ كان مقدمة لضم أراض أخرى مباشرة ضمماً فعلياً (de jure annexation) وفي بعض الحالات ضمماً واقعيّاً (de facto annexation) عن طريق الاستيلاء على الأرض وبناء المستوطنات عليها وخلق حقائق جديدة بالقوة (fait accompli). عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (بالإضافة إلى الاستيلاء على الأرض واستعمارها وملئها بالمستعمرات اليهودية) بمساعدة الحركة الصهيونية العالمية على السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وربطه بإسرائيل والسيطرة على الثروات الطبيعية كالأرض والمياه؛ بهدف إضعاف السكان المحليين ودفعهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد. واستغلت إسرائيل عيوب اتفاقية أوسلو وملحقاتها لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على الأرض والسكان وإضعاف أي عناصر قوة لديهم.^٦ وأخيراً، يجدر القول إن السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وما ضم إليها من أراضي

القرى المحيطة بها مثل: صور باهر وبيت صافا وشرفات وبيت جالا (غيلو) وبيت لحم والولجة وحزما وبيت إكسا وغيرها، لا يمكن فصله عن الإجراءات التي تمت في باقي أراضي الضفة الغربية المحتلة، إذ إن أهداف إسرائيل متكاملة في المنطقتين، وبالتالي فمن الصعب الفصل بين المخالفات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل في كل منهما. إلا أننا سوف نركز في دراستنا هذه على المخالفات الخطيرة المرتكبة في القدس الشرقية تجاه المواطنين الفلسطينيين المقدسيين وأملاكهم، خاصة أن بعض هذه المخالفات الخطيرة ترتكب بغطاء من القوانين الإسرائيلية الداخلية والقضاء الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى المبدأ القانوني الدولي المهم الذي ينص على أنه «لا يمكن لدولة اكتساب حقوق عن طريق العدوان وانتهاك قواعد القانون الدولي» (ex injuria non oritur). كما يذكر البروفيسور مالميسون في كتابه المشار إليه أعلاه.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن غالبية المخالفات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل في القدس ترتكب أيضاً في باقي المناطق الفلسطينية المحتلة، إلا أن هناك بعض المخالفات التي تختص بالقدس وسكانها مثل: تهويد المدينة المقدسة، منع المصلين من الوصول إليها لأداء صلواتهم ما يشكل خرقاً لحقوقهم الدينية، هدم البيوت بكثافة بهدف الضغط على السكان للهجرة من المدينة المقدسة، فرض الضرائب المتعددة والمرتفعة على

سكان القدس بقصد تكثيف الضغوط الاقتصادية وإجبار بعض المواطنين المقدسيين على مغادرة المدينة، بناء جدار الفصل العنصري. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من هذه المخالفات الجسيمة يعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وفقاً لنصوص وقواعد عدد من المواثيق الدولية، وفق ما سنشير إليه فيما بعد. وبعضها أيضاً يعتبر جرائم مستمرة كالاستيطان وهدم المنازل وبناء جدار الفصل العنصري والتعذيب.

لذلك فإننا سنناقش في هذه الدراسة المواضيع الآتية:

- أولاً: الوضع القانوني للقدس الشرقية والقدس بكامل أجزائها.
- ثانياً: المخالفات الجسيمة المرتكبة من إسرائيل في القدس الشرقية والمناطق التي ضمتها إليها وأصبحت جزءاً من القدس الكبرى.
- ثالثاً: آليات وطرق مساءلة إسرائيل عن تلك المخالفات الجسيمة.
- رابعاً: الخلاصة والتوصيات.

أ. الوضع القانوني للقدس

لمعرفة نوع القواعد القانونية واجبة التطبيق على حالتنا التي نحن بصددنا، وهي إجراءات إسرائيل المخالفة لقواعد القانون الدولي في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها التي ضمتها إليها وأصبحت جميعها تشكل ما أطلق

عليه اسم «القدس الكبرى»، لا بد من إلقاء الضوء على المركز القانوني للقدس، أي القدس الغربية والقدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.

أولاً: المركز القانوني للقدس:

تتسم القدس بسمات خاصة قلما توافرت لمدينة غيرها. فهي مدينة مقدسة للأديان السماوية الثلاثة، كما أنها تشكل وحدة جغرافية خاصة بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث أطلق عليها تعبير (كيان مستقل) - (Corpus Seperatum) يخضع لنظام دولي خاص، وذلك ضمن الحل الذي أقره القرار (١٨١) المشار إليه أعلاه والمتعلق بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء: دولة يهودية، ودولة عربية، والقدس ومحيطها من القرى المجاورة بالإضافة إلى مدينة بيت لحم، اعتبرت كياناً مستقلاً خاصاً (Special Regime) للمدينة المقدسة وما حولها من القرى والمدن.^٧ كما نص القرار المذكور أيضاً على أن تتم إدارة المدينة المقدسة من مجلس الوصاية الدولية التابع للمنظمة الدولية نيابة عن منظمة الأمم المتحدة.^٨ وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار (١٨١) المشار إليه أعلاه، يعتبر من القرارات المطولة الصادرة عن الجمعية العامة ويشتمل على الكثير من التفاصيل، ونشير هنا إلى أهمها، وهو ربط هذه المدينة المقدسة الخاضعة لإدارة دولية باتحاد اقتصادي يربطها بالدولتين اللتين اقترحهما قرار التقسيم المذكور. وكذلك نص القرار على أن يبدأ مفعوله من ١ تشرين الأول ١٩٤٨ ويمتد إلى عشر

سنوات، إلا إذا قرر مجلس الوصاية إعادة النظر في محتويات القرار قبل مرور هذه المدة. كما نص القرار على أنه بانتهاء مدة السنوات العشر المذكورة يُعطى الحق لسكان المدينة بإبداء رغبتهم في إمكانية إجراء تعديلات على النظام الخاص بالمدينة عن طريق استفتاء (referendum).^٩ وأوصى القرار (١٨١) بتدخل مجلس الأمن، إذا رأى أن الوضع في فلسطين خلال الفترة الانتقالية يهدد السلم، من أجل فرض تقسيم فلسطين وفقاً لنصوص قرار التقسيم.^{١٠} يجب الإشارة هنا، أيضاً، إلى أن غالبية دول العالم ما زالت لا تعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.^{١١} ونشير هنا إلى أنه بمجرد ضم إسرائيل القدس الشرقية رسمياً عام ١٩٨٠ قامت ١٢ دولة بإغلاق سفاراتها في القدس ونقلها إلى تل أبيب.^{١٢} وما يهمننا في هذه الدراسة، بالإضافة إلى المركز القانوني المميز للقدس، أن الغالبية العظمى من الدول، وكذلك العديد من المؤسسات القانونية الدولية والمنظمات الدولية تعتبر أن القدس الشرقية مدينة محتلة، مثل باقي المناطق التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧.^{١٣} قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بجدار الفصل العنصري أن القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى التي احتلت سنة ١٩٦٧ تعتبر أرضاً محتلة لغايات قواعد القانون الدولي الإنساني الاتفاقية والعرفية، وأن معاهدة جنيف الرابعة واجبة

التطبيق من إسرائيل على الأراضي المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية.^{١٤} كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت أصدرت عدة بيانات تؤكد فيها وجوب اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، أراضي محتلة يجب تطبيق معاهدة جنيف الرابعة عليها.^{١٥} نشير في هذا الخصوص إلى أن عدداً من الدول ما زال يعتبر القدس بشقيها كياناً خاصاً يجب إدارته من مجلس الوصاية الدولي التابع للمنظمة الدولية، على الرغم من أن قناعة هذه الدول مقصورة على الجوانب النظرية، فهي تتصرف بشكل براغماتي - مصلي يتناقض مع هذه القناعة النظرية.

وخير مثال على هذا الموضوع أن الباحث قام في صيف العام ١٩٨٩ بإجراء بحث ميداني حول مواقف بعض الدول الأوروبية من المركز القانوني للقدس، وذلك بإجراء مقابلات مع قناصل ثلاث دول أوروبية غربية في القدس الشرقية وهي فرنسا وإنجلترا وبلجيكا، وكانت آراء هؤلاء القناصل أن حكوماتهم ما زالت تعتبر أن القدس يجب أن تكون كياناً دولياً له نظام قانوني خاص وفقاً لقرار التقسيم. ولدى سؤال الباحث هؤلاء القناصل عن كون دولهم لا تطبق هذا المبدأ بدليل أنها تتعاطى - وإن كان بشكل عملي وكأمر واقع (de facto) - مع موضوع القدس الغربية بصفتها جزءاً من إسرائيل، حاول اثنان منهما تبرير ذلك بلغة غامضة تتسم باللف والدوران.

إلا أن أحدهم - أي أحد هؤلاء القناصل - كان صريحاً وجريئاً بقوله «للأسف، معظم حكوماتنا تتصف بمواقف مصلحة تتناقض مع ما تعلنه من آراء ومواقف قانونية بخصوص الوضع القانوني للقدس، وهي محكومة بعدد من الأمور المؤثرة على مواقفها لعل أهمها مصالحها الداخلية والدولية وقوة اللوبيات الصهيونية في داخل هذه الدول. وذلك مؤثر على أن المصالح السياسية والاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في مواقف الدول أكثر من إيمانها بالقواعد القانونية التي وضعتها هي نفسها. أي أن الجوانب القانونية إنما توضع من غالبية الدول لخدمة مصالح تلك الدول.

ثانياً: القوانين واجبة التطبيق على وضع القدس المحتلة:

لكي نستطيع أن نقرر الآليات الواجب تطبيقها لمحاسبة إسرائيل كسلطة احتلال على انتهاكات حقوق السكان المدنيين في القدس ومن أجل حماية حقوق هؤلاء السكان، يتوجب علينا تحديد النظام القانوني الذي يحكم العلاقة بين سلطة الاحتلال وهؤلاء السكان المدنيين. أشرنا إلى أن القدس تعتبر مدينة محتلة، وبذلك فإنه يجب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني عليها وعلى علاقة سكانها المدنيين بسلطة الاحتلال الإسرائيلي، أي أنه يجب تطبيق القواعد الآتية:

١- مجموعة القواعد العرفية الدولية التي مارسها الدول على حالات الاحتلال

الحربي، وتتمثل في القواعد القانونية الواردة في أنظمة لاهاي (The Hague Regulations) عام ١٩٠٧. وهي عبارة عن مجموعة النصوص المتعلقة بالحرب البرية الواردة في الأنظمة الملحقه بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧، وخاصة ما تعلق منها بالاحتلال الحربي أي المواد ٤٢ - ٥٦ من تلك الأنظمة.

كما ينطوي أيضاً تحت هذا النوع من القواعد العرفية، ميثاق نورمبرغ لعام ١٩٤٥ الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦. وبذلك اعتبر قواعد عرفية تطبق على حالات الاحتلال الحربي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أقرت في كثير من قراراتها أنه يتوجب على إسرائيل تطبيق أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ باعتبارها تمثل قواعد عرفية دولية ملزمة للدول كافة.^{١٦}

٢ - معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

تكاد آراء معظم فقهاء القانون الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالحرب وحقوق الإنسان وعلى رأسها محكمة العدل الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك قرارات منظمة الأمم المتحدة، تجمع على وجوب تطبيق إسرائيل معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ باعتبار إسرائيل عضواً في هذه المعاهدة.^{١٧}

على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تراجعت عن تطبيق المعاهدة الرابعة من معاهدات جنيف بعد أن كانت قد أقرت وجوب تطبيقها على الأراضي المحتلة في المادة (٣٥) من الأمر العسكري رقم (٣) الصادر عن الحاكم العسكري للضفة الغربية في ١٩٦٧/٦/٧.^{١٨}

أصرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العديد من قراراتها على رفضها تطبيق معاهدة جنيف الرابعة خاصة في القدس المحتلة، مدعية أن تلك المعاهدة إنما تعتبر معاهدة سياسية ملزمة لحكومة إسرائيل وليس لها كمحكمة، حيث إنها - أي المحكمة - لا تلتزم إلا بالقوانين الصادرة عن المشرع الإسرائيلي، أي الكنيست. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البروفيسور أمنون روبنشتاين، أستاذ القانون البارز وعضو الكنيست السابق، حاول تقديم اقتراح للكنيست لإصدار المعاهدة المذكورة كقانون وطني إسرائيلي واجب التطبيق، إلا أن الكنيست رفضت هذا الطلب.^{١٩}

وللمفارقة أخذ القضاء الإسرائيلي بمعاهدة جنيف الرابعة وطبق نصوصها في قضية محاكمة ايخمان عام ١٩٦١.^{٢٠}

بخصوص تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة ما يتعلق بالقواعد العرفية المشار إليها أعلاه، فإنه من الضروري الإشارة إلى أنه لكون هذه القواعد وضعت قبل أكثر من مائة عام كي تحكم احتلالاً عادياً، أي قصير الأمد، بينما نرى أن الاحتلال الإسرائيلي قد

مرّ عليه أكثر من ٤٨ عاماً، وبالتالي فإن تطبيق هذه القواعد يقتضي حسب رأي بعض أبرز فقهاء وشُراح القانون الدولي الإنساني، اللجوء إلى التفسير الديناميكي المتطور (Dynamic Evolutive Interpretation) لهذه القواعد بحيث تتناسب مع التطور الكبير الذي حدث في العلاقات الدولية والأوضاع الاقتصادية، خاصة في مجال حماية المدنيين في الإقليم المحتل ومنع سلطة الاحتلال من استغلال اقتصاد ذلك الإقليم الطبيعية وثرواته.^{٢١}

تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان:

هناك شبه إجماع بين فقهاء القانون الدولي على وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، ومن ضمنها القدس الشرقية طبعاً، خاصة في مجال الاحتلال طويل الأمد.^{٢٢} وحجة هؤلاء تتمثل في أن قواعد القانون الدولي الإنساني، العرفية والاتفاقية، وضعت في الأساس كي تطبق على احتلال عادي، أي قصير الأمد. وحيث إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ قد مضى عليه ٤٨ سنة تغيرت خلالها الكثير من الأمور وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث إن قواعد القانون الدولي الإنساني لم توضع في الأصل لمثل هذا الاحتلال فهي تنص على عدم حق السلطة المحتلة في تغيير القوانين والغائها إلا في حالات الضرورة القصوى، بينما هناك أمور كثيرة تغيرت خلال

مدة الاحتلال الطويلة وأصبحت تحتاج إلى بعض التغيير لصالح السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال بشكل خاص ورفاهيتهم.

ومن المعروف أن منظمة الأمم المتحدة اهتمت بتطوير قوانين حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب الانتهاكات النازية الجسيمة لحقوق الإنسان في كل من ألمانيا والمناطق التي احتلها النظام النازي.^{٢٣}

بناء على ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً من القرارات التي أكدت وجوب انطباق قواعد حقوق الإنسان في القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية.^{٢٤}

وفي هذا الصدد، نص «إعلان فيينا» الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٣ بمشاركة ١٧١ دولة على تثبيت مبدأ الاعتراف بالطبيعة العالمية لقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة، وعلى ضرورة أن تطبق الدول المشاركة في النزاعات المسلحة قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.^{٢٥}

ونشير في هذا المجال إلى ما قرره اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باحتلال تركيا لشمال قبرص عام ١٩٧٤ من أنه يتوجب على السلطات التركية، بصفتها سلطة احتلال حربي، أن تحترم وتطبق القواعد التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد

عرفية دولية - ينص على أن سكان الإقليم المحتل يظلون خاضعين للقواعد العامة في القانون الدولي، خاصة في حالة عدم وجود قواعد محددة في القانون الدولي الإنساني تحكم علاقاتهم بسلطة الاحتلال. وقد تكرر هذا المبدأ في المادة الأولى من البروتوكول الأول المضاف إلى معاهدات جنيف الأربع الصادر عام ١٩٧٧.

II. المخالفات الجسيمة المرتكبة من إسرائيل في القدس الشرقية

أشرنا سابقاً إلى أن القدس الشرقية والقرى والمناطق المحيطة بها التي ضمتها إسرائيل إلى القدس وملأتها بالمستوطنات تعتبر جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كذلك ذكر أعلاه أن معظم ما ينطبق على الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قواعد قانونية إنما ينطبق على القدس وما ضم إليها من أراض. أي أنه يجب تطبيق قواعد كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على إجراءات إسرائيل ومخالفاتها الجسيمة في القدس الشرقية والمناطق العربية التي احتلت وضمت إليها.

ولغايات بيان آليات محاسبة إسرائيل على مخالفاتها الجسيمة، نورد هنا أهم تلك المخالفات كما نشير، قدر الإمكان، إلى القواعد القانونية الدولية التي تحكم هذه المخالفات. وحيث إن مخالفات إسرائيل متعددة وكثيرة وممتدة طيلة مدة الاحتلال البالغة ٤٨ عاماً، لذلك فإننا سوف

نصت تلك الاتفاقية على أنه تقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية مسؤولية حماية الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الموجودين تحت سلطتها الفعلية في الأراضي الخاضعة لسيادتها وخارجها»^{٢٦}.

أي أن المبدأ الوارد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أوجب على الدول الأعضاء فيها أن تطبق نصوصها ليس فقط على إقليمها بل أيضاً على السكان المقيمين في إقليم يقع تحت سلطتها الفعلية وهو في هذه الحالة إقليم محتل. ويتفق هذا النص مع ما نصت عليه المادة الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان اللذين أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ وهما: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{٢٧}

لكل هذه الأسباب، فإن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تعتبر ملزمة بتطبيق نوعين من القواعد القانونية الدولية هما: قواعد القانون الدولي الإنساني، كونها سلطة محتلة للقدس الشرقية والمناطق الفلسطينية الأخرى، وكذلك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان للأسباب الواردة أعلاه، أي لكون الغالبية العظمى من دول العالم أخذت بهذا المبدأ؛ ما جعله يتحول إلى عرف دولي ملزم للدول كافة وأعضاء الجماعة الدولية. (International Community).

وتأكيداً على ذلك، نشير هنا إلى أن مبدأ مارتنز (Martens Clause) - وهو يشكل قاعدة

نقصر حديثنا على إيراد بعض أخطر تلك المخالفات الجسيمة.

قبل البدء في ذكر أهم تلك المخالفات الجسيمة نود أن نوضح أن الاحتلال الحربي للقدس الشرقية والمناطق المحيطة بها وضمها إلى القدس إنما يعتبر بحد ذاته مخالفة جسيمة، بل هي أمّ المخالفات الجسيمة التي تفرعت عنها المخالفات القانونية الأخرى. كما نود أن نبين أن معظم هذه المخالفات تعتبر جرائم مستمرة كونها ما زالت قائمة وتزداد خطورة على السكان الفلسطينيين وحياتهم وأملاكهم ومجرد وجودهم في وطنهم وحقهم القانوني في تقرير المصير، إذ إن أهم نتائجها السياسية والاقتصادية تتمثل في محاولات السلطة الصهيونية الإسرائيلية - وخاصة خلال العقدين الأخيرين في ظل الحكومات الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل - تكثيف الضغوط الاقتصادية والأمنية والنفسية على المواطنين الفلسطينيين لكي يرحلوا عن القدس، أي بهدف تفرغها من سكانها وإحلال مستوطنين يهود مكانهم، وهي تعتبر في رأي الكثير من الخبراء «عمليات ترحيل هادئ» (Silent Transfer).^{٢٨} إذ إن أحد الأسس الرئيسية للحركة الصهيونية هو «ترحيل السكان الفلسطينيين ليحل محلهم سكان يهود قادمون من الخارج» بهدف إنشاء دولة يهودية نقية من العرق العربي، وهو ما يجاهر به العديد من زعماء إسرائيل المتطرفين علناً في الوقت الحاضر بعد أن كان مكتوماً في السابق.^{٢٩} لقد اعتبر البروفسور

الأميركي الشهير ريتشارد فوك (Richard Falk) أمثال هذه العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني «عقوبات جماعية قاسية جداً ترقى إلى بشاعات جماعية (Collective Atrocities)، وبذلك يمكن تصنيفها كجريمة ضد الإنسانية».^{٢٠} كذلك اعتبر عالم الاجتماع الإسرائيلي البروفسور باروخ كميرونغ (Baruch Kemmerling) أن هذه الإجراءات تشكل ما أطلق عليه تعبير إبادة سياسية (Politicide).^{٢١} لذلك نورد أدناه أهم تلك المخالفات الجسيمة، مع الإشارة إلى القواعد القانونية الدولية التي تتناقض معها.

١. الاحتلال الحربي للقدس الشرقية:

على الرغم من أن احتلال المنظمات الصهيونية للقدس الغربية عام ١٩٤٨ يعتبر مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم (١٨١) المشار إليه أعلاه، فإن هذه الدراسة تتعلق بما تم بعد العام ١٩٦٧ من مخالفات جسيمة في القدس الشرقية. لذلك يعتبر احتلال القدس الشرقية وباقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة عملاً عدوانياً يتناقض مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة.^{٢٢} ومع عدد من قرارات هذه المنظمة. كما أن ضم أراض واسعة تابعة للقري والمدن المجاورة إلى القدس، إنما يعتبر مخالفة صريحة لقواعد قانون الاحتلال الحربي والقانون الدولي الإنساني.^{٢٣}

ونشير هنا إلى أن عمليات احتلال أراضي دول أخرى وضمها اعتبرت جرائم ضد السلام بموجب ميثاق نورمبرغ لعام ١٩٥٤.^{٣٤} كما اعتبر النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية جريمة العدوان ضمن أشدّ الجرائم خطورة.^{٣٥}

٢. الاستيطان في القدس الشرقية:

يعتبر الاستيطان ضمّاً واقعياً للأرض المحتلة، أو كما يقول ميرون بنفستي: «السيطرة المستمرة الدائمة» على الأرض، إنما يعتبر ضمّاً لهذه الأرض تحت قناع قانوني يحمل عنوان «الإدارة لها» ولا شك في أن الهدف النهائي هو ضمها النهائي إلى إسرائيل.^{٣٦}

اعتبر الاستيطان في الأرض المحتلة أو أي جزء منها بمثابة (جريمة حرب) في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{٣٧} كما اعتبر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ الصادر عام ١٩٧٧ الاستيطان في الأراضي المحتلة ضمن «المخالفات الجسيمة».^{٣٨}

٣. مصادرة أراضي الإقليم المحتل:

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء احتلالها على السيطرة على العديد من أراضي المناطق المحتلة، وخاصة تلك الأراضي والعقارات الواقعة في القدس الشرقية وضواحيها والقرى والمدن المحيطة بها من جميع الجهات. ولهذه الغاية

أصدرت سلطات الاحتلال عدة أوامر عسكرية عدلت بموجبها عدداً من القوانين المتعلقة بملكية الأراضي التي كانت سارية المفعول في الأراضي المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، كما أصدرت ترسانة من القوانين التي كانت قد طبقتها على أراضي الفلسطينيين الذي ظلوا تحت سلطتها بعد عام ١٩٤٨.

أي أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي كان لديها عدد من القوانين المعدة سلفاً لاستخدامها كأداة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧. ولعل أشهر هذه القوانين قانون أملاك الغائبين الذي وجدت فيه مواد لم توجد نصوص مشابهة لها في أي قانون في العالم، حيث يعتبر الفلسطيني غائباً وتوضع أرضه وعقاره تحت تصرف وإدارة حارس أملاك الغائبين، حتى لو كان حاضراً، إلا أنه مقيم على بعد مسافة قريبة، كأن يكون عقاره في أطراف القدس الشرقية، أو في جبل الصليب من أراضي بيت جالا، الذي ضم إلى القدس، وهو مقيم في بيت جالا على بعد نصف كيلو متر من أرضه، إلا أنه مقيم في الضفة الغربية ولا يحمل هوية القدس، وبالتالي فإن أرضه تصادر وتوضع تحت تصرف حارس أملاك الغائبين، وفي هذه الحالة أطلق على القانون «قانون الحاضر الغائب».

كما اعتبرت سلطة الاحتلال ابتداءً من العام ١٩٧٧ معظم الأراضي الفلسطينية خارج القصبات، أي خارج حدود المدن، وأراضي دولة (State Land)، وبالتالي وضعت يدها عليها. علماً أن معظم هذه الأراضي كانت مملوكة ملكية خاصة حتى وإن كانت مسجلة رسمياً على أنها من نوع (الميري). فالأراضي الميري كانت منذ أيام الحكم العثماني قد تحولت إلى ملكية خاصة على الرغم من بقائها مسجلة في السجلات الرسمية على أنها «ميري».^{٣٩} وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن أنظمة لاهاي تسمح بإدارة أراضي الدولة والانتفاع بها شريطة أن تكون غلتها لصالح الإنفاق على قوات الاحتلال ولصالح المدنيين سكان الإقليم المحتل ورفاهيتهم، إلا أن هذه القواعد العرفية لا تسمح بتغيير ملكيتها ولا باستهلاكها كلها. وقد اعتبر استغلالها، هي والثروات التي في باطنها، بمثابة نهب اقتصادي للإقليم في أكثر من قضية بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك اعتبر هذا العمل (جريمة حرب).^{٤٠}

٤. هدم البيوت:

منذ أوائل أيام احتلال القدس الشرقية، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدم مكثف لإحياء بكاملها في القدس القديمة، خاصة في الأحياء المجاورة للحرم القدسي وحائط المبكى (البراق) مع إخلاء السكان من تلك البيوت ونقلهم إلى خارج المدينة. وبذلك تم

هدم جزء من حارة النصارى وحي الأرمن وحارة المغاربة والأحياء المجاورة. تم هذا الهدم بعد أن وضعت الحرب أوزارها بعدة شهور، وأحياناً بعد سنوات، أي أنه لم تكن هناك أي ضرورات عسكرية أو أمنية لهذا الهدم.

وهذه الأعمال تتنافى مع قانون الاحتلال الحربي حيث حظرت المادة ٥٣ من معاهدة جنيف الرابعة «عمليات الهدم والتدمير للممتلكات الخاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير». وقد اعتبرت المعاهدة الرابعة نفسها أن تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق واسع بطريقة غير مشروعة وتعمسية ضمن المخالفات الجسيمة.^{٤١}

يضاف إلى ذلك أن أعمال الهدم الواسعة المذكورة أعلاه انطوت على عمليات تهجير لآلاف السكان المحييين وخاصة من الفئات الفقيرة التي كانت تسكن الأحياء الشعبية في القدس القديمة واضطرت إلى الهجرة من المدينة المقدسة.^{٤٢}

٥. الطرد أو النفي من الوطن:

أشرنا في البند السابق إلى أن معاهدة جنيف الرابعة حظرت أي أعمال تهجير وطردها جماعية أو فردية إلى خارج الإقليم المحتل أو إلى أراضي دولة الاحتلال، وإلى

أن هذه الأعمال اعتبرت «مخالفات جسيمة» بموجب المادة (١٤٧) من المعاهدة الرابعة. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من أعمال تهجير من المدينة المقدسة، بسبب هدم ممتلكات هؤلاء المهجّرين، قامت سلطات الاحتلال خلال كامل مدة الاحتلال، خاصة في العقد الأول من الاحتلال، بطرد عشرات المثقفين والنشطاء السياسيين من مدينة القدس ونقلهم قسراً إلى الأردن أو لبنان بهدف كسر شوكة المقاومة ضد الاحتلال وإرهاب القيادات السياسية. ونذكر من بين المبعدين البارزين في الأعوام الأولى من الاحتلال: الشيخ سعد الدين العلمي، والشيخ عبد الحميد السائح ورئيس بلدية القدس روجي الخطيب والقاضي كمال الدجاني والمحامي عبد المحسن أبو ميزر والمحامي إبراهيم بكر وعشرات غيرهم.^{٤٣}

ولا شك في أن إسرائيل تهدف أيضاً بهذه الأعمال إلى إفراغ القدس من المثقفين والقياديين، وذلك وفقاً لما دأبت عليه الحركة الصهيونية منذ نشأتها على الدعوة إلى إحداث (ترانسفير) للسكان الفلسطينيين سواء برضاهم أو قسراً من أجل تهويد المدينة المقدسة بشكل خاص.

٦. منع جمع شمل العائلات:

دأبت السلطات الإسرائيلية على منع عودة أحد أفراد العائلة أو أكثر إلى مكان سكنه الأصلي في الأراضي المحتلة كي يجتمع

شمله بزوجته وأطفاله أو أسرته ووالديه. وهذه السلطات تضع عشرات العقبات أمام جمع شمل العائلات المشتتة خاصة في القدس الشرقية، إذ إن هناك مئات الأزواج ممن يعيش أحدهم في القدس والآخر في إحدى مناطق الضفة الغربية المحتلة أو في عمان أو في بلدان أخرى مدة طويلة وتمنع السلطات الإسرائيلية جمع شملهم. كما تنطبق هذه الحالة على الأبناء الذين يرغبون في الالتحاق بالديهم للعيش معاً في القدس إلا أن ذلك يعتبر أمراً صعباً للغاية. وقد سنّت هذه السلطات عدة قوانين صارمة بهدف منع هذه العائلات من العيش معاً في القدس أو إحدى مدن الضفة المحتلة. يعتبر منع جمع شمل العائلات مخالفاً لأبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وقيم العدالة التي نصت عليها الشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما يتناقض مع الكثير من قواعد حقوق الإنسان في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه الإجراءات الإسرائيليةيلية فيها خرق واضح لنص المادة (٤٦) من أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ التي تنص على أنه ينبغي على سلطات الاحتلال «احترام شرف العائلة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية...». كما أن ذلك يتناقض مع العديد من النصوص

الواردة في معاهدة جنيف الرابعة. فقد نصت المادة (٢٦) من المعاهدة على «وجوب احترام سلطة الاحتلال أفراد العائلة الذين ينفصلون خلال الحرب عن عائلاتهم والسماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم»، علماً أن هذه القاعدة وغيرها من قواعد المعاهدة، وضعت كي تحكم احتلالاً قصير الأمد، ولا شك في أنه في ظل الاحتلال طويل الأمد، فإن مسؤولية سلطات الاحتلال تكون أشد وأكبر في مجال احترام حقوق العائلات والعمل على جمع شملهم.

كذلك وردت في المادة (٢٧) من المعاهدة الرابعة عدة نصوص واضحة تتعلق بالأشخاص المحميين المقيمين في أرض محتلة.^{٤٤} وعلى «وجوب احترام أشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية...» وتضيف الفقرة الثالثة من هذه المادة (٢٧) «وجوب أن يعامل جميع الأشخاص المحميين بالاعتبار نفسه دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية».

ونصت المادة (٢٩) من المعاهدة الرابعة على أن «طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميون مسؤول عن المعاملة التي يلقونها من وكلائه، دون المساس بالمسؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها». وهذا كله يؤكد تشدد المجتمع الدولي

في حماية الأشخاص المدنيين الخاضعين للاحتلال مع احترام شرفهم وعلاقاتهم الأسرية والمحافظة على حقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وغير ذلك من الأمور.

أما في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان^{٤٥} فقد نص كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^{٤٦} على الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وعلى حقوق العائلة ووجوب حمايتها وعدم التمييز ضدها.^{٤٧}

٧. التعدي على الأماكن المقدسة

للأديان الأخرى والحريات الدينية:

دأبت السلطات الإسرائيلية منذ أول أيام الاحتلال على الاعتداء على الحرم القدسي الشريف وعدد آخر من الأماكن الدينية للمسلمين في القدس. وقد ازدادت تعدياتها تصاعدياً مع مرور الزمن إلى أن بلغت حدّ السماح للمتطرفين اليهود بالدخول إلى باحات المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والتعدي الدائم على المصلين خاصة في الأعياد وصلوات الجمعة. زيادة على ذلك منعت هذه السلطات جزءاً كبيراً من السكان من ممارسة طقوسهم الدينية، إذ إنها تمنع الشباب رجالاً ونساءً من الصلاة في المسجد الأقصى خلال الأعياد وفي أوقات الصلوات. ولعلّ أخطر التعديات على هذه المقدسات في القدس الشريف، هي الحفريات المستمرة التي قامت بها تلك السلطات منذ أكثر من

عقدين تحت هذه المقدسات لدرجة هدّدت وجودها بالانهيار، الأمر الذي قد يتسبب بكارث وحروب محلية وإقليمية. زيادة على ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تهمل الاهتمام الأمني بهذه الأماكن المقدسة، بحيث حدثت تعديّات عديدة عليها كادت تقضي على المسجد الأقصى عام ١٩٦٩. ^{٤٨} وقد ازدادت تعديّات المستوطنين والمتطرفين اليهود في السنوات الأخيرة إلى درجة الدخول عنوة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وكتابة شعارات عنصرية ضد الأنبياء والمشاعر الدينية لكل من المسلمين والمسيحيين. ^{٤٩}

ساهمت إحدى شركات المياه مؤخراً في هذه الاعتداءات على المقدسات، إذ أقدمت الشركة على أخذ حكم بتجميد أموال الكنيسة الأرثوذكسية في القدس بذريعة تراكم أثمان المياه عليها، علماً أن هناك ستاتيكو (Status quo) عثماني صادر في ١٨٥٢/٨/٢م يحافظ على الأماكن المقدسة في القدس ويعفيها من مثل هذه المستحققات. ^{٥٠}

٨. جدار الفصل العنصري:

قامت إسرائيل ابتداءً من العام ٢٠٠٢ ببناء جدار الفصل العنصري، وشيد معظمه على أراض فلسطينية غالبيتها العظمى أراض خاصة يملكها مزارعون في قرى فلسطينية عديدة.

وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في قرارها الذي يحتوي رأياً استشارياً أن هذا الجدار بني على أراض فلسطينية محتلة مخالفاً عدداً من قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن آثاره خطيرة وعديدة على حقوق السكان المدنيين وسبل معيشتهم وأنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن بناء الجدار، وهدم ما تم بناؤه. ^{٥١} كما أوصت المحكمة الدول الأخرى بعدم التعاون مع إسرائيل في بناء الجدار أو أي جزء منه. ^{٥٢}

ونشير هنا إلى أن العديد من المنظمات الدولية والإسرائيلية ندد ببناء هذا الجدار واعتبره غير مشروع ويكرس الاحتلال، ويمنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، كونه يمنع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، حيث إنه يعزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها ويقضي على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية ويتسبب بأضرار كبيرة للسكان. ^{٥٣}

٩. جرائم المستوطنين:

أشرنا إلى بعض جرائم المستوطنين والمتطرفين اليهود فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وانتهاكاتهم المتكررة لها، وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنين يعتدون باستمرار على السكان في القدس الشرقية، وعلى العمال العرب في القدس الغربية، وعلى القرويين والفلاحين في الأراضي المجاورة

للقدس وتلك التي ضمت إليها رسمياً، خاصة خلال موسم قطف الزيتون. ويكاد لا يمر يوم دون تصرفات عدوانية من المستوطنين ضد سكان القدس الشرقية وضواحيها. ولعل أكثر الأمور خطورة قيام وحدات من الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود بحماية المستوطنين وصرف النظر عن تصرفاتهم واعتداءاتهم المذكورة بل وتشجيعهم على القيام بها أحياناً.

يجب الإشارة هنا إلى مسؤولية السلطات الإسرائيلية ودولة إسرائيل عن أعمال المستوطنين كافة، ضمن مسؤولياتها بموجب قانون الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي العام، في حماية السكان المدنيين، أي الأشخاص المحميين.^٤

١٠. التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة:

يعتبر التعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة من ضمن المخالفات الجسيمة. وقد دأبت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية - بما فيها القدس الشرقية - على استخدام التعذيب على نطاق واسع. كما أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أصدرت حكماً يتعلق بالتعذيب أجازت فيه نوعاً من التعذيب في حالات استثنائية.^٥ وقد شجع قرار كهذا سلطات الأمن الإسرائيلية، وخاصة جهاز «الشاباك» على الإمعان في التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة في معظم السجون الإسرائيلية وخاصة

سجن المسكوبية (Russian Copound) في القدس.

وفي كتابها عن التعذيب خلال سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ تورد «اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب» (PCATI) أمثلة عديدة على أنواع التعذيب المختلفة ووسائل أجهزة الأمن الإسرائيلية في التفنن فيها، كما تقدم أرقاماً رسمية لعدد السجناء والموقوفين الإداريين في مختلف السجون الإسرائيلية ومراكز التوقيف مع تفاصيل دقيقة حول هذه الأمور مدعمة بالعديد من الإثباتات والوثائق.^٦ ومن المعروف أن التعذيب يعد من المخالفات الجسيمة وفق ما نصت عليه معاهدة جنيف الرابعة،^٧ إذ إن هذه المعاهدة منعت أي معاملة سيئة أو إكراه أو تعذيب للأشخاص المحميين.^٨ أما المعاهدة الثالثة من معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ وهي المتعلقة بشأن معاملة أسرى الحرب فقد نصت موادها على منع أي معاملة سيئة تمس شرف الأسرى، ووجوب معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأوقات،^٩ كما اعتبرت المادة (١٣) من هذه المعاهدة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت الأسير انتهاكاً جسيماً للاتفاقية. ومنعت المادة نفسها جميع أنواع العنف أو التهديد ضد الأسرى أو الاقتصاص منهم. كما نصت أنظمة لاهاي الملحقه بالمعاهدة الرابعة للعام ١٩٠٧ على وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية.^{١٠} وفيما يتعلق بالسكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي نصت الأنظمة المذكورة على وجوب معاملتهم معاملة إنسانية واحترام

على السواء. كما قدمنا توثيقاً كافياً للعديد من انتهاكات إسرائيل ومخالفاتها الجسيمة لتلك القواعد القانونية الدولية ذات الأهداف السامية، وبذلك يستحق المسؤولون عن هذه المخالفات الجسيمة إيقاع الجزاء عليهم وردعهم لمنعهم من الاستمرار في ارتكاب هذه المخالفات الجسيمة، إذ إن العالم يجمع في عصرنا الحاضر على أن تلك المخالفات والانتهاكات الجسيمة من شأنها أن تعرّض السلم والأمن الدوليين للعديد من الحروب والمخاطر الكبرى.

لهذا، فإننا سوف نحاول فحص أفضل الوسائل الممكنة لتطبيق قواعد القانون الدولي على من ينتهكها كي تتوقف هذه الانتهاكات الجسيمة ويمنع استمرار الظلم وتحقيق العدالة.

III. آليات ووسائل محاسبة إسرائيل على الانتهاكات الجسمية لحقوق

الإنسان في القدس:

لعلّ موضوع آليات تطبيق قواعد القانون الدولي على الدول، خاصة في مجال الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، يعتبر من أكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في مجال القانون الدولي، ولعلّ السبب الرئيس لذلك هو أن معاقبة الشخص المخالف للقانون في النظام الداخلي للدول أسهل كثيراً منه في مجال العلاقات الدولية، خاصة أن غالبية الدول لم تكن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية.^{٦٧} هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن امتلاك الدول الكبرى والقوية لعناصر

شرف العائلة وحقوقها وحياتة الأشخاص وأموالهم وشعائرهم الدينية ومنع السلب بشكل عام.^{٦١} هذا في مجال القانون الدولي الإنساني، أما في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٤ «المعاهدة ضد التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة»^{٦٢} وقد نصّت هذه المعاهدة على منع أنواع التعذيب كافة وتحت أي ظروف.^{٦٣} وكانت الجماعة الدولية قبل صدور معاهدة منع التعذيب قد تبنت عهدين دوليين لحقوق الإنسان^{٦٤} وقد نص العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة، وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضاه الحر للتجارب الطبية والعلمية».^{٦٥}

وبذلك نرى أن فرعي القانون الدولي وردت فيهما نصوص مهمة تمنع التعذيب وتعتبره من ضمن المخالفات الجسيمة، التي اعتبرت في أحكام بعض المحاكم الجنائية الدولية وفي نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ بمثابة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.^{٦٦}

نرى مما سبق سرده وتوثيقه أعلاه أن القانون الدولي بشقيه العام والإنساني قد أورد نصوصاً متعددة في مصادر عرفية واتفاقية مهمة صادقت عليها غالبية دول العالم، بهدف منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقت السلم والحرب

السياسية، الأمر الذي جعل زعماءها يشعرون بأنهم في أمان من أن تطبق عليهم قواعد القانون الدولي ذات العلاقة وبأنهم معفيون من العقاب (impunity of punishment).

على الرغم من ذلك، فإننا سنحاول فحص إمكانية مساءلة الدولة الإسرائيلية وقياداتها في المجالين القضائي وغير القضائي، وذلك على النحو الوارد أدناه.

أولاً- المساءلة القضائية:

نستطيع تقسيم هذا النوع من المساءلة إلى فرعين هما: أمام المحاكم الدولية، وأمام المحاكم الوطنية. وكل منهما ينقسم إلى مجالين من التقاضي، أي القضايا الجنائية والقضايا المدنية، وقبل الدخول في هذا الموضوع نود أن نشير إلى أن مقاضاة إسرائيل جنائياً لا تتم ضد الدولة نفسها، بل إن المسؤولية الجنائية دولياً محصورة بالأفراد الذين يتهمون بارتكاب أعمال تشكل جريمة في القانون الدولي أو الإهمال والامتناع عن القيام بعمل أو أعمال ملزمة لهم قانونياً.

١. اللجوء إلى القضاء الدولي

(أ) في القضايا الجنائية:

هناك نوعان من المحاكم الجنائية الدولية التي تنتظر في ارتكاب أفراد من إحدى الدول أعمالاً مجرمة قانونياً وتشكل جرائم دولية، أو ذات طابع دولي، مثل تلك التي سردنا بعضها أعلاه. أي أن هناك «المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي» وهي محكمة دائمة شكلت بموجب ميثاق روما لعام

القوة يجعلها في منأى عن العقوبات في الكثير من الأحيان، إذ يصعب تنفيذ العقوبة عن طريق القوة ضد هذه الدول حتى لو صدرت قرارات من مجلس الأمن تنص على فرض عقوبات عليها. ولعل أهم الأسباب القانونية لذلك أن الدول الخمس العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن يصعب أن تتخذ قرارات يوقع فيها المجلس عقوبة عليها أو على دولة صديقة وحليفة لإحداها بسبب امتلاك هذه الدول حق النقض (الفيتو) الأمر الذي يمنع صدور قرار بإدانتها أو فرض عقوبات عليها أو على حليف رئيس لها. وهذا يحدث على الرغم من أن نظام الأمم المتحدة قام على أساس نظام الأمن الجماعي، (Collective Security) ومنح مجلس الأمن صلاحيات واسعة^{٦٨} لإيقاع عقوبات مختلفة على الدول التي تهدد السلام الدولي أو الإقليمي أو تخلّ به أو ترتكب عدواناً ضد غيرها من الدول.^{٦٩} إلا أن فرض العقوبات ضد أي دولة ترتكب الأعمال المشار إليها يحتاج إلى توافق بين الدول الخمس الدائمة العضوية على إيقاع العقوبات وتنفيذها والطرق التي تتم بها، لذلك فإنه منذ إنشاء المنظمة الدولية لم يتم إيقاع عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا ضد دول غير محمية وليس لديها حلفاء أقوياء أو لا تمتلك عناصر القوة.^{٧٠}

بناءً على ما ورد أعلاه، فإننا نرى أنه لم تتخذ أي إجراءات عقابية ضد دولة إسرائيل وقياداتها السياسية والعسكرية، على الرغم من الانتهاكات الجسدية المتكررة التي ارتكبتها على مدار حياتها

١٩٩٨ الذي أصبح يشكل نظامها الأساسي. وقد بدأت عملها رسمياً في ١/٧/٢٠٠٢ وقد انضمت إلى ميثاقها حوالي ١٢٠ دولة.^{٧١}

كما أن هناك بعض المحاكم الجنائية الخاصة التي أنشئت بقرار من مجلس الأمن كي تنظر في جرائم محددة، أي أنها محاكم مؤقتة (ad hoc courts) تنقضي صلاحيتها بانقضاء الغاية التي أنشئت من أجلها، ومن هذه المحاكم: محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا سابقاً التي أنشئت بقرار من مجلس الأمن عام ١٩٩٣. ومحكمة رواندا التي أنشأها مجلس الأمن عام ١٩٩٤، والمحكمة الخاصة بالنظر في جريمة اغتيال رفيق الحريري في لبنان وقد أنشأها مجلس الأمن عام ٢٠٠٦.

ما يهمننا في هذه الدراسة هو النظر في مدى إمكانية محاكمة بعض المسؤولين الإسرائيليين عن المخالفات الجسمية التي ارتكبت في القدس الشرقية خلال مدة الاحتلال والتي أشرنا إليها أعلاه.

هل يمكننا اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

إن إمكانية إقامة دعوى أمام هذه المحكمة طلباً لمحاكمة مسؤولين إسرائيليين ممن ارتكبوا بعض المخالفات الجسمية المذكورة أعلاه، يكتنفها عدد من المعوقات والصعوبات للأسباب الآتية:

١. تنص ديباجة النظام الأساسي للمحكمة على أن «المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسي تعتبر مكملة (Complementary) للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية»^{٧٢} وذلك يعني أن

المحكمة لا تقبل القضايا إلا إذا استنفدت وسائل القضاء الوطني للنظر في الجرائم ذات العلاقة، باستثناء ما نص عليه النظام الأساسي من اختصاص مجلس الأمن في إحالة المجلس - بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - إحدى القضايا إلى المحكمة.^{٧٣} وبناء على ذلك تستطيع إسرائيل أن تدعي أنها ستحيل أي متهم أو متهمين إلى التحقيق والمساءلة القانونية لمنع بذلك المحكمة من النظر في القضية.^{٧٤}

٢. ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي.^{٧٥} أي بعد ١/٧/٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث يرى أنه من الناحية النظرية المحضة يمكننا أن نطلب من مجلس الأمن الدولي أن يُنشئ محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المسؤولين عن تلك المخالفات الجسمية، الوارد ذكرها أعلاه. إلا أنه من المعروف أن ذلك يعتبر صعباً للغاية، في الوقت الحاضر على الأقل، بسبب الفيتو الأميركي، ومن غير المستبعد أن يكون هناك أكثر من فيتو لدولة أو دولتين آخرين من الدول الدائمة العضوية في المجلس.

٣. نفوذ إسرائيل الدولي ودعم أميركا وعدد من الدول الرئيسية في الغرب لها، ونتيجة لذلك فإن هذه الدول تمارس الكثير من الضغوط على المحكمة وقضاتها وبعض الدول الأعضاء فيها. على الرغم من هذه المعوقات فإن فلسطين

وقد أصبحت عضواً في النظام الأساسي للمحكمة وقدمت طلباً لمحاكمة بعض القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ أوائل العام ٢٠١٥، أصبحت لديها إمكانية محاكمة هؤلاء المسؤولين، على الرغم من أن النجاح في الحصول على قرار صادر عن المحكمة يدين هؤلاء المسؤولين سيلاقي العديد من الصعوبات لعل أهمها الإجراءات المعقدة والطويلة للمحاكمة والتدخلات السياسية المتوقعة من بعض الدول الكبرى واللوبيات الموالية لإسرائيل.

والواقع أن بعض الخبراء يرون أنه يمكننا التقدم إلى الجمعية العامة لعقد جلسة طارئة للجمعية بموجب مبدأ الاتحاد من أجل السلام (Uniting for Peace) كي تنظر في أمر تشكيل محكمة جنائية خاصة لهذا الغرض وذلك بموجب صلاحيتها المنصوص عليها في الميثاق.^{٧٦} هل هناك وسائل أخرى للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

هناك وسيلتان أخريان كلاهما فيها الكثير من المشقة وصعوبة النجاح وهما:

- أولاً: اللجوء إلى مجلس الأمن كي يستخدم صلاحيته لإحالة بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى المحكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق، إذ إن المادة ١٣ (ب) من النظام الأساسي للمحكمة تعطيه صلاحية ذلك. وخير مثال على ذلك ما حدث مع السودان، وهو ليس عضواً في ذلك النظام الأساسي،

إلا أن مجلس الأمن أحال رئيس جمهوريته واثنين من كبار المسؤولين إلى المحكمة بتهمة ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في دارفور، ومن المعروف أن الفيتو ينتظر توجهها كهذا في قضيتنا.

ثانياً: الاستفادة من المحكمة عن طريق دولة صديقة عضو في نظامها الأساسي: تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها تمثل الشعب الفلسطيني، أو أي منظمة أهلية أن تطلب من دولة صديقة عضو في المحكمة الجنائية الدولية أن تتقدم بطلب إلى المدعي العام طالبةً منه محاكمة أحد مواطنيها بإحدى التهم الواردة في النظام الأساسي^{٧٧} إذا كان هذا المواطن يحمل جنسيتها وفي الوقت نفسه يحمل الجنسية الإسرائيلية وشارك في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني في القدس أو باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لذلك تستطيع هذه الدولة الصديقة أن تطلب من المحكمة محاكمة هذا المواطن - حامل الجنسية الإسرائيلية أيضاً أو الذي لا يحملها إلا أنه اشترك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفضت إسرائيل تسليمه أو إجراء محاكمته. ويحق لدولته الأصلية أن تطالب بمحاكمته لدى المحكمة الجنائية الدولية استناداً إلى المادتين ١٢، ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.^{٧٨}

اللجوء إلى المحاكم الوطنية لبعض الدول الأجنبية

عليها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه
الضمير»^{٨٠}.

٢. بناء على ذلك، ونظراً للبشاعات (Atrocities) التي اقترفت خلال الحرب العالمية الثانية نصت معاهدات جنيف الأربع، وخاصة المعاهدتين الثالثة، المتعلقة بأسرى الحرب، والرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وفي ظل الاحتلال، على نصوص واضحة وصريحة ومتشعبة في احترام إنسانية أسرى الحرب والأشخاص المدنيين كما نصت على وجوب قيام الدول الأعضاء فيها بإصدار تشريعات لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن باقتراح إحدى المخالفات الجسمية لتلك المعاهدات.^{٨١}

٣. منعت المعاهدتان المذكورتان في البند الثاني أعلاه الأشخاص المحميين من التنازل كلياً أو جزئياً عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى الاتفاقية، أو بمقتضى أي اتفاقيات أخرى كما نصت عليه المادة (٨) من الاتفاقية الرابعة.

٤. لكل هذه الأسباب فقد تشدد أعضاء الجماعة الدولية في حماية الأسرى والجرحى والمدنيين خلال الحرب والاحتلال ونصوا على عقوبات مشددة لمن يخرق هذه الحماية والحقوق. وقد اعتبرت الجماعة الدولية الخروق الجسمية لهذه النصوص أحد أسباب الحروب والإخلال بالسلم والأمن الدوليين. لذلك اعتبروا «أن هناك مصلحة

أشرنا سابقاً إلى إمكانية اللجوء إلى رفع قضايا جنائية ضد بعض القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية أمام المحاكم الوطنية في بعض الدول وخاصة تلك التي تأخذ في نظامها القانوني بمبدأ (الولاية الدولية - universal jurisdiction). وهذا المبدأ تأخذ به بعض الدول المتطورة خاصة في أوروبا وبعض دول القارة الأميركية اللاتينية، ويعود ذلك للأسباب الآتية:

١. هناك نصوص في بعض المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالقانون الدولي الإنساني، تلزم الدول الأطراف احترام البنود والمبادئ الواردة فيها بوجوب ضمان احترامها من قبل الدول الأخرى، وخير مثال على ذلك نص المادة الأولى المشتركة في معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتي تنص على أن «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال». من هذا النص يظهر مدى حرص دول العالم كافة^{٧٩} على احترام حقوق الإنسان ووجوب التزام الدول الأخرى بقواعد حقوق الإنسان خاصة في ظل حكم استعماري أو احتلال أجنبي أو نظام ديكتاتوري. وفي ذلك تطبيق لمبدأ «مارتنز» العرفي، المشار إليه أعلاه، الذي يقضى «بأن يظل السكان المدنيون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر

عامة للدول كافة في رؤية هذه القواعد القانونية وتلك الحقوق تحترم وتطبق» وهذا ما يطلق عليه باللاتينية (ErgaOmnes). لذلك وضعت العديد من دول العالم نصوصاً تشريعية في قوانينها تسمح بمحاكمة أي متهم بارتكاب الجرائم الدولية المشار إليها أعلاه، مهما كانت جنسيته، لكون ذلك مهماً لحقوق الإنسان على المستوى الدولي وبالتالي لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما أطلق عليه تعبير (الولاية الدولية – International Jurisdiction) من المؤسف أن عدداً من الدول الأوروبية أتاحت لمحاكمه الوطنية محاكمة بعض كبار المتهمين باقتراح جرائم دولية مثل بينوشيه في إنجلترا ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في بلجيكا، إلا أن هذه الدول وغيرها أيضاً تهربت من محاكمة متهمين من كبار الضباط والمسؤولين الإسرائيليين حينما قدمت دعاوى ضدهم في بلجيكا وإنجلترا وإسبانيا. فقد عمدت هذا الدول إلى التهرب من تطبيق القوانين نفسها على هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين، بل وقامت بإجراء تعديلات على تلك القوانين لمنع محاكمة هؤلاء المسؤولين. إلا أن ذلك يجب ألا يهبط من عزائمنا في محاولات أخرى للاستفادة من هذه الفرصة والاستعانة دائماً بعشرات الأصدقاء المتضامنين معنا والمنظمات السياسية والحقوقية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دعاوى جديدة في محاكم تلك الدول كلما لاحت الفرصة وسمحت الظروف بذلك، خاصة أن هذا النوع

من الجرائم لا يتقادم بمرور الزمن وأن المسؤولين عنها بعد انتهاء وظائفهم السيادية ليست لديهم أي حصانة، علماً أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية لا يعطي حصانة لأي من المسؤولين السياديين خلال توليهم وظائفهم في الدولة.

(ب) في القضايا المدنية:

يحق لكل دولة تتضرر من فعل أو امتناع عن فعل (Omission) صادر عن دولة أخرى مقاضاتها أمام (محكمة العدل الدولية) أو اللجوء للتحكيم الدولي، وذلك وفقاً لمبدأ مسؤولية الدولة تجاه الدول الأخرى (State responsibility) إلا أن ذلك يحتاج إلى تحقق عدة شروط أهمها:^{٨٢}

١. أن يكون طرفا النزاع دولاً.^{٨٣}
٢. أن تتوفر عناصر المسؤولية، وهي فعل خاطئ من الدولة وحدث ضرر لدولة أخرى وعلاقة السببية بين الاثنين.
٣. أن يتم الاتفاق بين طرفي النزاع على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية،^{٨٤} أو التحكيم الدولي.

لكل ذلك فإن مجال مقاضاة إسرائيل دولياً أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية (أي محكمة العدل الدولي) يعتبر صعباً إلا أنه ليس مستحيلاً. ولا شك في أن حصول فلسطين على اعتراف من الجمعية العامة في العام ٢٠١٢ بصفة دولة مراقب في الجمعية العامة سوف يساعد على انضمام فلسطين إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، كما انضمت إلى النظام الأساسي للمحكمة

الجنائية الدولية، إلا أن ذلك لا يكفي بحد ذاته بل يتطلب توافر عدة عناصر وشروط أخرى كما أسفنا أعلاه.

وفي مجال القضايا المدنية فإنه باستطاعتنا، وإن كان ذلك نظرياً، الاستفادة من المحاكم المدنية في بعض الدول لرفع دعاوى مدنية يُطالب فيها المدعون إسرائيل بتعويضات جراء انتهاك حقوقهم الشخصية أو الاستيلاء على أملاكهم أو تدمير بيوتهم أو غير ذلك من المبررات القانونية، إلا أن ذلك أيضاً يحتاج إلى تنظيم جيد وإعداد حسن للقضايا ومعرفة بقوانين الدول الأخرى، وخاصة تلك الدول الديمقراطية التي توجد لإسرائيل فيها أموال و/أو شركات ومصالح مهمة.^{٨٥}

أما اللجوء إلى التحكيم الدولي فهو ممكن شريطة الاتفاق عليه بين الطرفين. ومن المؤسف أن اتفاقية أوسلو لسنة ١٩٩٣ وما تبعها من اتفاقيات، جميعها لم تحتوِ أي نصوص تحيل أي منازعات تنشأ بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى التحكيم الدولي، كما أن إسرائيل ترفض دائماً أن تقبل اللجوء إلى التحكيم الدولي كما فعلت مع مصر في اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها خاصة فيما يتعلق بالنزاع حول ملكية منطقة طابا التي كسبت مصر التحكم فيها في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

(ج) اللجوء إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية:
أثبتت التجارب العديدة في الكثير من القضايا التي أقيمت ضد سلطة الاحتلال أو أي طرف إسرائيلي أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية

أن المحكمة - في أغلبية قراراتها - أخذت جانب السلطات الإسرائيلية وخاصة في قضايا الأمن والأراضي والأمور الاقتصادية. لذلك انتقد الكثير من كبار خبراء القانون الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية، وحتى بعض القانونيين الإسرائيليين قرارات هذه المحكمة.

ازداد دعم هذه المحكمة مؤخراً للسلطات الإسرائيلية وأصدرت عدة قرارات مخالفةً فيها قواعد قانونية دولية أمرة، مثل منع التعذيب بأشكاله كافة، ومنع سلطات الاحتلال من استغلال الثروات الطبيعية في الإقليم المحتل لصالح دولة الاحتلال نفسها. وهذا ثابت بشكل خاص من قرار المحكمة الصادر عام ١٩٩٩ المتعلق بالسماح ببعض أنواع التعذيب. وكذلك قرارها المتعلق بالسماح باستغلال المحاجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في المنطقة (ج)، معللة ذلك بأن السكان المحليين يستفيدون من هكذا استغلال للحجارة والثروات في باطن الأرض، كما سبق وأشارنا إليه في قضية المحاجر (The Quarries Case, Yesh Din v Commander) in the West Bank, Issued in 26.12.2011 (op.cit). لذلك أعتقد أن اللجوء إلى هذه المحكمة فيه فائدة أكبر للسلطات الإسرائيلية التي تتباهى بأن ديمقراطيتها تسمح للفلسطينيين باستعمال محكمتها العليا، دون أن تشير إلى نوعية القرارات الصادرة عنها. وهذا ما ذكره كل من المحامي مازن قبطي في أحد مقالاته عن

أحكام المحكمة،^{٨٦} وخبير القانون الدولي ديفيد كريتسمير (D. Kretzmer)، وهو أستاذ القانون الدولي بالجامعة العبرية، وكذلك البروفسور أنطونيو كسيسه كما مر ذكره.^{٨٧}

(٢) الوسائل الأخرى غير القضائية:

هناك وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها بعضها يعتبر ذا طبيعة سياسية وبعضها الآخر ذا طبيعة مشتركة مثل لجان التحقيق الدولية، إذ إنها تشكل من قضاة وحقوقيين وسياسيين كي تستخدم توصياتها إما من منظمات دولية، كمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو لكي تقدم إلى إحدى المحاكم الدولية أو الوطنية. لذلك نشير هنا إلى أهم هذه الوسائل:

١. **اللجوء إلى مجلس الأمن:** ميثاق الأمم المتحدة يسمح للدول الأعضاء بتقديم شكاوى لمجلس الأمن كي يبت فيها ضمن حدود اختصاصه في «حماية السلم والأمن الدوليين ومنع العدوان بل إن هناك نصوصاً في الميثاق تلزم الجمعية العامة و/أو الأمين العام للأمم المتحدة بلفت نظر مجلس الأمن إلى بعض حالات العدوان التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين.^{٨٨}

أي أن مجلس الأمن من واجبه أن ينظر في الأمور كافة التي تهدد السلم والأمن الدوليين دولياً وإقليمياً ومن ضمنها الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال الحربي، إلا أنه ظهر خلال ممارسات مجلس الأمن لمدة طويلة أن إسرائيل لديها من يحميها في المجلس وأنه حتى قرارات

المجلس التي أدان فيها تصرفات سلطة الاحتلال الإسرائيلي لم تتعد نصوصها الإدانة اللفظية ولم تتطور إلى مرحلة وضع تلك الإدانة موضع التنفيذ بحيث يتخذ المجلس قرارات تنفيذية وفقاً لنصوص الفصل السابع من إيقاع عقوبات اقتصادية ثم سياسية ودبلوماسية ثم تدرجها وتصعيدها إلى المواد ٤٤-٤٧ من الميثاق، بينما نرى أن مجلس الأمن استخدم الوسائل القمعية الواردة في الفصل السابع من حصار وعقوبات اقتصادية وتدخل مسلح كما حدث مع العراق سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ومع إيران وكوريا الشمالية السنوات الماضية وصربيا وكوسوفو خلال تسعينيات القرن العشرين. على الرغم من انحياز مجلس الأمن، وخاصة بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) وإساءة استخدامه عشرات المرات لمنع إدانة إسرائيل، وعلى الرغم من أعمالها العدوانية المتكررة منذ عشرات السنين وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال، فإنه يجب الاستمرار في تقديم طلبات إلى مجلس الأمن لإحراج أميركا والكشف عن نفاقها، هي وبعض الدول الغربية الأخرى، وإنه من المؤسف أننا فوتنا عدة فرص في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالاستفادة السياسية والقانونية والإعلامية من تقرير لجنة غولدستون الصادر في تشرين الأول سنة ٢٠٠٩ وتقارير أخرى أصدرها البروفسور ريتشارد فوك، مراقب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل العنصري.

٢. **اللجوء إلى الجمعية العامة:** ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن للجمعية العامة الحق في «أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها أن توصي أعضاء الهيئة العامة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور».^{٨٩} بالإضافة إلى ذلك، فإن للجمعية العامة صلاحيات أكثر في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتنظيم التسليح وفي مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ولها أن تصدر توصيات ودراسات تتعلق بهذه الأمور.^{٩٠} إلا أن الجمعية العامة لا تملك صلاحية ولا آليات تنفيذية لتلك المبادئ التي تعلنها أو ضد التصرفات والأعمال المخالفة لنصوص الميثاق أو قواعد القانون الدولي، فهذه الأمور التنفيذية، وخاصة استخدام القوة المسلحة وفرض عقوبات بأنواعها، إنما تعتبر حكراً على مجلس الأمن. أي أن صياغة الميثاق أعدت بذكاء وحرفية بحيث تحتكر الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة حق السيطرة على المنظمة الدولية وخاصة في المجالات ذات الطابع التنفيذي تحت ذريعة أنها قوى عظمى لديها القدرة على تنفيذ ما يؤخذ من قرارات ضد الدول المتعدية على

غيرها والمهددة للسلم والأمن الدوليين. على الرغم من ذلك، فإن لقرارات الجمعية العامة أهمية كبيرة خاصة في مجال الإعلام، كما أن تكرار إدانتها لدولة معتدية كإسرائيل من شأنه أن يشكل رأياً عاماً له أهميته على المدى البعيد، كما قد تتحول قراراتها المتكررة مع مرور الزمن إلى عرف دولي ملزم. أما اجتماع الجمعية العامة في دورة استثنائية لبحث أمور تهدد السلم والأمن الدوليين^{٩١} حتى ولو كانت هذه الاجتماعات بعد فشل مجلس الأمن في حماية السلم والأمن، فإنها من الممكن أن تتم تحت مبدأ «الاتحاد من أجل السلام» الذي كانت الجمعية العامة قد اتخذته عام ١٩٥٠ بموجب قرارها رقم ٣٧٧، إلا أن قراراتها الصادرة في هذا الصدد ليس لها القوة التنفيذية لافتقارها إلى النص القانوني وإلى الإمكانيات المادية لتنفيذها.

جدير بالذكر، هنا أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تحت القرار (٣٧٧) تعتبر ملزمة أدبياً على الأقل للدول كافة مثل قرارها الخاص بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وقرارها رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ المتعلق بتحريم أنواع الاستعمار كافة، وقرارها رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠ الذي يعتبر تطويراً وتدعيماً لميثاق الأمم المتحدة والذي يعطي الشعوب المستعمرة والمحتلة أراضيها أو الخاضعة

نظام حكم دكتاتوري الحق في الدفاع عن نفسها والكفاح والنضال ضد من يجمعها.

٣. اللجوء إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: يتشكل هذا المجلس من ٤٧ عضواً وتصدر قراراته بأغلبية مطلقة. وقد صدرت عنه العديد من القرارات المنددة بإسرائيل، خاصة بعد عدوانها عام ٢٠٠٨ على قطاع غزة، وقد قرر هذا المجلس تشكيل لجنة تقصي الحقائق لزيارة الأراضي المحتلة وتقديم تقرير مفصل عن الوضع في قطاع غزة إلى الأمم المتحدة، أي إلى الأمين العام، كي يسلمه إلى الجمعية العامة التي بدورها ترفعه مع توصياتها إلى مجلس الأمن.

كذلك صدر عن المجلس قرار بتشكيل لجنة دولية عام ٢٠٠٢ بعد مجزرة مخيم جنين وكانت اللجنة برئاسة الرئيس الفنلندي السابق السيد احتساري، إلا أن اللجنتين لم تستطعا الاجتماع بالمسؤولين الإسرائيليين^{٩٦} وبالتالي جمعت معلوماتها في قطاع غزة أو في عمان.

لهذا، فإنه على الرغم من أن هذا المجلس ليست له أسنان، أي قوة تنفيذية، فإن قراراته مهمة، وتحتاج إلى من يتقن استغلالها إعلامياً وسياسياً وحتى قانونياً كي تأتي أكلها، وذلك يتطلب أن يكون لدينا على النطاقين الفلسطيني والعربي لجان متخصصة مدعمة برجال قانون ذوي خبرة وخبراء إعلام وسياسيين مخضرمين مع دعمها سياسياً وجماهيرياً كي تقوم بأعمالها خير قيام ورفدها بالمال اللازم لذلك. كل ذلك لكي

تستطيع هذه اللجان أن تستغل قرارات لجان التحقيق وما يصدره المجلس المذكور أعلاه أحسن استغلال، خاصة إذا ما تمكنت من تجنيد رأي عام قوي وفاعل للضغط على عدد من حكومات الدول الرئيسية كي يأخذ مجلس الأمن أو الجمعية العامة بما ورد في التقرير الصادر عن تلك اللجنة وبأن يحول ذلك إلى إجراءات تنفيذية.

٤. الاستفادة من المنظمات الدولية: أخذت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية المعاصرة خصوصاً خلال العقود الأخيرة. إذ إنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة الولايات المتحدة على العلاقات الدولية خلال المرحلة الانتقالية إلى النظام الدولي الجديد، نشأت وتطورت العديد من حركات التضامن الدولية وحركات الشباب المعادي للأنظمة الغربية وتصرفاتها ضد دول العالم الثالث والدول الفقيرة كما أن هناك منظمات دولية حقوقية مهمة نشأت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وتطورت وازداد دورها وأهميتها في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. بعض هذه المنظمات كان مسيطراً عليها من العناصر الصهيونية إلا أنها تحررت قليلاً من تلك السيطرة، وخير مثال على ذلك منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، إذ إنها ازدادت تطوراً ونفوذاً وصدر عنها عدد من البيانات الجيدة التي انتصرت

بذلك تنور هذا الرأي العام بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، إلا أنها قليلاً ما تخصص جزءاً من عملها للقدس الشرقية. والأمر يعتمد علينا وعلى نشطاء حقوق الإنسان في فلسطين والعالم العربي، وذلك يجب أن نزيد اهتمامنا بهذه المنظمات للدور الإعلامي الكبير الذي تقوم به في تنوير الرأي العام بما ترتكبه إسرائيل من مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان وبالتالي فهي تلعب دوراً في تأليب الرأي العام في بعض الدول الغربية ضد حكوماتها التي تخضع لمصالحها الضيقة وضغوط اللوبيات الصهيونية. وقد أثمرت نشاطات تلك المنظمات الدولية خلال العقد الأخير عن تحول عدة دول أوروبية من تأييد إسرائيل إلى تأييد حقوق الشعب الفلسطيني.^{٩٦}

الخلاصة والتوصيات

خلاصة القول هي أن العالم لا يحترم إلاّ القوي، والقوي ليس فقط من يمتلك عناصر القوة بل من يتقن فن استخدام تلك العناصر وتفعيلها ويمكك إرادة العيش بحرية وكرامة في هذا العالم الذي أصبح يشبه الغابة.

هناك العديد من الدول العربية التي تملك عدداً من عناصر القوة: الأموال، والثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية والسوق المحلية والأيدي العاملة إلا أنه ينقصها حسن إدارة هذه العناصر وإرادة التحرر والعيش بكرامة دون خضوع لقوى أجنبية، وامتلاك التنظيم الجيد والوحدة الوطنية القائمة على احترام

فيها للشعب الفلسطيني وكشفت خلالها للرأي العام الدولي عن الكثير من انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، ولعل أهم تلك البيانات التقرير الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٩^{٩٣} الذي يكشف عن استغلال إسرائيل للمياه الفلسطينية لصالح المستوطنات وحرمان المزارعين «خاصة في الأغوار» من مياههم وبشكل خاص استخدام المياه كوسيلة للطرد من الوطن.^{٩٤} ويعطي التقرير تفاصيل دقيقة عن الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والمستوطنات ضد مزارعي القرى النائية في الأغوار وقرى محافظتي الخليل وطوباس وغيرها، ويبين مدى الظلم الواقع على السكان الفلسطينيين فيما يتعلق بحرمانهم من مياههم.^{٩٥} وبالإضافة إلى منظمة العفو الدولية هناك عدد لا بأس به من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي زادت من اهتمامها بالانتهاكات الإسرائيلية وأخذت تفضحها ومن بينها منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في فرنسا، ومنظمة التضامن الدولي.

تقدم هذه المنظمات للشعب الفلسطيني الكثير من الخدمة بإيضاح قضايانا للرأي العام العالمي، والدعوة إلى مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، والامتناع عن الاستثمار في شركاتها وشراء بضائعها (BDS)، وهي

المواطنين وحقهم في العيش بكرامة ومساواة في ظل نظام ديمقراطي يسود فيه حكم القانون ويخلو من الظلم والعبودية. استطاعت الحركة الصهيونية أن تنظم نفسها جيداً وتكرس طاقاتها لخدمة هدف مشترك هو إنشاء دولة صهيونية على حساب الشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك استعدت جيداً عبر عشرات السنوات من العمل المنظم والجاد والسيطرة على مفاصل القوة في الدول الرئيسية في هذا العالم المليء بالظلم وانعدام المساواة. أتقنت الحركة الصهيونية فن امتلاك عناصر القوة وإدارتها وامتلاك التكنولوجيا واستغلالها بفن وحرفية لمصلحتها ولم تعتمد كثيراً على القانون الدولي في ابتزاز دول مثل ألمانيا والنمسا وسويسرا بادعائها تمثيل يهود العالم وحصولها على عشرات المليارات من الدولارات من هذه الدول كتعويضات مزعومة على الخسائر والأضرار التي أصابت اليهود والبنوك والبورصات وغيرها من مراكز القوة والأهم من ذلك حسن استخدامها وإدارتها لهذه العناصر. لذلك جدير بنا أن نتعلم من أعدائنا كيفية استثمار عناصر القوة وتفعيلها وكيفية التمكن من التكنولوجيا والعلم وإتقان تنظيم أنفسنا والأهم من ذلك احترام حكمانا مشاعر شعوبهم، إذ لا يمكن لشعوب مستعبدة أن تتقن فن إدارة قوتها المسلوبة والمقهورة، وكذلك توحيد صفوف الشعب، فالوحدة الوطنية والتناغم بين الحاكم والمحكومين من أبناء شعبه يعتبران أهم عنصر من عناصر القوة. كل ذلك لا يعني أبداً إهمال القانون الدولي والعلم بشكل عام بل يجب المزج بين امتلاك عناصر القوة وإتقان فن استغلال القانون الدولي واستخدامه لخدمة مصالح الشعب الفلسطيني بشكل علمي متطور وفعال ويعكس ذلك سنظل عقوداً طويلة نسير في زقاق التاريخ!!!

المواطنين وحقهم في العيش بكرامة ومساواة في ظل نظام ديمقراطي يسود فيه حكم القانون ويخلو من الظلم والعبودية. استطاعت الحركة الصهيونية أن تنظم نفسها جيداً وتكرس طاقاتها لخدمة هدف مشترك هو إنشاء دولة صهيونية على حساب الشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك استعدت جيداً عبر عشرات السنوات من العمل المنظم والجاد والسيطرة على مفاصل القوة في الدول الرئيسية في هذا العالم المليء بالظلم وانعدام المساواة. أتقنت الحركة الصهيونية فن امتلاك عناصر القوة وإدارتها وامتلاك التكنولوجيا واستغلالها بفن وحرفية لمصلحتها ولم تعتمد كثيراً على القانون الدولي في ابتزاز دول مثل ألمانيا والنمسا وسويسرا بادعائها تمثيل يهود العالم وحصولها على عشرات المليارات من الدولارات من هذه الدول كتعويضات مزعومة على

المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- أمين، ناصر، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- أيوب، نزار، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٣.
- أبو عيد، عبد الله، الطرد والإبعاد الجماعي في القانون الدولي، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، عدد (١٢) (١٩٩٨).
- أبو عيد، عبد الله، قراءة قانونية في تقرير منظمة العفو الدولية عن السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، مجلة سياسات، عدد (١١)، ٢٠١٠.
- أبو عيد، عبد الله، الأمر العسكري ١٦٥٠ وسياسة تهجير الفلسطينيين، اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات وسياسات، مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١.
- أبو عيد، عبد الله، العدوان على غزة على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة سياسات، عدد (٨)، ٢٠٠٩.
- حليبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣.
- مؤسسة الحق، صكوك مختارة من القانون الدولي الإنساني، رام الله، ٢٠٠٣.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- B'tselem, By Hook or Crook; Israeli Settlements Policy in the West Bank, July 2010.
- Benvenisti, Meron, The West Bank Data Base Project; a Survey of Israel's Policies, Washington, D.C., (1984).
- Blum, Yehuda, The Missing Reversioner; Reflections on the Status of Judia and Samaria, 3 Israel L. Rev., (1968).
- Cassese, Antonio, Powers and Duties of an Occupant in Relation to Land and Natural Resources, in : Emma Playfair (ed.), International Law and Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Dugard, John, Enforcement of Human Rights in the West Bank and the Gaza Strip, in: Emma Playfair (ed.), International Law and the Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Gerson, Allan, Israel, the West Bank and International Law, Frank Cass, London, (1978).
- Hilterman, Joost, Israel's Deportation Policy in the Occupied West Bank and Gaza, Al-Haq, Ramallah, (1986).
- Kretzmer, David, The Occupation of Justice The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories, State University of New York Press, 2002.
- Meron, Theodor, West Bank and Gaza: Human Rights and Humanitarian Law

الهوامش

- 1 See: Henry Cattan, Palestine and International Law, Longman & N. York, 1967, ٢
ضمت القدس والضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قرار صادر عن البرلمان الأردني في نيسان ١٩٥٠
- 3 Basic Law: Jerusalem Capital of Israel, 5740 (1980), See: W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, The Palestine Problem in International Law and World Order, Longman, England, 1986, P.443. ٤
زاد عدد هذه القوانين على عشرة أبرزها: قانون أملاك الغائبين، وقانون الاستملاك للمنفعة العامة وقانون وضع اليد للأغراض العسكرية وقانون الأراضي المتروكة. كل ذلك مخالف لمعظم قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وانتهاك صارخ لحقوق المدنيين الفلسطينيين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- 5 Mallison and Mallison, Ibid, P.249 ٦
انظر الدراسة القانونية المهمة المتعلقة بهذا الموضوع التي قام بها البروفيسور ايان سكوبي وألون مارغليت تعليقاً على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الصادر بخصوص استغلال شركات إسرائيلية للمحاجر في المناطق المحتلة وخاصة منطقة (ج)، حيث أيدت المحكمة هذا الاستغلال تحت زعم أن فيه فائدة للسكان المحليين وذلك مشروع، حسب زعمها، بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.
See: Ian Scobbie and AlonMaralit, The Israeli Military Commander's Powers Under the Law of Occupation in Relation to Quarrying Activity in Area C, SOAS, University of London, (2012).
وهذا الرأي يتفق مع ما أورده البروفيسور ماليسون في كتابه المشار إليه أعلاه في الملاحظة رقم (٣) حيث ذكر أن إسرائيل والحركة الصهيونية عملتا دائماً على إضعاف الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه والسيطرة على اقتصاده ومياهه لإضعافه والضغط عليه للهجرة من وطنه.
See: Mallison and Mallison, op. cit., p. 249 ٧
نص هذا النظام الخاص على أن تمتد حدود القدس لتشمل في الشرق أبو ديس وفي الجنوب بيت لحم وفي الغرب عين كارم ومستوطنة موتسه وفي الشمال شعفاط كما هو واضح في الخارطة المرفقة (المرفق ب) لذلك النظام الخاص. انظر تفاصيل ذلك في: هنري كتن، المرجع السابق، صفحة ٢٧٤ - ٢٧٥.
- ٨ المرجع نفسه، صفحة ٢٧٤.
- ٩ المرجع نفسه، صفحة ٢٧٧ - ٢٧٨.
- 10 See: Allan Gerson, Israel, the West Bank and International Law, Frank Cass, London, 1978, Note No. (51) p. 91. ١١
الموقف التقليدي للولايات المتحدة هو عدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل إلا أن النفوذ الصهيوني في تلك الدولة وخاصة في الكونغرس يجعل مواقف الإدارات الأميركية متذبذبة حيث استعملت هذا الموضوع كوسيلة

in the Period of Transition, in: Israeli YBook of Human Rights, vol.9 (1979).

- Public Committee Against Torture in Israel (PCATI), Back to a Routine of Torture: Torture and Ill-treatment of Palestinian Detainees during Arrest, Detention, and Interrogation, September 2001 – April 2003, Jerusalem.
- Roberts, Adam, Prolonged Military Occupation: The Israeli Occupied Territories 1967-1988-, in: Emma Playfair (ed.), International Law and Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Shaw, Malcom, International Law, 3rd Ed., Grotius Publications, Cambridge University Press, (1995).

صحف:

١. جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١١/٥
٢. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١٠/٣
٣. جريدة القدس عدد ٢٠٠٤/٧/٩
٤. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١١/٩
٥. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١/٦

Websites:

<https://www.daccess-ods.org/TMP/3354845.html>

كما أن مصر لم تكن صاحبة السيادة على قطاع غزة وبذلك فإنها لا يمكن أن تعتبر في وضع سلطة احتلال لهذه الأراضي. وقد اتخذت إسرائيل هذا الموقف بعد أخذها بنظرية البروفسور يهودا بلوم (Y. Blum) صاحب نظرية «فراغ السيادة» في مقاله الشهير:

The Missing Reversioner: Reflections on the Status of Judia and Samaria, 3 Israel L. Rev. 279 (1968); Cited in Allan Gerson, op. cit. p. 106

١٩ انظر في ذلك، عبد الله أبو عيد، الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، في: «اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات وسياسات»، مركز أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١، صفحة ٢٦.

٢٠ المرجع نفسه، صفحة ٢٦: انظر أيضاً بهذا الخصوص أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٣٠.

21 See in this regard: Antonio Cassese, Powers and Duties of an Occupant in Relation to Land and Natural Resources, in: Emma Playfair (ed.), International Law and the Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, 1992, p. 420.

22 See: Adam Roberts, Prolonged Military Occupation: The Israeli Occupied Territories 1967 – 1988, in: International Law and the Administration of Occupied Territories, op. cit, pp. 53-54.

23 See: Theodor Meron, West Bank and Gaza: Human Rights and Humanitarian Law in the Period of Transition, in: Israeli Yearbook of Human Rights (IYHR), Vol. 9, 1979, pp. 112-113.

٢٤ انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التالية: قرار رقم ٢٤٤٣ الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٦٨، وقرار رقم ٢٥٤٦ الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٦٩، وقرار رقم ٢٧٢٧ الصادر في ١٢ كانون الأول ١٩٧٠.

٢٥ انظر: نزار أيوب، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٣، صفحة (٥١).

٢٦ المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة سنة ١٩٥١.

٢٧ نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى المشتركة في العهدين «على جميع الدول والأطراف في العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية، أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمثياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة».

٢٨ انظر في هذا الموضوع الدراسة الموسعة عن «الترحيل من الوطن» للباحث عبد الله أبو عيد، الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، المرجع السابق، صفحة ١٩ - ٢٢.

٢٩ في هذا السياق تأتي شروط رئيس وزراء إسرائيل الحالي نتنياهو التي اشترط فيها على الفلسطينيين هذا العام

للضغط على الفلسطينيين. انظر في هذا الصدد ما ذكره البروفسور الإسرائيلي ناثان فاينبرغ (Nathan Feinberg) من أنه لم تعترف بضم القدس الغربية أي دولة من دول العالم. Cited Mallison and Mallison, op. cit.k p. 256

١٢ وهذه الدول هي هولندا وتركيا وعشر دول من دول أميركا اللاتينية.

See: Mallison and Mallison, op. cit.k p. 237

١٣ وهذا المبدأ ثابت في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بخصوص جدار الفصل العنصري في ٢٠٠٤/٧/٩ حيث قررت المحكمة أن ضم القدس إلى إسرائيل واعتبارها عاصمة إسرائيل الكاملة وموجدة إجراء غير قانوني لكونها مدينة محتلة تنطبق عليها القواعد القانونية للاحتلال الحربي في أنظمة لاهاي ١٩٠٧ ومعاهدة جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩.

انظر الفقرات ٧٥، ٧٨ من الرأي الاستشاري المذكور، وقد أشارت المحكمة في ذلك الرأي الاستشاري أيضاً إلى كون الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ تعتبر أقاليم محتلة تنطبق عليها القواعد العرفية والاتفاقية للقانون الدولي الإنساني.

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أشارا في عدة قرارات صادرة عنهما إلى كون الأراضي الفلسطينية كافة التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ تعتبر أراضي محتلة.

انظر بشكل خاص قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ورقم ٤٦٥ الصادر في ١ آذار ١٩٨٠ والقرار ٢٥٢ الصادر في ١٩٦٨/٥/٢١ وكذلك قرارات الجمعية العامة رقم ٥٣٥ (ب) الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٧٩، وقرار رقم ٣٢٢٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤.

١٤ محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري المذكور أعلاه، الفقرتين ٩٥ و٩٦ من قرار المحكمة.

١٥ انظر إعلان اللجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرخ في ٥ كانون الأول ٢٠٠١. وقد أشارت إليه محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بالرأي الاستشاري لجدار الفصل العنصري في الفقرة ٩٧ من ذلك القرار.

١٦ من أبرز القضايا التي أقرت فيها محكمة العدل العليا هذا المبدأ قضية ألون موريه رقم ٧٩/٣٩٠، وقضية جمعية إسكان المعلمين المحدودة المسؤولية رقم ٨٢/٣٩٣، وقضية الفواسمي وملحم رقم ٨٠/٦٩٨.

See: B'tselem, By Hook and by Crook; Israeli Settlement Policy in the West Bank, July 2010, p. 49; see also Joost R. Hilterman, Israel's Deportation Policy in the Occupied West Bank and Gaza, Al-Haq, Ramallah, 1986, p. 102

١٧ انضمت إسرائيل إلى معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في عام ١٩٥١.

١٨ إسرائيل ادعت فيما بعد أن معاهدة جنيف الرابعة لا تنطبق على حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة لكون الأردن لم تكن صاحبة السيادة على الضفة الغربية والقدس الشرقية،

- يتم عن طريق الاستيطان في تلك الأراضي بعد مصادرتها بإحدى الوسائل المتعددة التي أدخلتها دولة الاحتلال على قوانينها، أي نقل السكان إلى ذلك الإقليم المحتل والاستيطان في الإقليم بعد مصادرة أجزاء من أراضيه أو كلها.
- ٣٩ حدث ذلك بموجب أمر هامبوني (عثماني) صادر عام ١٨٦٨. وقد دأبت محكمة التمييز الأردنية في العديد من قراراتها على اعتبار الأراضي الميري شبيهة بالأراضي الملك باستثناء أن رقبة الأرض تظل باسم الدولة.
- 40 See: Allan Gerson, op. cit, p, 167 و The US Military Tribunal of Nuremberg, I. G Farben Trial.
- ٤١ بموجب نص المادة (١٤٧) من معاهدة جنيف الرابعة. علماً أن المخالفات الجسيمة كافة اعتبرت بأنها تشكل جرائم حرب بموجب نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ونصوص البروتوكول الأول المضاف إلى معاهدات جنيف الأربع.
- ٤٢ تعتبر هذه الأعمال عمليات نقل جماعية وفردية للأشخاص المحميين أو بمثابة أعمال نفي إلى خارج المدينة المحتلة حتى وإن تم تعويض هؤلاء السكان عن ممتلكاتهم. فالمادة (٤٩) تنص بصراحة على حظر هذه الأعمال مهما كانت الدواعي لها. وهذا الحظر جاء مطلقاً حتى ولو تم برضاء أولئك المدنيين من سكان الأحياء التي هُدمت.
- ٤٣ انظر: عبد الله أبو عيد، الطرد والإبعاد الجماعي في القانون الدولي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) العدد (١٢)، حزيران ١٩٩٨، صفحة ٥٧ - ٧١.
- ٤٤ عرفت المادة الرابعة من معاهدة جنيف الرابعة الأشخاص المحميين بأنهم «هم الذين يجدون أنفسهم في حالة قيام نزاع مسلح أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها». وبهذا التعريف يعتبر السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية أو الضفة الغربية وقطاع غزة كافة مشمولين به، أي أنهم «أشخاص محميون».
- ٤٥ صدر الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع الآراء في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ بموجب قرارها رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٤٨ وأصبح يعتبر من أعضاء الجماعة الدولية كافة بأنه يشكل عرفاً دولياً ملزماً للدول كافة.
- ٤٦ صدر هذا العهد عن الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ بموجب قرارها رقم (٢٢٠٠) لسنة ١٩٦٦، ثم وقعت عليه الدول كمعاهدة دولية جماعية بدأ سريان مفعولها في ٢٣ آذار ١٩٧٦. علماً أن إسرائيل صادقت على هذا العهد في ١٥/١٠/١٩٩١، وبذلك فهي ملزمة بما ورد فيه من نصوص.
- ٤٧ نصت على هذه الحقوق المواد الآتية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: المادة (١٢) والمادة (١٦). أما في العهد الدولي لحقوق الإنسان والسياسية فقد نصت على ذلك المادة (٢٣) من العهد بالإضافة إلى عدد من النصوص الأخرى العديدة التي توجب المساواة بين الأشخاص واحترام حقوقهم الفردية ومن ضمنها حقهم في العيش بحرية ومساواة مع أفراد عائلاتهم.
- ٤٨ قام أحد المتطرفين القادمين من أستراليا في عام ١٩٦٩ بإشعال الحريق في المسجد الأقصى ما أدى إلى تدمير الاعتراف بها مرات عدة هذا العام وهي الاعتراف بأن إسرائيل دولة يهودية.
- ٣٠ انظر رأي البروفيسور فوك أستاذ القانون الدولي البارز، وممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي منعه إسرائيل من الدخول في صيف ٢٠٠٨، في نشرة بديل الصادرة في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٨ (Badil English Media: mediaenglish@badil.org) 2008.
- 31 See: Macmahon, Sean, Globalizing Politicide, retrieved from <http://www.counterpunch.org/2009/04/13/globalizing-politicide/> Last access 10.11.2012.
- ٣٢ ذلك يتنافى مع نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تمنع الدول من استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. والقدس وما حولها من مناطق ضمت إليها كانت جزءاً من السيادة الأردنية بعد موافقة القيادات الفلسطينية عام ١٩٥٠ الانضمام إلى الأردن ومصادقة مجلس النواب الأردني على هذا الضم المؤقت، ريثما يتم حل قضية الشعب الفلسطيني، في نيسان ١٩٥٠. كذلك فإن هذا الاحتلال يتنافى مع عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وكذلك مع قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠، الذي أصبح يعتبر عرفاً دولياً ملزماً.
- ٣٣ المادة (٤٣) من أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ تمنع السلطة المحتلة من إجراء أي تعديلات على قوانين الإقليم المحتل إلا في حالات «الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك». كما أن المادة (٥٥) من تلك الأنظمة تعتبر دولة الاحتلال «مديرة ومنتهجة» من المؤسسات والمباني العامة وممتلكات الدولة ولا يحق لدولة الاحتلال إلا إدارتها مؤقتاً وفقاً لقواعد الانتفاع، فلا يحق لها ضم أي جزء منها ولا نقل أي من سكانها إليها خلافاً للمادة (٤٩) من معاهدة جنيف الرابعة ولا تحويل أي من ثروات الإقليم الطبيعية إلى دولة الاحتلال.
- See: Roberts, op. cit, pp. 27 - 28; see also: MeronBenvensenti, The West Bank Data Base (Project, D.C, 1984, p (38).
- ٣٤ بموجب المادة السادسة فقرة (أ) من ميثاق نورمبرغ المذكور. انظر صكوك مختارة من القانون الدولي الإنساني، مؤسسة الحق، رام الله ٢٠٠٣، صفحة ١٤٤.
- ٣٥ بموجب المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٣٦ انظر بنفنستي، المرجع السابق، صفحة (٣٨).
- ٣٧ بموجب نص المادة الثامنة فقرة (ب) من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٣٨ بموجب المادة (٨٥) فقرة ٤ (أ) من البروتوكول المذكور. ونصت هذه الفقرة على أن تعتبر من الانتهاكات الجسيمة للبروتوكول: «قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها مخالفة للمادة (٤٩) من الاتفاقية الرابعة»: أي أن هذه الفقرة اعتبرت مجرد نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة بأنه يشكل «مخالفة جسيمة»، وهذا النقل

أجزاء تاريخية مهمة منه، أعيد ترميمها فيما بعد. وقد أطلق سراح هذا المجرم تحت زعم أنه مختل عقلياً!!! وهذا مثال فقط على الإهمال الشديد وأحياناً الاشتراك في التآمر من السلطات، بالاعتناء بأمن هذه الأماكن المقدسة. وهي جزء من مسؤوليات تلك السلطات بموجب نصوص القانون الدولي.

٤٩ خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول ٢٠١٢ قام متطرفون بالاعتداء على أماكن مسيحية في القدس وكتبوا شعارات على دير اللطرون والفرنسيسكان ضد السيد المسيح والدين المسيحي. كما قامت مجموعة من المستوطنين باقتحام ساحات الأقصى وإقامة الشعائر الدينية فيها. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/٨٠/٣، صفحة (١).

٥٠ انظر جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١١/٥، صفحة (٤).

٥١ أصدرت المحكمة هذه الفتوى القانونية (الرأي الاستشاري) استناداً إلى طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٨ وقرارها (ES-١٤/٨٠) إعطاء رأي استشاري في موضوع الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة) وذلك بموجب صلاحياتها المنصوص عليها في المادة (٩٦) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد صدر هذا القرار في ٢٠٠٤/٧/٩.

٥٢ يعتبر قرار محكمة العدل العليا فتوى قانونية غير ملزمة قانونياً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا أن غالبية الدول الديمقراطية في العالم تعتبره ذا وزن قانوني وقيمة أدبية لها ثقلاً، وبالتالي فإن غالبيتها تمتعت عن التعليق عليه أو رفضه. وقد اشتمل القرار المذكور على حيثيات أعمال إسرائيل ومخالفاتها الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى مبادئ قانونية مهمة. وهو أهم وثيقة قانونية صدرت منذ عام ١٩٤٨ عن فرع من فروع الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية، إلا أنه للأسف ذهب هباء ولم يستغل بشكل جيد لفضح إسرائيل دولياً. وما يهمني في هذه الدراسة أن المحكمة اعتبرت أن القدس تخضع للاحتلال الحربي وبالتالي تطبق عليها قواعد كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن جدار الفصل موضوع القرار يعتبر غير قانوني وكان يجب أن يبني داخل إسرائيل (الفقرة ٨٣ من القرار)، وأنه يهدد مستقبل ومعيشة الآلاف من السكان الفلسطينيين ويعزل عشرات القرى والمدن عن ضواحيها وعن أراضيها الزراعية والحياة الثقافية والاجتماعية، كما أشار بشكل خاص إلى المستوطنات واعتبرها غير مشروعة ووجودها في أراض محتلة مخالف لقانون الاحتلال الحربي (الفقرة ١٢٠ من القرار).

٥٣ أصدرت منظمة بيتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان بياناً بمناسبة مرور عشر سنوات على بدء بناء الجدار، ذكرت فيه أنه استخدم كوسيلة لربط ٨٥ مستوطنة و٢٠ بؤرة استيطانية وشانتي مناطق صناعية ويأته أطول من الخط الأخضر بضعفين وأن ٨٥٪ منه يقع في الضفة الغربية، كما وصفه البيان بأنه غير قانوني. جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١/٦، صفحة (١).

٥٤ انظر في هذا الصدد تقرير «المقرر الخاص لحقوق الإنسان خلال عمليات قمع الإرهاب» السيد مارتن شاينين (M.

Scheinin) الصادر في كانون الأول ٢٠٠٧ والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وفيه يبين هذا المسؤول أن عدداً كبيراً من إجراءات إسرائيل وقوانينها يجب إلغاؤها لمخالفتها قواعد القانون الدولي الإنساني خاصة ما يتعلق بالحق في الحياة، والتعذيب، وأعمال الاستيطان وممارسات المستوطنين ضد السكان المدنيين.

The Report is available on: <http://daccess-ods.un.org/TMP/3354845.html>

٥٥ انظر في ذلك ما كتبه «اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب» في الكتاب الصادر عنها والمسمى:

The public Committee Against Torture in Israel – (PACTI), Back to a Routine of Torture: Torture and Illtreatment of Palestinian Detainees during Arrest, Detention and Interrogation, September 2001 – April 2003, Jerusalem, p. 17

٥٦ اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب (PCATI)، المصدر نفسه.

٥٧ ورد ذلك في المادة (١٤٧) من المعاهدة الرابعة.

٥٨ كما ورد النص عليه في المواد ٣١، ٣٢ من المعاهدة الرابعة.

٥٩ انظر ما ورد في المواد ١٢ و١٣ و١٤ من المعاهدة الثالثة.

٦٠ المادة (٤) من الأنظمة المذكورة.

٦١ المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧ من الأنظمة المذكورة.

٦٢ بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٤٦/٣٩ الذي صدر في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤، ثم تحول هذا القرار إلى معاهدة دولية ضد التعذيب أصبحت سارية المفعول في ٢٦ حزيران ١٩٨٧.

٦٣ كما ورد النص عليه في الفقرة ٢ من المادة الثانية من المعاهدة.

٦٤ أصدرت الجمعية العامة هذين العهدين عام ١٩٦٦ ودخلا حيز التنفيذ عام ١٩٧٦ كما وردت الإشارة إليه أعلاه.

٦٥ المادة (٧) من العهد المذكور.

٦٦ انظر المواد ٥١، ٧٥، ٨٥ من البروتوكول الأول المضاف لمعاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

٦٧ خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة ينص في المادة الثانية فقرة (٧) على أنه «ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما».

٦٨ بموجب نص المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

٦٩ استناداً إلى نصوص الفصل السابع من الميثاق.

٧٠ وهذا جعل المجلس يوقع عقوبات على دول ضعيفة ويفشل في إيقاع عقوبات على دولة قوية أو لديها من يحميها من أعضاء المجلس أصحاب حق الفيتو، ما أدى إلى فشل المجلس في حماية السلم والأمن الدوليين حماية حقيقية تتسق مع أهداف المنظمة الدولية. انظر في ذلك:

Malcom N. Shaw, International Law, 3rd Ed., Grotius Publications, Cambridge University Press, 1995, p. 751.

٧١ هذا العدد في أواخر عام ٢٠١١ وفقاً لنشرة العدالة

- ٨١ نص المادة (١٢٩) من المعاهدة الثالثة والمادة (١٤٦) من المعاهدة الرابعة.
- ٨٢ انظر في شروط المسؤولية الدولية للدولة: M. Shaw, op.cit., pp 480 - 485
- ٨٣ وهذا ما تنص عليه المادة (٣٤) فقرة (١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- ٨٤ بموجب نص المادة (٣٦) من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٨٥ لعل أفضل مثال على ذلك الأسلوب هو ما قام به مواطن يهودي يدعى ماتى جيل يحمل الجنسية الإسرائيلية والأميركية، حيث أقام دعوى مدنية لدى المحكمة الفدرالية في المقاطعة الشرقية لولاية نيويورك يطالب فيها البنك العربي بتعويضات كبيرة بسبب إصابته بجروح زاعماً أن البنك العربي يدعم مالياً حركة حماس التي زعم أنها أصابته بأضرار في جسده. إلا أن المحكمة ردت الدعوى.
- ٨٦ انظر مازن قبيطى: The Application of International Law in the Occupied Territories as Reflected in the judgments of the high court of Justice in Israel, in Emma Playfair, ed., op.cit., pp. 87 - 124
- 87 David Krezmer, Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories, State University of New York Press, 2002.
- ٨٨ المادة (١١) فقرة ٣ من الميثاق بالنسبة للجمعية العامة والمادة (٩٩) من الميثاق بالنسبة للأمن العام.
- ٨٩ وفقاً لنص المادة العاشرة من الميثاق.
- ٩٠ نصوص المواد ١١، ١٣ من الميثاق.
- ٩١ عقدت الجمعية العامة عدة اجتماعات استثنائية لصالح القضية الفلسطينية، خاصة بعد عدوان ١٩٦٧ وعدوان ١٩٨٢ على لبنان، وأصدرت قرارات منددة بإسرائيل إلا أنها ظلت دون تنفيذ.
- ٩٢ رفضت إسرائيل استقبال معظم اللجان الدولية التي شكلت لتقصي الحقائق، لذلك فإن معظمها كان يحضر إلى عمان ويستقبل الشهود ويجمع البيانات من هناك.
- ٩٣ تقرير منظمة العفو الدولية صدر بالإنجليزية في ٢٧/١٠/٢٠٠٩ وتضمن ٩٧ صفحة تحت عنوان «المياه المضطربة: حرمان الفلسطينيين من الاستفادة العادلة من المياه» مع عنوان إضافي هو (الماء كحق من حقوق الإنسان).
- ٩٤ صفحة (٣) من التقرير. كذلك احتوت الصفحات ٣٦ - ٥٥ من التقرير، على أمثلة مطولة ومدعمة بالأسماء والبيانات للتدليل على رأي منظمة العفو الدولية بخصوص التهجير من الوطن.
- ٩٥ لتفاصيل أوسع عن هذا التقرير انظر مقال الباحث: عبدالله أبو عيد، قراءة قانونية في تقرير منظمة العفو الدولية عن السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، مجلة سياسات، عدد (١١)، ٢٠١٠، صفحة ٤٩ - ٧٤.
- ٩٦ مثل النرويج والدنمارك وسويسرا وبعض الولايات الألمانية وبلجيكا، وإلى حد ما، فئات من الرأي العام في الولايات المتحدة.
- الانتقالية (Transitional Justice Bullitin) الصادرة في كانون الأول ٢٠١١.
- ٧٢ انظر في نصوص النظام الأساسي للمحكمة: ناصر أمين، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢، صفحة (١٠).
- ٧٣ وذلك استناداً إلى نص المادة ١٣ (ب) من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٧٤ وهذا ما فعلته إسرائيل عام ٢٠١٠ بعد صدور تقرير القاضي غولدستون في تشرين الثاني ٢٠٠٩ مطالباً إياها بمعاينة المسؤولين عن ارتكاب مخالفات لقواعد الحرب في العدوان على قطاع غزة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. حيث تظاهرت بتقديم عدد قليل من صغار الضباط إلى التحقيق الذي انتهى بعقوبات طفيفة جعلت الأمر يبدو تمثيلية.
- ٧٥ وهذا ما نصت عليه الفقرة (١) من النظام الأساسي، علماً أن بدء نفاذ النظام الأساسي كان في ٢٠٠٢/٧/١.
- ٧٦ تنص المادة (٢٢) من الميثاق على أن «للجمعية العامة أن تنتسب من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها». والواقع أن مجلس الأمن هو الهيئة المحتكرة لمثل هذه الأمور ذات العلاقة بتهديد السلم والأمن الدوليين ويصعب على الجمعية العامة القيام بمثل هذه المهمة، خاصة أنها تحتاج إلى إرادة ونفوذ وميزانية ودعم سياسي غير متوافر للجمعية العامة. كما أنه من المتوقع، لو أنشئت هكذا محكمة، أن تهدد أميركا وبعض الدول الأخرى الغربية بالانسحاب من المنظمة الدولية أو الامتناع عن تمويلها أو غير ذلك من الإجراءات التي قد تشل عمل المنظمة الدولية.
- ٧٧ استناداً إلى نص المادة الخامسة للنظام الأساسي للمحكمة التي تحدد الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.
- ٧٨ لا شك في أن هذا الطريق فيه الكثير من الصعوبات، إذ يتطلب إيجاد دولة صديقة عضو في النظام الأساسي في المحكمة الجنائية الدولية وأن يكون لها مواطن يحمل الجنسية في إسرائيل وأو يخدم في قواتها الأمنية وشارك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفضت إسرائيل محاكمته، وقبيل الدولة الصديقة أن تقوم بهذه المهمة مدعية أنها لا تستطيع جلبه للمحاكمة. وقد حدث عام ٢٠١١ أن تقدم ستة محامين من أصول إفريقية وآسيوية من مواطني جنوب إفريقيا يطلب إلى حكومتهم لمحاكمة عدة مواطنين إسرائيليين، هاجروا إلى إسرائيل من جنوب إفريقيا وما زالوا يحملون الجنسية الجنوب إفريقية، وادعى هؤلاء المحامون أن لديهم بينات وأفره ضد هؤلاء المتهمين. إلا أنه حتى الآن لم يتضح موقف حكومة جنوب إفريقيا من هذه القضية. انظر في ذلك: عبد الله أبو عيد، العدوان على غزة على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة سياسات، عدد (٨)، ٢٠٠٩، صفحة ٦٥ - ٦٦.
- ٧٩ عدد الدول الأعضاء في معاهدات جنيف سنة ١٩٤٩ هو (١٩٣) دولة وهو نفس عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة.
- ٨٠ وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من البروتوكول الدولي الأول المضاف لمعاهدات جنيف الأربع الصادرة سنة ١٩٧٧.

الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل

د. رائد بدر*

بادية ياسين ووسام محفوظ**

فكان لهذه الأوضاع - مع ما حملته من مصاعب لم تتح الكثير من حرية الحركة والتواصل أو حتى التضامن - أثر في تزايد تباعد المجتمعات الفلسطينية وانفصالها عن بعضها؛ ما ترتب عليه تباين في الأهداف والشعارات ووسائل العمل كما الفئات المشاركة، على الرغم من جوهرية المبادئ والمصالح المشتركة وتوافر الأسس النظرية لأصول العمل المشترك. ولكن، ومع المعوقات كلها، يبقى الفلسطينيون في الشتات أحد المكونات الأساسية للشعب الفلسطيني، ورصيلاً استراتيجياً لقاعدة اجتماعية قابلة للتنظيم وعالية الاستعداد للانخراط في البرنامج الوطني وعملية البناء، تحضهم الذاكرة الوطنية على التمسك بهويتهم الفلسطينية. كما عبّر عن

... وفي المنفى الخارجي أدركتُ كم أنا قريب من بعيد معاكس، كم أنّ هناك كانت هنا... ولا نعرف أيّنا هو المهاجر: نحن، أم الوطن.

(محمود درويش، المنفى المتدرج)

مقدمة

تشنت الفلسطينيين بعد النكبة في تجمعات عابرة للثقافات مبعثرة في فضاءات جغرافية بلا دولة وجوازات سفر، يواجهون ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة ومتقلبة، كان لا بد أن تترك انعكاساتها وأثارها على حياتهم؛

* أستاذ التاريخ في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية (جامعة بيرزيت).

** طالبان في برنامج ماجستير الدراسات الدولية (جامعة بيرزيت).

في ظل منظمة التحرير الفلسطينية

أدت الأوضاع الاقتصادية والضرورات السياسية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى توحيد الفلسطينيين قدر الإمكان ضمن أطر مختلفة بهدف الصمود والتعبئة خدمة للقضية الوطنية. «وأخذ العمل الفلسطيني نسقين متوازنين تقاطعا معاً في مراحل كثيرة: تجربة العمل في الداخل وتجربة العمل في الخارج، ولكن بقيت هناك اختلافات ميزت التجريبتين، حيث فرضت الظروف الموضوعية الاختلاف في أشكال التنظيم والتواصل والتجانس»^٢.

فعلى الصعيد الداخلي، وكما يوضح جورج جقمان فإنه «في ظل غياب أطر الدولة الوطنية الكابحة للتنظيم المجتمعي وأجهزتها، كما هو الأمر في معظم الدول العربية، كمنت خصوصية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما هو معروف. فقد توسع العمل المجتمعي المنظم وانتشر ضمن أطر مثل الجمعيات الخيرية والنقابات العمالية والنقابات المهنية واللجان النسائية والحركات الطلابية ولجان العمل التطوعي والنادي الشبابية والمنظمات غير الحكومية، في مضمون النضال والصراع من أجل البقاء، ومن أجل مقاومة الاحتلال»^٣. فعلى سبيل المثال، تجسد العمل الفلسطيني في أحد أشكاله من خلال لجان العمل التطوعي التابعة للتنظيمات والفصائل المنضوية في إطار

ذلك عباس شبلانق بقوله «إن مجتمعات الهجرة الفلسطينية متنوعة وخصائصها المشتركة غير محددة أو متناغمة كلياً، لكنها حركية وتستجيب للظروف. وغالباً ما توجد عملية تكوين وإعادة تكوين مستمرة»^١.

تكمن أهمية التواصل والعمل المشترك في الحالة الفلسطينية في القدرة على تنمية التطلعات الفلسطينية وإبقائها متجهة نحو الهدف المنشود في تحقيق المشروع الوطني التحرري، ما يفرض مراجعة نقدية لتشخيص الثغرات في تجارب الماضي والبحث عن مكامن القوة التي يمكن استنهاضها وتطويرها لإيجاد أفضل صيغ التواصل وتفعيلها لتعزيز المشاركة وضمان تمثيل التجمعات الفلسطينية كافة في أطر مؤسساتية تنظيمية تعمل على بلورة موقف متماسك في تقرير المصير لما لذلك من أهمية في صنع المستقبل الفلسطيني.

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقات بين عناصر المجتمع الفلسطيني في الشتات من جهة، وعلاقتها بالمركز من جهة ثانية. وتحاول أن تعرض موجزاً تاريخياً لبعض أشكال التواصل في مختلف مراحلها كما التحديات التي أعاققت، أو تعيق، توحيد العمل المشترك في إطار قادر على استيعاب مجمل العلاقات بين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، ومن ثم تسليط الضوء على بعض أشكال التشبيك والتواصل الجديدة وأهدافها واستراتيجياتها في العمل محلياً ودولياً.

منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ضمت هذه اللجان في صفوفها آلافاً من شباب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ولاقت نجاحاً، إلا أن التنافس الفصائلي وعدم توحيدها في إطار وطني شامل أضعف الفكرة مع الوقت إلى أن تلاشت وتفككت أثناء الانتفاضة الأولى. مثلت اللجان الطلابية من جهة أخرى - سواء في أوساط الطلبة الثانويين، أو في أوساط طلبة الجامعات والمعاهد - صورة أخرى للعمل المشترك «وتبلورت مع مطلع الثمانينيات أربع كتل طلابية رئيسة كانعكاس للتنظيمات الفلسطينية الناشطة في هذا الميدان. وتباين أداء الحركة الطلابية بين مد وجزر، مع ملاحظة أنها بقيت الحركة الوحيدة التي لم تتفك أطرها، وتميزت باستتباب الخيار الديمقراطي فيها من خلال الانتخابات الدورية (مجالس الطلبة)»^٤.

أما على الصعيد الخارجي، فقد كان لنشوء التنظيمات والفصائل وبشكل أساسي منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ دور حاسم في تثبيت الهوية على الرغم من طول الزمن والتشتت. «ويمكن القول إنه لولا هذه الهوية السياسية التي خلقتها المنظمة لما كان بالإمكان الانتقال من المحلي إلى الإقليمي وعبر القومي»^٥. ولكن تثبيت الهوية لا يغني عن وجود شبكات فعالة تربط أعضائها ببعضهم لإنتاج عمل مشترك، وهذا ما دفع قيادة المنظمة إلى بلورة التواصل والترابط من خلال

تأطير التجمعات الفلسطينية ومأسستها في شبكات عبر قومية؛ فأنشئت الاتحادات العامة للطلبة الفلسطينيين، وكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المحيط الإقليمي وأوروبا الشرقية والغربية من أهم المؤسسات التي جمعت الفلسطينيين حولها عن طريق المهرجانات والنشاطات السياسية، كما اتحادات العمال، المعلمين، الكتاب، المهندسين، الأطباء، المرأة الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر وغيرها من المؤسسات التي رأى «براند» أنها خدمت القطاعات الأوسع من الناس وكان لها أعظم التأثير في مجتمعاتها المختلفة، حيث ساهمت بدرجات مختلفة في تخفيف حدة المشكلات التي عانى منها الفلسطينيون^٦. فعلى سبيل المثال تم إنشاء المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني عام ١٩٧٦ بمبادرة من الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبعض الاختصاصيين اللبنانيين والفلسطينيين. حيث تمت إقامة «بيت أطفال الصمود» كبيت بديل يستقبل الأطفال الذين فقدوا كلا الوالدين إثر مجازر تل الزعتر. ومنذ شباط ١٩٨٣ شملت المؤسسة ضمن رعايتها الأطفال الذين فقدوا معيولهم في مخيمي صبرا وشاتيلا. وسرعان ما توسع المشروع ليشمل الأطفال الأيتام في جميع المخيمات على الأراضي اللبنانية^٧. من جهة أخرى، اضطلعت المنظمات الأهلية الفلسطينية - التي بدأ نشوؤها يتكسر بعد اتفاق (كامب ديفيد)، كسياسة بديلة

للاعتقاد على النفس وتنظيم الذات - بدور وطني على الصعيدين الداخلي والخارجي في إرساء البنية التحتية للمقاومة، ولعبت دوراً مهماً في التحضير للانتفاضة الشعبية ودعم استمرارها كما بين مصطفى البرغوثي^٨. ثم جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ على شكل احتجاجات عفوية، سرعان ما تحولت إلى مقاومة منظمة بفضل توفر البنى التحتية التنظيمية لفصائل المنظمة^٩ لتكون بذلك نقطة تحول نوعي للتشبيك من أجل توحيد العمل النضالي والتواصل بين الداخل والخارج.

غير أن عدم تمخض نتائج ملموسة على المدى الطويل يدفع إلى التساؤل: إلى أي مدى كانت ديناميكية تلك اللجان والمؤسسات والمنظمات مؤثرة في تأسيس بنية شبكية فعالة ومستدامة على الصعيدين الخارجي والداخلي؟ وما النجاح الذي حققته في بلورة خطوات فعلية لصالح وحدة العمل؟ أو ما الذي يمكن أن تفيد تجارب الماضي كإضافة إلى منهجية التواصل في الحاضر؟

في الماضي، كانت وسائل التواصل محدودة ومقتصرة على الاتصال المباشر وجهاً لوجه أو عبر الهاتف والتلغراف، وكان الحراك الجغرافي يشكل الأساس في عملية التواصل، فكان لعامل البعد - كما الحدود بين الدول المتعددة التي استقر فيها الفلسطينيون، بما تفرضه من قيود على حركتهم - أثر في إعاقة الاتصال

والتواصل. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، إذ انقطعت علاقاتهم مع الشتات في الدول العربية على الرغم من القرب الجغرافي. وإزاء ذلك - وبحكم الظروف - كان التواصل ذا طابع نوعي اقتصر على شريحة ضئيلة من الأفراد والفئات الأقدر مادياً والأكثر نشاطاً وجرأة على مواجهة المخاطر المادية والمعنوية.

عملت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واتحاداتها في سبيل تذليل عوائق التواصل على عقد مؤتمرات شبيهة دورية على عدة مستويات في محاولة لخلق مجال عمل مشترك للفلسطينيين، وإقامة المعسكرات الشبابية والمخيمات الصيفية لأبناء اللاجئين والجاليات الفلسطينية في الشتات بهدف دمج الأجيال الناشئة في صلب القضية الفلسطينية وتعريفها ببعضها على أساس الهوية المشتركة كخطوة توعوية بما انبثق عنها من علاقات صداقة وأشكال انتماء إلى الجماعة كانت أساساً لأعمال جماعية وطنية مشتركة في ما بعد. كما ساهمت المنظمة في تعليم أبناء الشعب الفلسطيني من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية للدراسة في مختلف الجامعات الإقليمية والعالمية على الصعيدين المدني والعسكري. هذا بالإضافة إلى تأسيس مراكز الأبحاث والدراسات الفلسطينية التي شكلت عوامل جذب للنخب المثقفة الفلسطينية والعربية كما العالمية في بعض الأحيان، من أجل البحث

وتوثيق الحقائق وصناعة التاريخ لكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مع ما حققته هذه المراكز من نشر للمعرفة في هذا الإطار.

وبشكل أوسع، ولإبراز القضية الفلسطينية بأبعاد مختلفة، وبهدف الحفاظ على الموروث الثقافي والتراثي للشعب الفلسطيني، أقيمت معارض التراث الفلسطيني والحفلات الفلكلورية الشعبية حيث يوجد الفلسطينيون في الداخل والعالم العربي وأوروبا بمشاركة مؤسسات وفرق ومغنين فلسطينيين؛ فكانت وما زالت «فرقة العاشقين» أحد أشكال التواصل الفلسطيني القديمة الحديثة بكل ما تحمله من رمزية لجوهر القضية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أهمية الدور الذي لعبه ويلعبه المثقفون الفلسطينيون متخذين من الثقافة وسيلةً للتعبئة والمقاومة وتأكيد الهوية تحت الاحتلال وفي المنافي. فكان درويش - كما غيره من الفلسطينيين المثقفين - إحدى الركائز في الدفاع عن وعي الفلسطيني بذاته وحقوقه بما في ذلك وعيه بالعلاقة التي تربط ثقافة المنفى بثقافة العودة، ممثلاً رافعةً ثقافيةً ساهمت بصقل الوعي والذاكرة الفلسطينية بقدرته على التعبير عن روح الشعب وتجربته ومقاومته وهمومه وآلامه وأحلامه بأرقى شكل ومضمون أدبي، محتلاً بذلك تلك المساحة المرموقة في الوجدان الفلسطيني.^{١٠} وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أهمية الخطاب الثقافي والسياسي

في تشكيل وعي الشعب الفلسطيني لذاته كشعار «العائدون» الذي نشأ في خطاب منظمة التحرير وترعرع في المخيمات من خلال تمثيل اللاجئين لأنفسهم كـ«عائدين» بدلاً من لاجئين؛ فإن تكون من العائدين، يقول شبلاق، يعني أن تكون نشيطاً وتعزز لديك الرغبة في الذهاب إلى المكان الذي جئت منه.^{١١}

لعبت بعثات المنظمة الدبلوماسية - على المستوى الدولي - دوراً في تنظيم الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة، وأميركا اللاتينية، وكندا وأوروبا. ولعل وضع الفلسطينيين في أميركا اللاتينية من أنجح النماذج لأشكال التواصل التي كبرت ونمت لتصبح فاعلةً ومنخرطةً حتى في سياسة الدول المقيمة فيها، وقد يرجع ذلك إلى قلة العوائق التي فرضتها أنظمة تلك الدول على الفلسطينيين المقيمين.

وعلى أي حال، فإن أهداف التواصل وأشكالها في السابق كانت بشكل عام ذات طابع سياسي، تسيّرُها مؤسسات حزبية تعبوية ولأهداف تخدم القضية سياسياً، ولم تلعب دوراً كبيراً في ترسيم علاقات اجتماعية. ولهذا السبب كانت أنظمة الدول المضيفة كما الاحتلال - الذي لا يكِلُّ محاولاً الاستيلاء على الذاكرة والتاريخ والمكان - تتحكم بعملية التواصل وترصدها، تراقبها وتعيقها في أكثر الأحيان. أما اليوم فتعددت الأهداف وتنوعت لإنشاء علاقات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، أكاديمية وغيرها في ظروف

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

يشير ساري حنفي في كتابه «هنا وهناك» إلى اعتبار فقدان «المسألة اليهودية» أمراً حاسماً في تفكك أو اصر الجاليات اليهودية.^{١٤} فهل كان الحال كذلك في الحالة الفلسطينية بعد أوسلو، وفقدان «القضية الفلسطينية» بعدها الأعمق كما يراها البعض؟ وإلى أي مدى حافظت منظمة التحرير الفلسطينية على استمرارية التواصل بعد أوسلو؟ تعثرت مؤسسات المنظمة منذ أن أوجدت الحركة الوطنية الفلسطينية موطئ قدم لها على أرض فلسطين. وبطبيعة الحال يختلف المفهوم كما الأدوات والأساليب بين النضال من الخارج عنه من الداخل؛ وهذا ما يبرر به البعض ضعف دور مؤسسات المنظمة وغيابه منذ دخول القيادة الفعلية إلى الأراضي الفلسطينية. فحياة المنفى، بالنسبة إلى إدوارد سعيد، تسير بحسب روتنماة مختلفة، وروتنماة أقل فصولاً واستقراراً بالقياس إلى الحياة في الوطن. فالمنفى هو حياة تُعاش خارج النظام المعتاد. حياة مترحلة، طباقية، بلا مركز.^{١٥} لكن ذلك لا ينفى وجوب إعادة هيكلة مؤسسات المنظمة وتحديثها لتواكب التغيرات المطلوبة في استراتيجيات العمل وآلياته للم شمل أوسع - قدر الإمكان - من الوفاق والإجماع الشعبي حول المشروع الوطني. ومن زاوية ثانية طرأ تغيير جذري على علاقة الشتات مع المركز الجديد، فقد تأثرت إلى حد كبير بالمكان والزمان، وتوطدت وتقلصت

أكثر إيجابية وملاءمة لتحقيق نتائج أكثر واقعية لعملية التواصل والعمل المشترك.

نستنتج من ذلك باختصار ما أوضحه جقمان من «أن منظمة التحرير الفلسطينية ساهمت بإدخال عنصر التعددية السياسية والأيدولوجية، إضافة إلى الانتماء الحزبي في مضمون النضال والتحرر، وتولت تنظيم المجتمع الفلسطيني في الخارج كسلطة لمجتمع غائب عن أرضه، وتحت الاحتلال من خلال امتدادها في الداخل وتأسيس أطر جماهيرية مساندة، وتشجيع تأسيس منظمات غير حكومية في مجالات مختلفة. وقد انعكس هذا في بنيتها وتنظيمها وتعدد أعمالها».^{١٦} وهذا ما أكده جميل هلال من أن منظمة التحرير الفلسطينية جسدت وبشكل عملي وحدة الشعب الفلسطيني في إطار جامع لأشكال التواصل والعمل المشترك. ولكنه استطرده مبيناً أن المشكلة تكمن في تفكك وتشتت أطرها التنظيمية بتنقلها من الأردن إلى لبنان فتونس ومن ثم إلى الأراضي الفلسطينية، وفقدانها التجاور والتماس المباشر للتفاعل اليومي مع التجمعات الفلسطينية الرئيسية، فاختلف البناء الفوقي الذي أمّن التواصل السياسي والتنظيمي والنقابي والثقافي بين هذه التجمعات؛ الأمر الذي دفع إلى تغليب الحراك المحلي مخلفاً عدة مراكز تجسد كل منها الوطنية الفلسطينية من موقعها، والتي على الرغم من أهميتها فإنها لا تعوض عن دور مؤسسات تنظم وترعى حقوق التجمعات والجاليات الفلسطينية ومصالحها.^{١٧}

للقيادة الفلسطينية «ما دفع العديد من النشطاء إلى توجيه جهودهم السياسية نحو النضال من أجل حقوق مواطنة متساوية وفاعلة في إسرائيل»^{١٨} واعتبر بعض اللاجئين الفلسطينيين عملية السلام الصخرة التي تحطم عليها أمل العودة «ما أدى إلى ظهور اللاجئين كتقسيمية سياسية متميزة عن بقية الشعب الفلسطيني غير اللاجئ، والذين يطلقون مبادرات (من قبل اللاجئين ومن أجل اللاجئين) للضغط على السلطة الوطنية ومنظمة التحرير كما إسرائيل للاعتراف بحقهم في العودة»^{١٩} يمكن الجزم هنا، أن الوضع المعقد للفلسطينيين في الخارج والداخل لم يقابله إطار موحد يتناسب مع تنوع فئاته ويوفق بين المصالح الحزبية في ظل الانشقاق الكبير في التفكير السياسي الفلسطيني بعد الدخول في عملية السلام. لا بل باتت المؤسسات الفلسطينية مصدراً للتفكك والشرذمة على الرغم مما بذلته المنظمة بمؤسساتها وفصائلها من جهد للحفاظ على علاقات متينة بين عناصر المجتمع الفلسطيني؛ فانعكست الصراعات الداخلية سلباً على أدائها وفعاليتها.

وبالتالي، في غمرة هذا الصراع، ومع تعقد الأمور السياسية وتشرذم مؤسسات المنظمة وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مع تغيير السياق التاريخي من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة السلام، وبتصاعد الإحساس بفشل أوسلو وضمحلل أمل قيام دولة فلسطينية بالمعنى الشامل، والنمو

حسب الأشخاص. كما اعتمد موقف الحكومات من الفلسطينيين القاطنين على علاقة هذه الحكومات بالسلطة الوطنية الفلسطينية^{١٦} ومن زاوية ثالثة، فإن الكيان الفلسطيني على الأرض الفلسطينية خاضع للهيمنة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي يتعذر معه وصول فلسطيني الشتات إلى المركز، ما ترتب عليه استثناء اللاجئين كما الشتات الفلسطيني من التمثيل في مؤسسات السلطة الوطنية والعملية الانتخابية. ونتيجة لكل ذلك يمكن القول بشكل عام إن العلاقة بين الشتات والدولة الفلسطينية السياسية المحددة جغرافياً قد أصبحت ضعيفة يوماً تلو اليوم.

من الواضح كما يشير إلى ذلك مصطفى البرغوثي «أن اتفاق أوسلو لم يحقق السلام في المنطقة. وما حققه، بصرف النظر عن آرائنا فيه، هو نقطة توازن جديدة بين الفشل الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى الآن، والفشل الإسرائيلي في التخلص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة»^{١٧} إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن منعطف أوسلو شكل نهايةً للإجماع الوطني وشرخاً في النسيج الجماعي؛ فانقسم الفلسطينيون بين مؤيد ومعارض للاتفاقيات، مشكلاً بذلك أزمة عميقة تلاها فشل لجميع المبادرات التي تسعى إلى إعادة إنتاج برنامج فلسطيني موحد. أدرك فلسطينيو الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من واقع السلطة الفلسطينية أنه سيتم استثناءهم من البرنامج السياسي

Campaign) التي نشطت في المملكة المتحدة وتفرعت إلى دول أخرى. وأُعلن في آب ٢٠٠١ عن تأسيس حملة التضامن الدولية (ISM) لدعم المقاومة الشعبية الفلسطينية وتقويتها عبر إيجاد منبر دولي للشعب الفلسطيني يكون بمنزلة صوت يهيب لتغلب المقاومة غير العنيفة على قوات الاحتلال العسكرية».^{٢٠}

ومن هنا يتبلور مضمون التواصل في الحالة الفلسطينية كحالة تفاعل اجتماعي وإنساني في منتهى العمق تذهب بعيداً في المستقبل لتصوغ رؤيتها على أساس مستقبل علاقتها بالمكان والزمان القادمين، لا يحددها خط فاصل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. إذن فهو الصمود والاستمرارية عبر الزمن وإثبات الوجود وبناء الذات الفلسطينية بطموحاتها. هو تثبيت النكبات والحقائق للحفاظ على الذاكرة وإعادة تشكيل الهوية والحفاظ عليها من الذوبان بفعل تأثير الزمان والمكان؛ فالتقادم والاندماج في المجتمعات الأخرى يدفعان إلى تأثر هذه الأجيال وتكيفها لتصطبغ الهوية الفلسطينية تلقائياً بالهويات الأخرى، ما يترتب عليه انقطاع للهوية في لحظة ما. يقول شبلاق: «حقاً إن تشتت مجموعات صغيرة مبعثرة في المجتمعات الجديدة وفشل تلك المجموعات في الاحتفاظ بروابط قوية مع الوطن الأم لأسباب خارجة عن سيطرتها، أدى إلى إضعاف روابط المجتمع والحس بالهوية على المستوى الوطني، خاصة بين الأجيال الجديدة.» وتعتبر هذه النقطة بالذات هي الحلقة

الواسع للحاجات المتعاظمة للفئات المهمشة. نلاحظ تطوراً ملحوظاً على دور المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية لتقوم بدور سياسي واجتماعي أكبر، كما نشهد على الساحة جهوداً فردية حثيئة خارج الأطر الرسمية تأخذ زمام المبادرة للتشبيك عبر الحدود القومية والتحرك على الصعيدين الداخلي والخارجي لملء الفراغ الحاصل؛ ما أدى إلى تبلور مؤسسات وشبكات تحت وطنية وفوق وطنية تولت زمام القيادة في تأطير هذه القوى وربطها في مجموعات ضغط تمثل مصالحها بالأساس، وحاولت بعضها تقليص الهوية ولممة المجتمع الفلسطيني وحشده في أطر وحدوية تعزز العلاقات الفلسطينية الفلسطينية على المستويات والأصعدة المهنية، والسياسية، والشبابية، والدينية، والإقليمية وغيرها بمعزل عن المستوى السياسي والرسمي.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ مشكلة قوة دفع ونقطة تحول من جديد للتشبيك من أجل توحيد العمل النضالي والتواصل بين الداخل والخارج، ولكن بنهج مختلف وتحول نوعي لمقاومة شعبية في أشد صورها عنفاً. ومع ما لعبته وسائل الاتصال الحديثة والمحطات الفضائية في تغطية الحدث، استقطبت الانتفاضة الثانية حملات تضامن عالمية تحولت تدريجياً إلى أطر مؤسسية فاعلة. فعلى سبيل المثال، تأسست في تلك الفترة حملة التضامن الفلسطينية (Palestinian Solidarity)

تصنيف الفلسطينيين كلاجئين مرتبطاً بمعايير حياة تحملهم على الشعور بالمهانة والانتقاص والقبول بالأمر الواقع؛ ازداد الشعور بالظلم، ما يحفز المرء على الحفاظ على هويته والانخراط بسياسات المقاومة.^{٢٣} وفي كل الأحوال، يلاحظ هلال مؤشرات حيوية لتواصل الشعب الفلسطيني وإحباط جهود تفتيت وحدته خارج الأطر السياسية والحزبية أو بالتوازي معها، من خلال الدفق الملحوظ في العقدين الأخيرين للنشاط المستقل لشبكات عديدة ومنظمات مدنية داخل فلسطين وخارجها تنسق في قضايا مختلفة دون انتظار التوجيه من الأطر السياسية الحزبية؛ كنشاطات المراكز والحلقات والأندية الثقافية والفكرية والبحثية على طرفي الخط الأخضر، وما نما في الشتات من لجان وجمعيات تشكلت حول الدفاع عن حق العودة وإبقائه حياً في الأذهان، والتشبيك بين المخيمات، كما حملات مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً. بالترافق مع دور مواقع التواصل الاجتماعي المتعددة على الإنترنت بإثراء الوطنية الفلسطينية ومدتها بمضمونها.^{٢٤} ولكن هل هذا الدفق الملحوظ في الحراك الحيوي والنشاط المستقل يمثل بوادر انطلاقة جديدة لحركة تحرر نوعية أم أنه مجرد فقاعة ستنفجر في لحظة ما؟ ليبقى السؤال القديم الجديد قائماً: إلى أي مستوى بُذلت وتُبذل الجهود من القيادة لتأطير هذه التحركات وتجاوز التحديات لربط الداخل بالخارج كما زيادة عوامل التجاذب؟

الأضعف في تجربة الشتات الفلسطيني.^{٢١} ما يستوجب إحياء العلاقات وتأجيحها باستمرار لإعادة إنتاج تماسك اجتماعي بين عناصر المجتمع وفئاته على الرغم من الاختلاف الفكري والسياسي أو حتى الاختلاف الناتج عن التعددية في الهوية (ثنائية الوطن/ الشتات). وهذا ما يؤكد هلال في إشارة إلى أن ما يعاني منه الحقل السياسي الفلسطيني الراهن من وهن وانقسام تقوده مصالح فقدت وظيفتها الوطنية، وغياب المؤسسات الوطنية الجامعة لا يعني أن الهوية الفلسطينية قد ضعفت أو تآزمت، ولكن على المدى البعيد فإن النتيجة الطبيعية لفقدان الشبكات الاجتماعية المحلية وعبر القومية هي التأثير على موضوع الهوية، وبالتالي الانصهار في المجتمعات. ما يستدعي إعادة بناء التضامات الرابطة بين التجمعات والجاليات الفلسطينية، كما الحاجة لتوسيع وتكثيف حيز العلاقات على كل مستوياتها بهدف صياغة خطاب وطني جديد لا يختزل الشعب الفلسطيني في إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة.^{٢٢} إلا أن فواز تركي ينظر إلى هذه القضية بصورة مختلفة، فمن وجهة نظره يعتقد أن الشتات بالنسبة للفلسطينيين أصبح أساساً جوهرياً في تشكيل هوية وطنية. «بعد خمسة وعشرين عاماً من العيش في الغربية، ومن الترعع في أجواء التذكير اليومي بهويتي كمنفي؛ يصبح الشتات بالنسبة لي ولجيل كامل من الفلسطينيين بمثابة الوطن». فكلما تقادم الزمن وتأخر تنفيذ حق العودة وبقي

الفلسطينيون في ظل العولمة

كان من الطبيعي أن يولد المنفى الفلسطيني ثقافته ومعاييره النقيضة التي لا تقف حدودها عند حق العودة بالمعنى «الستاتيكي»، ليغدو الوطن حيزاً أو فضاءً يمكن بناؤه في الاغتراب. ففي ظل صعوبة العودة في الحالة الفلسطينية، يدفعنا حنفي إلى تخيل إمكانية مساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من خلال الاتصالية بين الشتات والأراضي الفلسطينية وكأنه شكل من أشكال العودة المجازية غير الفيزيائية؛ عودة «سيبرفضائية» (cyberspace). وهي تجربة ربطت أبناء الشتات العراقي بعضهم ببعض بصرف النظر عن انتماءاتهم ودياناتهم. وبقليل من التخيل وما تفرضه خصوصية الحالة الفلسطينية قد تكون الدولة الفلسطينية ذات فضاء جغرافي عابر لحدودها بحيث ترتبط مع شتاتها بعلاقة مواطنة دون أن يعني ذلك إقامتهم فيه.^{٢٥} وقد تكون في هذه الجزئية شبيهة بعلاقة الدولة اللبنانية بمواطنيها في الشتات. ففي سياق العولمة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لم يعد بالضرورة أن تكون المركزية مكاناً محددًا جغرافياً، وهي العائق الذي ميز الحالة الفلسطينية عن غيرها من حالات شتات أخرى لعدم توافر مكان طبيعي يمكن للشتات أن يكون مكاناً يلتقي فيه الداخل بالخارج، بل ما زاد الأمر تعقيداً دخول السلطة الوطنية للأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٤ حيث يتعذر الوصول كما سبق وأوضحنا. «لتعمل آفاق

العولمة على تسهيل عمل الشبكات عبر القومية في تأثيرها على المجال العام للجاليات».^{٢٦} فأصبحت «اللاجرافيا» أو «اللامكانية» في هذا السياق تلعب دوراً في التواصل والتفاعل بين الأفراد والشبكات والمؤسسات لبناء دولة قومية في الشتات، وسمحت باتصال الأطراف مع المركز كما مع بعضها البعض دون الحاجة حتى إلى المرور بالمركز في كثير من الأحيان، ما فسخ مجالاً إضافياً لأشكال تواصل كميّ والذي بدوره فتح مجالاً لإجراء الاستطلاعات والاستفتاءات وتبادل الأفكار والحوار للنقد والتحليل فتقديم المقترحات.

ساعد انتشار تقنية (video conference) على تذليل عوائق الحدود والبعد الجغرافي وهيمنة الاحتلال على المعابر، فزادت القدرة على التواصل للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل من خلال ربطه بالخارج. ويتجلى ذلك بوضوح في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد بمشاركة باحثين وأطراف فاعلة بصرف النظر عن أماكن وجودهم؛ فعلى سبيل المثال عملت مؤسسة الدراسات الفلسطينية على عقد مؤتمراتها السنوية الأخيرة بمشاركة باحثين من الخارج، والداخل (غزة، الضفة الغربية، فلسطينيو ٤٨) من خلال هذه التقنية. ومن المشاريع المهمة الحيوية التي استغلت إيجابيات العولمة بغية خلق روابط بين فلسطينيي الشتات والمركز، برنامج «نقل المعرفة عبر المغتربين»

«عائدون»^{٢٩} في بيروت تحت عنوان «التأكيد على أهمية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير والتمسك بالحقوق الفلسطينية وحق العودة واللاجئين». كما أطلقت الأخيرة معسكرها الشبابي العاشر على أرض دولة لبنان تحت شعار «الأمن والأمان للمخيمات» والذي احتضن لاجئين من سورية ولبنان وفلسطين في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة وما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون خاصة في سورية ولبنان، من أجل تعزيز العلاقة بين الشباب الفلسطيني الذي يحمل هموم وطنية ومجتمعية مشتركة في الوطن والشباب^{٣٠}. إضافة إلى تأسيس المراكز التي تعنى بمتابعة القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها في الخارج والداخل، مثل مركز «بديل» المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين؛ مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة تأسست في كانون الثاني عام ١٩٩٨.

ومن الأمثلة أيضاً على الحراك الفلسطيني للمطالبة بحق التمثيل الوطني والمشاركة في المؤسسات الفلسطينية حملة «كامل الصوت الفلسطيني» كدعوة إلى التحرك للضغط من أجل المشاركة وتمثيل الشباب الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني^{٣١}. و«شبكة الشباب الفلسطيني» التي تأسست على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني من ٢٩ دولة في الوطن العربي والخارج عام ٢٠٠٥، وعقدت مؤتمرها الأول في برشلونة، في تشرين الثاني ٢٠٠٦، مجسدة مدى احتياج الشباب لجسم يمثل

(TOKTEN) الذي يهدف إلى استقدام الخبراء الفلسطينيين المهاجرين إلى الدول المتطورة، و«شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات» (PALESTA) التي تعتمد على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش بين المشاركين لإشراكهم في تقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وإبقائهم على اطلاع دائم بأخبار التنمية في فلسطين وبرامجها، إضافة إلى مشروع «عبر الحدود» الذي يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية، وربطها بعضها ببعض عن طريق الإنترنت؛ حيث تم وصل أطفال لاجئين بمخيم الدهيشة في بيت لحم مع أقربائهم في مخيم شاتيلا في بيروت كتجربة أولى^{٣٢}.

تجدر في هذا السياق الإشارة إلى زخم المبادرات التي يقوم بها الشباب الفلسطيني بهدف بناء أطر تنظيمية جامعة تتضمن مشاركة سياسية واجتماعية تعددية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات تحظى بإجماع وطني وشعبي. كإطلاق «المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات» في سبيل بلورة وسائل تواصل فعالة ومؤثرة لضمان مشاركة سياسية للشباب في التجمعات الفلسطينية المختلفة، وتفعيل حراكهم وتعزيز دورهم وفق رؤية مشتركة للأهداف والشعارات بين المجموعات الشبابية^{٣٣}، وما انبثق عنها من نشاطات كالندوة التي نظمتها «مسارات» بالتعاون مع مركز حقوق اللاجئين

واقعهم النضالي، وحقهم في المشاركة الفاعلة في مستقبل الوطن ومصيره.^{٢٣} حتى أننا نجد أشكالاً جديدةً حيويةً للتواصل والتشبيك من خلال إطلاق الحملات على الصفحات والمواقع الإلكترونية دون أن تكون تحت اسم فصيل أو جهة محددة؛ كالتى نشطت مؤخراً لإحياء ذكرى استشهاد «أبو عمار» أو ما يتعلق بكشف الحقائق عن أسباب استشهاده الحقيقية، داعيةً إلى توحيد التضامن من خلال توحيد الصورة التي ترمز للحدث كالكوفية أو صورة أبو عمار. كما شهدنا في العام الماضي حشداً إلكترونياً وإعلامياً كبيراً للتضامن المحلي والدولي مع الأسرى المضربين عن الطعام، شكّل ضغطاً سياسياً دفع مؤسسة «الصليب الأحمر» لإيفاد ممثليها بغية التعامل مع الأزمة وما ترتب على ذلك من إتمام صفقات للإفراج عن بعض الأسرى تحت هذا الضغط الشعبي. إضافة إلى العديد من المواقع التي تعنى بشؤون اللاجئين، مثل شبكة المخيمات الفلسطينية (مخيمات.نت)، وصفحات الفيسبوك التي أنشأها اللاجئون الفلسطينيون في الشتات؛ فكانت الشرارة لمسيرات العودة في ١٥ أيار ٢٠١١. وموقع أجراس العودة الذي يضم عدداً من النشطاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأوروبا، وغير ذلك الكثير من الصفحات والمواقع والحملات الإلكترونية التي تدعم التواصل لخدمة قضايا فلسطينية أساسية تتعلق بحقوق الإنسان والمواطنين والجماعات المهمشة وحق العودة...

وتأتي مثل هذه الحملات والتحركات ضمن قائمة طويلة من المبادرات التي تبنت فكرة معينة من أشخاص أو جماعات، مستفيدين مما أتاحتها العولمة من أدوات لتفعيل هكذا نوع من الحراك والتواصل على الأصدعة جميعها، ممثلة انطلاقاً جديدة وفاعلة للمجتمع المدني في ظل تقدم وسائل التكنولوجيا والاتصالات.

وفي ما يتعلق بأشكال التشبيك في سبيل تقوية الروابط بين الجاليات الفلسطينية في أوروبا، يعقد اتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا مؤتمرات دورية متنوعة الأهداف، فكان مؤتمره الثاني في العاصمة الهنغارية بودابست ١٦-١٧ تشرين الأول ٢٠١٣ انطلاقاً من مبدأ التشاركية والتوافقية وضرورة مشاركة جميع مكونات المجتمع الفلسطيني في المساهمة بصياغة القرارات الفلسطينية كل من موقعه وأماكن وجوده.^{٢٤} وبصورة مماثلة تسعى «شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة» لتمثيل الفلسطينيين القاطنين في أميركا الشمالية والتأثير في حقهم في تقرير المصير ومستقبل فلسطين.^{٢٥} ليس هذا فحسب، فالتشبيك بين الجاليات الفلسطينية في الغرب تعدى المحيط الإقليمي لتعزيز التفاعل مع الفلسطينيين في الدول العربية وفلسطين؛ فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن اتحاد الأطباء والصيدالة الفلسطينيين في ألمانيا يحرص من وقت إلى آخر على تسيير حملات طبية لخدمة المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات، كما يتم عقد محاضرات ولقاءات

علمية أكاديمية عبر تقنية التعليم عن بعد.^{٣٦} وعلى مستوى النضال الوطني، تتجلى أنواع جديدة للمقاومة الشعبية واستراتيجيات جديدة لأسلوب عمل مشترك بجهود من الداخل على المستوى الشعبي وتنسيق مع الخارج (وبالتحديد الجاليات الفلسطينية في أوروبا وأميركا)، تثير الانتباه وتستقطب الاهتمام الدولي وتستنهض منظمات ومؤسّسات واتحادات أوروبية ومتضامنين دوليين مع القضية الفلسطينية للتعبير عن هذا التضامن بشكل عملي؛ سواء بالوجود على الأرض وفي قلب الحدث أو دعم القضية الفلسطينية إعلامياً أو حتى قد تصل إلى حد الضغط لمقاطعة مؤسّسات أوروبية وأميركية ودولية لنظيراتها الإسرائيلية كخطوات ملموسة لرفض سياسات إسرائيل وتجاوزاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان آخرها حملة لـ ٣٥٠ ألف عامل نرويجي لمقاطعة إسرائيل. ومن الأمثلة على هذه الأشكال الجديدة للمقاومة ما أقدمت عليه مجموعة أطلقت على نفسها اسم (أنونيموس)، وهي شبكة إلكترونية لامركزية أعضاؤها مجهولون يتصرفون بشكل منسق نحو هدف قد اتفقوا عليه، عملت على قرصنة آلاف الحسابات الشخصية والعشرات من حسابات البريد الإلكتروني لأشخاص إسرائيليين على مواقع التواصل الاجتماعي وعدة مواقع حكومية وعسكرية إسرائيلية. وضمت هذه المجموعة قراصنة من عدة جنسيات كان من ضمنها فلسطينيون. ومن الأشكال الأخرى

للمقاومة المعاصرة عمليات هدم مقاطع من الجدار أربع عشرة مرة كان آخرها في بلدة بير نبالا قرب مدينة رام الله، وإنشاء قرى فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كخطوة للتصدي لعملية الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية كقرية باب الشمس وكنعان وغيرها، وهي مبادرات نالت نصيباً معقولاً من الاهتمام على الساحة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي. ولعل من المفيد جداً في هذا السياق التوثيق بالصوت والصورة لكل حدث مقاومة فلسطينية أو انتهاكات وجرائم إسرائيلية، وعولمتها من خلال التواصل مع الجاليات الفلسطينية في العالم، خاصة أن الأخبار والمعلومات والمواد الإعلامية - مسموعة أو مرئية أو مكتوبة - لم تعد حكرًا على جهة ما في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة وانعدام القدرة على السيطرة على الفضاء. لا بل إن زخم المشاركة والتفاعل حول قضايا معينة على شبكات التواصل الاجتماعي بات يجبر وسائل الإعلام التقليدية على التعامل مع الحدث وتبسيط الضوء عليه وإن كانت لا ترغب في ذلك. ولكن مهما كان حجم هذه الحملات الشعبية للمقاومة والتحرر، فإنها بحاجة إلى أن تلقى رعاية على المستوى السياسي الرسمي لتعطي أكلها، بحيث تتراقق وتتناسق مع حملات ضغط في الأمم المتحدة وحملات مقاطعة إسرائيل في المحافل الدولية مستغلة بذلك العولة لتبيان القضية الفلسطينية على حقيقتها من منظور فلسطيني

وليس كما تريد لها إسرائيل أن تبدو، وهذا هو السبيل الأفضل لتغيير ميزان القوى.

وأخيراً من الناحية الاقتصادية، نلاحظ دعماً شحيحاً من رجال الأعمال والمهاجرين الفلسطينيين للتواصل والتشبيك والاستثمار في تمويل نشاطات علمية وعملية ومهنية، اجتماعية أو سياسية أو ثقافية لفلسطيني الشتات والداخل. ليتبادر إلى الذهن، في ظل غياب تنظيم يجمع هذه الفئة النخبوية، ما هي إمكانية أن يكون لرجال الأعمال دور في تشكيل شبكات اقتصادية واستثمارية لتأمين الأمن الاقتصادي والدعم المادي وحتى الارتقاء الاجتماعي لمن هم في حاجة إلى ذلك، كاللاجئين مثلاً، بدلاً من إبقاء حياتهم بائسة ومعاناتهم قائمة في انتظار عودة لا يبدو أنها تلوح في الأفق، واستمرار ربط كينونة اللجوء بالسكن في المخيم والفقير، على اعتبار أن ذلك مطلب لتحقيق حلم العودة بصرف النظر عن البعد الإنساني لهذا الكائن الاجتماعي. بل وتجاوز ذلك لاتخاذ قرارات من هذه النخبة لها ضغط مؤثر على بعض السياسات الإقليمية والدولية تجاه الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن للحيز العام الذي يفتحه عالم التواصل الاجتماعي والعولمة عموماً إيجابياته التي يمكن استغلالها كأداة تشبيك إقليمية وعبر قومية جديدة حيوية تساهم في نقل التجارب ودعم التوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات المصيرية وتجعل من التواصل وسيلة للم الشمل الفلسطيني والعمل المشترك

عبر الحدود والقارات وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة. فعلى حد قول هيلينا ليندهوم شولز «إن الأنشطة العابرة للقومية أو المتجاوزة لحدود إقليم معين، كما تبين الحالة الفلسطينية، لا تؤدي بالضرورة إلى هويات مهجنة. بل إن شبكات الاتصال غير القائمة على التعلق بالحدود ربما تعمل على التمسك بالهوية الوطنية وتبني أنواع جديدة من الإحساس بها والالتحام بالوطن الأم بين مجموعات الشتات».^{٣٧} بيد أن ذلك لا يعني أن كل أشكال التواصل والتشبيك الحديثة بمنظوماتها ومبادراتها وحملاتها فعالة، بل تتسم بالتفاوت في أدوارها وعملها ولا يمكن وضع جميعها في سلة واحدة. فكما أن للعولمة إيجابياتها كما أن لها سلبياتها؛ ولا بد هنا أن ننوه وثلثت إلى المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي على الصعيدين المحلي والدولي والذي يعود أسبابه إلى ضعف دور الأحزاب السياسية الفلسطينية. وينبغي الاعتراف أيضاً بأن بعض التفاعلات في العالم الافتراضي بأشكاله المتعددة قد أضعف مسار المشاركة الجماهيرية الفعلية نسبياً على أرض الواقع، وهذا ما قد يلمسه المرء عند إحياء ذكرى يوم الأرض حيث احتشدت الجماهير على الإنترنت دعماً وتضامناً مع الحدث من خلال الصور والشعارات والنشر والشعر والنقاشات في ذات الوقت الذي خلت فيه الشوارع من الجماهير إلا من قليل، وغير ذلك من الأمثلة كثير، لي طرح السؤال نفسه عن درجة نضوج ومدى مصداقية وجدية وقدرة

ولعل التغيرات في الأوضاع الإقليمية والاضطرابات السياسية بعيد ثورات الربيع العربي، بما تحمله من إحياءات، قد تؤدي إلى انبعاث الحياة في أشكال التواصل الفلسطيني والعمل المشترك لتكوين نخبة قادرة على تنظيم ومأسسة هيكلية جديدة للمجتمع الفلسطيني ليفرض نفسه بقوة وبالطريقة التي يرتضيها.

يعتقد هلال أن هناك ما يشجع على الاعتقاد أن ما يشهده العالم العربي - من انتفاضات شعبية وتحولات بمضمونها القيمي - سيشهد من عزم الوطنية الفلسطينية في مواقع التجمعات الفلسطينية ويؤجج الإحساس بوحدة قضية الشعب الفلسطيني، ويساهم في تجديد روافد مؤسساتها الجامعة على الرغم مما تعانيه الحركة السياسية الفلسطينية من عجز وإعاقات وانسداد الطريق^{٣٨} ولعل هذا ما دفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى التحرك في اتجاه إحياء عملية المفاوضات والسلام في مسعى إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية مدركتين خطورة احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة تستلهم الروح الثورية للربيع العربي مع ما يمكن أن تحققه من صدق وحشد شعبي وتآزر ليس على المستوى المحلي الفلسطيني فحسب وإنما استقطاب ومساندة ودعم الفلسطينيين وغير الفلسطينيين إقليمياً ودولياً خاصة أن الأرضية خصبة لذلك في ظل أشكال التشبيك والتكتيك والتواصل الحديثة.

الناشطين «الفيسبوكيين» أو الإلكترونيين عموماً على ترجمة الافتراض إلى واقع؟ ما يدل على خطورة التعامل مع الإنترنت كبديل للحراك الفعلي؛ فهو في البداية والنهاية أداة للتشبيك وليس غاية بذاتها، وأن وسائل العولمة ليست هي السبب في تأجيج علاقات التواصل والعمل المشترك، ولكنها سهلت عملها إلى حد كبير لتبقى العولمة سيفاً ذا حدين قد تضر كما قد تنفع إذا ما أسيء فهمها.

الخلاصة

ما زال الشعب الفلسطيني قادراً على تأكيد هويته على الرغم من عوامل «الحت والتعرية» واستمرار المأساة.

وانتماءه وولائه إلى القضية يشكلان قوة دافعة للتواصل على الرغم من البعثة الجغرافية والعقبات على مدار قرن من الزمن. لا بل نجد أن الهوية الفلسطينية عند الشتات - بمن فيهم أبناء الأجيال الجديدة التي ولدت ونشأت بعيدة عن أرضها - راديكالية متأججة ومرتبطة بأرض فلسطين كما المقيمين عليها، ورغبة الأجيال الجديدة بالعودة جامعة، لتصير فلسطين على غير ما عداها، كما وصفها درويش، الفردوس المفقود إلى حين. وهذا ما تدلل عليه الجهود المبذولة بصيغها الجديدة لتوسيع أطر التواصل وتفعيلها. ما يشكل أرضية خصبة لآبد من استثمارها في إعادة تجميع أجزاء المجتمع الفلسطيني وتأكيد حقوقه الوطنية.

المراجع

- عملت أشكال التواصل الجديدة على تفعيل مستوى عال من العلاقات الاجتماعية الفلسطينية بين الخارج والداخل وداخل الداخل، ومزجتها خارج الأطر الحزبية والسياسية؛ فاستقطبت الأجيال الشابة أطرًا مدنية شبابية ثقافية فنية اجتماعية اقتصادية نسوية أكاديمية وإعلامية... وبتنا نشهد بوادر نوعية جديدة في صناعة القرار. والعمل لا بد أن يكون في سبيل التشبيك بينها وتأطيرها ليشكل مجموع هذه المبادرات والحملات والشبكات قوة دافعة باتجاه تحسين واقع التمثيل الفلسطيني وتوحيد طموحات الشعب الفلسطيني حيثما وجد. والأهم من ذلك ضمان استمراريتها حتى تبلغ غاياتها ويكتب لها النجاح لكيلا تكون بمثابة هبات تخفت حدتها تدريجياً مع الوقت، فما زال هناك الكثير مما يجب عمله في هذا السياق. وهذا لا يتحقق إلا من خلال قيادة تتبنى المسؤولية باستراتيجية تنظيمية شاملة متكاملة لحشد القوى المادية والمعنوية وترجمة التواصل والتضامن إلى واقع عملي ملموس قادر على التأثير الفعلي في تحقيق أمن وسلامة وتعبئة وتنمية الشعب الفلسطيني في كل مكان وإعادة توجيه البوصلة كلما انحرفت عن المسار المرسوم كخطوة أساسية في المشروع الوطني.
- براند، لوري أ. ١٩٩١. *الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الجيوسي، مي، محرر. ١٩٩٨. *التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن.
- حنفي، ساري. ٢٠٠١. *هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).
- سعيد، إدوارد. ٢٠٠٤. *تأملات حول المنفى*. تآثر ديب، مترجم. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع.
- شبلق، عباس، محرر. نيسان، ٢٠٠٥. *الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف*. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) ومؤسسة الدراسات المقدسية.
- هلال، جميل، محرر. ٢٠١٣. *فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جميل عزم، أحمد. *بين متطلبات التحرير والأعباء اليومية - قوى جديدة تنافس «الفصائل» الفلسطينية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد ٧ (أيلول/ تشرين الأول ٢٠١٠).
- عثمان، زياد. ٢٠١٣. *دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي*. مجلة تسامح (رام الله: مركز

- رام الله لدراسات حقوق الإنسان)، عدد ١. -
 صحيفة القدس، الاحتلال يعتقل نحو ٣٠ من
 نشاط «فيسبوك»، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣،
 العدد ١٥٨٨٩.
- مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية (رام الله:
 دائرة شؤون المغتربين)، عدد ٣٥ (تشرين
 الثاني، ٢٠١٣).
- إبراهيم، نصار. محمود درويش: المنفى
 وحركة المعنى في المحدث. موقع مؤسسة
 محمود درويش للإبداع، (٢ شباط، ٢٠١٣)،
[http://www.mahmoddarwish.com/?p
 age=details&newsID=1120&cat=41](http://www.mahmoddarwish.com/?page=details&newsID=1120&cat=41)
 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ٢٤، ٢٠١٣).
- «المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية
 والتأهيل المهني» بيت أطفال الصمود،
[http://mogtamaa.telecentre.org/profi
 lesblogs/2487793:BlogPost:69709?
 xg_source=activit](http://mogtamaa.telecentre.org/profilesblogs/2487793:BlogPost:69709?xg_source=activit) (تاريخ الدخول: تشرين
 الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين
 الفلسطينيين: الحملة الشعبية للدفاع
 عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في
 فلسطين - الضفة والقطاع وداخل
 الخط الأخضر. الموقع الإلكتروني تجمع
 العودة الفلسطيني واجب، [http://www.
 wajeb.org/index.php?option=com_
 content&task=view&id=445](http://www.wajeb.org/index.php?option=com_) (تاريخ
 الدخول: تشرين الثاني ١٥، ٢٠١٣).
- الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث
 السياسات والدراسات الاستراتيجية
- «مسارات» [/http://www.masarat.ps](http://www.masarat.ps)
 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
 ندوة في بيروت حول أهمية إعادة بناء مؤسسات
 منظمة التحرير. الموقع الإلكتروني للمركز
 الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات
 الاستراتيجية - مسارات، (٦ تشرين الثاني،
 ٢٠١٣) [/http://www.masarat.ps](http://www.masarat.ps) (تاريخ
 الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- مجموعة «عائدون» في الشتات تطلق مخيمها
 الشبابي السنوي العاشر. موقع وكالة
 معا الإخبارية الإلكتروني، (٣١ تشرين
 الثاني ٢٠١٣)، [http://maannews.net/arb/
 ViewDetails.aspx?ID=625648](http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=625648) (تاريخ
 الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- انطلاق أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد
 الجاليات الفلسطينية في أوروبا. موقع
 وكالة معا الإخبارية الإلكتروني، (١٦ تشرين
 الثاني ٢٠١٣)، [http://www.maannews.
 net/arb/ViewDetails.aspx?ID=647877](http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=647877)
 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- لكي يسمع صوتك: تمثيل الشباب
 الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني.
 الموقع الإلكتروني لحملة كامل الصوت
 الفلسطيني، [http://kamel-al-sawt.
 ourproject.org/?p=514](http://kamel-al-sawt.ourproject.org/?p=514) (تاريخ الدخول:
 تشرين الثاني ١٠، ٢٠١٣).
- الموقع الإلكتروني لشبكة الجالية الفلسطينية
 في الولايات المتحدة، [http://uspcn.org/
 about/af;m](http://uspcn.org/about/af;m) (تاريخ الدخول: تشرين الثاني
 ١٨، ٢٠١٣).

الهوامش

- ٢٠ أحمد جميل عزم، «بين متطلبات التحرير والأعباء اليومية - قوى جديدة تناقش «الفصائل» الفلسطينية»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد٧ (أيلول/تشرين الأول ٢٠١٠).
- ٢١ شبلاق، الفلسطينيين في أوروبا، ٣١.
- ٢٢ هلال، فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل.
- ٢٣ شبلاق، الفلسطينيين في أوروبا، ٤١.
- ٢٤ هلال، فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل.
- ٢٥ حنفي، هنا وهناك، ١٧٦-٢٣١.
- ٢٦ المرجع السابق، ٨٨.
- ٢٧ المرجع السابق، ٢١٤-٢٢٢.
- ٢٨ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، <http://www.masarat.ps/>
- ٢٩ مجموعة شبابية غير حزبية تأسست عام ٢٠٠٠ تعمل من أجل الدفاع عن حق العودة والتشبيك البناء مع المؤسسات الشبابية والمخيمات في الداخل والشتات الفلسطيني، وتتركز نشاطاتها في المخيمات الفلسطينية وخاصة مع عائدون سورية ولبنان والأردن، والنشطاء في مجال حق العودة. ومن أبرز نشاطاتها مؤخراً ما تقوم به المجموعة من خطوات عملية لمساندة وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي السورية.
- ٣٠ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، «ندوة في بيروت حول أهمية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير»، (٦ تشرين الثاني ٢٠١٣)، <http://www.masarat.ps/>
- ٣١ وكالة معا الإخبارية، «مجموعة «عائدون» في الشتات تطلق مخيمها الشبابي السنوي العاشر»، (٣١ تشرين الثاني ٢٠١٣)، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=625648>
- ٣٢ كامل الصوت الفلسطيني، «لكي يسمع صوتك: تمثيل الشباب الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني»، <http://kamel-al-sawt.ourproject.org/?p=514>
- ٣٣ مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية، «عين على الجالية الفلسطينية في إسبانيا» (رام الله: دائرة شؤون المغتربين)، عدده٣ (تشرين الثاني، ٢٠١٣)، ١٩.
- ٣٤ وكالة معا الإخبارية، «انطلاق أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا»، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣)، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=647877>
- ٣٥ شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، <http://uspen.org/about/af:m>
- ٣٦ مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية، ألمانيا: اتحاد الأطباء والصيادلة الفلسطينيين يُسّر شحنة معدات طبية لمخيمات لبنان» (رام الله: دائرة شؤون المغتربين)، عدده٣ (تشرين الثاني ٢٠١٣)، ٢٠.
- ٣٧ شبلاق، الفلسطينيين في أوروبا، ٣٨.
- ٣٨ هلال، محرر، فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل.
- ١ عباس شبلاق، محرر، الفلسطينيين في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف (رام الله: مؤسسة اللاجئين والشتات الفلسطيني - شمل ومؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠٠٥)، ٣٣.
- ٢ زياد عثمان، «دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي»، مجلة تسامح (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٣)، عدد ١.
- ٣ مي الجبوسي، محرر، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، ١٩٩٨)، ٢٨.
- ٤ عثمان، «دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي».
- ٥ ساري حنفي، هنا وهناك نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، ٢٠٠١)، ٧٣.
- ٦ لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ١٦.
- ٧ «المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني» بيت أطفال الصمود، http://mogtamaa.telecentre.org/profiles/blogs/2487793:BlogPost:69709?xg_source=activit
- ٨ الجبوسي، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث، ٦٩.
- ٩ تجمع العودة الفلسطيني واجب، «حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين»، http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=445
- ١٠ نصار إبراهيم، «محمود درويش: المنفى وحركة المعنى في المحدث»، ٢٠١٣/٠٢/٢ موقع مؤسسة محمود درويش للإبداع، <http://www.mahmoddarwish.com/?page=details&newSID=1120&cat=41>
- ١١ شبلاق، الفلسطينيين في أوروبا.
- ١٢ الجبوسي، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث، ٢٨-٢٩.
- ١٣ جميل هلال، محرر، فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣).
- ١٤ حنفي، هنا وهناك، ٧٨.
- ١٥ إدوارد سعيد، تأملات حول المنفى، ثائر ديب، مترجم (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
- ١٦ حنفي، هنا وهناك، ٢٠٢.
- ١٧ الجبوسي، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث، ٧٤.
- ١٨ تجمع العودة الفلسطيني واجب، «حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين».
- ١٩ المرجع السابق.

حركة «فتح» والإسلام، والعلمانية!

بكر أبو بكر*

بينها الطعن في قيم الأشخاص والحركة عامة وأخلاقها.

لذا سنتعرض منذ البداية إلى مفهوم الإسلام الرحب والتعددي، ونلحقه بالتعرض لفكر حركة فتح والإسلام، ثم نعرض على مفاهيم العلمانية، وسياسات حركة فتح ومواقفها.

أولاً - حركة «فتح» والإسلام

حركة فتح والكون، حركة فتح والسماء، حركة فتح والمحيط، حركة فتح والشمس، كلام كبير... ولكنه لا يستقيم كثيراً، إذ لا مقارنة عادلة هنا إطلاقاً، فالجزء لا يقارن بالكل، فهو فيه أو منه شاء أم أبى، وعى ذلك أم لم يع.

نحاول في هذه الورقة أن نتصدى بعلمية وعقلانية للهجمة الشرسة التي يشنها البعض من التيارات الفلسطينية المناوئة تحديداً كلما اختلف مع حركة فتح، ملقياً باللوم عليها أو على قيادتها أو مشنعاً وطاعناً فيها، ليس في موقفها السياسي فقط، والذي يحتمل الصواب والخطأ ويتقبل الخلاف، وإنما يتعدى ذلك إلى اتهامها وأبناءها في وطنيتهم، كما يشار في الخطاب المسرف نفسه إلى اتهام حركة فتح بأنها حركة بعيدة عن حضارة الأمة أو دينها، أو دين الشعب الرئيس ضمن عقلية «المفاصلة» بين الحركة والدين، والاستعلاء عليها، أو اتهامها بالكثير من الاتهامات ومن

* عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

الرسالة والوعاء

المقارنة - التي لا تصح - بين الإسلام وأي مؤسسة أو تنظيم، فكيف بنا نقول «الإخوان المسلمون» والإسلام، أو الجبهة الشعبية والإسلام أو حركة فتح والإسلام؟ فأين هذا الوعاء الصغير - مهما ادعى الإحاطة - من ذاك الفضاء الشاسع؟ وكيف نعقد مثل هذه المقارنات لنحكم على جماعات بشرية أو أفراد من خلال وعائنا «الحزبي» بأنها تساوي أو تمثل الإسلام، وننفيه عن غيرها؟ وما الناس إلا دعاة إلى الله لا قضاة يفتشون في قلوب وعقول الآخرين (كما قال حسن الهضيبي).

الوعاء لا يقدر على الاستيعاب أو التعبير وحده عن مضمون ما هو أكبر بشكل كلي ومكتمل ومطلق من تعدد الأفهام وتنوع العقول، وهذا يجعل من فكرة «الحصرية» في الإسلام أو أن فهم الإسلام مرتبط بأي وعاء كلاماً بلا معنى، وإن كان له معنى فإنه يعبر عن معنى واحد وفهم واحد، هو فهم معنى وفكر هذا الوعاء الذي ليس بالضرورة فهم المسلمين أو مجتهدي المسلمين على رحمة اختلافهم.

كيف نفهم الإسلام؟

يفهم المسلمون الإسلام من خلال ما حث عليه القرآن الكريم بأدوات التفكير الواردة نصاً في آيات عديدة في القرآن الكريم من «التفكير» و«التدبر» و«النظر» و«العقل» وبأساليب «البينة» و«البرهان». يقول د. محمد عمارة عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر: «إن الإسلام هو الذي

الرسالة الإسلامية رسالة عالمية، وليست رسالة إلى البشر فقط، أو رسالة للمسلمين اليوم فقط، هي رسالة موجهة إلى الإنس والجن منذ الخليقة، بل هي رسالة للكون كله،^٦ فالكائنات كلها بمن فيها من إنس وجن تسبح بحمده، وإن من شيء إلا يسبح بحمده {تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا} (الإسراء ٤٤)، ونحن كبشر جزء من هذا الناموس وهذا الكون، ونعيش تحت هذه السماء في هذا الكون الشاسع، ومهما بلغنا من المعرفة والعلم فلن نحيط بعلم الله، ولا باتساع الإسلام ورحابته {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (الإسراء ١٠٩)

لماذا لن نحيط بذلك كله؟ لأننا نمتلك عقولاً ونمتلك أفهاماً وآراء هي بطبيعة الخلق مختلفة ومتعددة، ولن تكون متطابقة، ومنها فهم كونه الإسلام.

لذا لا يستطيع أي وعاء مهما كان حجمه أو سعته أن يستوعب ما هو أكبر منه وأضخم، أو أن ينهل منه بحيث يطوقه كله، فنحن لا نستطيع وضع المحيط في وعاء ولا نستطيع وضع الشمس في إناء، فما بالك في أن نضع الأرض أو الكون في إناء صنعناه نحن بعقولنا وأفهامنا.

العلاقة هنا هي علاقة قطرة ضمن سحابة، أو قطرة ضمن محيط، كما هو الحال إن عقدنا

حفز على النظر والتعقل والتفكير والتدبر في كل أنحاء الخلق والملكوت، بما في ذلك الواقع والتجريب فيه».

لا يسقط العلم من عند الله كما تقول المتصوفة بالعلم اللدني، وإنما يأتي بالتعلم والتفكير والتأمل، وإن كان الإيمان «ما وقر في القلب وصدقه العمل» فإنه استناداً للرسالة «الإسلامية» يصبح استخدام أدوات العقل مهماً ومطلوباً، فلا تتشبع الأذهان بفساد المنقول على افتراض أنه الصحيح دون تمحيص علمي، وأن يتم «تلقية» كما جاء دون اعتبار لمتغيرات الحال واختلاف مدارس الاجتهاد والأفهام.

فهم المسلمون الإسلام بطرق متعددة وأساليب مختلفة بعد مسار فكري طويل وصعب، وأصبحوا متفقيين على أصول وعقائد وأركان تميزهم عن غيرهم من الأديان، كما اختلفوا في الاجتهاد والفروع حتى يومنا هذا، وفي هذا رحمة لا تتيح لأحد - سواء أكان مجتهداً أم تنظيماً إسلامياً أم مؤسسة ما - ادعاء المعرفة المطلقة التي لا نظير لها، ما يستتبع أن مخالفتها هي مخالفة للإسلام. المغزى هنا أن اتساع الإسلام بحجم الكون أو المحيط أو النهر يَمَكِّن الكل من أن يغرف غرفةً واحدة منه فلا يظماً أبداً ويسمح للآخرين بأن يغرفوا فيتذوقوا طعماً آخر.

الإسلام بين «المضمون» و «الفهم»

كلنا نقول إن الإسلام واحد، وعندما نعبر عنه نختلف في الكثير، مما يظهر في أوعية الطوائف والمذاهب، كما يظهر اليوم في أوعية التنظيمات

الإسلاموية أو غير الإسلاموية سواء التي تدعي أنها الإسلامية دوناً عن الأمة أو المجتمع أو الناس أو لا تدعي، وفي أوعية الدول الإسلامية، ومفكري المسلمين.

يقول د. عادل عامر^٢ كنموذج للتفكير المستتير: «معنى الإسلام في السلوك هو السلام في الأرض وهو في العقيدة الاستسلام والانقياد لله تعالى وحده. المسلم في العقيدة هو من يسلم لله تعالى وجهه وقلبه وجوارحه، وذلك هو معنى الإسلام العقيدي القلبي الذي يرجع الحكم فيه لله تعالى وحده يوم القيامة، وليس لمخلوق أن يحكم فيه وإلا كان مدعياً للألوهية متقمصاً دور الله تعالى رب العزة ومالك يوم الدين. المسلم في السلوك هو كل إنسان مسالم لا يعتدي على أحد ولا يسفك دماء الناس ظلماً وعدواناً. وهذا هو المجال الذي نستطيع أن نحكم عليه، فكل إنسان مسالم مأمون الجانب هو مسلم بصرف النظر عن عقيدته واتجاهه ومذهبه وفكره ودينه الرسمي. تشريعات الجهاد في الإسلام هي لرد العدوان فقط، والاستعداد للقتال هو لإرهاب العدو المعتدي وتخويله وردعه مقدماً حتى لا يقوم بالاعتداء، أي لحقن دماء العدو والدولة المسالمة أيضاً»^٣. من هنا لا يستطيع أحد أن يدعي قدرته على سبر غور الإسلام كله، أو التعبير الكامل والشامل عن الإسلام «مضمون الإسلام الشامل، أو حقيقته المطلقة»^٤ بما يتوقف عنده المسلمون ولا ينظرون للتطور والتغيير «العقل الماضي النصي القطعي»، أو أنه هو حصرياً ممثل

الحقيقة وممثل الإسلام «كما توهم التنظيمات الإسلامية أعضاءها والناس»، فالبناء الإنساني المستند للرسالة هو بناء عقلي، ولأنه كذلك فهو «فهم» آدمي ضمن أخلاط أفهام أخرى ببساطة لا يستطيع أي حزب اليوم أو طائفة أو جماعة دينية أو سياسية أن تدعي «الكمال» أو الشمولية لفكرتها على اعتبار أنها هي الممثلة للإسلام ما يناقض كونية الإسلام واتساعه من جهة ومحدودية العقل والفهم الإنساني من جهة أخرى.

جواز تعدد أفهام الفاهمين

يتعدد الفهم بين الذي نقصده بفهم المسلمين، أو بفهم المرجعية الدينية، أو فهم أصحاب الدعوة «الجماعة الدينية الخالصة الأهداف، أو التي تركب الحزب سياسياً بمركب قداسة الفكرة الدينية». تعدد الأفهام والرأي والفكر في الدين الإسلامي متاح لذلك، قال التابعون: «اختلاف أمتي رحمة»، ما شرّع تعدد الاجتهاد في الفقه والفكر الإسلامي، وما قول الله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين، ولذلك خلقهم) (هود-١١٨-١١٩) إلا في هذا السياق.

ففي أحد تفسيرات هذه الآية أنهم لا يزالون مختلفين في الهدى أي ليس فقط في الملل والأديان بمعنى إباحة التعددية داخل الفكر الإسلامي، وما يؤكداه «ولذلك خلقهم» إذ تقول بها التفاسير أي خلقناهم «للرحمة والاختلاف» معاً.

أوجب تعدد الأفهام كسنة إسلامية التفكير

والعقل، وهذا لا يبيح ادعاء الحصرية أو الشمولية أو القداسة للفكرة،^٧ أي فكرة لأي وعاء كان «تنظيماً أو شخصاً»، ولا يبيح إطلاق الأحكام على الآخرين وفق فهم حزبي تنظيمي مغلق، وعلى النقيض من ذلك اشترط حسن البناء الانضمام للإخوان المسلمين «في الأصول العشرين» بالفهم كما يفهمون في هذه الأصول فقط، بمعنى أنه أغلق التفكير خارجها واعتبر أن المعرفة هي ما يقوله فقط، ويتم الحكم من منطلقها.

التغطي بصفة «الإسلامي» وصفة كهنوتية لا توجد في الإسلام، وكما يقول الشيخ أحمد أبو غالي، يصبح انتقادك «للإسلامي» كأنك انتقدت الإسلام نفسه رغم أنه فكر إنساني.

إن قصر أو حصر صفة «الإسلامي» بفئة دون غيرها طعن في أمة المسلمين وطعن في أمة دين الإسلام الذين سماهم الله المسلمين ولم يسمهم «الإسلاميين» في نص القرآن الكريم. وإن رغبتنا ولا بد في استخدام مصطلح «الإسلامي» حديثاً مخالفين في ذلك رأي الشيخ أحمد أبو غالي^٨ فإن المعنى لن نقبله من أفواه المحترمين، ليكون الإسلامي هو كل مسلم مهما كان حجم تدينه، ورأيه، أما «الإسلاموي» فهو احتكار الدين والرأي في الحزب وشخصه وهو ما ينطبق على أكثرية الأحزاب الدينية اليوم.

كونية الإسلام ضد الحصرية

الإسلام دعوة التوحيد سماء تظللنا، وكون يحيط بنا، ومساحة رحبة لنا كبشرية وليس فقط كمسلمين، بل وكون، وليس فقط كمسلمين بل

كيشرية، فكيف يأتيك بمن يحصره في بوتقة أو وعاء أو كوب الحزب الدعوي!

لشمولية الإسلام ورحابته واتساعه لا يصح ادعاء الاستيعاب أو الإحاطة الكاملة بكل ما فيه من أي وعاء أو تنظيم أو طرف، ومن هنا «ولا يزالون مختلفين» كما يقول الله تعالى في محكم التنزيل، الذي شرع سنة الاختلاف سواء في الديانات والمِلل والقوميات أو في الهدى ذاته.

عدم قدرة الوعاء تجعل من فكرة «الحصرية» أو «الشمولية» في الوعاء أو «القداسة» أو الاكتفاء بالذات» غير ذات محل، وغير ذات صلة بالفهم المستقيم، ما يتيح المجال لتعدد الأفهام بأدوات التفكير التي أشار إليها القرآن الكريم، وبالبيينة والبرهان التي تجعل طلب العلم واجباً واختلاف أطعمة الشراب من منهل العلم جائزاً. ونقرر أن كل من يعبر عن الإسلام، فإنما يعبر عن فهمه هو، أو الفهم المُسقَط عليه من تنظيمه، أو استناداً لشيوخ المذهب أو الطائفة، وهذا الفهم «محدود» كيف ما جاء، ولأنه كذلك، كانت التعددية أصلاً في الاجتهاد والفقهاء والفكر عامة وفي الفكر الإسلامي أيضاً.

في ظل هذا الوعي، لا يحق لأحد أن يفترض كماله أو قداسته أو تعبيره الأوحى عن الإسلام، فينصب نفسه قاضياً يحكم بالحياة أو الموت على مخالفه بالنظر في عقولهم أو في سلوكهم الخاص أو مواقفهم السياسية.

من الممكن أن نلخص ما سبق أيضاً على شكل نقاط محددة على النحو الآتي: إن كونية وسعة

الرسالة الإسلامية لا تقبل جدل المجادلين، فهي تتمتع بخصائص محددة وهي:

١. أنها رسالة إنسانية ورسالة كونية كانت ودامت، لذا لا تقبل الضيق، فلا وعاء يحتويها سواء أكان شخصاً أم مذهباً أم حزباً.

٢. أن «الرسالة» هي الحقيقة المقدسة لا الفكرة اللاحقة، وليست «الفهم» الناشئ عنها، والفهم المغلوط هو ما يؤدي بالتسلسل إلى تقديس الفكرة ثم قائلها ثم الحزب ثم شخص أو أحزاب معينة فتقدس آراؤهم وسلوكياتهم، وما هي بالحقيقة إلا «فهم» محدد ومرتبط بحالات أو ظرف أو زمان ومكان وطريقة تفكير، إن المقدس هو الرسالة والنص وليس طبائع الفهم أو الأفكار الناشئة عن النص الأصلي.

٣. الدين من حيث هو «رسالة» بعقائد على رأسها التوحيد مطلق، ومنزّه عند المسلمين، وأصحاب الأديان، أما ما ينشأ عن الدين من تفسير أو فكرة أو فهم أو اجتهاد فهو نسبي، ولأنه نسبي فالصواب فيه ليس أحادياً أو مكتفياً بذاته، ما يضع قاعدة تقرر تعدد الصواب في مواجهة أصحاب مدرسة حصرية الفهم التي تؤدي للانغلاق ضمن عقلية المعسكرين والفسطاطين.

رأي الفقيه في الاجتهادات الدينية قابل للأخذ والرد، فكيف بالشأن السياسي المتغير وعناق السلطة والمصلحة والمتغير والنزق

والصراع مرتبط بالضرورة بالسياسة والحكم والكرسي.^٩

٤. شمولية الإسلام وكماله لا يقبلان أن يدعي أي حزب أو شخص أنه الممثل الحقيقي أو الأوحد للإسلام، فيصبح التنظيم = الإسلام والناطق باسمه كما فعلت محاكم التفتيش في أوروبا لقرون فهذا فهم قاصر، وكما يفعل سبيل التنظيمات الإسلامية اليوم «قصة أبو يزيد البسطامي والرسول «ص» وجلال الدين الرومي».

٥. لأن الفكرة الناشئة عن النص - وهو في الحالة الإسلامية القرآن الكريم - متعددة، واحتمالية صواب الفكرة متعددة، وتحتمل الخطأ أيضاً، فلا يحق لشخص أو لحزب أن ينصب نفسه حاكماً أو قاضياً على دين الناس وعقولهم، ما يجعله يصنّفهم كما يريد، فالإيمان بطبيعته وحجمه «المؤمن الضعيف والمؤمن القوي» علاقة فردية مع الله، والحرية أصل من الأصول.

٦. سعة الدين ورحابة الإسلام: تضع العقائد والعبادات والمعاملات في مسارها الصحيح، والعلاقة الأصل في الإيمان «التصديق» هي بين العبد وربّه وضميره، وجهاده في ذاته،^{١٠} ما لا يبرر لأحد أياً كان سلطة الرقابة على القلوب أو العقيدة أو العبادة أو سلوك الناس وتصرفاتهم، إلا وفق القانون والدستور، لا وفق فهم الحزب أو شخصه.

٧. التخصص وعدم الخلط:^{١١} فحيث اعتبر راوي

الحديث مجتهداً أو العكس يقع الخطأ، وحين يعتبر مفسر القرآن فقيهاً يقع الخلط المتعمد بين «التخصصات» و«المجالات»، هذا في مجال الدراسات الإسلامية، فكيف في المجالات الأخرى؟ حيث يجب فصل الشأن الديني الدعوي عن الفكري عن السياسي وفصل «مجال/نطاق» عمل الجماعة الدينية عن مجال عمل الحزب السياسي كما يجب عدم «فكرنة=أدلجة» الدين ما يؤدي «لاستغلاله» وحتماً «لاستغلاله» ولنشوء أفكار مغلقة قد تُخرج التنظيم من التعددية المباحة إلى دائرة «الفرقة» أو الطائفة الجديدة.

نحن في حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» خرجنا من إشكالية النقاش النظري إلى فضاء الدين الواسع الفهم وإلى مجال العمل المتقن، وحيث أدركنا وحدنا الهدف وقع التخصص والتكسر والأولوية لفلسطيني ضمن وعاء «التنظيم = المنظمة» وضمن فكر الوطنية الذي لا يقتصر وإنما يبتدىء عند الجميع بحب الوطن، والذي يتم في ظلّه تعدد الانتماءات في الذات، ما دام التخصص والمجال مختلفاً كلياً. نرفض الصورة التي يرسمها الإسلاموي أو غيره من الفكراني «المؤدلج»^{١٢} للدين أو النظرة لعلاقات الإنسان والمجتمع والكون، فنحن نتفق ونختلف معهم، فهم ليسوا حراس الدين أبداً كما يوهمون الناس، وحزبهم أو أحزابهم ليست الإسلام قطعاً، وأي منهم ليس قاضياً يتسبّد فوق عرشه فيسقط القداسة أو الحق أو الإيمان على هذا ويسحبها من ذاك.

ما هو الفهم الصحيح؟

«عقائد» أو من حيث هو ممثل بمرجعياته الدينية كتقليد واتباع، أو من حيث هو حزب دعوي، أو من حيث إن الإسلام هو «قيم وأخلاق» أو من حيث هو «معاملة» وسلوك وحسن فعل.

تحاول الأحزاب الإسلامية إضافة لحصريتها للفكرة أن تربط العقائد والقيم بمرجعيتها الفكرية فقط، والتي تدعي أنها الإسلام بشموليته، لذا تُضفي شيئاً من القداسة على تصرفاتها الاجتماعية والسياسية، وهي تقصد ذلك لتحصن سعيها للسلطة سواء سلطان فكرتها أو سلطانها الديني، ومن المفترض أن مثل هذا الأسلوب الضيق لا يلزم أحداً في الجماعة، لأن وجهة المؤمن الأصل هي الإسلام لا الجماعة التي بأي شكل من الأشكال لا تساوي كلية الإسلام فما بالك بأحد من خارج الجماعة أو الحزب!

إن «الفهم» القاصر المختل بهذا المعنى فهم متوقف، وفهم ماضوي غير قابل للتطور أو التجدد ما يعني الجمود، والتفكير بأدوات عصر مضى، في ظل تطور الناس والواقع والعقل الذي أصبح يمتلك أدوات تفكير جديدة ومناهج متغيرة، وهو الخلل الذي لم تستطع معظم التنظيمات الإسلامية إدراكه، فارتدت لتبني القوالب الجامدة أو القوالب المصبوبة المريحة نفسياً وحصنتها بالآيات وفق الفهم السابق المرتبط بزمنه، ورفضت سماحة المفسرين الذين لم يقصروا تفسيراتهم فقط على ما يعتقدون، وإنما أوردوا التفسيرات المختلفة بل والمتناقضة أحياناً.

بما أنه لا أحد يستطيع أن يدعي شرف تمثيل «الإسلام» حصرياً، لأنه إنسان يفكر ويخطئ ويصيب «وليس نبياً معصوماً أو نصاً مقدساً»، ولا يستطيع أن يدعي شرف امتلاكه «للفهم» الكامل والشامل والحصري والمكتفي بذاته للإسلام، ما يعطي نفسه الحق ليقضي بشأن الآخرين، ويتدرج بالحق ليصبح متاحاً لكل عضو في التنظيم.

استناداً إلى ذلك نقول في المقابل: إن تعدد الأفهام، ما هو نعمة «في ظل ثبات فكرة التوحيد والنص والأصول» مجلبة للإجماع في حال حسن المقاصد وصحة مناهج البحث وفي إطار التطور الزمني للعقل الإنساني.

لذا يكون الفهم الصحيح هو إطلاق حرية التفكير والتعبير - لأنني لا أملك الحصانة والقداسة المطلقة لفكرتي مهما كان منبعها و«هناك من يدعي أن «فكرته» «إسلامية» مُسقطاً على الآخرين أنها «الإسلام» ذاته لا غير، في أي شأن على حساب الفكرة الأخرى - بمقدار استخدام معدات التفكير والتأمل والنظر والبينة والحجة، وفي جميع الأحوال لا تعطيني الحق بالاتهام وتصنيف المسلمين بين معسكرين أو فسطاطين أو زمرتين، أنا قطعاً في معسكر الإيمان والحق والجنة مقابل الآخر ممثلاً بالكفر أو درجاته والباطل والنار!

الصراع الفكري والإسلاموية

تبرز في إطار الصراع الفكري في واقعنا الحالي نظرات نحو الإسلام مختلفة من حيث هو

إضافة لما سبق، لا يعني أن هذا الفهم القاصر بنظرنا هو فهم الجماعات الإسلامية، على تنوعها، هو الفهم السائد في المجتمعات الإسلامية، فهناك «أولويات» لدى الفرد أو الجماعة أو الناس لها دور في اعتبار هل العقائد وتأييد الفرائض أولى، أم الالتزام بالخلق والسلوك الحسن أم كلاهما، ومع أو دون الارتباط بالحزب.

التطور الزمني واختلاف النظر

إن عامل «التطور» في الفكر والفهم، ومناهج النظر يصبح دلالة المرحلة، وشهادة أشخاصها عليها، بمعنى أن دراسة أو مراجعة أو تقييم مرحلة زمنية وشخصها بأدوات زمن مختلف تأتي بنتيجة مختلفة، لذلك يجب استخدام أي مفهوم أو تعريف أو قضية في نطاق عصرها أولاً، ثم تشريحها في ظل العصر الراهن بأدواته والنظر في أسباب ومقدار التغيير الحاصل، ومن هنا يحدث التطور والفهم المختلف قياساً بالتاريخ وأدوات التفكير.

إن الفكر شأن إنساني، والفكر جهد وفعل إنساني يقوم على الإدراك والتأمل والاستنتاج والقدرة على الاختيار في المسائل والمشكلات بعد الملاحظة والقياس أو مجرد التأمل، والتطور في المجتمع والفكر بالضرورة يعني التفاعل المستمر بين الناس والأفكار المتنوعة والواقع المتحرك، وللتطور ملمح سلبي أو إيجابي، وغالباً ما يكون التطور مستجيباً إيجابياً لحاجات الإنسان

وتجدها، ومواكبة التطور لدى الآخر تحتاج منا إلى الانفتاح الذهني وبيئة حافزة لا يتم شدها للخلف خوفاً وهلعاً.

يقول فيكتور هوغو: «إنه لثناء باطل أن يقال عن رجل إن اعتقاده السياسي لم يتغير منذ ٤٠ عاماً، فهذا يعني أن حياته خالية من التجارب اليومية والتفكير والتعمق الفكري في الأحداث». إن التطور الفكري هو عصارة أو خلاصة الأفكار المستجدة والمستوعبة من الآخر، ما ينتج عنها التقدم والتغيير في ظل ثوابتنا العقدية وعلى رأسها رسالة التوحيد، وألا نكون قد اخترنا الظلامية والجهالة والتراجع بأيدينا وإغلاق عقولنا.

الخط بين السياسي «الحزبي» والدعوي

كان لا بد لمثل هذه المقدمة التي ابتدأت بعنوان كبير لم أستسغه وهو «الإسلام» وآخر عنوان صغير مقترن بالكبير هو التنظيم أو الجماعة أياً كانت، ومنها حركة فتح، من أن نوضح أن هناك عوامل عدة لا تسمح لأحد أن يقرن نفسه حصرياً ويشكل كلي ومطلق ومكتف بذاته ومسلكه السياسي المتغير والنسبي له بقداصة المعتقد، وأن يجمعهما في إناء واحد يتيح لصاحبه الإمساك بسلطان الحكم على الآخرين، فيبدأ بتصنيف الناس واتهامهم أو إعطائهم صكوك البراءة والإيمان فيُعَلَّق في أعناقهم مفاتيح الجنة أو لا يفعل، فالكل مسلم، وكل مسلم إسلامي مهما كان رأيه السياسي أو حجم اقترابه مع الدين ما هو

شأنه للشخص مع خالقه، (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) (ق ١٦) أما الإسلاموي فهو الذي يحتكر ويحصر الفكرة في حزبه دوناً عن غيره ويبرئ ويستعلي على الآخر ويطرده من الجنة.

حركة فتح خرجت منذ زمن طويل من معادلة صراع السياسي والديني، أو الدعوي والحزبي الذي تعاني منه كثيراً الأحزاب الإسلامية اليوم، إلى الدرجة التي طالب كثير من متوريها بإحداث الفصل الكلي، لا سيما أن هذه الأحزاب كانت تعاني من هذا الخلط عند انطلاقة الثورة في سياق شعارات كبيرة رفعتها سعياً للسلطة «سواء أكانت تحت مسمى الشريعة أو الدولة أو الخلافة أو التمكين» مقابل فعل ضامر.

خط الدعوي الثابت بالسياسي المتغير، وحصر الفكرة المقدسة ضمن الحزب هو الذي يفجر المنطقة العربية والإسلامية كلها، حيث يتم ركوب خيل الدين باسم إقامة الدولة، أو عبر الحزب والعمل السياسي المرتبط بالسلطة والكرسي، ما حول الأمة إلى ركام وشيع وأحزاب.

نحن في حركة فتح لسنا جماعة دينية دعوية ولم نكن أبداً، فالمجال الدعوي مجال آخر ليس مجال «تخصص» التنظيم السياسي، فنحن ضمن فهمنا لمعنى التنظيم السياسي أو الثوري نرى أنه تنظيم أهداف وبرامج لا تنظيم قضاة وحاكمين على دين الناس أو فكرهم، ولأننا كذلك نرفض رفضاً قاطعاً الاستغلال الديني «أو الفكراني=الأيديولوجي» من أي كان للدولة،

ونرفض استغلال الدين داخل الحزب السياسي، أو من الدولة، فكلاهما مختلف كما اقتنع عديد المفكرين الإسلاميين الذين أدركوا أهمية التطور وفصل التخصصات وإعطاء الحرية للعقل.

ولا نرى في الدولة أي وسيلة للحرية والعدالة والمساواة بين المواطنين جميعاً إلا تحت راية التعددية والتوحيد والإنسانية والكونية.

تبنت حركة فتح فكراً نشطاً مرحاباً متطوراً مزج بين: الوطنية^{١٤} «كمحبة وتخصيص»^{١٥} وتكرس وتركيز وأولوية وإبداع «والكيانية» في كيان نضالي ثوري يمثل الوحدة الوطنية الجامعة ويبرز الشخصية العربية الفلسطينية والاستقلالية^{١٦} «للإرادة الحرة» والتشاركية «بالديمقراطية والمدنية والتواصل والتداول» والعقلانية «والمدنية والاعتدال والوسطية واحترام الآخر» في إطار حضارتنا العربية الإسلامية الرحبة، والإنسانية التقدمية، فهي بذلك قد اختطت لنفسها طريقاً عملياً تستطيع به أن تجمع الكل الفلسطيني والكل المناضل العربي والإسلامي والمسيحي والحر العالمي نحو قضيته بعيداً عن التنظيرات الفارغة ومفاهيم الاستعلاء وإقصاء الآخر.

«فئة من هذا الشعب تحاول من خلال حركة فتح أن تنتقم لسنوات الضياع التي عاشها هذا الشباب في حيرة وألم، يبحث عن الطريق ويتلمسها أحياناً من خلال الأحزاب وأحياناً من خلال النظريات، ويتلمسها أحياناً من خلال هذه الدولة أو تلك... وكان الرفض المطلق للتلمسات

البدايات حول أركان أساسية جوهرها يتمثل في:

- أ. الوطنية الفلسطينية كضرورة وطلبة قومية ونيقوض للكينونة الاحتلالية.^{١٩}
- ب. أولوية خط التحرر الوطني وأهدافه زوال الاحتلال وتحقيق الاستقلال.
- ج. اعتماد الوسائل المجدية لتحقيق الأهداف حيث تطور الحركة رؤيتها وفقاً للظروف الموضوعية للمراحل والوسائل والأساليب على قاعدة اعتماد أساليب النضال المجدية والمناسبة كافة لكل مرحلة وظروفها ومجمل العوامل المؤثرة.
- د. تستند الحركة في كل ذلك إلى برامجها ونظامها الداخلي الذي يجري تطبيقه في إطار النظام الأساسي والنص الخاص بذلك في مطلع النظام الداخلي ومقدمته.
- هـ. العدو ليس دينياً أو قوميةً أو جنساً، وإنما هو الاحتلال.
- و. وفي إطار هذا الجوهر، أعلنت فتح هويتها على النحو الآتي: فلسطينية الوجه، عربية القلب والأعماق، إنسانية الآفاق. وقررت استخدام الحوافز الإنسانية والقومية والوطنية والدينية كافة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف.

حركة فتح والتعددية

في حركة فتح مساحة رحبة للتعددية والاختلاق ترفض بموجبها قداسة الفكرة الإنسانية وترفض الحصرية والمطلق، وترفض الجمود وإغلاق

السابقة هو منطلق «فتح»، فرفضت النظرية دون عمل، ورفضت الوصاية من أي جهة.. وبدأت ترفع شعارات جديدة في المنطقة.. قوتها في بساطتها وأصالتها^{١٦} ويضيف ممثل حركة فتح في مقابلة له في العام ١٩٦٨ إلى ما سبق قائلاً: «إيمان «فتح» بالوحدة الوطنية قائم على أسس علمية نابعة من كون المرحلة التي يعيشها شعبنا هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير الأرض...»، وبعد استعراض تناقضات الوضع والنظريات والأحزاب يضيف قائلاً: «لا يمكن أن تجمع هذه التناقضات إلا «فتح»، التي قالت بإذابة التناقضات الثانوية من أجل التناقض الرئيس بين الشعب الفلسطيني والوجود الصهيوني المحتل لأرضنا» وذلك «بنظريتها العلمية الواقعية»، مؤكداً أن «مفاهيم «فتح» في الثورة الشعبية وحرب الجماهير هي المنطلق لأي معركة قادمة مع العدو الصهيوني...» مستفيدة من تجارب العالم ورافضة أن «نكون قريدين نقلد ونرفع الشعارات البراقة» ليختم المتحدث باسم حركة «فتح» مداخلته هذه في العام ١٩٦٨ التي مازالت صالحة لليوم (العام ٢٠١٥) بالقول «إن أهم قيمة للإنسان أن يفهم ما يقرأ، وأن يطبق على واقعه ما يستمد من نظريات، وأخيراً فإن تجارب الثورة الفلسطينية ستخلق نظريتها الذاتية من خلال المعاناة وحتماً ستكون تجارب الشعوب إحدى مواد هذه النظرية الجديدة».^{١٧}

يقول القائد الفتاوي عثمان أبو غربية:^{١٨} تتمحور الفكرة الاستقطابية لدى حركة فتح منذ

الفكر ولا تقر بتصنيف الناس بين مؤمن وكافر أو تقدمي ورجعي، فتح التي هي بنت فلسطين وهي أم فلسطين وهي شبه فلسطين كما قال عنها العلامة هاني فحص، هي محطة التقاء وسبيل ووعاء الجهود كافة ضمن أهداف وبرنامج محدد لتحرير فلسطين.

في حركة فتح حوار فكري دائم صاخب، وقد يكون صامتاً وهادئاً لا يظهر على السطح، وهي في تطور مستمر لذلك تسمع داخلها، وإن كان لدى قلة من يدعون لهذا الفكر أو ذاك ما يتوافق مع الخطوط العامة لفكر فتح أو يختلف، ومنهم من يدعون للعلمانية عقدة الإسلامويين الذين يشيطنون ما لا يفهمونه أو ما اقتصر فهمهم على مدلول بسيط منه دون رغبة بالتفكير.

مجالات وانتماءات

أنا كمسلم أعتز بانتمائي لديني السمع والحنيف، كما الحال مع المسيحي واعتزازه بما يؤمن به، وأعرف كيف أعبّر عن كل تخصص في مجاله، فعقيدتي الدينية وطريقة تفكيري ومنهجي الحضاري الإسلامي العربي المنفتح^{٢٠} لها فضاء رحب داخل حركة فتح أعبّر من خلاله عما أريد كما هو ذات الفضاء الرحب لمن يخالفني وينتقديني أو يتفق معي جزئياً أو كلياً.

وأعلم معنى القطع مع الاستخدام المسيء للدين في الخلافات السياسية، فالتنظيم وعاء للحوار والتخطيط والعمل لتحقيق الهدف، والهدف هو فلسطين وليس منابر التكفير والتشاتم والاتهام بالعقيدة أو الدين، إذ يتحول أصغر خلاف شخصي أو سياسي أو دنيوي لظن في العقيدة أو المسلك أو الدين «فما أقوله أنا كرأي هو من الدين وأنت لست كذلك».

إن كل مسلم هو إسلامي^{٢١} مهما كان رأيه السياسي وحجم اقترابه من الدين، لا يحق للإسلاموي أن يسميه بغير ما أتاحه الله له مع صلة مباشرة به، لذا فإن حصرته لفكرته

قلنا إن في حركة فتح «وغيرها من التنظيمات السياسية اليوم والمفاجأة منهم مفكرون إسلاميون معتبرون» من يدعون للعلمانية وفق تعريفات متناقضة وعديدة من تعريف العلمانية كما عرفها الفيلسوف المتدين «جان لوك» في القرن الـ١٧ أو وفق تطبيق محدد في هذه الدولة أو تلك أو وفق مفاهيم عدة ما يطلق عليها العلمانية الشاملة أو المؤمنة أو الجزئية أو تليفاً للمصطلح الذي شوهه الإسلامويون عبر الزمن كما شوهه غلاة العلمانية أيضاً بما يسمى اليوم المدنية، أو الابتعاد عن كل ذلك والدعوة للديمقراطية.

وفي جميع الأحوال لا نجد تعارضاً بين «حق» التفكير هذا في حركة فتح، وبين التنظيم

وتخصيصها لحزبه واستتلاءه على الآخر هو شأن لا يعنيني في حركة فتح، ولذلك فانتمائي لديني لا يتعارض مع - بل ويتدعم مع - انتمائي لوطني فلسطين، ثم لأي أبعاد أخرى، ثم لأي تنظيمات ثقافية أو مجتمعية أو رياضية أو غير حكومية أو سياسية أنتمي لها وما يختلف فيها عندي عن غيري هو ترتيب الأولوية، ومن يفهم غير ذلك فهو جاهل.

ثانياً: حركة فتح

والإسلاموية والعلمانية

عندما تشتم «تتهم» الإسرائيلي بأنه صهيوني، فهل هذه حقاً شتيمة عند الإسرائيلي؟ أبداً، لأنه يعتبر الصهيونية فخراً له، وهي كما يراها حركة تحرر وطني، وبالمعنى نفسه عندما تقول لنائب في البرلمان أنت ديمقراطي! فهل هذه شتيمة؟ هذه ليست شتيمة.

عندما تضغط على نفسك لتطالب «حماس» بالخروج من أفقها العالمي ضمن «الإخوان المسلمين» لتكتفي بالعباءة الوطنية، أتظن أنك تجد استجابة وأنت تطلب ذلك؟ أم تظن أن حماس سترخص طائفة لرد «تهمة» الانتماء للإخوان المسلمين؟

هي ترى في انتمائها للإخوان المسلمين فخراً وولاءً وبراءً وطاعةً عمياء، ولا ترى فيها تهمة أو شتيمة أبداً، بل على العكس تماماً، فمن يعارضها هو المتهم، وهو الذي يتعرض للشتيمة.

«التخويف والترهيب» من أي فكرة أو شخص

أو شيء حيل دفاعية تستخدمها التنظيمات عامة، واستخدامها «الإخوان المسلمون - التيار القطبي» ضد مناوئهم، فأسقطوا على الناس حالة من «التهيب» والرعب من نقاش أي مسألة جدلية أياً كانت خوف الاتهام «من الشيوخ؟!»، لهم - أي الناس الذين يجروون على النقاش - بأنهم ضد الإسلام أو ضد الدين، لذلك أغلقت عقولهم وامتنعوا عن التفكير.

تعتمد «الإخوان المسلمون» لتحسين أفكارهم اتباع سياسة «تقديس» فكرتهم مقابل سياسة «التشنيع» والالتهام للأفكار الأخرى و«التخويف» حتى من نقاشها، وبالتالي إدخالها في باب «التحريم»، رغم أن حسن البنا بفكره الواقعي حاول أن يجد صيغاً جامعةً لكثير من المتناقضات في عصره مثل «الإسلامية والقومية والوطنية، والديمقراطية، والدستور، والأحزاب...» ما لم يستوعبه اللاحقون، فشنوا حربهم الشعواء على الوطنية والقومية والديمقراطية والاشتراكية والعلمانية باعتبارها جميعاً كفراً أو جهالةً أو ردةً، فأصبح حتى التفكير بها أو نقاشها محرماً، وإن حدث تطور كبير في الأفكار وطرق الفهم.

بعد مرور ٨٠ عاماً على فكر «الإخوان المسلمين» يخرج منهم - وعليهم - من يؤمن بما شنعوه واتهموه وحرّموا نقاشه، وفي ذلك فتح عقلي وقدرة على التطور ورغبة في التعلم. ومن ذلك ما حصل في تطور لفكر شخصيات إسلامية معتبرة، ومنهم في الإخوان المسلمين ممن تقبل مفاهيم الوطنية والديمقراطية ثم العلمانية أو

والعدالة، أو مرادفاً للإنسانية، أو نمط تفكير علمي أو فكرة جامعة عالمية، ومنهم من تطرف ليعتبرها «ديناً» يرفض الأديان الأخرى ويهزأ بها «العلمانية»، فتعددت السياقات التاريخية وتعددت التعريفات ثم تعددت التنقيحات والرؤى، وكذلك الأمر مع التجارب في المجتمعات الأوروبية والآسيوية والأميركية تحديداً.

ما يهمننا في سياقنا الإسلامي أن الإسلاميين ما زالوا ينبذون ما لا يفهمون، أو يتوجسون ريبة أو تشككاً في الحد الأدنى مما هو وارد من الغرب، ويأنفون أو يرفضون أو يتخرجون من استخدامه، ومن شق عصا الطاعة في هذه، وفكر وقدر وتدبر وفهم في غالبه، إما شق طريقاً له مختلفة وإما خرج من جماعة «الإخوان المسلمين» كمثل أو بقي يكتم فكره، أو بقي ضمن الفكر السلفي الماضي يكتفّر علناً حتى اليوم مفهوم «العلمانية» على تعدد تعريفاته. سنعرض للمفهوم بتعريفاته العديدة وإن باقتضاب، وكيف نظر إليه علماء ومفكرو المسلمين ومنهم من في حركة فتح.

العلمانية ولعنة الفراعنة

ليست العلمانية لعنة الفراعنة كما أنها ليست نظرية مصمتة، ولا هي نظير الكفر أو الشيطان أو ضد الأديان في الفهم الحديث المتطور للمفهوم لا سيما أن نشأتها جاءت بصيغة، وتمت المغالاة لتصبح عند البعض ديناً مناهضاً للأديان، وعند آخرين على مسافة متساوية من المواطنين بأديانهم فتعددت ألوان فهمها وأشكالها.

في أحد تفسيراتها أو بتطوير للمفهوم، ما يعني نقضهم للقوالب الجامدة «بل وللإشراكية بصيغة الوعي بالعدالة الاجتماعية وليس الأخذ بالمادية الديالكتيكية التي تنظر للإلحاد».

لذلك عندما «نتهم» حركة فتح بأنها علمانية! كأنك تقول «نتهم» الحركة بأنها متطورة ومنفتحة وتفهم مسبقاً وتناقش وتتجاوز في ما لم تفهمه التنظيمات الأخرى أو بعضهم إلا المتأخرين كثيراً. الدعوة لدولة ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين دون تحيز هذا هو حقيقة الفكر السياسي الأصل منذ العام ١٩٦٨ الذي طرحته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» سواء أسماه الغرب أو أسماه المخالفون ديمقراطية أو علمانية أو فتاوية. هذا لا يهم فهو ليس «تهمة» لترد وليس نقصاً بالفهم يحتاج لتعديل بمقدار ما هو وعي بحقائق الأرض حينها، والمستقبل - الذي أصبح اليوم لمن كان أعمى - واضحاً كالشمس، إذ لا عيش في فلسطين «كلها» إلا وفق الصيغة الفتاوية للدولة الواحدة منذ العام ١٩٦٨.

ومع ذلك، فإننا من الممكن أن نرجع قليلاً لنناقش بشكل علمي دون أحكام مسبقة أو اتهامات أو تشنيع أو تحريم أو إطلاق صفات «سيئة السمعة» على مفهوم «العلمانية» لنفهم معاً عن ماذا يتم الحديث؟

في تاريخية المفهوم ودلالاته كتب الكثيرون ممن يمكن الرجوع إليهم، فمنهم من جعل المفهوم فلسفة حكم، أو طريقة إدارة، أو قاعدة للمساواة

- لا معاداة للدين وإنما منع استغلال الدولة له لتبرير سياساتها.
- إنقاذ الدين من تلاعب السلطة لأغراضها. وبذلك تكون العلمانية كما عرّفها «لوك» فلسفة أو أداة حكم، وتكون الدولة وسيلة، وليس كما جرى من تطبيقات أو عشرات التعريفات اللاحقة التي وصل الأمر بكثير منها للقول بموت الإله، والتشجيع على الإلحاد، ومعاداة الدين تحت راية العلمانية كاليقظة في فرنسا، وخاصة فيمن يسمونهم اليوم «العلمانيين» أو أولئك الذين غالوا وتطرفوا فاتخذوا العلمانية ديناً دون سائر الأديان فعكسوها في سائر تفاصيل المجتمع.

المفكرون الإسلاميون وراشد الغنوشي والعلمانية

يقول د. محمد عمارة: «إسلامنا علماني بامتياز، ومصطلح العلمانية، لا يمثل عدواناً على ديننا، ولا انتقاصاً من إسلامنا، بل على العكس يمثل العودة بديننا الحنيف إلى موقعه الأصيل، وموقعه المتميز في هذا الميدان»^{٢٣}

ويرى جمال البنا في «رسائل الإسلام والحرية والعلمانية»: «أن ثمة علمانية إسلامية تتأسس على حرية الفكر والعقيدة، وانتفاء وجود نظام سياسي ديني في الإسلام».

يعرف الأستاذ أحمد خلف الله^{٢٤} العلمانية على أنّها «حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن السلطة الدينية، وليست فصل الدين عن الدولة»، وهو من التعريفات التي تلقى قبولاً عاماً.

ما بين «العلمانية الشاملة» التي تلغي دور الدين في المجالات كلها سواء في السياسة أو المجتمع أو القيم والأخلاق الدينية المنشأ، وتعلي من شأن الإنسان فقط دون مرجعية كما عرّفها د. عبد الوهاب المسيري إلى «العلمانية الجزئية» أيضاً كما يعرفها التي تبعد إقحام الدين في الدولة والسياسة، فتتحول تلك «الشاملة» للملكية الإقطاعية في أوروبا التي سادت باستخدام الدين لتبرير حكمها وتسلطها وجبروتها على الناس، وفي آلية تناوب مع الكنيسة ما هي مرفوضة عند د. عبد الوهاب المسيري - ومفكري التنوير الإسلامي - الذي اعتبر «العلمانية الجزئية»^{٢٥} من حيث فصل الدين (استغلال الدين) عن الدولة «استغلال الحاكم بالدولة للمذهب في الحكم» اعتبر هذا الفصل مقبولاً، بل وزاد على ذلك د. راشد الغنوشي إذ أصل لهذه العلمانية الجزئية وقرر أن لها قبولاً في الفكر الإسلامي وأسماها العلمانية الجزئية المؤمنة.

نعيش اليوم في زمن مختلف كلياً عن ذاك الزمن الذي انطلقت فيه الثورة الفرنسية، ومنذ ذلك الوقت بل قبيله وحتى اليوم جرى في النهر ماء كثير وتطورت وتعددت الأفهام. وكان الفيلسوف جان لوك قد وضع في القرن الـ١٧ أسس العلمانية بالنقاط الآتية:

- عدم انحياز الدولة لدين أو مذهب معين، لأن في ذلك تشجيعاً للناس على النفاق.
- وحدة الدولة، والتعايش السلمي بين المواطنين وحرية العبادة.

لكن دعنا نعرض على طرح راشد الغنوشي، فعندما أراد الشيخ راشد الغنوشي^{٢٥} أن يعرض للعلمانية استخدم أسلوباً ذكياً، لعلمه بمقدار الرفض وعدم التقبل من المستمع المسلم «وخاصة الإخواني» للمفهوم، الذي خضع تحت وطأة «أخونة» فكره بالنقائض، التي لا حل لها بين المصطلحات، حيث عمد الغنوشي للتدرج بالعرض خطوة خطوة لتقديم العلمانية بأقوال الآخرين مميّزاً على درب د. عبد الوهاب المسيري بين «العلمانية الشاملة» و«العلمانية الجزئية» ليطلق على الأخيرة «العلمانية الجزئية المؤمنة» وإن خالفه في ذلك د. مصدق الجليدي^{٢٦} فإن أسلوبه يعد مثلاً يحتذى به لنقض الغث الموروث من جامد الفكر، وفي الدعوة لإعمال العقل، وفي فهم لسنة الكون والأفكار في التطور، ولننظر كيف فعلها الغنوشي بالتدرج:

ابتداءً العرض المتسلسل لفكر المتلقي بعرض مساوئ العلمانية ورفضه لها كتنقيض للدين أو كفسلفة إلحاد، كما يفهم القارئ، حيث يقول مستطرداً «هذه العلمانية الشاملة تتجه قدماً إلى نزع القداسة عن كل شيء وطرد المقدس من العالم ومن كل نشاط اجتماعي أو خلقي، وتحويل كل ما في هذا العالم إلى مجرد أدوات استعمالية ليس أكثر». ثم يرفضها كشمولية متصادمة مع الدين ويرفضها «فلسفة حلولية مادية لا تستبقي من الإنسان غير جملة من الغرائز والاندفاعات» يتبعها بأمثلة ثم يرى عرضها اللاحق لتقديم واستجلاب التقبل لما سيقول إنه «ما يضعنا إزاء معضلات شائكة».

هو في الحقيقة يتدرج ليكسر منطق تحريم النقاش في العلمانية من حيث حكم «الإخوان المسلمين» وغيرهم ذو الطابع القطعي ليخلص إلى القول «أولاً: يمكن اعتبار التمييز بين منظور علماني جزئي وآخر شمولي كالذي كشف عنه الدكتور عبد الوهاب المسيري تمييزاً إجرائياً نافعاً في هذا الصدد، لأنه يتيح لنا تجنب إطلاق حكم عام على مفهوم يبدو لأول وهلة واحداً». ثم يعلن القبول بهذا الفهم للعلمانية «الجديدة» بوضوح، لا سيما أنه جاء «من مصادر الإسلام» كما يرجع ذلك، إذ يذكر نصاً: «ثانياً: العلمانية بصفتها بحثاً حراً عن الحقيقة لا قيود فيه على العقل ولا على التجربة والاستقصاء غير ما يفرضه العقل على نفسه من قيود منهجية، ومن احترام لإنسانية الإنسان، العلمانية هذه بصفتها حرية مطلقة للعقل في البحث والنظر والتجربة لا يعترضها من مصادر الإسلام معترض». إذن لا يوجد لهذا المفهوم العلماني من مصادر الإسلام أي معترض!^{٢٧}

لماذا نقتبس بتوسع من د. راشد الغنوشي؟ لأسباب ثلاثة، أولاً لأنه من «الإخوان المسلمين» وما زال زعيم حزب إسلامي «إخواني» وصل إلى الحكم فترة، وهو إلى ذلك مفكر إسلامي مستنير كلمته مسموعة، فلم يُكفر أو يُفسق أو يُتهم عندما قال ذلك بل أصبح كلامه لأنه من «الإخوان المسلمين» جزءاً من الموسوعة الإخوانية على شبكة الإنترنت.^{٢٨}

نلاحظ أن فهم الغنوشي المتطور للعلمانية

«الجزئية المؤمنة» أو «المعتدلة» يرتكز إلى قواعد هي أن لا وصاية على العقل، وضرورة الالتزام بالقيم، ولا للاستغلال السياسي للدين، مشيراً لاتساع الدولة للمؤمنين وغيرهم، ومن النص «المقدس» يؤخذ روحه ومقاصده، والهدف دولة القانون والمؤسسات والتعددية.

وغني عن القول تصريح رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي آنذاك عندما حط رحالة في القاهرة التي يحكمها محمد مرسي في حينه عام ٢٠١١ وقابلته جماهير «الإخوان» بلافتات إعادة الخلافة، فقال: «أنا مسلم أحكم دولة علمانية»، موضحاً أن العلمانية تقف على مسافة واحدة من الأديان وكل المواطنين الدينيين واللاذنيين. وأكد أن «الدولة العلمانية لا تعني دولة اللادين، متمنياً وجود دولة مدنية تقوم على احترام جميع الأديان والشرائع في المجتمع في مصر». وموضحاً أن «العلمانية الحديثة لا تتعارض مع الدين بل يجب عليها أن تتعايش معه». مؤكداً أنه «لا تعارض بين الإسلام والعلمانية بمفهومها الحديث».^{٢٩}

إن فالفهوم سواء أُعتبر «مذهباً فكرياً» أو أسلوباً في إدارة الدولة أو فهماً محدداً فهو كما هي الأفكار المجتمعية كافة يتغير ويتطور ويفهم من جهات عديدة، ويتغير بتغير الظروف والأزمان، فما هي رياضيات - كما قال أردوغان - وإنما علم متجدد، لذلك قبله الكثير من الإسلاميين ليس رياً وليس تبعيةً وليس مجارة للمجتمعات وإنما بفهم علمي صحيح باعتقادي. ومن هنا يتضح الفهم العلمي للمفكر العربي

من قيادة حركة فتح خالد الحسن «أبو السعيد» الذي قال دون وجل وبقوة، وقبل غيره «إن الإسلام دين علماني»^{٢٠} بمعنى إعمال الفكر وحرية الرأي واستخدام العقل، ما نظر له لاحقاً عمارة والغنوشي وأبو الفتوح وما قاله بعبارة خالد الحسن نفسها نصاً المفكر الإسلامي جمال البنا.

«إن أسس الدولة العلمانية»^{٢١} تقوم على أن حق المواطنة هو الأساس في الانتماء، بمعنى أن البشر جميعاً يجب أن يتساووا أمام القانون، بصرف النظر عن أي فوارق، ودون وصاية من أحد، إلا حكم القانون الذي لا بد أن يساوي بين جميع المواطنين، ويكفل حرياتهم في العقيدة دون محاذير أو قيود، وأن المصلحة العامة وبالتالي الخاصة، هما أساس التشريع، وأن نظام الحكم المدني يستمد مقوماته من دستور يحقق العدل، ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان وكرامة الفرد، من غير تمييز في العرق، أو اللغة أو العقيدة أو التفريق بين الرجل والمرأة. وكل هذه المطالب التي يدعو إليها العلمانيون، ليس فيها ما يخالف في أن يكون الإنسان مسلماً ملتزماً بعقيدته، وينهج نهجاً علمانياً»^{٢٢}

العلمانية في فكر حركة فتح وأدبياتها

في داخل حركة فتح ومنذ العام ١٩٦٨ حتى اليوم لم ترد اللفظة بأي معنى من المعاني في أدبيات الحركة الرسمية، وتحديداً في نظامها الداخلي الذي تطور كثيراً أو في تعبئتها الداخلية

عبر ما تسميه الحركة «الأديبات» أو في برامجها السياسية السنة «للمؤتمرات الستة حتى ٢٠٠٩» إلا إن كان فهم «الدولة الديمقراطية على كل فلسطين لكل من فيها من مسلمين ومسيحيين ويهود» يعني العلمانية الكافرة عند أتباع هذه الأفكار القطعية.

ولكن من المفيد البدء بالإشارة هنا إلى «ديمقراطية» الحركة - رغم تبنيتها المركزية الديمقراطية- ورحابتها حيث إن النظام الداخلي لحركة فتح يقبل بانتماء أي كان من أي ديانة أو حتى جنسية للحركة بشرط الإيمان بمبادئ الحركة وأهدافها في تحرير فلسطين، فلا تمييز ولا تعصب، لذا ينتمي للحركة من المسلمين والمسيحيين واليهود اليوم الكثير حتى في المجلس الثوري لحركة فتح.

كما أن خلع رداء الحزبية والانتماءات الأيديولوجية السابقة لأي منتم للحركة وبشكل فردي، كان وما زال شرطاً، فالحزبية من حيث هي تعصب تنظيمي أعمى سواء للفكرة أو الحزب أو للقائد شيء مقيت استبدلته الحركة بالتعبير عن الولاء لفلسطين لا للتنظيم، كما أتاحت مساحة رحبة للحوار والتلاقح والتصارع بين التيارات التي عجت بها الحركة في مرحلة زخمة من المراحل حيث تصارع الماركسي والماوي والتروتسكي والإسلامي والقومي دون إرهاب أو تخويف أو حدود للتفكير أو حواجز، ما ميز الحركة، ولا ننكر أنه نشأ على هامش هذه التيارات العديد من النباتات المتسلقة والعفن وثلة من الانتهازيين.

تتم الإشارة دوماً لما ذكر أكثر من مرة في كتاب القائد الفتاوي صلاح خلف «أبو إياد» حول العلمانية والتي أظهرها الكاتب الفرنسي «إريك رولو» مؤلف الكتاب عن حياة «أبو إياد» ضمن سلسلة مقابلات أجراها معه في العام ١٩٧٨ تحت عنوان «فلسطيني بلا هوية»، وعلى الرغم من أن صلاح خلف لم ينظر داخل الحركة ولا خارجها للمفهوم لأنه في تلك الفترة كان مفهوماً إشكالياً وحمّالاً أوجه،^{٣٣} فإنه مما ورد في الكتاب: «نحن بصفتنا قادة الحركة الفلسطينية، لسنا معارضين من حيث المبدأ للحدود المفتوحة. فنحن لا نزال أوفياء لمثلنا - أو لحملنا وفقاً لتعبير ياسر عرفات - الذي ينص على توحيد فلسطين في دولة علمانية ديمقراطية تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين الذي يضربون بجذورهم في هذه الأرض المشتركة».

يضيف «والحال هو أن الحدود المفتوحة تقود حتماً إلى الحوار ثم إلى التفاهم بهدف قيام مثل هذا التوحيد بحيث يحل بدلاً من المواجهة القومية الصراع الطبقي الذي سيواجه بين الجماهير العربية واليهودية من جهة وبين المستغلين والإمبرياليين من جهة أخرى: أي بين هذه الجماهير وبين أولئك الذي ولدوا الحقد بين شعبينا قبل أن يقودوهما إلى الحرب. إن العائق الذي يحول دون مثل هذا التطور لا يقف في معسكرنا. لأن من لا يريد السلام الشامل والنهائي هو حكومة إسرائيل. كما أن من يخشى الحدود المفتوحة هم قادتها المتطرفون

الذي ينظرون إلى هذه الحدود كتهديد لتماسك الدولة الصهيونية وسياساتها التوسعية. وعلى العكس من ذلك، فإنهم بتعميقهم الهوية بين شعبنا وبتعهدهم للتوترات، يؤمنون طواعية الإسرائيليين ويغذون خوفهم ويواصلون في الحين نفسه استيطان واستعمار ما يطلق عليه بيغن اسم «يهودا والسامرة».^{٢٤}

ويشار في مواضع أخرى من الكتاب لقوله «أولاً عن نفسه ويقتينا أن دار العلوم - في القاهرة - لم تكن لتستجيب للمثال العلماني الذي ارتضيته لنفسه لأنها كانت وثيقة الصلة بالأزهر». ويقول أيضاً: «صحيح أنني كنت حفيد شيخ، وأن أبي مسلم لا يقطع فريضة إلا أن ميولي الطبيعية كانت تحملني على أن أنضم إلى ركب القومية العلمانية».

ورغم ذلك يمكننا القول بوضوح: إن فهم صلاح خلف هذا - على فرضية أن «أريك رولو» كان يتعامل مع النقل بعبارات صلاح خلف نفسها - لم يخرج عن الفهم العام لحركة فتح المتعلق بالدولة في فلسطين سواء أسميتها دولة مدنية أم علمانية أم ديمقراطية أم فتحاوية، وهي التي طرحتها الحركة ممثلة بـ فاروق القدومي «أبو اللطف» ومحمد راتب غنيم «أبو ماهر» قبل أن يصبح ياسر عرفات الناطق الإعلامي للحركة، وطرحتها منذ العام ١٩٦٨ بصيغة «دولة ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة (المسلمون والمسيحيون واليهود) متساوية في الحقوق والواجبات»، وهذه الدولة

العلمانية «بالصيغة الجزئية أو الإيمانية أو المعتدلة بمفاهيم اليوم» بعد أكثر من أربعين عاماً من طرحها، فهمها الكثير من المفكرين ومنهم المفكرون الإسلاميون، بل وفهمها بعض «الإخوان المسلمين» ومنهم د.عبد المنعم أبو الفتوح^{٢٥} عام ٢٠٠٩ عندما كان عضواً في قيادة «الإخوان المسلمين» حينما قال: لا حل للمشكلة الفلسطينية إلا بدولة علمانية في فلسطين.^{٢٦}

ياسر عرفات عندما سئل عن ذلك في العام ١٩٦٩ أتدعون لدولة علمانية؟ قال أنا لا أقول ذلك وإنما ندعوا لدولة ديمقراطية.^{٢٧} وأبو عمار إذ تخرج من استخدام المصطلح، ففي اعتقادي أنه كان متوافقاً مع فكر حركة فتح الوطني الديمقراطي الاستقلالي الذي ينهل من نبع الحضارة العربية الإسلامية، ولا يريد أن يخوض في جدال نظري لا سيما أن «الإخوان المسلمين» كانوا وما زالوا - وفي عديد منهم اليوم - يرفعون سوط التهيب والتخويف والتشكيك والاتهام لكل من يجروء على أن يتحدث بالعلمانية إلى أن كسر المحرم هذا «الإخوان المسلمون» أنفسهم، بالمتنورين منهم وكثير من خارجهم.

قامت حركة فتح منذ البداية بطرح مفهوم الدولة الديمقراطية في أكثر من مؤتمر، ومنها مؤتمر القاهرة لنصرة الشعوب العربية عام ١٩٦٩، حيث قال ممثل حركة فتح «نحن نقاتل اليوم في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهودا في مجتمع ديمقراطي

تقدمي ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية». مضيفاً: «إن ثورتنا الفلسطينية تفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق»^{٣٨} تصدى القائد والمفكر العربي الفتاوي عثمان أبو غربية في أحد لقاءاته عام ٢٠١٣ للمتجاوزين من الكوادر داخل الحركة بين تبني أو عدم تبني مفهوم «العلمانية» بالأفهام المتعددة، ليحسم النقاش والجدل، بالقول: إن حركة فتح لم تكن يوماً علمانية، وإنما هي تنظيم سياسي ثوري تحرري ديمقراطي تقدمي يسعى لقيام دولة مدنية ديمقراطية.

وكتب أبو غربية قبل ذلك دون أدنى إشارة للمصطلح ليقول: «بالمعنى الداخلي لا بد من المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين في إطار الدولة الواحدة، في كل شيء، وبصرف النظر عن الانتماء إلى أغلبية إثنية أو مذهبية أو دينية، أو إلى أقلية، لأن المواطنة يجب أن تتجاوز تقسيمات الانتماء الداخلي»^{٣٩}.

كما يشار لورود مصطلح العلمانية في محاضرات القائد العروبي الفتاوي أيضاً هاني الحسن في لندن وهو يخاطب الغرب بمفهومهم عن العلمانية التي تعني المساواة والديمقراطية مع عدم إهمال دور الدين في الأمة والمجتمع والقيم والناس، وإنما عزل تأثير السلطة الدينية أو السياسية في الحكم عن استغلال الدين في

فرض الرأي أو تبرير السياسات واحترام الأديان والتعددية الفكرية.

ويشار أيضاً للدكتور نبيل شعث من قيادة حركة فتح، الذي كتب مقالة في مجلة «شؤون فلسطينية» في عدد أيار من العام ١٩٧١ تحت عنوان «فلسطين الغد» قام بالتنظير فيها للدولة الديمقراطية - تعود الفكرة اليوم مع تعديلات تحت عنوان الدولة الديمقراطية الواحدة - باعتبارها فكرة حركة فتح واعتبرها من زاوية شكل النظام السياسي تشمل كل سكان فلسطين آنذاك عرباً ويهوداً، وكل المنفيين الفلسطينيين، موضحاً: «ولن تكون دولة ثنائية القومية أو طائفية؛ بل دولة موحدة علمانية... ولن تسمح بالتمييز طبقاً للعرق أو الدين أو اللون... والجميع فلسطينيون في حقوق متساوية دون أي حقوق خاصة أو امتيازات»، ويرفض الانغلاق لهذه الدولة أو قيام دولة يهودية، بمعنى أنه جعل من دعوته المبكرة هذه حائطاً صلباً ضد العنصرية أو التمييز اليهودي الذي يظهر اليوم في العام ٢٠١٥ تحت دعاوى «الدولة القومية اليهودية»، وقال في مقاله أيضاً إن الدولة لن تكون مبنية على أساس الأديان الثلاثة وإنما «ستسمح للناس بممارسة معتقداتهم الشخصية بكل حرية».

ومهما يكن، فهذه الآراء الجريئة التي ورد فيها مصطلح «العلمانية»، أو ما يعد عند المفكرين فكراً علمانياً «جزئياً» ليست عيباً ولا حراماً، بل تُعدّ عياً مسبقاً من أصحاب هذه الأفكار المتطورة، كما أوضحنا سابقاً ضمن تطور المفهوم حتى

في ثنائية فتح والإسلام

لم يتحدث أحد عن حركة فتح والمسيحية أو المسيحيين، لأنهم يعلمون أن التربية الوطنية السياسية الفتاوية تعتمد المواطنة والانتماء الوطني لا الطائفة أو الدين، وإنما كل الحديث الذي يواجه كوادر فتح خاصة من الطلاب يدور على فتح والدين الإسلامي وكأنا مطلوب من كل مسلم يومياً أن يقدم فاتورة دينية أمام مدعي النيابة عن الله في الأرض، في خلط عجيب بين البناء الروحي والتربية السياسية، أو كأنا مطلوب من كل مسلم فتاوي أن يقدم كشف حساب لأصحاب الفتوى من الجهلة المعممين وغير المعممين الذين يطلقون الأحكام والالتهامات جزافاً، فهذا مسلم وهذا مرتد وذلك كافر لتشتعل آلة الحقد المجنون رصاصاً وإلقاء من أعالي البنايات وأرجلاً مثقوبة ورؤوساً مهشمة وصلت لأكثر من ٤٥٠ جريمة ضد الإنسانية في قطاع غزة، والقائمون عليها من مدعي الإسلام الذين لا يفقهون للحظة مدى حرمة الدم عند الله سبحانه وتعالى.

حركة فتح والعقل

لا تحتاج «فتح» للدفاع عن نفسها أبداً أمام الذين يخلطون الزيت بالخل، فيجعلون من الدين وقود السياسة، ويجعلون من الحرام والحلال طعام السياسيين ولا يميزون بين العقل والإيمان ولا يستطيعون أن يروا الدين هادياً ومرشداً للفكرة لا متحكماً ومتسلطاً على العقل، فالله سبحانه وتعالى خلق الخلق وترك لهم حرية الخيار يفعلون ما يشاؤون بمنحة العقل، وأنزل

لدى تنظيمات أو شخصيات أنفت من التعامل مع العلمانية في البداية، وفي ذلك نقرر أن من ذكرناهم من قيادة الحركة فكروا واجتهدوا ولم يلزموا أحداً باجتهدهم، ومنهم هاني الحسن الذي كان مؤمناً ومتديناً ويؤمن فعلاً بما آمن به كل من الغنوشي والمسيحي ود. عبد المنعم أبو الفتوح أي ما يسمى «العلمانية المؤمنة» وهو ما نادى به هاني الحسن كرأي من داخل الحركة. الزمن الذي كانت فيه العلمانية ضد الكفر أو ضد الدين،^٤ كما فهمت كلها، كانت الدنيا غير الدنيا، فالحرج و«التابو» قد تم كسره، وحصل هذا الكسر في سياق كسر القيود على التفكير والتأمل والعقل في مختلف الأفكار التي جعلها الإخوان المسلمون الذين قدسوا فكرهم وأسقطوا «الأخونة» بمحرماتها وقداستها على لا وعي الناس، ما دعا - إلى ما سبق - مفكراً إسلامياً سودانياً كبيراً هو «بابكر كرار» إلى تبني إنشاء «الحزب الاشتراكي الإسلامي» رغم قطعية التعارض عند «الإخوان» بين الإسلامي والاشتراكي، والمرتبب بقطيعات «الإخوان» المناهضة للمفاهيم الخمسة وهي: الوطنية والقومية والاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، والتي حينما تحرر منها، أي من هذه الطريقة المغلقة في التفكير - أصبح العقل المسلم والمؤمن المفكر قادراً على مناقشة أو نقض أو تعديل أو تأصيل الأفكار، ليأخذ منها ما يستقيم مع فهمه للدين في السياق السياسي، ومتغيرات العصر ومقتضيات مقاصد الدين.

ومنظمات إفريقية وآسيوية وعالمية، وانضمت عضواً في الاجتماعية الديمقراطية «الاشتراكية الدولية»^{٤١} من حيث تحض هذه المنظمة على العدالة وحقوق الإنسان والحرية والمواطنة والمجتمع المدني، نأخذ منها مساحة الرحابة التي نستمدتها من عمق حضارتنا العربية الإسلامية ونتوافق على قاعدة الإنسانية والكونية.

فتح وعلمانية الإسلام

إن كانت حركة فتح حركة علمانية، وهو ما لم تسجله في أديباتها الرسمية أبداً، وهي علمانية الدين الإسلامي كما قال المفكر العربي الفتاوي الكبير خالد الحسن، بمعنى تلك الأمة التي احترمت الفكر والعقل وفضاء الحرية والتعددية في ظل الإيمان، ورفضت الظلمة وتقديس الأشخاص والتكفير.

لم تقل حركة فتح يوماً إنها ذات فكرانية «أيديولوجية» مطلقاً، لا إسلاموية ولا شيوعية ولا قومية ولا غيرها، ولم تقل إنها تشكل حزباً سلطوياً، يعشق الكراسي ويتغنى بالألقاب، كما لم تتبن طرحاً مجتمعياً بعيداً عن حضارتنا وثقافتنا رغم الكثير مما يقال بهذا الشأن، وإنما قالت بالثورية كما قالت بالديمقراطية - وكفى - الديمقراطية التي خشيتها الإسلامويون «المتحزبون» وكفروها ثم تبناها، وقالت بالمجتمع المدني الذي خشية الإسلامويون وكفروه ثم تبنوه، وقالت بحقوق الإنسان وحقوق المرأة التي رفضها الإسلامويون باعتبارها نتاج الغرب الكافر ثم

لهم القرآن هادياً ومرشداً - لمن شاء - ولم يوكل عنه أحداً ليكون هادياً ومرشداً نيابة عنه فينزع المنحة من الناس، وهذا ما تدركه «فتح» وتعمل به. أو كما يقول الكاتب المغربي قاسم شعيب: «إن الحقيقة التي يغفلها النصيون هي أن القرآن لم يأت بديلاً عن العقل بقدر ما جاء هادياً له ومرشداً، فمثل العقل والقرآن^{٤٢} كمثل البصر والضياء فلا العين يمكنها أن تبصر دون ضياء، ولا الضياء قادر على أن يجعل الأعمى بصيراً، وهذا يعني أن العقل والنص يتكاملان من أجل خدمة الإنسان والتخلي عن أحدهما هو تخل عنهما معا»^{٤٣}.

رجال ونساء حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» هم فرسان العقل في الحضارة العربية الإسلامية وأصحاب التربية السياسية التعددية الديمقراطية، لا يقيمون وزناً لاتهامات الرجعية والزندقة والردة والعلمانية «من حيث هي كفر برأيهم» «لأن الأفواه ذاتها التي تكيل الشتائم والاتهامات هي ذاتها التي كانت تشتم «الوطنية» و«القومية» و«الديمقراطية» و«الاشتراكية» ثم عندما لمع في رأسها - أو رأس بعضها - نور الفهم تبنتها وقبلتها وربما ليس كلياً، وربما تكتيكياً - وقبلها المستنثرون جميعاً - ريثما تنقلب على هذه المفاهيم - فلم تعد حركة فتح كافرة بعد ذلك»^{٤٤}.

حركة فتح في الاشتراكية الدولية

في ظل الفهم السليم لدى حركة فتح للمجتمع المدني والتعددية الديمقراطية تعاونت الحركة مع منظمات عدة منها منظمة العالم الإسلامي،

تبناها بعضهم إلى الدرجة التي طالبوا فيها بقيام دولة علمانية في فلسطين.

بإمكاننا القول في ذيل هذا البند: إن المفهوم، مفهوم «العلمانية» له من التعريفات السلبية الكثير، وفيه من البذور الإيجابية الكثير، ما دعا المفكرين المسلمين المنتورين إلى تبنيه كما يفهمونه أو كما تطور أو كما طوروه، فسقطت محرمات «الإخوان المسلمين» وإرهابهم الفكري أولاً^٦، ما دلل على قدرة وحيوية قديمة متجددة داخل حركة فتح للنقاش والجدل في المفاهيم السابقة إلى الدرجة التي قال فيها البعض من قيادة الحركة بعلاقة الاقتران بين الإيمان مع الفكرة العقلية، ما لحقهم به مفكرون إسلاميون آخرون ممن ذكرنا.

المادة ٥ من مشروع الدستور الفلسطيني بالتعديل للعام ٢٠٠٣ تقول: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين. وللمسيحية ولسائر الرسالات السماوية قدسيته واحترامها. ويكفل الدستور للمواطنين أياً كانت عقيدتهم الدينية، المساواة في الحقوق والواجبات». وتقول المادة ٧: «مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. ولأتباع الرسالات السماوية، تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقاً لأشرايعهم وملهمهم الدينية في إطار القانون، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله».

خلاصة القول حركة فتح التي احتضنت الحوارات الفكرية بشتى أصنافها من اليسار

إلى اليمين، تدعو بوضوح اليوم ليس عام ١٩٦٨ وليس عام ١٩٧٣ وإنما عام ٢٠١٥، ومن خلال دستور دولة فلسطين إلى دولة ديمقراطية مدنية، الإسلام دينها واحترام كل الأديان والشريعة من التشريع فيها، ولنسترجع المادة ٦ في استراتيجية الحركة الواردة ضمن برنامجها السياسي عام ٢٠٠٩ (ص ١٦) والتي تقول:

فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة، وللمسيحية نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو مقدار إيمانهم، ونحترم حرية العبادة للجميع، بمن فيهم اليهود، وقد انطلقت حركتنا تدعو لدولة ديمقراطية لا طائفية للمسلمين والمسيحيين واليهود.

تستلهم الحركة القيم الروحية والدينية من الإسلام والأديان السماوية، وتنتمي فكرياً إلى الثقافة العربية الإسلامية لأنها حركة شعب يحافظ على القيم الأخلاقية والروحية، ويؤمن بالله ورسوله وكتبه، ولكن فتح حركة لا تقبل الطائفية، وترفض التعصب والتطرف وترى أن الأديان السماوية تحض على الإخاء والتسامح والتعايش بين الشعوب».

عندما يكتب عثمان أبو غربية عن فكرة البناء الوطني بما هو المقصود داخل الدولة القادمة، حديثاً «أي عام ٢٠١٣»، لا يبتسر المصطلحات ولا يتوه بينها، ولا يستخدم المصطلح الإشكالي

«العلمانية» لعلمه بتعدد الأفهام، ولأنه يريد أن تستمر حركة فتح تنظيم العقل والعمل والإبداع لا التنظير الفارغ، فيتوجه مباشرة لعرض المبادئ وليسها كل شخص ما يريد أن يسميها، فإنه يراها - أي الدولة والبناء الوطني - تنطلق: «من فكرة العدالة والحرية معاً،^{٤٧} واستناداً لهذا البرنامج تصنع فتح رؤيتها وبرامجها التفصيلية في مجالات ومحاور الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وعليه: من الأساسي استمرار العمل على ضبط انبثاق برنامج البناء الوطني من منطلقات حركة فتح الأساسية والتي تقوم على الأهداف والمبادئ الكبرى وهي: العدالة، والحرية، والتقدم، والسلام القائم على العدل في إطار الترابط والموضوعية والذاتية في نظام سياسي اجتماعي اقتصادي». مضيفاً

«وكذلك تحقيق القيم المعاصرة في المواطنة حرية التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي والإلزامي والطوعي، وبناء الإنسان».^{٤٨} وماذا نريد أكثر من ذلك كمواطنين؟

إن حجم الإيمان ومساحته في القلب من اختصاص الله جل جلاله لأن أكرمكم عند الله - وليس عند الناس - أتقاكم، فما بين الناس المعاملة والقانون والدستور واحترام الحقوق لا البحث في العقول والصدور.

وفي المجتمع الديمقراطي المدني من حق الجميع أن يعيش ويعبر بصرف النظر عن فكره أو دينه أو مذهبه بشكل تام.

وطنيون ديمقراطيون

عندما سئل ياسر عرفات وهو الناطق الرسمي باسم حركة فتح أجاب بأننا ديمقراطيون وثوريون، ورفض أي صفة غير ذلك عن حركة فتح، وهي كذلك ولا تزال.

إن حركة فتح التي ضمت أطياف الفكر الإنساني كافة اشترطت وما زالت «نزع رداء الحزبية» من عتبة بيت «فتح»، واشترطت تركيز

«العلمانية» لعلمه بتعدد الأفهام، ولأنه يريد أن تستمر حركة فتح تنظيم العقل والعمل والإبداع لا التنظير الفارغ، فيتوجه مباشرة لعرض المبادئ وليسها كل شخص ما يريد أن يسميها، فإنه يراها - أي الدولة والبناء الوطني - تنطلق: «من فكرة العدالة والحرية معاً،^{٤٧} واستناداً لهذا البرنامج تصنع فتح رؤيتها وبرامجها التفصيلية في مجالات ومحاور الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وعليه: من الأساسي استمرار العمل على ضبط انبثاق برنامج البناء الوطني من منطلقات حركة فتح الأساسية والتي تقوم على الأهداف والمبادئ الكبرى وهي: العدالة، والحرية، والتقدم، والسلام القائم على العدل في إطار الترابط والموضوعية والذاتية في نظام سياسي اجتماعي اقتصادي». مضيفاً

مؤمنون لا ملحدون

اتهمت حركة فتح في البدايات^{٤٩} ولسنوات طويلة باليمينية والتدين؟! والآن تتعرض الحركة بأبنائها المؤمنين الموحدين - على مختلف أديانهم أو مذاهبهم - لاتهامات باطلة بل وسخيفة بالكفر أو الإلحاد أو الردة؟! أو الضلال، وكأن الإيمان وصفة سحرية معلبة يمتلكها فقط مجموعة من

البندقية وغصن الزيتون

البندقية وغصن الزيتون شعار أطلقه كتائب شهداء الأقصى يداً ثوريةً مصاحبةً لانتماضة الشعب الفلسطيني المجيدة منذ وطئت قدما شارون أرض المسجد الأقصى عام ٢٠٠٠، وفي رد ثوري على العرض غير المقبول الذي قدم للزعيم ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية ورفضه بكل إباء وكبرياء وضياء، لأنه لا تفريط بالثوابت الوطنية في حركة فتح، تلك الثوابت التي أقرتها «م.ت.ف»، هكذا علمنا عرفات صاحب هذه المقولة مقولة البندقية والغصن منذ العام ١٩٧٤، حياً وشهيداً.

في الانخراط في البحث عن حل عادل وشامل للقضية، لا تستجدي «فتح» الحل، ولا تلقي البندقية، فهي تساند حملة المشاغل والبنادق لأنها من علم العالم معنى الشعلة والبندقية المسيّسة، فكانت الرؤية الفتاوية الثابتة تؤكد المرة تلو الأخرى أن النصر هو بوابتها وأن الثبات هو عنوانها لأنها إرادة الناس وإرادة الشعب حيث العناق يمثل أشكال الكفاح كافة، كل حسب مرحلته وعوامله التي تقدرها الحركة.

إن فتح التي جعلت القرار الفلسطيني المستقل شعاراً خالداً، فتحت للوحدة الوطنية باباً عريضاً ضمن إطار المنظمة، وأشركت الأمة في واجبها - وإن بالحد الأدنى - لدعم الشعب الفلسطيني والمقاومة، ولم تنس العامل

وتكريس وتخصيص وأولوية كل الجهد من أجل تحرير فلسطين، كل فلسطين.

فتح وأثواب النضال

من الكفاح المسلح كطريق حتمي ووحيد إلى أشكال النضال كافة، استطاعت حركة فتح أن تغير من فكرها السياسي استناداً إلى فهم واع لتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية وقراءة واعية لتغيرات العالم.

من المطالبة بفلسطين كاملة إلى المطالبة «المرحلية» بأي جزء من الوطن وصولاً «لثوابت» التي استقرت كدولة فلسطينية بعاصمتها القدس على حدود ١٩٦٧ وذلك منذ إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ استطاعت «فتح» أن تلبس ثوب العسكر والثوب السياسي وثوب المناضل بالإعلام والمناضل المجتمعي، فبنت وعمرت وأنجزت مع الدخول للوطن عام ١٩٩٤. أطلقت حركة فتح القدرة على اكتشاف المخارج ضمن معادلة الثورة، فكانت العاصفة ثوب العنف الثوري لحركة فتح منذ الانطلاقة، ثم أطلقت أثواباً أخرى مثلت اجتهادات ومبادرات تحكم عليها إنجازاتها مثل «صقور الفتح» و«الفهد الأسود» ثم «كتائب شهداء الأقصى»، لتمثل في حركة فتح أثواباً تلبسها جماعات في الحركة وتقدم خطوات إلى الأمام ثم لا تلبث أن تعود إلى حضان الحركة الأم التي تضم «المبادرات» وتطلق الأحداث وترسم الحقيقة واقعاً حياً يسعى.

الخارجي وضرورة الدعم العالمي، خاصةً بعد تراجع المعادلة تراجعاً حاداً أولاً منذ خروج مصر من المعادلة العسكرية، وثانياً منذ خروج الاتحاد السوفييتي من معادلة القوى العظمى، لتصبح الساحة مفتوحة لقوة العولمة الوحيدة: الولايات المتحدة الأميركية.

المجتمع الفلسطيني والتنظيم المتوازن

الشعب الفلسطيني شعب بسيط مرح غير معقد رغم المآسي التي تلاحقه ولا تمل من التسلط عليه، وهو شعب يحب الفرح رغم الوديان السحيقة التي تفصله عنه ورغم تكاثر الجراح، وشعب يفهم اللمسة الحانية المحبة ويميزها بسهولة، ويعي أهمية البسمة والوجه الطلق ولحظات السعادة لافتقاده الكثير من الأحبة شهداء وجرحى وأسرى، لذلك فهو شعب وسطي لا إفراط ولا تفريط، لا تشدد ولا تهاون لديه.

وكذلك كانت حركة فتح وسطية المجتمع أو واقعية الفكر والأداة، وسطية أو واقعية الفهم والوعي الجمعي الشعبي، جمعت الأطياف الشعبية والمختلفين في نطاق السعي المشترك للنضال بأشكال متعددة ضمن هدف التحرير والعودة.

إن حركة فتح هي فكر الوطنية والواقعية في الحضارة العربية الإسلامية، المتصالحة مع الحضارات والأفكار الإنسانية، ولأنها كذلك فهي لا تقبل التزمت والتشدد ولا تقبل خلط الديني

بالسياسي والحزبي، ولا التنظيمي الثوري بالدعوي.

ولا تقبل حركتنا تقسيم الشعب إلى مؤمن وغير مؤمن، إلى وطني وغير وطني، إلى أحباب الله وأعداء الله، إلى أناس مستقيمين وآخرين معوجين، فالكل فلسطيني والكل وطني وذاك هو الأصل، والكل يسعى لتحقيق صيغة معادلة الحق والنضال فلا تشدد ولا تطرف ولا تهاون ولا إسفاف.

إن فتح المجتمع الوسطي المعتدل العقلاني في ظل تنظيمات الفكرانية «الأيديولوجية المتعصبة» صعب عليها كثيراً أن تنافس المنظرين المؤدلجين كلامياً، ولكنها كانت دوماً تنافسهم في الشارع والعمل في خدمة الشعب كل الشعب وفي استلهاهم متطلبات الجماهير وقراءة وعيهم وطموحاتهم الكبيرة والصغيرة، فلم تهمل السعي للوصول لفئات الشعب كافة من نجارين وحدادين وعمال وأطباء ومعلمين ومرأة وطلاب وأطفال وعلماء وإعلاميين وفنانين، دون تمييز لمن هو منتم لحركة فتح أو غير المنتمي لها في تلمس الحاجات وبلوغ المراد.

إن فتح الواقعية السياسية مشيئة الجماهير، فمن اثبتق من المحيط الزاخر محيط حضارتنا العربية الناهضة والمتقاطعة مع أفكار التحرر والتقدم والاجتماعية الديمقراطية في العالم، ومن نشأ في محيط الجماهير لا يمكن إلا أن يكون سمة من سمات الجماهير، وصفة من صفاتها وتجلياً من تجلياتها.

خاتمة

الهوامش

- ١ إن حركة فتح حركة حيوية متفاعلة لا تجمد عند فكرة أو رأي أو موقف، ولا تتحيز لقديم أو تتفصل عن جديد، ولا تغالي أو تتطرف في النظرة، كما لا تتهاون أو تتساهل فيها، ما يجعلها قادرة على تحقيق التطور في الفهم والتطبيق والتواصل والمشاركة مع فئات الشعب كلها، لأنها حركة ثورية وطنية إنسانية فلسطينية
- ٢ أمنت بالله تعالى ومنطق استخلافه للناس، فكان الشعب بالنسبة لها وما زال المحرك والمولد والمعين الذي لا ينضب، منه تستمد الأفكار المتجددة والمتعددة والابتكارية، ومنه تطور ذاتها، ومنه تغتسل وتلبس أثواباً حديثة، فتنتصر لإرادة الشعب، وتعبّر عن احتياجات الجماهير والأمة وتطلعاتها.
- ٣ إن أبناء حركة فتح هم فرسان العقل في حضارتنا وثقافتنا العربية الإسلامية الرحبة والمنفتحة وبالإثراءات المسيحية الشرقية من أهلنا، وبالإلتهام على تجارب الشعوب.
- ٤ كما أن فكرنا وثقافتنا ذات البعد الأصيل والمتجذّر من جهة مع مكونات الأمة من دين ولغة وتاريخ مشترك وتفاعل مكاني / زمني، وتطلعات... لا يعني الانغلاق أو إقصاء الآخر، وإنما التمازج والتبادل الحضاري في سياق الانفتاح والاستفادة لا الصراع بمنطق الفسطين والإقصاء، حيث إن المحتل هو التناقض الرئيس فكرياً وحضارياً ونضالياً.
- ٥ يقول خالد الحسن في كتابه (يوميات حمار وطني) الصادر عام ١٩٨٤ بالكويت ص ١١٤ (الكلام الكبير بما لا يتفق مع القدرة الذاتية وإمكانية التنفيذ أشبه بمن يقبض على الريح، أو من يتعاطى الحشيش فيخدر نفسه وينام وهو يتصور أنه يفعل الأعاجيب)
- ٦ عندما يضع الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢) قوانين الترقّي كما يراها يذكر فيها أن الإنسانية تمثل منتهى الترقّي، ويضيف مشدداً على نوع آخر من الترقّي هو الترقّي بالروح والكمال. (طبائع الاستبداد ص ١٤٢)
- ٧ د. عادل عامر أنهى دبلومه شريعة إسلامية ثم دكتوراه في القانون وهو صاحب نظرية الحب في الإسلام ومن المفكرين الإسلاميين المتنورين في مصر.
- ٨ من بحث لعامر تحت عنوان المرأة في الفكر السلفي والإخواني في موقع www.civicegypt.org وتجد تعريفات عدة للإسلام بالفهم المستنير عند فتح الله كولن، وراشد الغنوشي ود. شرور وحسن الترابي وغيرهم الكثير.
- ٩ فيلسوف التنوير من القرن الثامن عشر «ليسنغ» تكلم في «البحث عن الحقيقة» فقال ما معناه: «لو خبّرت بين الحقيقة المطلقة والشوق الخالد للبحث عن هذه الحقيقة.. لجنّوت ذليلاً بكل تواضع، وقلت يا رب: أعطني الرغبة في البحث، لأن الحقيقة المطلقة لك وحدك».
- ١٠ يقول الإمام محمد الغزالي: «من إمارات العظمة أن تخالف أحداً في تفكيره أو تعارضه في أحكامه ومع ذلك تطوي فؤادك علي محبته وتأبى كل الإباء أن تجرحه» ويقول أيضاً: الإكراه سلاح كل فقير في براهينه، وكل فاشل في إقناعه؛ كلاهما أعوزه المنطق وأسعفته العصا».
- ١١ «أشار المراقب العام السابق لحركة الإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات إلى أن عمر الإسلام حوالي ١٤٥٠ عاماً، وهو ليس ملكاً لأحد للتحدث عنه، والمتحكم منذ عقود هو العقلية الليبرالية التي أنتجت المتطرفين والمتعصبين الذين يتحدثون باسم الإسلام أو المسيحية، داعياً جميع الديانات السماوية إلى إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره. ولا شك في أن الدين كمفهوم هو مجموعة من القيم والمبادئ التي يتم تطبيقها من جانبين: الأول الاجتهاد البشري المعرض للنقد والتغيير والاستدراك حسب القدرة على تطبيق المبدأ. والآخر تاريخي، والمقصود هنا أن تغير العصور يجب أن تتغير معها الأساليب والطرق، وما يحدث واقعياً على الساحة العربية مخالف تماماً لما يدعو إليه الإسلام الذي هو براء منه». تقرير حول «مؤتمر المرأة وربيع العرب» عام ٢٠١٤ المنعقد في عمان بمشاركة ١٠٠ قيادية نسوية.
- ١٢ في كتاب ثروت الخرباوي (الإخواني السابق)، سر المعبد، يتحدث عن شيخه أحمد أبو غالي من قيادات الإخوان المسلمين.
- ١٣ يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي «لا يوجد في الإسلام نفوذ ديني مطلقاً في غير مسألة إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ ١٠٠ قاعدة وحكم...» وكتابه طبائع الاستبداد يمكن لأي كان تحميله من (الإنترنت)

- ١٨ ورقة عثمان أبوغربية تحت عنوان (محددات عامة لبرنامج استقطابي تعبوي في إطار ثوابت الحركة وبرامجها ومفاهيمها الأساسية) عام ٢٠١٣
- ١٩ اعتبر د.نبيل شعث (عضو اللجنة المركزية في حركة فتح الآن، وليس حينها) في دراسته في شؤون فلسطينية عدد أيار ١٩٧١ أن الدولة الديمقراطية العلمانية (الواحدة) هي رفض كامل للدولة اليهودية.
- ٢٠ (تظهر التأثيرات الحضارية العربية الإسلامية الواضحة في كتابات مفكري الحركة، ومنهم صخر حبش، سواء من خلال الاستشهادات أو الاقتباسات أو الأمثال أو القصص، والإشارات المستقاة من تاريخنا الحضاري العربي الإسلامي، فهو المؤمن بالثورة وحتمية النصر الذي كان يتزود من معين حضارتنا وبالأفق الربح المتماهي معه بإسهامات المسيحية والعالمية.)-من دراسة بكر أبو بكر المشار إليها في فكر صخر حبش التنظيمي.
- ٢١ انظر ما يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي في الإسلامي أو الإسلاموية في كتابه الثمين طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (الإسلامية: مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم بأمراها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء ويحضرها على الإحسان والتحاب وقد جعلت أصول حكومتها الشورى الأستقرائية أي شورى أهل الحل و العقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي...وقد مضى عهد النبي عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بآتم وأكمل صورها)
- ٢٢ العلمانية الجزئية عند المسيري: هي رؤية جزئية للواقع لا تتعامل مع الأبعاد الكلية والمعرفية، ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد وهو ما يُعبر عنه بعبارة «فصل الدين عن الدولة»، ومثل هذه الرؤية الجزئية تلزم الصمت حيال المجالات الأخرى من الحياة، ولا تنكر وجود مطلقات أو كليات أخلاقية أو وجود ميثاقية وما وراثيات، ويمكن تسميتها «العلمانية الأخلاقية» أو «العلمانية الإنسانية».
- ٢٣ كتاب (الإسلام والسلطة الدينية) صفحة ٩٣، ٩٤. ويعد د. عمارة من أشد من كتبوا ضد العلمانية بمعناها المناقض لله، ومعناها الوجودي، أما من ناحية التعامل مع العقل والعلم والحرية فهو يراها في عمق الإسلام كما يراها المتنورون عامة.
- ٢٤ محمد أحمد خلف الله، أديب وعالم لغوي مصري، كان عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ومن مؤلفاته القرآن ومشكلاتنا المعاصرة، ودراسات في النظم والتشريعات.
- ٢٥ للاستزادة في فكره من الممكن مراجعة كتابه «الحرية العامة في الإسلام».
- ٢٦ استناداً لتعريف الغنوشي للعلمانية الجزئية، ينتقد الدكتور مصدق الجليدي فكر راشد الغنوشي ولا يقبله باعتباره يمثل الفكر الإسلامي الإخواني التوفيقي، ما ليس فيه إبداع، ويمثل روح البراغمية السياسية، حسب رأيه، ويقول عن تعريف الغنوشي «وهو ما يذكرنا بالحيل الفقهية التي كان يمارسها
- ١٠ يقول المفكر الإسلامي فتح الله كولن: «إن الجهاد في سبيل الله يجري في جبهتين: الأولى، موجهة إلى الداخل. والأخرى موجهة إلى الخارج. ويمكننا أن نعرف كلاً من الجهادين بالآتي: إن بذل الجهد إلى الداخل عبارة عن عملية إيصال الإنسان إلى ذاته وإلى ربه. أما الجهاد الآخر الموجه إلى الخارج فهو عملية إيصال الآخرين إلى ذاتهم وإلى ربهم. ويطلق على الأول «الجهاد الأكبر» وعلى الثاني «الجهاد الأصغر». حيث إن الإنسان بالأول يبلغ معرفة نفسه بعد اجتيازه العقبات بينه وبين نفسه حتى يبلغ معرفة الله ومحبة الله والذوق الروحاني. أما الثاني فيتحقق بإزالة الموانع بين الإنسان والإيمان بالله سواء بالنضال أو القتال، لإيصاله إلى الله تعالى ومن ثم التعرف عليه والعروج في معرفته». من كتابه (الجهاد وحقيقته بالإسلام)، ويطلق المفكر الإسلامي علي شريعتي اسم «الحرث في حقل الذات» على هذا الجهاد استناداً للآية (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) (الشورى ٢٠)
- ١١ انظر كتاب الشيخ محمد الغزالي (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)
- ١٢ تتصف الفكرة الأيديولوجية بخمس مواصفات هي: أنها قطعية تؤمن بذاتها فقط وتستعلي على غيرها لذا فهي حصرية، وثانياً أنها ضيقة أحادية تكتفي بذاتها، منغلقة لا تتلاقح مع تجارب الغير إلا بصعوبة أي أنها غير منفتحة، وثالثاً أنها فكرة شمولية تحتكر العقيدة والفهم الشامل للكون والحياة والإنسان، ورابعاً تتغذى بالنقائض والعداء عبر نظرية المعسكرين والفسطاطين (تقدمي مقابل رجعي ووحودي مقابل إقليمي وحق مقابل باطل)، وخامساً هي فكرة عالمية تحتقر الوطنية (أو القومية...إلا مع التطور الحديث) وكل ذلك نتیجته البارزة الانغلاق والجمود والاحتقار لرأي الآخر ما يؤدي لعزلة حقيقية لأعضاء هذه المنظمات التي تتبنى مثل هذه الأفكار.
- ١٣ (الفكرة الوطنية في مدرسة صخر حبش - من قيادة الحركة الراحلين - تتعاقب مع مفهوم الوحدة، ولا تنفصل عنها، ممثلة بوحدة الخط الفكري ووحدة النظرية ووحدة التنظيم بمكوناته كافة بعيداً عن الشللية والزعرنة والتكتلات سواء داخل حركة فتح، أو الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف) وفصائلها والشعب الفلسطيني. من دراسة قدمها بكر أبو بكر لمؤتمر عن فكر صخر حبش في جامعة القدس العام ٢٠١٤.
- ١٤ تتميز القضية الفلسطينية بأنها «ذات خصوصية عربية ودولية بالإضافة إلى الخصوصية الفلسطينية»، وخصوصيتها القومية تعني «أن يدخل العرب ميدان الصراع ضد الصهيونية والسياسة الأميركية إلى جانب شعب فلسطين وقضيته». خالد الحسن
- ١٥ يقول خالد الحسن عن الاستقلالية «إن هذا يعني ألا يكون القرار الفلسطيني تابعاً لدولة عربية بشكل ميكانيكي».
- ١٦ الكتاب السنوي للعام ١٩٦٨، الإعلام المركزي لحركة فتح، في مقابلة مع ممثل حركة فتح تحت عنوان (الثورة الفلسطينية أمام القضايا التي تواجهها) ص٥٦ وص ٥٧
- ١٧ المرجع السابق ص٥٧

- ٣٥ في ندوة له في مؤتمر: جسور السابق «مستقبل مصر علماني أم ديني» بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١١ يقول: «كل القيم الإيجابية للعلمانية توجد بالفعل في الإسلام فإذا ما أضفنا ذلك إلى ما سبق قوله إن خصوصية الحياة الأوربية في العصور الوسيطة هي التي أدت إلى نشأة العلمانية فإن النتيجة التلقائية هي أننا لا نحتاج إلى العلمانية الأوربية إطلاقاً في مجتمعاتنا العربية الإسلامية».
- ٣٦ نقلت «القدس العربي» عن د. أبو الفتوح والذي يشغل منصب عضو مكتب الإرشاد، أعلى سلطة تنفيذية داخل الجماعة، قوله إن موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية هو أننا لسنا ضد اليهود وهدفنا ليس القضاء على اليهود لا في داخل فلسطين ولا في خارج فلسطين. وأضاف إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على تكوين دولتين فلسطينية وإسرائيلية كحل مؤقت، ثم يمكن بعد ذلك تأسيس دولة علمانية ثنائية القومية يتداول اليهود والمسلمون والمسيحيون قيادتها كحل نهائي.
- ٣٧ في لقاء مع ياسر عرفات مع صحيفة (باري ماتش) الفرنسية في ١٩٦٩/١/١١
- ٣٨ كتاب حركة فتح السنوي عام ١٩٦٩ ص ١١، وكان المؤتمر المذكور قد عقد بالقاهرة في الفترة ما بين ٢٥-٢٨/١/١٩٦٩. وورد مثل ذلك (أي إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية دون تمييز...) في الميثاق الصادر عن المؤتمر الأول للمنظمات الفدائية المنعقد في القاهرة ما بين ١٧-٢٠/١/١٩٦٨
- ٣٩ مقال منشور لعثمان أبو غربية عام ٢٠١١ تحت عنوان «نحو ملامح جديدة لواقع إقليمي جديد».
- ٤٠ يوضح د.نبيل شعث في دراسته رفض الاقتسام الطائفي للدولة كما هو حاصل في لبنان.
- ٤١ من المهم الإشارة إلى أن عديد التنظيمات الإسلامية ترى حتى اليوم أن من واجب (الدولة) عدم الحياض أو تحقيق المساواة أبداً، إذ من واجبها نشر الإسلام على المذهب الذي يتم اختياره، فمثلاً إيران تعتبر في دستورها دولة على المذهب (الشيعي) الإمامي الجعفري الاثني عشري) وقائدها حسب نص الدستور هو حامي المذهب وليس الدين ونصير المظلومين) وكذلك الأمر ما كان من دولة أفغانستان (السنية) فترة حكم طالبان، لذا قد يرى الكثيرون أن فكرة المدنية والديمقراطية، والمساواة مع المسيحي أو صاحب أي ديانة أخرى فكرة ليست إسلامية أصلاً، كما يرون في المواطنة للجميع نقضاً للذمة، رغم أن هذا المفهوم باللامساواة المستند للذمة قد انتهى عهده، وأسقط مؤخرًا عام ٢٠١١ حتى الإخوان المسلمون يستبدلونه بالمواطنة والضرية كتطور للجزية، إلا أنه بقي في فكر السلفيين والكثير من الإخوان المسلمين.
- ٤٢ يقول د.محمد عمارة إن «الحركات الإسلامية» تعاني «قصوراً في التربية السياسية لفقرها فكرياً وقلّة بضاعتها من صناعته وصنّاعه، مضيئاً «وإنما لانغلاق هذه الحركات عن الفكر السياسي ونظرياته» ويشير إلى «تزايد جمود النصوصيين، وتدني جرعة العقلانية لدى العقلانيين» عندهم. يمكن العودة لموقع بكر أبو بكر في الموضوع www.bakerabubaker.info
- ٤٣ قاسم شعيب، تحرير العقل الإسلامي، المركز الثقافي العربي، المغرب ٢٠٠٧، ص ٨
- القدامي لتجاوز بعض عقبات التشريع في الحالات المستعصية». ويقول الجليدي ضمن تعريفه «للعلمانية المؤمنة» إنها تعبر عن روح ثقافة الإسلام في الاجتهاد والحكمة والتعددية والكرامة، وتسعى «المؤمنة» لدولة مدنية تتشكل من القانون والمؤسسات والديمقراطية والمواطنة والاختلاف، ويطالب بفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، مضيفاً يجب «رفع السلطة الدينية عن رأس الدولة، فلا يتحكم أحد بخيارات الدولة والمجتمع باسم الله، أو حتى باسم السُّهر على إنفاذ أوامر الله، إذ إن هذه الأوامر يختلف فهمها من عالم إلى آخر ومن سياق إلى آخر ومن زمن إلى آخر».
- مصدق الجليدي كاتب ومفكر تونسي، يشغل خطة أستاذ العلوم الثقافية والتربوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، ومن كتبه المهمة ذات الصلة «الإسلام والحداثة السياسية».
- ٢٧ في المقال نفسه يميز الغنوشي بين مهمة الرسول (ص) التبليغية الرسالية، وتلك السلطانية (أي السياسية) ليقرر بوضوح الفصل بينهما كما فعل قبله د.محمد عمارة وآخرون، وأن السنة ليست كلها ملزمة تأسيساً على القاعدة السابقة، ويشير لمؤسستين مختلفتين هما السياسية وتلك الدينية في التاريخ الإسلامي، ويظهر حياد الدولة بحيث لا تفرض عقيدة معينة، ما أدى لتعدد المذاهب وتعايشها في الدولة الإسلامية مؤكداً على دولة القانون.
- ٢٨ انظر نص هذا الخطاب لراشد الغنوشي الذي اقتبسنا منه ما ورد بين قوسين، على ويكيبيديا الإخوان المسلمين على الرابط http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A84%D8%A7%D%84%D8%A5%D8%B3%D9%7%D98%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%D9%_85%D98%D8%A9%86%D9%85%D8%A7%D9%4%D9
- ٢٩ يمكن العودة لمقابلته على قناة العربية صوت وصورة على موقع العربية.
- ٣٠ « العلمانية الإسلامية، تعني طريقة في التفكير في أمور العالم والأشياء، بإعمال العقل والبحث والتأمل بأقصى ما تتسع له هذه المصطلحات / دون خرق أو تحريف أو تغيير أو حذف أو إضافة لثابت من ثوابت الدين الإسلامي»- د. أحمد موسى بدوي
- ٣١ بالمفهوم الجزئي (العلمانية الجزئية) كما نعتقد أن المقصود هنا.
- ٣٢ من مقال للكاتب نجم عبد الكريم في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية
- ٣٣ لم يخرج الفهم العام حركة فتح الدولة في فلسطين (كلها) أسميتها دولة مدنية أم علمانية أم ديمقراطية عن طرحها منذ العام ١٩٦٨ والقائل «دولة ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة (المسلمون والمسيحيون واليهود) متساوية في الحقوق والواجبات»، وهكذا كان فهم القائد الرحل صلاح خلف (أبو إياد).
- ٣٤ مازال الإسرائيليون، والمتطرفون خاصة في إطار تزوير التاريخ يطلقون مصطلح «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية في فلسطين، لإيهامهم بارتباطه بمرويات التوراة غير المثبتة علمياً ولا تاريخياً، ورغم أن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٤ يعرف المنطقة بأراضي السلطة الفلسطينية أو «الناطق»، إلا أن من نواقض الاتفاق الكثيرة إثارة البُعد التاريخي والعقدي بإعطائه جرعة سياسية وقانونية من اليمين الإسرائيلي بإعادة ترويض المصطلح والدعوة للدولة اليهودية القومية العنصرية كما يصر عليها (نتنياهو) بشدة منذ العام ٢٠١٣

٤٤ يراجع: د.محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٨

٤٥ وكما هي العادة يتم الخلط في وعي الناس بين الشيوعية أو ما تسمى نفسها (الاشتراكية العلمية) وبين (الاجتماعية الديمقراطية) رغم الفارق الكبير بينهما، إذ جنحت الاجتماعية (الاشتراكية) الديمقراطية للحفاظ على حقوق الإنسان والتعددية والتقدمية والديمقراطية والمجتمع المدني، في ما رفضت تلك أي (الاشتراكية العلمية=الشيوعية) هذه المفاهيم وكرست الحزب الواحد والاستبداد، ورفضت التعددية وفي سياق تأصيلها الفكري لما يسمى المادية الديالكتيكية خرجت من المربع الروحاني إلى مربع الإنكار (الإلحاد) باعتبار أن المادة أسبق على العقل، والتاريخ شاهد على انهيار هذه النظرية ودولها منذ العام ١٩٩٠ حيث انتهى المعسكر الشرقي الذي كان يسمى الاتحاد السوفيتي الشيوعي مهيمنا عليه..

٤٦ التيارات السلفية «النجدية الوهابية» في غالبيتها تكفر العلمانية، كما تكفر الديمقراطية على اعتبار أنها فكر وضعي ضد الشريعة، والله فقط هو المشرع، وكذلك الأمر مع التيارات المتطرفة التي تجتاح عالمنا الإسلامي والعربي حيث إن التكفير هذا يجر إلى القتل عندها.

٤٧ يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢م) «دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط، دعونا نجتمع على كلمات سواء ألا وهي فلتحيا الأمة... فليحيا الوطن... فلتحيا طلقاء أعزاء».

٤٨ ورقة لعثمان أبو غربية عام ٢٠١٣ تحت عنوان (محددات عامة لبرنامج استقطابي تعبوي في إطار ثوابت الحركة وبرامجها ومفاهيمها الأساسية).

٤٩ نشأت الفكرة التحررية الاستقلالية الوطنية للحركة بعد النكبة وتبلورت عام ١٩٥٧ ثم انطلقت عام ١٩٦٥، وهي منذ ذلك التاريخ ما زالت تصد اتهامات وسهام المخرصين.

«فتح» والمؤتمر العام السابع

د.عاطف أبو سيف*

تضعها نصب عينيها وهي تنظر إلى المستقبل؛ حتى تستطيع أن تمسك زمام الأمور وتنطلق مواصلةً قيادتها الحركة الوطنية الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني.

أحداث كبرى عصفت بالمنطقة بشكل عام كما بحركة فتح بشكل خاص، وهي لن تنجو من تأثيراتها، وتقع عليها مسؤولية أن تبتدع تحولات داخلية تسهم في هضمها ما يجري واستيعابها له وتطويرها خطاباً مناسباً لذلك.

سأشير في هذا المقال إلى جملة من النقاط التي يجب أن تؤخذ بالحسبان حين تفكر «فتح» في المستقبل، لأن المستقبل ليس عالماً وهمياً لا صلة له بالواقع، وإلا لكان أحلاماً ورديةً، بل هو فهم جيد للواقع.

مرت ست سنوات على عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، ويات الحديث عن عقد المؤتمر العام السابع - بعد تجاوز المدة القانونية بين المؤتمرين وفق نصوص النظام - أمراً أقرب إلى الواقع منه إلى المطالب.

تواجه «فتح» تحديات كبيرة عقب عقد المؤتمر وبعده، فالحركة التي تجاوز عمرها الفعلي نصف قرن وعمرها التأسيسي اقترب من العقود الستة تعيش في محيط يشهد الكثير من التغيرات والعواصف التي تتطلب منها أن تجد إجابات واستجابات تتلاءم مع طبيعة التحديات المحيطة بها والمحيط بها.

جرت مياه كثيرة تحت الجسر.. على «فتح» أن

* رئيس تحرير «سياسات».

أولاً وقبل كل شيء من المهم فهم المرحلة بين المؤتمرين، وما طرأ عليها من تحولات وربما أيضاً فهم ما أنجزته «فتح» من أهداف وضعتها لنفسها في المؤتمر السادس. في البداية، لابد من التأكيد أن الحال الفلسطيني ليس بأفضل مما كان عليه بعد المؤتمر العام السادس، لا على سياق العلاقة مع الاحتلال، ولا على سبيل الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا البناء التنظيمي، ولا الساحات الخارجية، خاصة مع ما يجري في مخيمات لبنان من أحداث مقلقة تعكس عدم مقدرة التنظيم على الاستجابة للتحديات وربما عدم تطويره وسائل دفاع تحمي أبناء الشعب الفلسطيني هناك من موجات التطرف وسرقة المخيمات ضمن أجندات خارج فلسطينية.

انغلاق أفق التسوية وانسداد العملية السلمية، إذ بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن لا مستقبل لعملية التسوية ضمن السياقات الراهنة. فالانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كشفت بشكل واضح عن إمعان المجتمع الإسرائيلي في الذهاب نحو التطرف واليمين. ولا يبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لديه ما يقدمه في المفاوضات، بل هو يتصرف بمنطق أن هذه المفاوضات انتهت ولا أمل يرجى من ورائها. وعليه فإن «فتح» بحاجة إلى مقاربة جريئة تعيد وفقها تعريف

برنامجها السياسي الذي استند بشكل كبير إلى مفهوم حل الدولتين وأفاق تطبيقه. الأمر الذي لا يبدو ممكناً في الأفق المنظور.

أيضاً استمرار الانقسام وما ترتب على ذلك من تهتك أكثر خطورة في نسيج العلاقات الوطنية. من الواضح أن المصالحة الفلسطينية دخلت في غيبوبة جديدة لا أحد يستطيع أن يتوقع متى ستفيق منها. ثمة قضايا كثيرة على «فتح» أن تلتفت إليها في ظل استمرار الانقسام وإعماله مبضعه في جسد الوحدة الفلسطينية.

«فتح» مثل المفاوضات مع الاحتلال، قالت إن الحوار الوطني هو الحل الوحيد لإنهاء الانقسام. أيضاً على «فتح» أن تفكر في معالجات أخرى للانقسام تنطلق أيضاً من الحفاظ على الوحدة الوطنية وتطوير بناء النظام السياسي وحمايته.

الإجراءات الإسرائيلية في القدس ومحاولة عزل المدينة المقدسة وفصلها عن مجمل الحكاية الفلسطينية. حالة الاحتقان في القدس والمواجهات اليومية التي يمكن لـ«فتح» أن تفخر بأنها من يقودها في حارات القدس وطرقاتها، يجب أن تتبلور وفق فهم أعمق لعلاقة الاشتباك مع الاحتلال. من هنا «فتح» بحاجة إلى المزيد من العمل في القدس لتعزيز وجود قياداتها في المدينة المقدسة وتطوير برنامج كفاحي يومي يثبت هوية القدس العربية ويدافع عنها ويجعل من

القدس بؤرة الاشتباك مع العدو. هذا يجب ألا يقتصر على البلاغات والبيانات بل يمتد إلى الممارسة الفعلية.

الإنجاز السياسي المهم الذي تمثل بالحصول على عضو غير مراقب والاعتراف بفلسطين كدولة حتى لو لم يكن الاعتراف كاملاً، وما فتحه هذا من آفاق للدخول في اتفاقيات ومعاهدات دولية تكسب فلسطين المزيد من الإنجازات على الأرض. المؤكد أن هذا كان إحدى غايات المؤتمر السادس وتوصياته، ونجحت «فتح» في تأجيج الجبهة الدبلوماسية على إسرائيل والتي اعتبرته نوعاً من الإرهاب الدبلوماسي وصبت جام غضبها على الرئيس أبو مازن. ولكن أيضاً هذا يشكل تحدياً أمام «فتح» حيث إن مهمة استكمال النضال في المؤسسات الدولية باتت مطلباً جماهيرياً، خاصة في ملف محكمة الجنايات وجرائم إسرائيل المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، وعلى «فتح» ألا تتوقف هنا بل عليها مواصلة الطريق.

تصاعد المقاومة الشعبية وحالة الاشتباك اليومي مع الاحتلال في الضفة الغربية حيث ارتقى عشرات الشهداء جراء هذه الاشتباكات أو جراء جرائم المستوطنين وقوات الاحتلال. وتطوير أشكال للمقاطعة أكثر فعالية من ذي قبل. على الرغم من ذلك لم تنتقل المقاومة الشعبية إلى قطاع غزة ولم يتم التفكير في سبل تفعيلها هناك. كما

أن مقاطعة البضائع الإسرائيلية لم تصل إلى القطاع الذي شهدت هذه البضائع في أسواقه انتعاشاً كبيراً في ظل مقاطعتها في الضفة الغربية.

التحولات في المنطقة العربية وسقوط أنظمة وصعود أخرى وما عناه ذلك من تبدل في خارطة الأصدقاء وربما تأثرها وتراجع بعضها. ودون الخوض في ملابسات الربيع العربي ومآلاته، فإن المؤكد أن «فتح» لم تعد تتمتع بعلاقات عربية متينة مثل ذي قبل. على «فتح» أن تلتفت إلى علاقاتها العربية بشكل جيد وعليها نسج علاقات مع الأحزاب والتشكيلات السياسية الناشئة. إن الخطر المحيق بعلاقة «فتح» العربية أن علاقاتها تكاد تقتصر على الأنظمة. وعلى أهمية مثل تلك العلاقة فإن «فتح» بحاجة لاستعادة علاقاتها مع الجماهير العربية والأحزاب والمجتمع المدني وفئات المجتمع العربي كله.

ثانياً، يمكن سريعاً مراجعة ما تحقق وما لم يتحقق من مقررات المؤتمر العام السادس من أجل الوقوف عن كثب على الحالة الفتاوية. على «فتح» أن تفكر جيداً في ما لم يتم إنجازه وتساءل نفسها أين كان قصورها الذاتي فيه، لا أن ترمي الحمل على السياق الخارجي.

رغم أن المؤتمر العام السادس حدد إنجاز الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة كإحدى

غايات الحركة في المرحلة المقبلة، فإنه في ما لا يمكن القول إننا أبعد من تحقيق ذلك من ذي قبل، فإننا لسنا أكثر قرباً. وعلى الرغم من كل الاتفاقات التي أبرمت مع حركة حماس، فإن المصالحة لم تتحقق إلا شكلياً، حيث إن تشكيل حكومة الوفاق الوطني لم يدفع المصالحة سنتماً واحداً إلى الأمام، إذ بقيت «حماس» تحكم قطاع غزة وليست الحكومة إلا ديكوراً، بل إن الحديث عن حكومة موازية أو حكومة سرية في غزة تديرها قيادة حماس بات محققاً. فالوزراء في الضفة لا علاقة لهم بوزاراتهم في غزة.

أيضاً، لم يحاول نظام «فتح» الأساسي أن يتطلع إلى تطوير نفسه بما يتلاءم وتطورات العصر. فآدوات الاستقطاب والتأطير المعاصرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي طرأت على وعي الشباب وتعاطيه مع الإعلام. ولم تسع «فتح» إلى تكثيف استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في تثوير عملية الاستقطاب والتشديد. هذا يتطلب ربما البحث عن صيغ جديدة تطور البناء التنظيمي المؤسس على فكرة الخلية والشعبة والمنطقة والإقليم. مثلاً أقر المؤتمر العام السادس فكرة المحافظات داخل الوطن، لكن يبدو أن الأمر لم يتم ولم تنجح الحركة في توحيد بعض الأقاليم الصغيرة التي تم تشكيلها من رحم إقليم

أو سابقاً كان على شكل محافظة، خاصة في محافظتي خان يونس والخليل وغيرهما. هذا يعني البحث في سبل تطوير أطر الحركة وهياكلها والبحث عن تطويرات خلاقة لمفهوم البناء التنظيمي بما يتوافق مع التكوينات الجغرافية التي نشأت داخل الوطن. الأمر ذاته ينسحب على الواقع خارج الوطن. ربما فكرة البناء الصارم بحاجة إلى إعادة نظر في سبيل البحث عن إطار يمكن تكييفه وفق الساحات المختلفة.

على الرغم من تبني «فتح» خيار المقاومة الشعبية ونجاحها في جعله خطاباً تثيرياً، فإن المحقق على الأرض ليس مقنعاً. لم تغب المقاومة الشعبية عن أجندة العمل اليومي الفلسطيني المقاوم لسياسات الاحتلال منذ العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي حين وقف الشعب الفلسطيني صفاً واحداً في وجه قوات الانتداب البريطاني الساعية إلى وهب فلسطين للمهاجرين اليهود الذين سرقوا الأرض وطردوا سكانها بعد ذلك. واستمر حضور المقاومة الشعبية في الوعي الشعبي الفلسطيني طوال فترات النضال التحرري بأشكال مختلفة.

جسدت نشاطات المقاومة الشعبية خلال السنوات الماضية المناهضة للجدار علامة فارقة في تطوير أدوات النضال اليومي الفلسطيني، خاصة أنها صارت جزءاً من روتين العلاقة بين المحتل بسلاحه وجنوده

وبين الشعب الأعزل والقرويين المهدة أراضيهم بالمصادرة والابتلاع وبيوتهم بالتدمير من بلدوزرات الجيش. ولعت حالات جذبت إليها الأنظار وتجارب صارت جزءاً من التراث الكفاحي الفلسطيني مثل بلعين ونعلين وبقية قرى الجدار التي استطاعت أن تقلق مشاريع إسرائيل في ابتلاع الأرض. قدمت مثل هذه النماذج الخطوة الأولى في طريق طويل يجب العمل على تطويره ونثوره حتى يرتقي إلى حالة كفاح واشتباك مع الاحتلال في مفاصل الحياة وتفاصيلها كلها.

نجحت «فتح» وفشلت أيضاً. نجحت «فتح» في قيادة بعض النماذج الناجحة مثل قرية باب الشمس والكرامة وأخيراً عين حجلة. لكن المطلوب هو جعل المقاومة الشعبية فعل اشتباك يومياً مع الاحتلال وليست مجرد نماذج متفرقة. لكن لنتنبه، فالمقاومة الشعبية لم تتحول إلى حالة اشتباك يومي مع الاحتلال كما لم تنتقل إلى قطاع غزة، كما أنها اقتصرت على ردة الفعل والاحتجاج والتظاهر دون الاستفادة من وسائل المقاومة الشعبية المختلفة التي يزخر بها إرث الظاهرة خارج فلسطين.

– **ثالثاً،** أمام «فتح» الكثير الذي يجب أن تقوم به وهي تخطو نحو مؤتمرها السابع حتى تستثمر عقد المؤتمر في تطوير نفسها ولا يكون عقده شكلياً.

على الصعيد الوطني، لا يكفي إدانة الأحاديث التي بدأت بالإشارة إلى دردشات بين «حماس» وإسرائيل وانتهت إلى تصريحات علنية بوجود مفاوضات غير مباشرة عبر وسطاء لإنجاز اتفاق تاريخي يضمن فصل القطاع عن باقي فلسطين من خلال ممر مائي إلى العالم الخارجي عبر قبرص، وفتح المعبر وفك الحصار وتبادل أسرى وتهدئة لخمس عشرة سنة. لا يكفي «فتح» أن تشجب. عليها أن تفكر جدياً ماذا ستفعل لو تم هذا فعلاً. حتى لو تعثر خلال عام أو اثنين، عليها أن تسأل نفسها ماذا لو حدث بعد ذلك؟

على الرغم من كل شيء، يجب على «فتح» ألا تتخلي عن تمسكها بالوحدة الوطنية بوصفها بوصلة الانطلاق نحو المستقبل. لكن عليها أن تسعى إلى إنهاء الانقسام لأن استمراره يعني قتل أي تقدم في المشروع الوطني. وهذا يتطلب أيضاً على الرغم من استمرار الانقسام الالتفات إلى حاجات الجماهير في قطاع غزة.

في علاقتها مع الجماهير، قد يكون مفيداً لـ«فتح» أن تلتفت إلى ما الذي يجعل الناس إلى الآن تتمسك بـ«فتح». فعلى الرغم من الصعاب والعقبات كلها، فإن الغالبية العظمى مازالت ترى في «فتح» التنظيم الأقدر على صياغة الهم الوطني والدفاع عنه. من المهم أن تلتفت «فتح» إلى ذلك وتطور من برامجها، بما يجعلها فعلاً قادرة على تقديم الحلول للناس وصياغة همومهم والدفاع عنها. هذا سر قوة «فتح». هذا الذي يجعل «فتح» «أم الجماهير» كما يحب الفتحاويون

على برامج «فتح» الجديدة أن تستجيب لحاجات الناس وتطلعاتها. مثلاً في ما يتعلق بقطاع غزة، على «فتح» أن تكون أكثر مقدرةً على وضع خطط واضحة للتعامل مع الوضع في القطاع تتعلق بمستقبل القطاع في ظل الأحاديث عن زهاب «حماس» إلى اتفاق منفصل مع إسرائيل، إلى جانب ملامسة هموم أبناء القطاع، خاصة عملية إعادة الإعمار. لا يكفي أن نلوم «حماس» على تعطيل عملية إعادة الإعمار بل يجب أن يكون لدى «فتح» خطة لتحقيق ذلك. لأن الجماهير لن ترحم «فتح» كما لن ترحم «حماس». أساس التنظيم الجماهيري هو تلمس احتياجات الناس والاستجابة لها. على «فتح» ألا تفقد هذه المقدرة إذا أرادت أن تظل تنظيم الجماهير الأول. الشيء نفسه ينسحب على حضور «فتح» في مخيمات الشتات.

الشتات ثم الشتات ثم الشتات. على «فتح» أن تلتفت أكثر إلى حضورها في الشتات والمخيمات وسبل ترتيب أوضاعها. ما لم تكن «فتح» قوية في المخيمات فإن المخيمات ستظل تعيش حالة التمزق والاستلاب من قوى الظلام.

على صعيد البرنامج الكفاحي والسياسي، قد يكون من الحكمة تعزيز مفهوم الدولة الواحدة الموجود في أدبيات حركة فتح والتي يوجد إشارة إليه في برنامج المؤتمر السادس. تكتسب هذه الفكرة أهميتها من تنامي القبول الذي تحظى به الدولة الواحدة في الأوساط الدولية، خاصة

أن ينادوها. «فتح» التنظيم الأقرب لعقول الناس وقلوبهم وروحهم. عليها ألا تفقد هذه الميزة. ولكن هذا لا يجيب عن السؤال الأساس: ما الذي يجعل الجماهير تلتف حول «فتح»؟ ربما لو تم إجراء استفتاء لاكتشفنا أن الكثير يتعلق بماضي «فتح» وبطولاتها، وهو ما يعني أن على الحركة أن تحافظ على حالة الاشتباك مع الاحتلال ووضع موضوعة التحرر الوطني قبل عملية البناء، إذ إن البناء لا يمكن أن يتحقق دون أن نتمكن من تحرير الأرض. وبذلك ف«فتح» مطالبة بفهم حاجة الجماهير إليها وتطلعهم إلى دورها.

ربما من المفيد ل«فتح» أن تغير الصورة النمطية عنها بوصفها حزب السلطة، وربما عليها على الرغم من أنها تحكم، أن تفصل بين التنظيم والسلطة، فلا يجوز أن يكون قادة «فتح» قادة في السلطة. هم حراس السلطة بوصفها جزءاً من المشروع الوطني، لكن لا يمكن للموقع التنظيمي في «فتح» أن يكون له رديف سلطوي. فعضو اللجنة المركزية ل«فتح» لا يمكن له أن يكون موظفاً عند رئيس الوزراء أو وزير ما. على «فتح» أن تكون حارسة اللحم، وحارس اللحم هو سيد القرار. كما أن على «فتح» أن تسعى إلى تغيير تلك الصورة التي تجعلها تتحمل أوزار السلطة كلها في ما أبناء «فتح» يعانون من أنهم يشعرون بأنهم يدفعون ضرائب السلطة فقط. ليس مطلوباً من السلطة أن تكون سلطة «فتح». المطلوب أن تنأى «فتح» بنفسها عن السلطة، فلا تصبح السلطة تعني «فتح» و«فتح» تعني السلطة.

تنظيماً من ذي قبل - وبات هناك حديث حتى إسرائيلي عن وجود تنظيمات رسمية للمستوطنين تستهدف قتل الفلسطينيين وحرقتهم - تتطلب موقفاً ميدانياً من «فتح». وربما شواهد مثل حرق الطفل أبو خضير في القدس والطفل علي دوابشة في نابلس أمثلة حية على انتقال عصابات المستوطنين إلى العمل المنظم والمحمي من دولة الاحتلال. وما ترتب على ذلك من تشكيل لجان حراسة ليلية. لا يكفي «فتح» أن تتعامل بردات الفعل مع الواقع الراهن بل عليها تطوير استراتيجيات تستوعب الحاضر وتخلق آليات للتعامل معه.

أيضاً، «فتح» مطالبة بالعمل على تطوير أدوات المقاومة الشعبية وتوسيعها بما يكفل قدرة النضال اليومي الفلسطيني على الوقوف بحزم أمام سياسات الجيش الإسرائيلي سواء كان ذلك من خلال الاشتباك معه أو من خلال فضحه وتعريته. وهذا التطوير بحاجة إلى تفعيل الكثير من أوجه المقاومة الشعبية والسلمية التي لم يتم استخدامها من قبل.

لصيق بذلك، أن تراث المقاومة الشعبية وإرثها الفكري والعملية يزرع بعشرات الأدوات التي من شأن استخدامها أن يقض مضاجع المشروع الاستيطاني ويقلقه ويجعل رحيله محتملاً. وعليه يجب عدم قصر هذه الأدوات على الاحتجاج الأسبوعي والوقفات القصيرة بل يجب الانتقال وفق نماذج مرسومة إلى حالات يصير فيها الاشتباك مع الجنود على الحواجز

مع انسداد أفق عملية السلام. قد لا يعني هذا أن تشطب «فتح» فكرة حل الدولتين، ولكن لا بد من تنويع أدوات النضال ووسائل الضغط من أجل إنجازه، والأهم تطوير غاياته، بما يجعله أكثر استجابةً للواقع. ألم يكن الذهاب إلى حل الدولتين جزءاً من آلية التعامل مع السياق الدولي والحاجة إلى أن تحظى الثورة بقبول العالم، إلى جانب حقيقة الحاجة لحلول معقولة يمكن تحقيقها إلى حين إنجاز الحلم الكبير؟

الآن وبعد أن أصبح حل الدولتين من موروث الماضي، على إسرائيل أن تدرك أن لدى الفلسطينيين المزيد من الخيارات على المستوى السياسي. وربما يجب الانتقال بالفكرة من كونها ردة فعل على فشل حل الدولتين إلى استراتيجية مدروسة ومعلومة العواقب ويتم تطوير أدوات نضالية ميدانية من أجل تحقيقها ولا يكتفى بأن تكون مجرد شعارات سياسية.

العلاقة مع سلطات الاحتلال يجب أن تتأسس على فكرة الاشتباك الذي يأخذ أشكالاً محددة. على «فتح» أن تتذكر دائماً أنها حركة تحرر وطني وأن الوطن مازال محتلاً وأن غاية النضال بمستوياته المختلفة هي إنجاز عملية التحرر والشروع بعملية البناء. وعليه فإن الاشتباك مع سلطات الاحتلال سواء على الأرض أو في المؤسسات الدولية يجب أن يظل جوهر موقف «فتح» ورؤيتها لطبيعة إدارة العلاقة مع الاحتلال.

فبشاعة جرائم المستوطنين التي باتت أكثر

والدوريات التي تنفذ مهمات مصادرة بحق الأراضي محتوماً حتى يتم وقف هذه الحملات. وربما محاصرة المستوطنات والبؤر الاستيطانية بجمهور غير من المواطنين المدنيين وفق ما يعرف بعمليات الجلوس، أخذين بعين الاعتبار أن المقاومة الشعبية لا تعني عدم وجود عنف من الاحتلال، فالاحتلال الذي يستشعر أن مثل هذه الأفعال تهدد وجوده أكثر من استخدام بعض السلاح سيعمل على مهاجمتها واستخدام درجات عالية من العنف لفضها. وعليه فإن ما هو سلمي سيتحول بفعل وحشية الاحتلال إلى فعل خشن يصحبه الكثير من الدماء.

إن حالة الاشتباك هذه يجب أن تقوم إلى ذلك على مبدأ المبادأة، بمعنى ألا تكون مجرد ردات فعل فقط، بل يجب أن تنطلق من مفهوم واسع كجزء من استراتيجية مقاومة شعبية فلسطينية شاملة، تركز إلى الهجوم والاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين. إن هذا الاشتباك وحده يعطل الخطط قبل أن تولد، أما الاكتفاء بانتظار ماذا سيفعل الاحتلال فسيقيد النتائج المرجوة من حالات الاشتباك مع الفعل الاستيطاني. وتشمل مثل هذه الاستراتيجية وضع تصورات وأولويات لتصعيد النضال اليومي ووضع خطاب إعلامي محلي وخارجي لتسليط الضوء عليها.

تنظيمياً، يجب العمل على تصليب التنظيم وتقوية عوده، خاصةً بعد عمليات الفصل التي تمت بحق المتجنحين وأصحاب الولاءات

الخارجية. التنظيم بحاجة للكثير من الانتباه سواء داخل أقاليم الوطن أو خارجه، وإعادة تصليبه وفق الولاء لـ«فتح» وقيادة «فتح» وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وحاجة «فتح» إلى أن تكون موحدة وقوية تحت راية شرعيتها. كما لا يكفي أيضاً التعامل بصرامة مع أصحاب الأجنذات الخارجية بل أيضاً يجب الالتفات للتنظيم وتقويته وإيلاء كادرات التنظيم الكثير من العناية وجعل الموقع التنظيمي مسؤولية وألا يتم ترك الناس وحدهم في ساحة العمل التنظيمي دون متابعة وحوافز وموارد مالية تساعدهم على النهوض بالتنظيم.

يتعلق بهذا، أيضاً، توحيد إعلام «فتح». فالمواقع التي يظن الناس أنها فتحاوية لا تتبع للحركة بشكل مباشر. والكثير منها يستخدم ضد «فتح» وضد التنظيم لصالح ولاءات خارجية وولاءات لأشخاص محددين. بالطبع لو كان هناك موقع إعلامي فتحاوي قادر على استقطاب أبناء الحركة وقادر على أن يكون الموقع الحقيقي الذي يلتفت انتباههم لتهاوت المواقع الأخرى كلها التي تنتحل اسم «فتح» وتزعم تمثيلها. المشكلة ليست في تلك المواقع وعدم وحدتها وولائها الحقيقي للحركة بل في غياب استراتيجية إعلامية حركية فعلية، وما لم تتوافر هذه الاستراتيجية، فإن «فتح» ستظل تعاني من حالة الفوضى الإعلامية.

ليس بعيداً عن هذا تفعيل الكثير من وسائل التواصل والتعبئة بين أطر الحركة المختلفة، فلا يجوز أن يسمع أعضاء قيادة الأقاليم وربما

المؤتمر السابع انطلاقة جديدة لـ«فتح» وليس مجرد تراكم آخر لمؤتمرات الحركة، خاصة أن المؤتمر السادس رغم أهميته في تثبيت وحدة حال الحركة بعد استشهاد الرمز أبو عمار، فإن المؤتمر السابع هو الذي سيقدر كيف سنتنظر «فتح» إلى المستقبل، وإن كانت قادرة على النظر إلى المستقبل بتفهم أم أنها ستعيد إنتاج الأخطاء ولكن بعبارات جديدة.

من المؤكد أن استقامة الحالة الوطنية لا تتم دون استقامة «فتح» ليس كشرط، ولكن كحالة موضوعية، وكجزء من المزاج الشعبي الوطني الذي نجحت «فتح» في التعبير عنه طوال خمسة عقود ونيف، كما أن المشروع الوطني يكون أكثر صلابة حين تكون «فتح» صلبة، ويكون أكثر وضوحاً حين تكون «فتح» واضحة، ويكون أكثر اندفاعاً وقوة وتحققاً حين تندفع «فتح» بثبات وثقة في قيادة دفتته. إن قدر «فتح» أن تكون حركة الجماهير الفلسطينية وحركة تحرره الوطني، وعليها أن تكون على قدر المسؤولية كما كانت قبل ذلك.

المجلس الثوري بأخبار اللجنة المركزية من مواقع الأخبار و«الفيس بوك». يجب إعمال الضبط وإعطاء الأولوية المعلوماتية لأطر الحركة، فكثيراً ما يقف أبناء الحركة عاجزين غير قادرين على إعطاء موقف سياسي من قضية ما لعدم اطلاعهم على موقف اللجنة المركزية الموحدة لأنه لا يصلهم بالواسطة التنظيمية.

أيضاً إلى اليوم لا يوجد في «فتح» تعبئة فكرية حقيقية. فمدرسة الكادر غير موجودة والدورات المستمرة غائبة. فقد يتم انتخاب أخ ما لقيادة المنطقة بعد أن يكون تم تكليفه الشعبة، ويتم انتخابه في لجنة الإقليم دون أن يخضع لأي دورة تثقيفية أو دورة كادر محددة تساعده على تأدية مهامه. مدرسة الكادر الفعلية أو جامعة فتح التنظيمية الداخلية الحلم الغائب المنتظر.

مراجعة عمل المفوضيات في اللجنة المركزية، على أعضاء المؤتمر مساءلة كل عضو لجنة مركزية عن لجنته وما الذي فعله فيها. بعض اللجان لم تعمل بالطلق. وربما باستثناء القليل القليل، فإن مفوضيات اللجنة المركزية كانت معطلة ولم تعمل.

في الختام، فإنه ما لم تستشعر «فتح» حجم التحديات التي تواجهها على الصعيد التنظيمي والوطني والسياسي، فإنها ستواجه صعوبة في القفز نحو المستقبل بثقتها المعتادة. من هنا فإن ما يهم هو أن تخرج «فتح» بعد المؤتمر أكثر قوة وبرامج أكثر مقدرة على ترجمة تطلعات الشعب إلى الحرية والاستقلال. عندها يصبح

فيصل الحسيني: تجربة مقدسية مختلفة عنوانها «بيت الشرق»

المحامي أحمد الرويضي *

هذه المقدمة عن القدس وفيصل، تلخص عنوان عمله وإيمانه بشعبه وقدراته، وإبداعه في اختيار وسائل النضال التي تناسب المرحلة وأهل القدس بشكل خاص، والذي انتهت حياته وهو يحاول أن يوفر لهم احتياجات صمودهم عندما حمل خطته القطاعية للمحافظة على التنمية في القدس وطار بها إلى الكويت طالباً دعم القدس ومناصرتها، ولكن رحمة الله اختارته ليفارق القدس بعيداً، ويعود إليها محمولاً على أكتاف أهلها، محرراً إياها - بعد أن غابت بساطير جنود الاحتلال ومستوطنيه عنها - يوم تشييعه بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠١.

فيصل الذي ينتمي إلى عائلة عريقة هي عائلة

«اشتر زمناً في القدس»... عنوان عمل للأمير القدس وشهيدها فيصل الحسيني، مقولة تحمل معاني كثيرة جاءت في وقت مبكر للمحافظة على صمود مدينة محاصرة تُستهدف مركبات حياتها كلها بدءاً بالإنسان والأرض وانتهاءً بتراتها وتاريخها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، القدس وفيصل الحسيني قصة واحدة تكشف عن قيمة للمكان وقائد علم كيف يتعامل مع الواقع، وأدرك أن القدس تحت الاحتلال، ولكنه كان مقتنعاً بأنها عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن علينا المحافظة على صمود أهلها ومؤسساتها والنمو الديموغرافي فيها وحماية أرضها وعقارها.

* مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس، ورئيس وحدة القدس في ديوان الرئاسة سابقاً.

الحسيني، ابن حامل لواء «الجهاد المقدس» في فلسطين الشهيد عبد القادر الحسيني الذي استشهد في معركة القسطل يوم ٨/٤/١٩٤٨، وعمه مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني والذي تنتقل وعمل مبعداً وغائباً ناقلاً قضية القدس في المحافل المختلفة حتى وفاته في العام ١٩٧٤، من رحم هذه العائلة الذي ينتمي إليها أيضاً آخرون رافق اسمهم تاريخ القدس، ولد فيصل يوم ١٧/٧/١٩٤٠ في بغداد، ومنها انتقل للدراسة في القاهرة، إلى أن عاد للقدس بعد احتلالها في العام ١٩٦٧، وبدأ نضاله حاملاً لواء الدفاع عن القدس استمرراً لرسالة والده حامل لواء «الجهاد المقدس»، فاعتقل عدة مرات، لكن ذلك لم يزهه إلا إصراراً على العطاء الوطني، إلى أن أسس جمعية الدراسات العربية، والتي انبثق منها «بيت الشرق» الذي شكّل عنواناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ومنازاً للعطاء الوطني في القدس.

فيصل بقيمته العائلية والوطنية شكّل نموذجاً إيجابياً في العمل النضالي الفلسطيني، فمن النضال الشعبي على الأرض، فتح آفاق اللقاء السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما ترأس أول وفد فلسطيني يلتقي وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في القدس، ومن رحم هذا اللقاء، ولدت فكرة مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١. بالإيمان بأن أبسط الوسائل يمكن أن تدافع عن الحق مع الاقتناع بالقدرات، التفّ المقدسيون حول فيصل الحسيني مقتنعين به قائداً وطنياً وعنواناً لهم، وجزءاً من

عنوان أوسع لهم هو عنوانهم السياسي منظمة التحرير الفلسطينية التي ينتمي إليها المقدسيون باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني ومشاركين في نضاله وتضحياته. ولذلك عندما نتحدث عن تجربة فيصل و«بيت الشرق» باعتبارها التجربة الأنجح حتى الآن دفاعاً عن القدس وأهلها وعقاراتها ومقدساتها، لا بد من أخذ الجوانب المختلفة التي عمل عليها «بيت الشرق» على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والشبابي والثقافي والإعلامي والديني وغيرها من المستويات.

ففي الجانب السياسي، شكّل «بيت الشرق» عنواناً سياسياً، حيث فتح فيصل وفريق فلسطيني من المختصين والخبراء الذين أصبحوا فيما بعد قادة ووزراء ومسؤولين في مواقع متقدمة، نقاشاً سياسياً مع الولايات المتحدة الأميركية، عندما ترأس فيصل وفداً للقاء وزير خارجيتها جيمس بيكر، ومنه تشكل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، ثم أصبح «بيت الشرق» عنواناً لكل زائر سياسي ووزير خارجية يزور فلسطين ليلتقي فيصل ورفاقه، وعلى الرغم من أن المقال لا يناقش المحتوى السياسي لهذه اللقاءات فإنه لا شك في أن تلك اللقاءات شكلت قاعدةً لاعتبار القدس هي العنوان السياسي الفلسطيني، باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

على الجانب الآخر في «بيت الشرق»، العنوان السياسي، كان للمحافظة على الأمن الاجتماعي والاقتصادي مكان مهم، إدراكاً من فيصل أنه لا

يمكن أن نصدد أمام احتلال يرصد ما يرصد لتهدويد الأرض والإنسان في القدس إلا بتمتين الجبهة الداخلية؛ لذا عمل على حل إشكالات الناس الاجتماعية والاقتصادية وتابعها بنفسه، حيث أصبح صديقاً لكل مقدسي وقريباً من الناس، وجمعتهم مع الناس حالة جعلته شريكاً في أفراحهم وأتراحهم، وما زالت الناس في القدس تحمل العديد من القصص والحكايا التي استمعوا إليها من فيصل، حيث كان دمث الخلق وصاحب النكته والابتسامه وبعث الأمل فيهم. على صعيد العمل الشعبي، قاد فيصل المواجهة الشعبية مع المحتل، فكان يتقدم الصفوف ويجمع النشاط والعامة.. المسيس والمتعلم والأمي، ويحملهم على أن يكونوا شركاء في الدفاع عن مدينتهم ومقدساتهم، وفتح معارك مع الاحتلال في زوايا القدس كلها، وتشهد البلدة القديمة وسلوان وجبل أبو غنيم على سبيل المثال لا الحصر صمود فيصل ونومه في العقارات المهدة بالهدم أو المصادرة ونقل مكتبه وعمله إلى أرض راس العامود دفاعاً عن الأرض فيها، وكذا في جبل أبو غنيم، وتعرضه للاعتداء والضرب والإصابة، ومع ذلك بقي يشكل نموذجاً في العمل الشعبي لا يمكن أن يتكرر، وكاد يفقد حياته في عدة محاولات لاغتياله أثناء عمله الشعبي والنضالي على الأرض مع الناس. النموذج القانوني الذي اختاره فيصل للدفاع عن حقوق المقدسيين كان يسير باتجاهين، اتجه يتعامل به مضطراً مع القضاء الإسرائيلي دفاعاً

عن اعتقال مقدسي، أو مصادرة عقار، أو مواجهة هدم منزل، أو حجز على أرض أو عقار أو محل تجاري لمبلغ ضريبي، أو حماية لحق مقدسي بالإقامة في القدس، أو غيرها من عشرات أنواع القضايا التي يعاني منها المقدسيون بفعل فرض القوانين الإسرائيلية عليهم. واتجاه آخر كان مع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية لإثارة القضايا والانتهاكات على المستوى الدولي وفتح الأفاق لمحاكمة دولية لإسرائيل على جرائمها في القدس، فعلى سبيل المثال كان جمعه للمؤسسات القانونية والمتضررين من سياسة سحب الهويات وإلغاء الإقامة في «مخيم الصمود» بحي الصوانة بالقدس نموذجاً متقدماً في إثارة القضايا المقدسية في جوانبها السياسية والقانونية والإنسانية. احتضن «بيت الشرق» المقدسين، فاستقبل فيصل آلاف المقدسيين المحتاجين لدعمه، وقدم ما يستطيع من المساعدة المادية والعينية والمعنوية، وفتح باباً مع كل متضرر من سياسة الاحتلال، وشكل دوائر مختصة تتعامل مع كل قضية من القضايا المختلفة، فدائرة ترصد الاستيطان، وأخرى ترعى احتياجات الشباب والرياضة، وثالثة تتابع حال الأسرى والمعتقلين، ورابعة تحل المشاكل الاجتماعية، وخامسة تتعامل مع المحامين دفاعاً عن العقار والأرض والإنسان، وسادسة تبعد سياسي دبلوماسي تتعامل مع قناصل الدول والمؤسسات الدولية والزائرين الدوليين، وسابعة إعلامية تنقل رسالة القدس الإعلامية، وثامنة توثيقية توثق الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية وتتعامل مع

القضايا من زاوية حقوق الإنسان، وتاسعة وطنية تجمع القوى والفصائل السياسية، وعاشرة ... وغيرها، وكلها كانت بهدف توحيد الجهود ورفع الخطط والبرامج وتحقيق الحماية للمؤسسات المقدسية في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والشباب والمؤسسات الاجتماعية وغيرها.

النموذج الإيجابي المتمثل في توحيد الجهود، استكمل بعقد اجتماع موسع، دعا إليه فيصل في منتصف التسعينيات، تفرعت عنه لجان قطاعية، أثمرت عن تكليف فريق إعداد خطة قطاعية تنموية للقدس، تشكل تشخيصاً لواقع القدس وبعدها القطاعي، وتحدد احتياجات المدينة التنموية للمحافظة على بقاء مؤسساتها خادمة للمجتمع المحلي المقدسي، ومشاريع قابلة للتنفيذ في ظل الاحتلال والقوانين المطبقة، وأصبحت هذه الخطة قاعدة أساسية لكل الخطط اللاحقة، وبشكل خاص «الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية» التي أعدها ديوان الرئاسة الفلسطينية من خلال وحدة القدس بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والتي اعتبرت استكمالاً للخطة القطاعية التي بدأ فيها فيصل وصدرت في العام ٢٠١١.

وخلال هذا العمل، نجح فيصل في خلق أطر تنظيمية قطاعية للمؤسسات المقدسية في المجال الصحي والثقافي والتعليمي والاجتماعي والرياضي والشبابي والاقتصادي، ومن جهده انبثقت المجالس والهيئات القطاعية الموحدة للعمل التنموي في كل قطاع على حدة.

رُبط النموذج التنموي مع المتابعة السياسية

والجهد الشعبي على الأرض دفاعاً عن الأرض والإنسان والمقدسات، جعله يبدأ البحث عن مصادر مالية تدعم الخطط والصمود والبقاء في القدس، ففتح آفاق التمويل مع الجهات المانحة والدول العربية والإسلامية وجند المال العربي والإسلامي والأوروبي دعماً لمؤسسات ومشاريع تنموية واقتصادية وشراء العقارات وافتتاح مدارس ودعم مستشفيات وتوفير احتياج مواطن. بهذه التركيبة، استطاع فيصل أن يجمع الكل الفلسطيني حول القدس، وبعصيته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلاقته المميزة مع القائد الشهيد ياسر عرفات، قاد فيصل النضال الوطني إلى جانب كل ذلك، وشكل أطراً وطنية في صور لجان وغيرها، هدفها تفعيل العمل الوطني وإعطاء الفرصة للكادر ولأصحاب الاختصاص والكفاءة، فجمع بين العنوان والمضمون لتحقيق الهدف، وهو ما جعل التجربة الأقوى والأفضل دفاعاً عن القدس، لذلك لا توجد مراجعة لآليات عمل متابعة ملف القدس إلا وتجربة فيصل و«بيت الشرق» النموذج الأفضل للعمل والعطاء على مستوى الأرض والميدان والسياسة في القدس.

ولأن الحديث عن فيصل و«بيت الشرق» العنوان السياسي الرسمي في القدس مقترنان أغلب الأحيان، فقد سعى الاحتلال، كما اعتقل فيصل في أكثر من مناسبة، إلى إغلاق «بيت الشرق»، ونجح في ذلك بعد وفاة فيصل بأشهر، وتحديداً في ١٠/٨/٢٠٠١ بإغلاقه بقرار عسكري ومؤسسات تنموية واقتصادية واجتماعية أخرى.

وفقاً لرسالة التطمينات السرية المتعلقة بالقدس الشرقية (١١ تشرين الأول ١٩٩٣) التي أرسلها وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس إلى وزير خارجية النروج يوهان هولست بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٩٣، التزمت إسرائيل بتشجيع «كافة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، وعدم إعاقة نشاطها.

الأعمال الإسرائيلية تتسم بالإفراط: حتى لو كانت الحجج الإسرائيلية صحيحة، فإن الاستيلاء على بيت الشرق وإغلاقه إجراء يتسم بالإفراط والعقاب. لا يحق لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في أسوأ الحالات إلا حظر النشاطات التي تزعم أنها تنتهك الاتفاقيات، والسماح لبيت الشرق بمواصلة نشاطاته التي يحق له ممارستها.

ويبقى شعار «اشتر زمنا في القدس» نموذجاً يحاكي قصة صمود مدينة عاش فيها فيصل الحسيني وأنهى حياته فيها في بيت الشرق عنواناً لكل مناحي الحياة المقدسية، لنخلص من هذه التجربة إلى ما يلي:

١. أفضل آلية لمتابعة قضايا احتياجات القدس لا تكون إلا من داخل المدينة، وهذا يتطلب الإصرار على فتح بيت الشرق كمؤسسة مقدسية تشكّل عنواناً للمقدسيين في قضاياهم المختلفة كافة.

٢. ضرورة المحافظة على إرث فيصل كنموذج في العمل حفاظاً على القدس، وأن توثق

التجربة وتقيم لتشكّل من لبناتها أدوات عمل حقيقية لأجل القدس. ولا شك في أن الخطة الاستراتيجية القطاعية هي الأهم والتي تشكل برنامج عمل وقاعدة لدعم الدول المانحة العربية والإسلامية والدولية.

٣. إعادة الاعتبار للأجسام والهيئات والمجالس التي شكلها فيصل في القدس وكانت عنواناً للمحافظة على قطاعات مهمة في المدينة.

٤. تفعيل الدور الوطني في القدس مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها السياسية، وهذا يتطلب أن تكون القدس عنوان عمل وطنياً عاماً يحافظ على ما بدأه فيصل بالقدس.

٥. إعادة تنظيم العمل السياسي لصالح قضية القدس، وهذا يتطلب عودة اللقاءات السياسية للمسؤولين الدوليين مع شخصيات اعتبارية فلسطينية تعقد في القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين.

٦. الحفاظ على تجربة فيصل بإعطاء الدور للقيادة الشابة للمشاركة والاستفادة والتعلم وإعطاء الكفاءات الدور في القيادة المحلية.

٧. بيت الشرق وطاقت العمل مع فيصل ما زال يحمل «بيت الشرق» بمعناه السياسي والرمزي الوطني؛ لذا لا بد من المحافظة على المبنى والطاقم.

الصراع المفتوح على القدس

مهند عبد الحميد *

يجوز القول إن ما يجري في هذه المدينة الحزينة يلخص المواقف الدولية والعربية والإسرائيلية والفلسطينية من مجمل الصراع. «السلام يبدأ من القدس والحرب تبدأ من القدس» تلك المقولة لم تعد سارية المفعول في غياب السلام والحرب معاً، باستثناء مقاومة لها طابع الحفاظ على وجود السكان الأصليين.

الصراع على القدس مفتوح على القضايا الكبيرة والصغيرة كلها بما فيها الرموز، مفتوح على الجغرافيا والتاريخ والتراث والمكتشفات، الأرض من فوق ومن تحت، الوجود البشري، المقدسات ومعالمها، الثقافة والتعليم والسكن والصحة، الأسماء والمصطلحات، وصولاً إلى الوقت، لا استثناء لشيء، ولا وجود لخطوط حمراء في هذا النوع من الصراع المفتوح.

بدأ الصراع على مدينة القدس منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، صراع من النوع المفتوح والشامل والمتصاعد. ثمة تقارير وبيانات ووثائق وخطابات تغطي ما جرى ويجري، غير أن القراءة والسمع والمشاهدة عبر وسائل الإعلام تختلف كثيراً عن المعاينة الميدانية الحسية، فإذا أراد المرء حقاً أن يتعرف إلى واقع المدينة السياسي والديمقراطي والثقافي والعمراني، فعليه الذهاب إلى القدس والتجول في مناطقها وشوارعها وأزقتها بعض الوقت؛ كي يعرف حقيقة وضعها الراهن والمستقبلي، ويعاين الاشتباك اليومي المتواصل بين المقدسيين والمستوطنين في رقعة المدينة الموسعة والمتحركة.

* باحث، وكاتب رأي.

صراع مفتوح غير متكافئ قطبه الأول، دولة إقليمية عظمى ذات إمكانيات هائلة، بدءاً من القوة الأمنية أداة فرض الوقائع وأداة السيطرة والتحكم في المكان، بما في ذلك «منظومة الكاميرات الأمنية المتطورة التي نشرت في البلدة القديمة والمسجد الأقصى، والتي تراقب حياة السكان في كل ثانية»، كما يقول عامي ستاف مسؤول سابق في «الشاباك»، مروراً بجهاز التخطيط الذي تعود بداياته إلى ما قبل العام ٤٨ عندما أقام بن غوريون طاقماً مؤلفاً من ١٢٨ خبيراً في مختلف المجالات الجغرافية والمعمارية والاقتصادية والديمقراطية والاقتصادية المتعلقة بمدينة القدس، وبعد حرب ٦٧ واحتلال المدينة بأكملها، قدم جهاز التخطيط الجديد سلسلة من المخططات توزعت على مراحل تصل نهايتها إلى العام ٢٠٣٠. ويتولى جهاز إداري تنفيذي تشارك فيه البلدية ووزارات الحكومة ومنظمات الاستيطان مهمة ترجمة المخططات على الأرض وتطبيقها. بدورها الأيديولوجيا والدراسات التوراتية التي تنطلق من «وعد إلهي» و«حق تاريخي» لتبرير وتمويه الأطماع الكولونيالية في امتلاك المكان كاملاً غير منقوص. وتستخدم منظومة القوانين والتشريعات التي تصدر عن الكنيسة والحكومة والبلدية في حسم الصراع. كما تستخدم الأموال الطائلة التي توفرها الحكومة ورأس المال الخاص في الخارج في ترجمة المخططات على الأرض، فضلاً عن توظيف الحماية السياسية التي تؤمنها الولايات المتحدة

بـ «الفيثو»، ويؤمنها النظام الدولي بالصمت لدعم السياسات الإسرائيلية. القطب الثاني في الصراع... ٣٠٠ ألف مقدسي فلسطيني، تم عزلهم عن شعبهم في الضفة والقطاع والنشطات، وعن معظم القرى التابعة لمحافظة القدس. هؤلاء محاصرون بـ ١٢ مستوطنة في محيط المدينة وضواحيها. يتعرضون لتضييق منهجي «بوليسايد» كما أسماه المفكر الإسرائيلي باروخ كمرلينغ، وهو شكل من أشكال التطهير العرقي الصامت. ولا يملك المقدسيون إلا الحد الأدنى من مقومات البقاء والسمود، فصندوق القدس لا يأتيه غير القليل، وموازنة حقيبة القدس التشغيلية في الحكومة الفلسطينية لا تزيد على موازنات الوزارات الأخرى، ودعم المشاريع من بعض الدول العربية والمؤسسات لا يتناسب البتة مع الحاجة الضاغطة للسكن والصحة والتعليم والترميم والبطالة، ولا توجد خطط ومشروعات فلسطينية في مواجهة المخططات الإسرائيلية. الجهاز التنفيذي الفلسطيني شبه معطل ومحظور عمله داخل المدينة «محافظ القدس وبلدية القدس العربية» يعملان من «الرام» خارج المدينة بمستوى رمزي وإمكانيات متواضعة. أما «بيت الشرق» والمؤسسات المقدسية التي كان لها دور مميز وفاعل، فقد أغلقت وصار الإغلاق أمراً واقعاً غير قابل للتراجع، لاسيما أن المطالبة الفلسطينية بإعادة فتحها خمدت ولم تعد متداولة كقضية سياسية أو قضية رأي عام. ومؤسسة

المحاولة الأخيرة وأخر شهر آب الماضي كانت الأكثر خطورة. فقد فرضت سلطات الاحتلال حصارها الكامل على المسجد، ومنعت المسلمين من دخوله في الفترة الصباحية، وسمحت للأصوليين المستوطنين اليهود بدخوله والتجول في ساحاته لليوم الرابع على التوالي. غير أن ردود الفعل الشعبية المقدسية والتحرك السياسي الفلسطيني أوقف النقلة الإسرائيلية النوعية، واضطر الحكومة إلى تبريد الصراع مؤقتاً، كما فعلت العام الماضي حين وعدت بالحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة وعدم المساس به (اتفاق نتياهو وكيري مع الملك عبد الله، تشرين الثاني ٢٠١٤)، لكنها نكثت بالاتفاق بعد أقل من عام.

تنطلق الحكومة الإسرائيلية من نص ديني توراتي حول «جبل الهيكل» و«الحوض المقدس»، وتعتمد سياسة توسيع الوجود اليهودي وتكثيفه في المكان الذي تحاول إعادة تصميمه وخلقها كما صورته النصوص في سابقة لا مثيل لها في عالمنا الحديث.

تتضمن الإجراءات الإسرائيلية نقل اليهود إلى تلك المنطقة، وتحديدًا في بلدة سلوان التي تم اختراقها عبر السيطرة على عشرات العقارات وطرد سكانها الفلسطينيين. المصادر الإسرائيلية تشير إلى انتقال ٢٥٣٧ إسرائيلياً يهودياً داخل أحياء فلسطينية في مسعى محموم لاختراق الكثافة الفلسطينية في البلدة القديمة - فقد صودرت مئات العقارات من الملكيات الخاصة

الأوقاف موزعة الولاء، أما السلطة، فمحظور عليها العمل في المدينة. ولا تتوافر الحماية الدولية للمقدسين في مواجهة سياسات الاستيطان والتطهير العرقي وعمليات الأسرلة والتهويد المتصاعدة، خلافاً لذلك فقد جرت معاقبة فلسطين بجريرة نيلها عضوية «اليونسكو»، عقاب طال مؤسسة «اليونسكو» نفسها، وشاركت فيه الإدارة الأميركية إلى جانب إسرائيل الدولة المتمردة على القانون والشرعية الدوليين، كما أن «لجنة القدس» التي تشكلت على أعلى مستوى عربي وإسلامي لا تحرك ساكناً إزاء الاستباحة الإسرائيلية الشاملة للمدينة العربية. الموقف نفسه ينطبق على منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، اللتان ظلت قراراتهما حبراً على ورق وأقوالاً بلا أفعال، كما ينطبق الموقف السلبي عينه على إيران صاحبة الخطاب الأكثر راديكالية حول القدس، والتي أسست جيشاً للقدس، وخصصت يوماً للقدس، وخطاباً إعلامياً عن القدس، لكنها لم تفعل شيئاً لدعم صمود القدس، فكيف تنعكس المواجهة غير المتكافئة على موضوعات الصراع؟

الصراع الديني

التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى، على غرار التقسيم الذي حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.. هدف وضعته الحكومة الإسرائيلية والأصولية اليهودية موضع التنفيذ، بعد أن مهدت إليه بدخوله من المجموعات الدينية وأعضاء حكومة وكنيسة بحراسة مشددة.

على الرغم من وجود عدد من الأبنية والسكان فيه، ولكن مع ارتفاع الزيادة السكانية في سلوان وبفعل حرمان المواطنين من البناء المرخص، بادر المواطنون إلى البناء فيه وتحول إلى حي سكني، ولم تعترف بلدية الاحتلال به وحرمته من الخدمات، ليس هذا فحسب بل قدمت البلدية مشروع إقامة حديقة الملك داود على أنقاض المباني القائمة غربي الحي، والتي ستتم إعادة بنائها فوق المباني القائمة في الحي الشرقي، وسط استغراب المواطنين ودهشتهم من الكيفية التي سيتم فيها دمج الحيين على المساحة ذاتها.

تعود الخلفية التي انطلقت منها البلدية إلى الرواية الدينية التي تقول إن الملك داود «كان يطيب له التنزه في المكان المقام عليه الحي». ويتندر مقدسيون في الأحياء المطلة على البستان بالقول، ماذا سيكون مصيرنا لو امتك الملك هواية التسلق في الأماكن التي نقيم فيها؟ ويجيبون: سيكون مصيرنا مصير سكان حي البستان، ستدمر منازلنا ونشرد أو نعيش بانتظار ذلك!! تلك هي الرؤية الحصرية الأصولية اليهودية لتعاقب الحضارات في هذا المكان، رؤية تأخذ بجزء من تاريخ الحضارة وتتولى عملية تثبيته بعد أن تقوم بعمليات التزوير اعتماداً على الأساطير، وتشطب الأجزاء الأخرى من مبنى الحضارات المتعاقبة.

تلجأ مؤسسات الاستيطان الإسرائيلية إلى توظيف الدين في احتلال الحيز الفلسطيني،

والوقف - آخرها السيطرة على بناية سكنية ومنزل آخر في حي بطن الهوى/ سلوان. عملية الاستيلاء على العقارات تشمل سلوان والبستان والشيوخ جراح وراس العامود والطور وأبو ديس. المستوطنون المتطرفون الذين يسيطرون على العقارات ويقيمون فيها يحظون بحماية أمنية مشددة، وإغراءات مالية كبيرة، بما في ذلك التأمين على الحياة الذي يصل إلى ٦ آلاف شيكل في الشهر للشخص الذي ينتقل للعيش في قلب الأحياء الفلسطينية، بحسب الناشطة الاجتماعية «مي العمري».

يقابل ذلك انتقال ٣٣٧٨ فلسطينياً للسكن في مستوطنات داخل القدس تحت ضغط الحاجة إلى السكن. هؤلاء يعيشون دون حماية ولا تأمين على الحياة، وقد انتقلوا للسكن بالشراء والاستئجار، وفقاً للنظام والقانون المعمول به.

«مدينة داود» التي جرت إقامتها فوق موقع أثري في وادي حلوة - سلوان، وهي في الأساس حصن يبوسي يعود إلى ٣ آلاف سنة ق.م، ويقال إن الملك داود اتخذ هذا الحصن مقراً لمملكته. احتلت مدينة داود الجديدة التل الجنوبي الشرقي لقبة الصخرة كله (بحسب مجلة آفاق البيئة والتنمية). وتضمن المشروع الإسرائيلي تحويل عين سلوان من وقف إسلامي إلى جزء من تاريخ يهودي جرى تثبيته وفصله عن التاريخ الذي سبقه والذي أتى بعده.

حي البستان الذي وضع في المخطط الإسرائيلي كمنطقة مفتوحة يمنع البناء فيها

السياسي على المجال الديني. وعندما يخوض معركة الأقصى بمعزل عن معركة التحرر من الاحتلال.

الصراع الديمغرافي

التفوق الديمغرافي الإسرائيلي اليهودي عنوان المعركة المحتمدة التي تشنها دولة الاحتلال ضد المقدسيين. يستدعي التفوق تمييزاً دينياً وعرقياً لكبح الوجود الفلسطيني، ومنع تطوره وممارسة شكل جديد من التطهير العرقي، في هذه المعركة يصمد المقدسيون ويحرزون تقدماً ملموساً.

كانت الخطط الإسرائيلية تضع نسبة محددة للوجود الفلسطيني لا تتجاوز ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ من الإسرائيليين في شطري القدس. نسبة الوجود الفلسطيني صعّدت إلى ٣٠٪ وتصل الآن إلى ٣٨٪، حوالى ٣٠٠ ألف فلسطيني. مقابل ٦٢٪ من الإسرائيليين.

قال لي أحد المختصين بالشأن الفلسطيني في المدينة: إن نسبة الوجود الفلسطيني في القدس تقفز إلى ٤٠٪، ولا يتناقض هذا التقدير مع ما تقدمه التقارير الإسرائيلية من معلومات ووقائع. يقول نداف شرغاي في صحيفة «إسرائيل اليوم»: يغادر القدس سنوياً ١٨ ألف إسرائيلي. ويأتي إليها نحو ١٠ آلاف إسرائيلي سنوياً. وفي السنوات الـ ٢٢ الأخيرة غادر المدينة ٣٧٠ ألف إسرائيلي. وهذا يعني أن كفة المغادرة الإسرائيلية تراجح على كفة القدوم. مقابل ذلك وعلى الرغم من الضغوط والخنق وهشاشة

كإقامة حدائق توراتية ومواقع سياحية، وشبكة أنفاق، وبناء كنس، واعتماد مئات المواقع الأثرية المنتشرة في مئات الدونمات التي تقام فوقها مؤسسات دينية وسياحية وثقافية، والحفريات التي تقوم بها مؤسسة «إيلاد» اليمينية التي يتراأس مجلسها «إيلي فيزل» حامل جائزة نوبل للسلام، والتي تحاول العثور على آثار ترسخ مرويّات العهد القديم.

الأخطر في الصراع على المكان هو اعتماد مرجعية دينية من طرف واحد، ما أدى ويؤدي إلى تحويل الصراع إلى صراع ديني يغطي على الأطماع الكولونيالية الإسرائيلية من جهة، ويقطع الطريق على كل إمكانية للحل السياسي الذي يستند إلى القانون والشرعية الدولية في الجهة الأخرى.

يصب جعل الصراع مفتوحاً دون حلول سياسية إلى ما لا نهاية في مصلحة الهيمنة الإسرائيلية. ومن اللافت أن دولة الاحتلال تنتظر إلى بعد واحد في علاقة الشعب الفلسطيني بمدينة القدس، وهو البعد الديني فقط لا غير، وتحاول صرف الأنظار عن مضمون الصراع بسماحها بدخول المواطنين الفلسطينيين إلى القدس لأداء الصلاة وزيارة الأماكن المقدسة وعودتهم الفورية من حيث أتوا، شاطبة الروابط الوطنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية بهذه المدينة التاريخية. للأسف يتقاطع الإسلام السياسي مع الفهم الإسرائيلي، حين يقصر خطابه الديني والإعلامي ونشاطه

الخدمات والجدار، فإن المقدسيين عادوا إلى مدينتهم وتزايد عددهم.

ويتوقف «شرغاي» عند حي بيت حنينا المقدسي الذي بلغت الزيادة السكانية فيه بعد إقامة جدار الفصل العنصري نسبة ٣٩,٥٪.

يتضح صراع الوجود في حيين سكنيين هما العيسوية والطور، كما ترصده منظمة

«بيتسيلم» الإسرائيلية، يقطن حي العيسوية ١٥,٥٠٠ نسمة حسب إحصائيات ٢٠١٢.

هذا الحي تضخم بعد بناء جدار الفصل العنصري. نسبة الاكتظاظ السكاني هي

الأعلى (٢٠ نسمة للدوم الواحد مقابل ٦,٥ شخص في مجمل مدينة القدس). من بين

٤,٢٠٠ ولد وبنت يعيشون في الحي يدرس نحو ٢٥٠٠ في ٤ مدارس بلدية و ٥٠٠ في مدارس

خاصة. لا توجد مدارس ثانوية في البلدة، لذا يتوجه الطلبة الذكور إلى مدارس تقع خارج

الحي والقليل من الفتيات يدرسن في الخارج، الغالبية الساحقة من الفتيات يتسربن ويحرمن

من إكمال دراستهن بسبب عدم وجود مدارس أساساً، وبسبب المفاهيم المحافظة التي تحول

دون خروج البنات بعيداً. وفي المحصلة فإنه نتيجة تقييدات منع البناء يضطر أهل العيسوية

للبناء غير المرخص الذي يكون عرضة للهدم. وعندما وضع السكان مخططاً للخروج من

الضائقة بالتوسع جنوباً، اصطدموا بحديقة المشارف التي ابتلعت المناطق المخصصة

للتوسع في البلدة كلها. الحي المحاصر والذي

يفتقد لبنية تحتية بحددها الأدنى، تحول إلى بؤرة صدام مع المحتلين. والحي المحافظ

اجتماعياً يتغير سلوكه أثناء صدامه المتواصل مع المحتلين، وذلك حين تفتح الأبواب والنوافذ

للشبان المحتجين المطاردين بغية حمايتهم، وحين تبادر النساء إلى تحضير الإسعافات

لإنقاذ الشبان.

الضائقة ذاتها يعيشها حي الطور الذي يسكنه ٢٢ ألف نسمة، ويعاني السكان فيه اكتظاظاً

بشرياً ويضطرون للبناء دون ترخيص. يوجد في الطور ٤ روضات تستوعب ٥٪ من أطفال

الحي فقط، ويوجد فيه ٧ مدارس تعاني نقصاً في الغرف الصفية، ولا يوجد أي مدرسة ثانوية

للبنات. ويتسرب عدد كبير من الطالبات عندما ينتقلن للدراسة خارج الحي. مشكلات البنية

التحتية تتفاقم. وعلى الرغم من ذلك تزايد عدد السكان الفلسطينيين بعد بناء الجدار.

تصرف بلدية الاحتلال النظر عن حاجة الناس، وتهتم بالحدائق والمناظر المريحة للمستوطنين «ولا

تأخذ بالاعتبار حاجة سكان الطور والعيسوية وحي البستان ومعظم الأحياء العربية إلى بنية

تحتية تتناسب مع احتياجاتهم. لا غرابة في الموقف الإسرائيلي العدمي، لطالما كان الهدف

هو التخلص من السكان الأصليين.

مستوى آخر من الصراع يأخذ شكل لفظ تجمعات مقدسية وإخراجها من مسؤولية

بلدية الاحتلال، وإلحاقها بوزارة «الدفاع» التي أنيطت بها مسؤولية الأمور المدنية،

وعملياً تتولى القمع والعقاب فقط في صيغة حكم عسكري جديد، هذه التجمعات تضم أكثر من ٥٥ ألف مواطن مقدسي، علماً أن المخطط الإسرائيلي يتضمن إخراج ٩٠ ألف مواطن وهي: مخيم شعفاط، كفر عقب، أبو ديس، ضاحية البريد، الرام، والعيزرية، وقسم من عناتا. وكل هذه المناطق استبعدت بجدار الفصل العنصري في محاولة للحفاظ على تفوق ديمغرافي إسرائيلي، وتركت تواجه مصيرها دون مقومات مادية ولوجستية وإنسانية، ودون احترام لأبسط الحقوق المدنية والإنسانية. مخيم شعفاط أهم تلك التجمعات وأكثرها بؤساً، فهو يعيش حالة من الاكتظاظ، ويفتقد لبنية تحتية، مياه الصرف الصحي تتدفق داخله، والنفايات تتراكم؛ ما يضطر السكان إلى حرقها لتعلو سحب الدخان، ويضطر التلاميذ للمرور على الحاجز العسكري أثناء ذهابهم وإيابهم إلى المدارس، الاحتقان الشديد الناجم عن الحصار والعقوبات والقمع، يؤدي إلى أزمات داخلية وظواهر سلبية كالتسرب من المدارس وانتشار المخدرات والعنف الداخلي، ويؤدي في الوقت نفسه إلى انفجارات ضد الاحتلال.

المفارقة العجيبة التي يعيشها المقدسيون في التجمعات المفلوطة والمنضوية في إطار خدمات البلدية، هي أنهم يدفعون جميعاً الضريبة بكل أنواعها تماماً كما يدفعها الإسرائيليون، ويشكل إسهامهم الضريبي ٢٨-٣٠٪ من مجموع الضرائب التي تجبها البلدية، لكنهم لا يتلقون

إلا نسبة ٦٪ من الخدمات، وهنا ينتصب الدليل المادي على التمييز العنصري بين المجموعتين السكانييتين.

اخترق المقدسيون في الصراع الديمغرافي المعادلة الإسرائيلية، عندما حولوا الإزاحة السكانية إلى داخل المدينة، وعادوا إلى داخل حدود الجدار العنصري متحملين أعباء جديدة، ومعاملة شديدة. إنه الإنجاز الذي أحرزه المقدسيون ودفعوا ثمنه باهظاً، ولم يرتبط بموازنات وخطة دعم واستيعاب واحتضان من المؤسسة الرسمية إلا بحدود قليلة جداً.

لا يتناسب الدور الذي تقوم به مؤسسات السلطة وتنظيمات الحركة الوطنية في مدينة القدس إطلاقاً مع التحديات الإسرائيلية، ومع الاستنفار والجهد الشعبي المقدسي. والخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني يتخلف عن الواقع عندما يتحدث أكثر عن الإجراءات الإسرائيلية، ويتحدث أقل، عن عناصر القوة والإنجاز الفلسطيني! والمستوى السياسي يكفي برد الفعل ولا يفتح معارك سياسية كبيرة، ولا يعيد بناء عناصر الدعم العربي الرسمي والشعبي والقانوني والمادي لصمود المقدسيين ومقاومتهم الباسلة.

ثمة ضرورة لتصويب الاختلال، بتجاوز البنية البيروقراطية الشائخة المسؤولة عن القدس العاصمة، وإزالة الغموض عن المؤسسات والهيئات واللجان العربية والإسلامية التي تشكلت باسم القدس ولا تعمل شيئاً من أجلها.

القدس: وقائع التهويد وممكّنات المواجهة

أدار الندوة:

عبد الرؤوف ارناؤوط *

الصراع في القدس على كل شيء: على الهوية، على الرواية، على كل مليمتر، على الديمغرافيا والحيز، على الأسماء كما على علامات الطريق. يجلس حول طاولة سياسات الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى المبارك، والأستاذ خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية والخبير في شؤون الاستيطان، والمحامي رفول روفاء، مدير المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان «مؤسسة سانت إيف».

سياسات: شيخ عكرمة صبري، المسجد الأقصى المبارك هو الموضوع الأكثر تفجراً في هذه الأوقات في مدينة القدس، وخاصة بعد قرار وزير الدفاع الإسرائيلي اعتبار المرابطين والمرابطات وطلاب مصاطب العلم في المسجد

تخصص سياسات ندوة هذا العدد للحديث عن واقع الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة من جوانب متعددة، بما يشمل التطورات الخطيرة في المسجد الأقصى المبارك والاستيطان الإسرائيلي في أحياء المدينة الفلسطينية وحولها، وتأثير ذلك على فرص قيام عاصمة للدولة الفلسطينية فيها، واستهداف إسرائيل للمقدسيين، سواء أكان ذلك من خلال دفعهم إلى الهجرة إلى الأحياء خارج جدار الفصل العنصري أم من خلال سحب الهويات ومنع معاملات لم الشمل، إضافة إلى وضع الإسكان في المدينة، وما إذا كانت السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية تقوم بواجبها تجاه المدينة.

* مراسل صحفي.

جميعاً في الرباط. ونعتبر هذا القرار مقدماً لما يسمى التقسيم الزمني المرفوض جملةً وتفصيلاً. نعم، هناك نية مبيتة مسبقاً لتقسيم المسجد، والتنفيذ يتم على مراحل.

التفكجي: لا إمكانية لعاصمة في القدس الشرقية الآن

سياسات: خليل التفكجي، ليس ببعيد عن المسجد الأقصى تقع بلدة سلوان، وقد وضعت جماعات استيطانية يدها على عشرات المنازل العربية فيها، والحديث يدور عن عمليات بيع لتسريب هذه المنازل، في وقت تعلن فيه هذه الجماعات أنها تهدف في نهاية المطاف إلى منع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس، هل ما زال من الممكن أن تكون القدس عاصمة لفلسطين؟

التفكجي: حتى العام ٢٠٠١ كان من الممكن أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، في العام ١٩٩٩ كان يطلق على سلوان اسم «غزة»، فلم تكن فيها أي بؤرة استيطانية.

بعد فشل قمة «كامب ديفيد» عام ٢٠٠٠ وإقامة كنييس في المصلى الرواني، طرحت إسرائيل ما تسميه «الحوض المقدس» الذي يرتبط بقضية سياسية/دينية إسرائيلية، بمعنى استخدام الدين لأهداف سياسية، فتكلموا عن أهمية المقبرة اليهودية (في جبل الزيتون) وعلاقتها بالمسيح المنتظر، وعلاقة قبور الأنبياء الموجودة في وادي قدرون بما يقولون إنها قضية تاريخية

«تنظيمات غير شرعية»، والسؤال الذي يتردد الآن هل يعني هذا أن تقسيم المسجد الأقصى زمانياً قد بدأ؟

صبري: بسم الله الرحمن الرحيم، في كل يوم تطالعنا إجراءات إسرائيلية عدوانية بحق المسجد الأقصى والمقدسات، والذي يبدو أن الأمور مبرمجة، يقوم الاحتلال بتنفيذها خطوةً خطوةً، ويتحين ويستغل الوضع العام في العالم العربي لتنفيذ هذه الخطوات العدوانية بحق المسجد الأقصى خاصة، وبحق مدينة القدس عامة، ومن المؤسف أن نقول إن الأحداث الدموية في العالم العربي تخدم الاحتلال بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبقصد ودون قصد.

إن ما صدر عن وزير الدفاع الاحتلالي (موشيه يعالون) باعتبار المرابطين والمرابطات تنظيمياً غير شرعي نرد عليه بالقول إن المرابطين والمرابطات يقومون بأداء واجب ديني؛ لأن الرباط ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فالرباط من أحكام ديننا الإسلامي، ولا يحق لأي إنسان أن يعتبر الرباط غير شرعي، فهذا القرار يتعارض مع حرية العبادة، ويمس حرمة المسجد الأقصى المبارك، لأنه يهدف إلى إخلاء المسجد الأقصى من المسلمين والمسلمات.

ونقول إن التنظيم غير الشرعي هو الجماعات اليهودية المتطرفة التي تعتدي وتوتر الأوضاع في المسجد الأقصى ومحيطه، ونعلن رفضنا قرار وزير دفاع الاحتلال ولن نتعامل معه ونؤكد حقنا

كانت قائمة قبل ٣٠٠٠ عام، وهي مدينة داود، على حد زعمهم.

بالتالي، عندما وضعت إسرائيل هذا البرنامج لاحتلال هذه المنطقة، سلوان، وفرت أدوات تنفيذية له تمثلت في منظمتي «العاد» و«عطيرات كوهانيم»، اللتين تنشطان في الاستيطان والاستيلاء على المنازل، ووضعت الدولة في تصرف هذه المنظمات مجموعة من القوانين بما فيها قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ وقانون التنظيم والبناء وقانون أملاك يهودية قبل العام ١٩٤٨.

وإذا ما نظرنا إلى كيفية الاستيلاء على المنازل، فإن جزءاً كبيراً منها كان أملاك غائبين، بمعنى أملاك أشخاص موجودين في دول تعتبرها إسرائيل عدوة، بموجب هذا القانون هي أملاك غائبين، ويتم وضع اليد عليها، وهناك أملاك أخرى قيل إنها كانت مملوكة لليهود قبل العام ١٩٤٨، وفي هذا الصدد، فإن هناك ما يسمى حي اليمن الذي بقي حتى العام ١٩٢٩ حينما اندلعت ثورة البراق، وبالتالي ترك اليهود البيوت فيه وهاجروا إلى إسرائيل، وقامت الحكومة الأردنية بتأجير هذه العقارات من خلال حارس أملاك العدو.

نحن لا ننكر أنه كانت هناك أملاك لليهود، لأن اليهود كانوا يعيشون مع السكان وكنا، كمسلمين، متسامحين جداً مع اليهود، لأننا كمسلمين نتقبل الآخر.

أما عمليات البيع، فيجب النظر إليها بخطورة كبيرة، فالحديث هو عن بيع خلو، وقد خرج علينا

الإسرائيليون بما يسمونه «الجيل الثالث»، بمعنى أنك محمي من جيل الجد إلى الأب فالابن، ومن بعدها يتم رفع الحماية وأخذ العقارات، وهذا ما يتم الآن.

أما بشأن العاصمة، فأعتقد أنه من غير الممكن أن تكون القدس الشرقية عاصمةً في ظل الوضع القائم، أنا حقيقة متشائم في هذا الشأن، فبعد إحاطة القدس بالمستوطنات بدأت عمليات إقامة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ومن بينها حي الشيخ جراح (البؤرة الاستيطانية التي أقيمت مكان فندق شبرد) وحي الطور (البؤرة الاستيطانية «بيت أوروب») وحي رأس العامود وجبل المكبر.

يركز اليهود في هذا الشأن على ما يسمونه «الحوض المقدس»، وهو ما نسميه نحن القدس الأردنية بمساحة ٦,٥ كيلومتر مربع، أما ما عدا ذلك، فإنهم لا يأبهون به، إذ يسمحون لك أن تبني ١٠ طبقات في بيت حنينا مثلاً، ولكن ليس في المناطق القريبة من القدس القديمة.

اليهودي يقول إن تاريخه ليس في بيت حنينا أو صور باهر وإنما في منطقة الحوض المقدس الذي يشمل البلدة القديمة وسلوان وأجزاء من رأس العامود وجبل الزيتون ووادي الجوز والشيخ جراح.

أود التعقيب على مسألة ما يجري في المسجد الأقصى: أعتقد أن التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى ليس وليد اللحظة وإنما بدأ بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ واستمر حتى اللحظة، ففي اليوم الأول للاحتلال الإسرائيلي للمدينة

رُفِع العلم الإسرائيلي على المسجد، وحينها تدخل السفير التركي آنذاك قائلاً: «انتصرتم على العرب ولكن لم تنتصروا على المسلمين». فتم إنزال العلم، ومنذ ذلك الحين بدأت إسرائيل مخططاتها خطوةً خطوةً إلى أن وصلت إلى المرحلة الحالية.

بالتالي، فإن الجانب الإسرائيلي سعى إلى إيجاد موطئ قدم له في الأقصى، فأقام له مركزاً للشرطة داخل الساحات، وفي مرحلة لاحقة قرر أحادياً السماح للمستوطنين باقتحام المسجد، ومن ثم أقدم للمرة الأولى على إغلاق المسجد بشكل كلي أمام المصلين وليوم كامل، وتم اعتبار أن ساحات المسجد هي ساحات عامة، حتى أن بلدية القدس الغربية نشرت مخططاً لإقامة كنيس في باب الرحمة .

ينبغي أن نعرف أنه في البرنامج الإسرائيلي، فإن القدس دون الهيكل لا شيء، وهذه قضية دينية بالنسبة لهم، وبالتالي نحن كعرب ومسلمين ضد هذا الموضوع، ولكن الطرف الإسرائيلي يستغل الظروف الدولية والمحلية للوصول إلى أهدافه الاستراتيجية وأهمها تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً وصولاً إلى إقامة الهيكل.

لهذه الأسباب يحصل مقدسيون على الجنسية الإسرائيلية

سياسات: رفول روبا، مؤخراً نشر استطلاع غربي للرأي العام، أشار إلى أن ٥٢٪ من سكان القدس الشرقية يفضلون الجنسية الإسرائيلية،

وذلك بعد معطيات حصل عليها الائتلاف الأهلي للدفاع عن سكان القدس، وأشارت إلى أن ٢٤ ألفاً من سكان المدينة حصلوا على الجنسية الإسرائيلية بالفعل في السنوات الماضية، فما الذي يدفع سكان القدس للحصول على هذه الجنسية؟

روفا: برأبي ومن خلال خبرتنا في التعامل مع المشاكل القانونية التي يواجهها السكان الفلسطينيون في القدس، فإن أمن الأسباب الرئيسية التي تجعل المقدسي يفكر في الحصول على الجنسية الإسرائيلية المشاكل القانونية الكثيرة التي يواجهها في المؤسسات الإسرائيلية، ومن أهمها مشكلة سحب الهويات وتسجيل الأطفال، أما ما يتعلق بمن يعانون من مشاكل عدم لم الشمل فإن الجنسية الإسرائيلية لا تفيد، لأن من لديهم ومن ليست لديهم الجنسية يعانون المشكلة نفسها.

إذا كان الحديث يدور عن أخذ الجنسية لتفادي سحب الهوية، فإن الجنسية قد يكون لها دور كبير في منع سحبها، بالنسبة لنا كمؤسسة فإن التعليمات التي وصلتنا من البطريركية واضحة، وهي أنه ممنوع منعاً باتاً التعامل بهذا الموضوع (بمعنى السعي للحصول على الجنسية الإسرائيلية)، ولكن الناس يأتون إلينا في المؤسسة ويقولون: نريد التقدم للحصول على الجنسية الإسرائيلية لأننا نقيم في الضفة الغربية ونخشى في حال اكتشاف أمر إقامتنا في رام الله أو بيت لحم أو بيت ساحور أن يسحب الإسرائيليون هوياتنا.

وزارة الداخلية الإسرائيلية، ورفض نحو ٤٥٪ من هذه الطلبات، والبقية تمت الموافقة عليها، ولكن بإعطاء تصاريح إقامة سنوية وليس هويات، حيث إنه منذ العام ٢٠٠٢ تم وقف إصدار الهويات في طلبات لم الشمل.

بموجب القوانين الجديدة، فإن المتزوج الذي لديه طلب لم شمل مستمر منذ ٨ سنوات فما فوق يحصل على تصريح لمدة عامين، وفي حال وجود أي مانع أممي أو جنائي بموجب تعريفهم (الإسرائيليين) للقانون، يتم سحب الإقامة المؤقتة منهم.

صندوق خاص بالقدس من أجل حماية العقارات

سياسات: شيخ عكرمة صبري، في خطب الجمعة في المسجد الأقصى أنت تركز على موضوع تسريب البيوت، وموضوع الجنسية الإسرائيلية، فإلى أي مدى تجد تجاوباً من سكان القدس مع هذه الفتاوى، خاصة أن عمليات بيع البيوت في سلوان تزيد، كما أن الحصول على الجنسيات الإسرائيلية يزيد أيضاً؟

صبري: هذا صحيح، بالنسبة للتحذير بشأن تسريب البيوت، فإن له تأثيراً مؤقتاً وليس دائماً، والسبب هو عدم وجود آلية لمعالجة الموضوع، وأرى أن المعالجة تكون بإقامة صندوق خاص بالقدس من أجل حماية العقارات، وسبق أن طالبنا بذلك عدة مرات، وفي عدة مناسبات، ولم نجد، مع الأسف، أدناً صاغيةً، في حين تتدفق المليارات على سلطات الاحتلال من أجل إقامة

أما الأمر الثاني، فأعتقد أنه كان لجدار الفصل العنصري الذي أقيم حول القدس دور في هذا الموضوع، إذ إن الكثير من الشبان، ونظراً لصعوبة الوصول إلى الضفة الغربية والعمل فيها بسبب الجدران والحواجز، التحقوا بسوق العمل في إسرائيل، وهذا أثر عليهم باتجاه الرغبة في الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

كما أن المواطن الفلسطيني في القدس، عملياً، من الناحية القانونية بلا جنسية أي «بدون»، فهو لا يحمل جواز السفر الفلسطيني، في ما جواز سفره الأردني مؤقت، وإسرائيل تصدر له وثيقة سفر باعتباره مقيماً وليس مواطناً.

ومن خلال تجربة شخصية، فإنني عندما وصلت إلى بريطانيا للدراسة ذهبت للتسجيل لدى الشرطة، فكتب الشرطي «إسرائيلي». فقال له شرطي آخر: هذا ليس صحيحاً. فقال له حسناً، سأضع أردني. فرد عليه: أيضاً لا، ضع في خانة الجنسية عبارة «غير واضح». بمعنى بدون.

سحب ١٥ ألف هوية

سياسات: هذا يعني أن سحب الهويات مستمر ولم يتوقف كما يعتقد البعض؟
روفا: سحب الهويات مستمر، ووفق المعطيات التي حصلنا عليها من وزارة الداخلية الإسرائيلية فإنه حتى نهاية العام ٢٠١٤ تم سحب نحو ١٥ ألف هوية من المقدسيين منذ العام ١٩٦٧.
أما طلبات لم الشمل، ففي الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٣ تم تقديم ١٢٢٨٤ طلباً بموجب إحصائيات

المستوطنات وشراء البيوت، وهذا أمر نعاني منه حالياً .

مع الأسف، فإن أصحاب النفوس المريضة يستغلون عدم وجود صندوق للقدس ويقومون بتسريبه إلى سلطات الاحتلال، وإن كان العدد قليلاً، ولكن نخشى من استفحاله مع إطالة الوقت واستمرار الاحتلال.

أما موضوع الجنسيات، فهو مرفوض ما دام اختيارياً.

التفكجي (معلقاً): أنا أتابع خطب الجمعة، ولكن يظهر أن فتاوى أهل السنة ليست ذات قوة، فتاوى الدرّوز أو الشيعة، بمعنى أنه عندما فرض الدرّوز الحرمان، فإنه طبق، وعندما يصدر الشيعة فتوى يتم الالتزام بها، أما نحن في القدس فإننا نواجه مشكلة وهي أن الفتوى لا تصل إلى مرحلة الحسم، فعندما أقطع من يبيع منزله فإن ذلك قد يردع الآخرين عن البيع. صبري (معلقاً): كان يحصل ردع وعدم الصلاة على الجاسوس، ولكن مع مرور الزمن وعدم وجود سلطة تحمي .. إن مجيء السلطة الفلسطينية أضعف موقفنا بطريقة غير مباشرة، وهذه مشكلة.

عن أيّ قدس نتحدث؟

سياسات: خليل التفكجي، بالحديث عن استيلاء المستوطنين على منازل يدعون امتلاكها قبل العام ١٩٤٨، هل تعتقد أن السلطة الفلسطينية أخطأت بالحديث عن القدس الغربية

عاصمة لإسرائيل، في الوقت الذي يمنع فيه الإسرائيليين الفلسطينيين من استرجاع أملاكهم في القدس الغربية، ويطالبون بما يقولون إنها أملاك لهم في القدس الشرقية؟

التفكجي: في إسرائيل لا يعترفون بقدس شرقية وقدس غربية، الإسرائيلي يحاول فرض أمر واقع على الأرض، أما السلطة الفلسطينية فإنها لم تعرّف القدس الشرقية، وهذا أمر مهم، فماذا تعني بمدينة القدس الشرقية؟ هل نتحدث عن القدس حسب قرار الأمم المتحدة ١٨١ أم القدس الانتدابية أم الأردنية أم ما هي عليه اليوم أم نتحدث عن القدس الكبرى؟ بالتالي فإن السلطة الفلسطينية عندما دخلت المفاوضات لم تعرّف مدينة القدس، وحتى هذه اللحظة لا توجد خارطة أو رؤية لمدينة القدس لدى السلطة الفلسطينية بمفهوم مدينة القدس.

هل أتحدث عن القدس الشريف أم القدس الأردنية بمساحة ٦,٥ كيلومتر مربع أم القدس اليوم بمساحة ٧٢ كيلومتراً مربعاً، أما الإسرائيلي فله رؤية وخارطة، وهو يتحدث عن القدس الشرقية والغربية والقدس الكبرى، أما الجانب الفلسطيني فلا رؤية ولا استراتيجية لديه في هذه المدينة، وبالتالي فإن الجانب الإسرائيلي سرّع في قضية التهويد والقوانين.

عندما احتل الإسرائيليون المدينة في العام ١٩٦٧ قالوا إن لهم أملاكاً في القدس الشرقية،

قانون أملاك الغائبين

سياسات: رفول روفاً، عندما يتم الحديث عن قانون أملاك الغائبين تتم الإشارة إليه وكأنه سيطبق، ولكن واضح من خلال الحديث، على الأقل هنا، أنه مطبق فعلاً على الأرض، ما هو قانون أملاك الغائبين؟

روفاً: سنت سلطات الاحتلال قانون أملاك الغائبين في العام ١٩٥٠ بهدف منع اللاجئين الفلسطينيين من المطالبة بأملآكهم داخل فلسطين التاريخية، وصادرت بموجبه أراضي وبيوت كل من عرفتهم على أنهم غائبون، ونقلت هذه الأملاك إلى من تسميه حارس أملاك الغائبين، والذي قام بدوره بتأجير هذه الأملاك إلى جهات إسرائيلية مختلفة، وما لك سوى أن تنظر إلى القرى الفلسطينية ومصير الأملاك الفلسطينية فيها الآن لترى الواقع المزري.

التفكجي (معلقاً): الفرق بين حارس أملاك العدو وحارس أملاك الغائبين، أن حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي قام بالتصرف بالأملاك، بينما حارس أملاك العدو الأردني لم يتصرف بالأملاك، وإنما كان يؤجر هذه الأملاك ولا يتصرف بها بيعاً أو شراءً، بعكس الجانب الإسرائيلي الذي حول الأملاك إلى سلطة التطوير الإسرائيلية والتي قامت ببيع الأملاك.

روفاً (معلقاً): كما أن هناك قضية حاصر غائب، فالعديد من سكان قرى الجليل الذين هربوا إلى قرى مجاورة تم اعتبارهم غائبين وهم غير قادرين على استرجاع أملاكهم في قراهم.

فطبقوا قانون أملاك الغائبين، لأن القانون الذي صدر في العام ١٩٥٠ نص على الدول التي قامت بالاعتداء على إسرائيل وأراضي إسرائيل الواقعة تحت سلطة دولة أخرى، بمعنى الضفة الغربية، بمعنى أن القانون سابق الزمن واعتبر أن أملاك المقيمين في هذه الدول هي أملاك غائبين.

وعليه، فإن القانون الإسرائيلي يعتبر أن أملاك الفلسطينيين في القدس المقيم في الضفة الغربية أملاك غائبين، وفي المقابل أغلق الباب أمام حصولك على أملاكك في القدس الغربية.

كما أن الإسرائيلي يستطيع أن يبيع أملاكه في القدس الغربية، وأنت تستطيع أن تشتري، ولكن هل لدينا قرار بالشراء؟ أنا أستطيع أن أشتري عقارات في القدس الغربية، وقد تم طرح العديد من العقارات للبيع هناك، ولكن لم يكن هناك قرار بالشراء.

المشكلة أن لدى الجانب الإسرائيلي أموالاً ضخمة لشراء البيوت، في حين أننا لا نملك شيئاً، وكل ما نقوم به هو عمليات رد فعل مؤقتة، والعالم العربي والإسلامي يتباكى علينا، ولكنه لا يفعل أي شيء على أرض الواقع.

صبري (معلقاً): بالإضافة إلى أن مدينة القدس، بموجب اتفاق أوسلو، قضية مؤجلة، وهذه ضربة قاسية للقدس، إذ أفسحت المجال أمام اليهود لتهود المدينة وإقامة المستوطنات على الرغم من المفاوضات، فالاستيطان استمر على الرغم من المفاوضات وهذه مشكلة.

ملفاً جنائياً، إضافة إلى الغرامات الباهظة التي تفرض عليه، وإذا لم يتمكن من الحصول على ترخيص فإنه يسجن، وإذا ما كانت لديه معاملة لم شمل فمن الممكن أن يتم إيقافها. سياسات: ما هو مصير أكثر من ١٠٠ ألف مقدسي يقيمون خلف الجدار؟

روفا: موقف وزارة الداخلية الإسرائيلية ومؤسسة التأمين الوطني بموجب القانون الحالي هو أن المقدسيين طالما يقيمون في أحياء تعد داخل حدود بلدية القدس كما عرفتها إسرائيل فإن حقوقهم لن تتأثر، على الرغم من أنهم يسكنون خلف الجدار، ولكن المشكلة تبرز في حال انتقالهم للعيش مثلاً في رام الله أو بيت لحم أو بيت ساحور وغيرها من المناطق في الضفة الغربية، فعندها تبرز مشكلة؛ لأن قانون الجنسية والدخول لسنة ١٩٥٢ يقول إن أي شخص يخرج إلى خارج حدود دولة إسرائيل لمدة ٧ سنوات متواصلة، فإنه يحق لوزير الداخلية سحب إقامته، والإسرائيليون يعرفون السكن في الضفة الغربية على أنه خروج من حدود دولة إسرائيل على الرغم من أنهم لا يطبقون هذا الأمر على المستوطنين.

القدس بحاجة إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية سنوياً

التفكجي (معلقاً): مشكلة الإسكان هي نحن وهم، فبالنسبة لهم فمن المعروف أن الجانب الإسرائيلي قرر في العام ١٩٧٢ تحديد نسبة الوجود العربي في القدس، وهو ما عكس نفسه

سياسات: شيخ عكرمة صبري، أبرز المشاكل التي يواجهها المقدسيون هي الإسكان، وقد صدرت العديد من الدعوات لمساعدة السكان في المدينة، ولكن حتى الآن لا توجد استجابة، هل تعتقد أن هناك تقصيراً فلسطينياً، عربياً إسلامياً في هذا المجال؟

صبري: لا شك في أن التقصير قائم سابقاً ولاحقاً، ولم ينفذ من مشاريع الإسكان سوى ٣ مشاريع فقط منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وقد طالبنا مراراً بإقامة مشاريع إسكان وتمويلها من البنك الإسلامي للتنمية لأننا نعتبر أن هذا البنك من أقوى البنوك مالياً في الشرق الأوسط، ولكن مع الأسف فإنه يخضع للسياسة الدولية ولا يتعامل مع أهالي القدس بشكل مباشر.

وبالتالي حصلت أزمة السكن لدى أهل القدس؛ ما اضطر عدداً كبيراً من الشباب إلى السكن خارج حدود القدس، وأرى أن القدس تتنازل نتيجة خروج العائلات الشابة إلى خارج حدود المدينة، وفي الوقت نفسه فإن مصادرة سلطات الاحتلال للأراضي مستمرة.

روفا (معلقاً): أحد الأسباب المباشرة لعدم بناء مشاريع إسكان للشباب المقدسيين هو أن الكثير من الشباب يقيمون منازل خارج إطار قانون البناء الإسرائيلي أو أنهم يقعون ضحية أشخاص يقيمون أبنية غير مرخصة ويواجهون لاحقاً قضايا جنائية، فبموجب القانون الإسرائيلي، فإن أي شخص يقيم بناء غير قانوني هو مجرم، وإذا ما تم رفع دعوى جنائية ضده، فهذا يعني أن لديه

العاصمة في بيت حنينا

سياسات: خليل التفكجي، عندما تحدثت عن موضوع المواقع المسموح وغير المسموح البناء فيها من الإسرائيليين، قلت إن بيت حنينا من المواقع المسموح البناء فيها، ونحن نشاهد نمواً عمرانياً واسعاً فيها، فهل تحولت إسرائيل من العاصمة في أبو ديس إلى العاصمة في بيت حنينا؟

التفكجي: صحيح، لأن وزير الخارجية الأميركي جون كيري اقترح أن تكون العاصمة في بيت حنينا، وتتوجب الإشارة هنا أيضاً إلى موضوع منطقة كفر عقب، حيث تحدث رئيس بلدية القدس الغربية نير بركات عن تحويل المسؤولية فيها إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية أو السلطة الفلسطينية بحجة أنه ليس بحاجة إلى ٩٠ ألف فلسطيني في هذه المنطقة، وبالتالي بدأ البناء العشوائي دون بنية تحتية، وأخشى من كارثة هناك على المستويات الصحية والاجتماعية... .

اليوم يمنح الجانب الإسرائيلي رخص بناء في بيت حنينا، وهناك حديث عن ٤٠٠ وحدة سكنية على أرض للكنيسة الأرثوذكسية، وهناك أيضاً ١٥٢ وحدة سكنية أخرى، وبالتالي فإن هناك نسب بناء عالية جداً ولكن لا توجد بنية تحتية في المنطقة، وعلى الرغم من وجود صرف صحي فإنه لا يستوعب الحجم السكاني الموجود في المنطقة، أما المياه فهي شحيحة وتصل من رام الله، وعليه يقول الجانب الإسرائيلي إنه ليس

في قانون التنظيم والبناء الذي يحد من وجود العرب في المدينة، أما بالنسبة لنا فمن المعلوم أنه نتيجة للإرث المتتالي، فقد أصبحت كل قطعة أرض مملوكة لأعداد كبيرة من السكان، وهذا أدى إلى تجميد جزء كبير من الأراضي نتيجة الإرث. أما الأمر الثاني، فهو أن الأراضي في القدس تقسم إلى مناطق لها تسوية ومناطق أخرى لا تسوية لها، وبالتالي فإنك بحاجة إلى جهود كبيرة من أجل تجميع الأرض لتصبح قطعة كبيرة يمكن البناء عليها أو أن يكون هناك شركاء في قطعة الأرض نفسها، وقد يكون جزء من أصحابها في الخارج وبالتالي يكون جزء منها أملاك غائبين. لدينا أراضي أوقاف إسلامية أقيمت عليها مشاريع إسكان، والأوقاف مشكورة على هذا الجهد، وهناك أوقاف مسيحية، وستتم إقامة ١٠ عمارات ضخمة تضم ٤٠٠ شقة على أرض للكنيسة الأرثوذكسية.

ولكن نحن بحاجة إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية سنوياً، ونحن بحاجة إلى الانتقال من فكر الإسكان الفردي إلى السكن الجماعي بحيث تقام عمارة بدلاً من بيت.

روفا (معلقاً): معروف أن السلطات الإسرائيلية تتقاعس عن إقامة البنى التحتية للعرب، وكما أتحدثت من واقع خبرة عملية، فإنه كما هو معروف فإن البطريركية اللاتينية بنت مشروع إسكان في شرفات وهو قائم ومأهول منذ ٣ سنوات ولكن لا توجد بنية تحتية له، فلا توجد شوارع ولا غيرها ولذلك قررنا التوجه إلى المحاكم لمقاضاتهم.

ألومهم، لأن المسؤولية تقع على السلطة الفلسطينية والسياسيين ورجال الدين في استمرارية التوعية والشحن الوطني للناشئين، وأنا أؤمن جهود الهيئات التدريسية التي تعمل جاهدة على توعية الأجيال الصاعدة، فلست متشائماً وأرى أن الاحتلال قد فشل في أسرلة الشعب.

تقلص أعداد المسيحيين في القدس

سياسات: رفول، عند النظر في المعطيات عن السكان في القدس، يلاحظ في السنوات الأخيرة أن أعداد المسيحيين في القدس في انخفاض كبير، تحدثت عن مشاريع إسكان قامت بها البطريركية لتشجيع الشباب على البقاء في المدينة ولكن هناك اتهامات للقنصليات الأجنبية بتشجيع هجرة المسيحيين أكثر من المسلمين، هل تتفق مع هذا الكلام؟

روفا: جزئياً نعم، هناك قنصليات تشجع هجرة المسيحيين، ولكن هناك قنصليات تشجع هجرة الفلسطينيين لأنهم لا يريدون فلسطينيين في البلد.

بطبيعة الحال، فإن تقلص أعداد المسيحيين مشكلة لا تقتصر على القدس، وإنما هي قائمة في المناطق الأخرى مثل رام الله وبيت جالا وبيت لحم وغيرها... إنها مشكلة عامة، والكنائس بشكل عام واعية لها وخصوصاً الكنيسة الكاثوليكية، وعلى هذا الأساس تسعى الكنيسة الكاثوليكية إلى تشجيع الشباب على البقاء من خلال بناء

بحاجة إلى هذه الكتلة البشرية لأن الصراع في القدس ديمغرافي بامتياز، وما يحدث الآن في بيت حنينا وما سيحدث مستقبلاً في شعفاط استراتيجية واضحة تماماً وهي الاستفادة قدر الإمكان، عبر الضرائب وأثمان رخص البناء الباهظة، قبل التسليم.

الاحتلال فشل في أسرلة الشعب

سياسات: الشيخ عكرمة صبري، عادة ما يتهم المقدسيون بأن سلطات الاحتلال أسرلتهم، ومع ذلك تقع أحداث تشير إلى أن الشباب واعون ويتمسكون بهويتهم الفلسطينية، كما حدث في العام الماضي في القدس، حيث شاهدنا كيف أن الشباب الذين كانوا يستمعون إلى الأغاني العبرية أصبحوا في ليلة وضحاها يستمعون إلى الأغاني الوطنية ويشتبكون ليل نهار مع القوات الإسرائيلية إلى حد أنه في أشهر قليلة تم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ منهم، إلى أي مدى تعتقد أن إسرائيل فشلت في أسرلة الشعب الفلسطيني في القدس؟

صبري: نعم، هناك أسرلة للمكان وأسرلة للبشر، أما أسرلة المكان فقد استطاعت إسرائيل فرض وقائع على أرض الواقع في مدينة القدس من خلال المصادرات وإقامة البؤر الاستيطانية، أما بالنسبة للشعب فأرى أن الشعب ما زال متمسكاً نسبياً بوعيه وثقافته ومواقفه الوطنية . ولكن مع طول فترة الاحتلال لا بد أن تكون هناك سلبيات من الشباب، وأنا أعذرهم ولا

مشاريع إسكان وخلق فرص عمل ودعم العائلات الصغيرة التي لديها أولاد خاصة في المدارس وإعطاء منح للطلاب للالتحاق بالجامعات وخاصة في الجامعات الفلسطينية.

الكنيسة تسعى إلى إقناع الشباب بالبقاء من خلال هذه المبادرات، وبطبيعة الحال فإن الأمر ليس سهلاً، فهناك الكثير من الصعوبات والعوائق، ولكن أستطيع القول إن الكنائس مستمرة في محاولاتها لإيجاد التمويل لتنفيذ هذه المشاريع من أجل إقناع الشباب بالبقاء في فلسطين وخاصة في القدس.

سياسات: خليل التفكجي، أنت خبير بالأراضي، فإذا ما كانت الكنيسة تشجع المسيحيين على البقاء عبر البناء على أراضيها، فماذا بالنسبة إلى أراضي الأوقاف الإسلامية؟ التفكجي: للأوقاف أراض، جزء منها استغل والجزء الآخر خارج نطاق صلاحياتها، بمعنى أنها خارج حدود القدس، فمثلاً هناك مشروع إسكان الأوقاف الموجود في وادي الجوز وغيرها، والمشكلة التي تعاني منها الأوقاف هي أن جزءاً من أراضيها تم وضع اليد عليها من أشخاص. كما أن الأوقاف مقصرة، فحلاً للإخوة المسيحيين الذين لديهم كنائسهم ومشاريعهم، فإن الأوقاف لديها دخل ولكنها لا تنفذ مشاريع، فنحن نتكلم عن الآلاف من الأزواج الشابة الذين ليس لديهم مصدر للمساعدة. إن للأوقاف الإسلامية أراضي، جزء منها معروف وجزء آخر تم الاعتداء عليه.

تتوجب الإشارة هنا إلى أنه مع مرور الزمن، فإن جزءاً كبيراً من الأوقاف الإسلامية تم تحويلها للملكية خاصة، وهذه إحدى الإشكاليات التي تواجهها الأوقاف.

سياسات: لو طلب منكم جميعاً وضع قائمة من ٢ أولويات تعتقدون أن المسؤولين عن القدس أو في القيادة الفلسطينية يتوجب أن يركزوا عليها لإنقاذ القدس، فما هي هذه القضايا؟

صبري: أولاً، رصد ميزانية خاصة لمدينة القدس لتغطية احتياجاتها المتعددة، وقد حصرت في ١٦ مجالاً، وإذا كانت السلطة الفلسطينية غير قادرة مالياً، فإن عليها أن تسعى إلى تأمين المبلغ المطلوب.

ثانياً، أن تربط وسائل الإعلام بخطة استراتيجية لتوعية العالم بموضوع القدس والمقدسات.

ثالثاً، دعم وتسيير وتيسير المؤسسات المقدسية دون إبطاء وعرقلة.

التفكجي: أولاً، الإسكان؛ فالصراع الجاري في القدس هو على المليمتر بعد أن تمت مصادرة هذه الأراضي، فلم يتبقى لنا إلا ١٣٪ من مساحة القدس الشرقية، والذي يتمكن من استغلال هذه المساحة يستطيع أن ينتظر؛ لأن الصراع في القدس اليوم ديمغرافي بامتياز، بالتالي يتوجب دعم الإسكان بشكل كبير جداً ودعم الترميم وخاصة في البلدة القديمة كي يتمكن السكان من الصمود حتى يأتي الفارس من الشمال أو الجنوب، لا ندري.

رصد الميزانيات الكافية لمدينة القدس من أجل ضمان صمود المقدسيين وثباتهم في مدينتهم، بما في ذلك دعم مشاريع الإسكان، وهي مهمة جداً؛ لأنها إحدى الطرق الرئيسية لدعم صمود المقدسيين في مدينتهم.

إضافة إلى ذلك، أعتقد أنه مطلوب من السلطة الفلسطينية أن تشجع المقدسيين على البقاء من خلال الميزانيات، ولكن أيضاً من خلال توفير الخدمات للمقدسيين، إذ إن المقدسيين يواجهون الكثير من المشاكل القانونية التي تكلفهم مبالغ طائلة، وأنا أعلم أن السلطة الفلسطينية تحاول أن تساعد في هذا المجال، ولكن أعتقد أن ما توفره السلطة من مساعدات في هذا المجال غير كاف، فينبغي العمل على هذا الموضوع بشكل جدي أكثر.

شكراً لكم جميعاً.

ثانياً، لدينا إشكالية ذاتية تتعلق بالأراضي، ينبغي أن تكون هناك مؤسسات وطنية تقوم بفرز هذه الأراضي والبناء عليها؛ لأنه دون هذه الأراضي لن نستطيع أن نفعل أي شيء، والجانب الإسرائيلي من الممكن أن يغير تصنيف هذه الأراضي من صفراء إلى خضراء ويمنع البناء عليها أو يشق شوارع فيها أو يبني مستعمرات عليها، هناك تجارب مريرة على هذا الصعيد في بيت حنينا وشعفاط.

ثالثاً، يتوجب الانتباه إلى عبرنة الأسماء، فكثيراً ما نستخدم الأسماء العبرية بدلاً من العربية، وهو ما يتوجب لفت انتباه الإعلام إليه، فقبة الصخرة هي قبة الصخرة، وليست جبل الهيكل، وباب العامود هو باب العامود وليس باب شخيم، وغيرها من الأسماء، لأن التكرار يفرض هذه الأسماء ويجعلها الأصل.

رؤفاً: أؤكد بداية على ما تحدث عنه الشيخ عكرمة والسيد خليل، وهي الميزانيات، يجب

تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها - قراءة في واقع التجربة الفرنسية -

نعيم شلغوم *

التوازنات السياسية تتأرجح فيه بين اليمين واليسار.

وفي هذا السياق، نجد العديد من قضايا السياسة العامة التي تثيرها الأحزاب السياسية الفرنسية ضمن النقاش البرلماني وتمتد تأثيراتها إلى القطاعات المختلفة للسياسة العامة فيصبح مجالها مفتوحاً للتجاذب والتنافس الحزبي داخل غرفتي البرلمان ويضفي عليها نقاشات سياسية ساخنة، ومن خلالها يظهر حجم تأثير التمثيل الحزبي في محتوى السياسات العامة.

وعلى الرغم من أن النقاش البرلماني لمحتويات السياسات العامة يتم وفق أطر قانونية وسياسية محددة، فإن الواقع العملي يشير إلى أن هذا النقاش يتأثر بالتوجهات الحزبية، خاصة إذا كانت هناك أغلبية برلمانية

مقدمة

تعتبر السياسات العامة مجالاً خصباً لتنافس الأحزاب؛ بالنظر إلى ما توفره الأخيرة من تنافس وحرية في مناقشة مضمون السياسات العامة، وبالتالي نجد أن النظام الحزبي غالباً ما يلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعتها وتوجهاتها، وفي هذا الصدد نجد المشهد السياسي الفرنسي مليئاً بالديناميكية والتنافسية السياسية؛ مما يجعل السياسات العامة معرضة للنقاش الحزبي والتجاذب السياسي داخل البرلمان الذي تعرف جلساته نقاشات حادة بين مختلف التشكيلات الحزبية المتناقضة أيديولوجياً، ولهذا نجد أن

* أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية وباحث لنيل درجة الدكتوراه في إصلاح السياسات العامة- جامعة قسنطينة³ في الجزائر.

هذا الوضع إلى التأثير على السياسات العامة وتوجهاتها.

١. محدد التمثيل

يتطلب تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية في فرنسا التركيز على دراسة العلاقة الموجودة بين الأحزاب وعملية رسم السياسات العامة، باعتبار أن تمثيل الأحزاب السياسية داخل البرلمان يسمح بمناقشة السياسات العامة من جميع القوى السياسية المشاركة في صياغتها، باعتبارها تعبر عن مصالح مختلف فئات المجتمع الفرنسي، وما دام التمثيل الحزبي ينطلق من قاعدة تمثيل المصالح والمطالب المجتمعية، فإن وظيفة هذه الأحزاب وبرامجها هي التي تحدد توجهات السياسات العامة، من منطلق أن عملية التمثيل تضيف الصفة العمومية على الأحزاب السياسية؛ ما يجعل من عملية تدخلها تأخذ طابعاً عمومياً. وبالتالي يأتي تأثير الأحزاب الفرنسية في مجال السياسات العامة تجسيدا لمبادئ الديمقراطية النيابية، التي من خلالها تتحدد درجة القوة التأثيرية لمختلف المكونات الحزبية في مضمون السياسات العامة، وبما أن التمثيل الحزبي في فرنسا يخضع لمجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية فإن السياسات العامة في فرنسا تأتي استجابة لهذه المتغيرات، وفي هذا الصدد جاء نظام الجمهورية الخامسة من أجل ترشيد النشاط الحزبي من خلال عقلنة نشاط البرلمان الفرنسي، باعتباره المؤسسة

مهيمنة، وهذا يعني أن هذه العملية تتم في إطار الديمقراطية النيابية التي تتطلب وجود وسائط تمثيلية تفاوض عن مصالح مختلف فئات المجتمع الفرنسي وتدافع عنها.

وبما أن البرلمان الفرنسي يعد من أبرز الوسائط المجسدة للديمقراطية النيابية، فإن مخرجات السياسات العامة تمس فئات المجتمع الفرنسي كافة، من منطلق أن التمثيل الحزبي داخل البرلمان يضيف على نقاشات السياسات العامة بعداً تمثيلاً، نظراً لتشعب الفكر السياسي الفرنسي بالقيم الديمقراطية، لهذا نجد نشاط الأحزاب السياسية الفرنسية متمحوراً حول النقاش الديمقراطي وإثراء هذه السياسات. وفي هذا السياق يستدعي المنطق المنهجي طرح الإشكال الآتي: إلى أي مدى يؤثر المكون الحزبي في تحديد توجهات السياسات العامة؟

المحور الأول:

المحددات الضامنة لتفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في فرنسا.

تحظى الأحزاب السياسية في فرنسا باعتراف دستوري بموجب المادة ٠٤ من الدستور، الذي يقر بأن الأحزاب تساهم في التعبير عن الاقتراح وتمارس نشاطها بصفة حرة. ومن منطلق أن الدستور الفرنسي أضفى الصفة المؤسسية على الأحزاب السياسية فإنه من الطبيعي أن يؤدي

التي تسمح بتمثيل مختلف الأحزاب المتناقضة أيديولوجياً، لهذا نجد أن دور البرلمان في رسم السياسات العامة يعكس توجهات الأغلبية الحزبية المهيمنة داخله.

يظهر من هذا المنطلق تأثير التمثيل الحزبي داخل البرلمان الفرنسي من خلال التوجهات الحزبية التي تستند إلى منطلقات وقناعات أيديولوجية متناقضة، هذا ما يجعل من الطبقة السياسية الفرنسية متميزةً بالتعدد، مشكلةً بذلك أقطاباً وتيارات تنقسم إلى يمينية محافظة معتدلة واشتراكية تقدمية. وعلى هذا الأساس نجد أن النظام الحزبي في فرنسا تعددي ضعيف يغذي الأسلوب الأيديولوجي والتجريدي للسياسة الفرنسية، ومن أجل تجنب اتهام هذه الأحزاب بأنها لا تمثل سوى مصالح ضيقة أو شخصية، نجد أنها تعبر عن القضايا السياسية بخطاب أيديولوجي جذاب^١، وبما أن البرلمان الفرنسي مركز الديمقراطية التمثيلية فإن مهامه تتمثل في خلق توافق بين مختلف الأحزاب حول محتويات السياسات العامة، لجعل مخرجاتها تعبر عن مختلف مطالب شرائح الشعب الفرنسي، ومن أجل تحقيق ذلك تعمل مختلف الأحزاب الممثلة داخل البرلمان على التأثير في محتويات السياسات العامة من خلال اعتمادها على الأطر القانونية التي تحكم النشاط البرلماني. وفي هذا الصدد نجد أن البرلمان الفرنسي حسب تصنيف ماكس فيبر يندرج ضمن برلمانات التعايش التي

تعتمد الحوار والنقاش الموسع، والذي تظهر فيه أهمية النائب^٢.

نجد، أيضاً، أن التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة، ضمن الحالة الفرنسية، يتأثر بتوجهات مختلف الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، مما يعطيها صلاحية التدخل في تحديد توجهات السياسات العامة وفق عقيدتها السياسية، ومن هذا المنطلق نجد أن تمثيل أحزاب اليمين واليسار يؤثر في تحديد توجهات السياسات العامة، بالنظر إلى أن الأغلبية البرلمانية في فرنسا تتداول بين أحزاب اليمين واليسار، وهذا ما يجعل من هذه السياسات معبرةً عن المنطلقات الأيديولوجية للأحزاب.

١. محدد العملية الانتخابية:

يعتمد نظام الانتخابات في فرنسا على النظام النسبي في دورتين، ولهذا نجد أن العملية الانتخابية تؤدي إلى إفران أغلبية برلمانية أو رئيس جمهورية ذي توجه يميني أو يساري بالنظر إلى أن الأحزاب السياسية تنقسم إلى تيار اليمين واليسار والوسط، وهذا ما يجعل السياسات العامة تعبر عن هذه الاتجاهات الأيديولوجية، ومن خلالها نجد أن الحملات الانتخابية يحتدم فيها الصراع والتنافس السياسي، والذي يبلغ أوجه مع الأحزاب التي تؤمن بأطروحات سياسية تطرفية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ولهذا نجد أن الانتخابات في فرنسا تبقى الآلية التي تسمح بتقييم السياسات العامة من طرف الشعب، ومن خلالها يختار التوجه

الحزبي الذي يستجيب لتطلعاته، ما ينعكس على طبيعة السياسات المرسومة، ولهذا فكسب الأحزاب تأييد الناخبين الفرنسيين يتطلب منها وضع برامج تعبر عن مصالحهم، وعلى هذا الأساس نجد أن الانتخابات في فرنسا تشهد تنافساً حاداً بين مختلف التيارات الحزبية، مما يجعل من الهيئة الناخبة في فرنسا تنقسم بين عدة تيارات حزبية متنافسة، ونظراً لتبنيها برامج معبرة عن توجهات أيديولوجية متناقضة، فإنها تحاول إقناع الناخبين بها، وبالتالي يأتي التصويت لصالحها محددًا بذلك التوجه المراد انتهاجه في رسم السياسات العامة، وفي هذا السياق غالباً ما تؤدي الانتخابات إلى فوز أحزاب اليمين أو اليسار.^٢

ونظراً لاعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات والذي يساعد على فوز أحزاب معتدلة سواء كانت توجهاتها يمينية أو يسارية، يرى العديد من المراقبين أن الناخب الفرنسي يعطي خياراته لتياري اليمين واليسار المعتدلين، ما يشجع على المواجهة بينهما، وذلك بالانتقال إلى إجراء الدور الثاني، بخلاف تيار الوسط واليمين المتطرف اللذين يحظيان بدعم محدود من الناخبين.^٤ وفي هذا السياق نجد أن الأحزاب اليمينية حظيت بتأييد الناخبين فترة طويلة، ما جعلها تحتل مكانة كبيرة في البرلمان الفرنسي، فمعظم الانتخابات البرلمانية التي تم إجراؤها منذ قيام الجمهورية الخامسة فاز بها اليمين، ومن مجموع ١٢ عهدة برلمانية فاز تيار اليمين

بالأغلبية لمدة ٩ عهديات بين (١٩٥٨-١٩٨١) ونجد أن تمثيل أحزاب اليمين كان كبيراً نظراً لحصولها على الأغلبية البرلمانية في هذه المدة، مقابل عهديات لصالح أحزاب اليسار.

يمكن قياس نجاح الأحزاب الفرنسية في تحديد توجهات السياسات العامة، بإخضاعها للمسطرة الانتخابية التي يترجمها مستوى الرضا العام على السياسات المنتهجة، والذي يمكن قياس أثره بمدى استجابتها لمطالب المجتمع الفرنسي، وفي هذا الصدد يمكن إجراء قراءة لبعض المحطات الانتخابية، فمثلاً في سنة ١٩٦٨ زاد الديغوليون من حظهم في كسب الأصوات في الانتخابات البرلمانية بتحقيق انتصار ساحق بفوزهم بأكثر من ٣٧٪ من مجموع الأصوات، ما مكنهم من الحصول على الأغلبية داخل الجمعية الوطنية.^٥

مكن التأييد الواسع الذي كان يتلقاه اليمين آنذاك، جراء اكتسابه قاعدة جماهيرية واسعة، من الفوز بأغلبية برلمانية طوال العقد الذي تلا قيام الجمهورية الخامسة. كانت اتجاهات الناخبين تنحون نحو الائتلاف حول الأحزاب اليمينية نظراً لتبنيها سياسات عامة توافقت والتحويلات التي شهدتها المجتمع الفرنسي آنذاك، والتي استغلها اليمين في التسويق لسياساته من أجل تعبئة الناخبين. وفي هذا الصدد نجد أن النظام الانتخابي يؤثر في تحديد الحجم الحقيقي لتمثيل مختلف القوى السياسية في البرلمان ويساعد على فوز الأحزاب المعتدلة،

إذ إن نظام الدورتين يؤدي إلى إفران أغلبية متجانسة، ما يعني أن الانتخابات التشريعية تحدد معالم التوجه الحزبي المؤثر في مضمون السياسات العامة.^٦

تؤدي الانتخابات البرلمانية إلى فرز قوى سياسية تحظى بأغلبية برلمانية تحدد توجهات السياسات العامة وتتوافق ومنطلقاتها الأيديولوجية، وفي هذا الصدد قام الاشتراكيون سنة ١٩٨٦ بزعامة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بتعديل قانون الانتخابات الذي يعتمد على التمثيل النسبي، إلا أن ذلك أدى إلى خسارتهم وفوز اليمينيين، وخلق ذلك حالة سياسية متميزة تمثلت في التعايش بين رئيس ذي توجه اشتراكي وأغلبية برلمانية ذات توجه يميني، ما استدعى ضرورة تحقيق التوافق حول السياسات العامة، بالنظر إلى قدرة الرئيس على حل البرلمان. ويظهر تأثير النظام الانتخابي في ضبط ممارسة الديمقراطية النيابية في فرنسا، والذي نجده يحول دون حصول الأحزاب المتطرفة على الأغلبية البرلمانية.

تزايد نفوذ اليمين المتطرف منذ الثمانينيات وحصل زعيم حزب الجبهة الوطنية «جون ماري لوبان» على نسبة ٩,٩٪ من الأصوات و٣٥ مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية.^٧ وتظهر توجهاته في إقرار سياسات اجتماعية واقتصادية تمس حقوق الإنسان وتخلق فوضى داخل المجتمع الفرنسي، ولهذا نجد أن النظام الانتخابي الفرنسي يعمل على تحجيم تمثيل

هذا الحزب، نظراً لنزعتة المتطرفة والعنصرية خاصة تجاه الأقليات المسلمة في فرنسا، ما يعني المساس بقيم الديمقراطية الحديثة وقواعدها. ولهذا نجد أن التمثيل الحزبي داخل البرلمان الفرنسي يأتي منسجماً مع فكرة الديمقراطية النيابية، أي يعمل النظام الانتخابي على تحديد مستوى المشاركة السياسية ويعكس أيضاً حجم التمثيل الحزبي، فقدرة أي حزب سياسي على الفوز بالأغلبية لن تتحقق إلا بإجراء الانتخابات البرلمانية عبر دورتين، ما يعني أن قوة أي حزب وحجم تأثيره داخل البرلمان تقاس بمدى قدرته على توجيه السياسات العامة وفق العقيدة السياسية التي يتبناها وحجم القاعدة الشعبية التي يستند إليها.

٢. محدد التداول البرلماني

بما أن الديمقراطية النيابية تسمح بفتح النقاش حول القضايا المتعلقة بالشأن العام كافة، فقد أصبحت سياسات الرفاه الاجتماعي موضوعاً مثيراً للنقاش الحزبي داخل البرلمان، إذ يتم استغلال ذلك من خلال طرح الأسئلة حول الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة، ولعل الديمقراطية في شقها الاجتماعي تأثرت بفلسفة دولة الرفاه الاجتماعي، باعتبار الدولة في فرنسا ذات توجه اجتماعي، لهذا نجدها تهتم بتحقيق مستويات عالية من الرفاه، ما يجعل من برامج الرعاية محل تنافس حاد بين أحزاب اليمين واليسار، وغالباً ما ينتج عن ذلك جدل وصراع سياسي خلال انعقاد

المناقشات البرلمانية، وهذا ما يحصل مثلاً في قانون الضمان الاجتماعي الذي يستخدم كوسيلة لكسب الناخبين الفرنسيين، انطلاقاً من قدرة التيارين على استقطاب مختلف فئات المجتمع الفرنسي.

التنافس الحاصل بين أحزاب اليمين واليسار خلال جلسات التداول البرلماني، يجعل البرلمان الفرنسي يلعب دوراً توافقياً في إقرار السياسات العامة، والتي تأخذ توجهات حزبية منسجمة مع العملية التمثيلية، بما يترجم قوة الأحزاب السياسية داخل البرلمان، وفي هذا الصدد نجد أن أحزاب اليمين تسعى جاهدةً إلى تعبئة الطبقة العاملة خلال الانتخابات، نظراً لميولها نحو الاشتراكيين، وهذا ما يظهر في معدلات التصويت للأحزاب اليمينية في معظم الانتخابات التي أجريت خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٨-١٩٨٦ التي نجدها تتراوح بين ٣٥٪ و ٢٨٪. وفي هذا السياق نجد فرنسا تعد من الدول التي قامت بتطوير سياسات الإنفاق العام دون تأثير واضح من أحزاب اليسار الذي يؤمن بهذه الأطروحات، وعلى الرغم من أن فرنسا تعتبر من الديمقراطيات العريقة والغنية فإن هيمنة اليسار ليست شرطاً لتفسير ارتفاع مستوى الإنفاق الاجتماعي، في المقابل تساعد هيمنة أحزاب اليمين على تفسير معدلات الإنفاق المتدنية.

تتحكم في دور المكون الحزبي في مجال السياسات العامة قواعد قانونية واضحة ومعطيات سياسية متغيرة، لكن الحسابات

الحزبية تكون دائماً مؤثرة، فظهور التحالفات الحزبية يؤدي إلى تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه البرلمان في عملية رسم السياسات العامة من خلال أن النائب البرلماني يبحث دائماً عن تحسين وضعه الانتخابي والتمثيلي، لهذا نجد أن رجل السياسة في هذا البلد أصبح يعمل أكثر خلال الفترات الانتخابية، ما جعل وضعه كمثل طبقة شعبية لا يؤهله لمتابعة الأمور اليومية للمواطن بشكل دقيق؛ نظراً لغلبة الطابع الإداري والتقني على هذه السياسات، على الرغم من توافر القواعد الديمقراطية والآليات البرلمانية التي تسمح لنائب الحزب في البرلمان بتأدية دوره.^٨

وبالتالي نجد أن التداول البرلماني حول السياسات العامة يتأثر بحركية العملية السياسية التي تتحكم فيها عملية التمثيل البرلماني، والتي تحدد طبيعة التدخل الحزبي في مجال السياسات العامة، فالأحزاب السياسية الممثلة تتباين فلسفتها ورويتها حول هذه السياسات، مما يجعلها تحتكم إلى منطق التشاور والتفاوض حول محتوياتها؛ للخروج بسياسات توافقية تعكس التنوع الحزبي الموجود داخل البرلمان، إلا أن هذا التنوع تحكمه القاعدة الديمقراطية المعروفة (أغلبية/ أقلية) محددةً بذلك التوجه الذي تنتهجه السياسات العامة.

وفي هذا السياق، نجد أن قدم تجربة الديمقراطية النيابية في فرنسا، التي تنطلق من فلسفة تمثيل الإرادة العامة لـ«جون جاك

روسو» جعل من البرلمان يلعب دوراً محورياً في رسم السياسات العامة، من خلال أن الأغلبية الحزبية المفوضة من طرف الشعب الفرنسي تحدد توجهات السياسات العامة لتكون منسجمة مع عقيدتها السياسية.

أدت التجربة الطويلة للعمل البرلماني في فرنسا إلى إفران برلمانيين مؤهلين لأداء مهامهم النيابية بفعالية، من خلال قدرتهم على التداول البرلماني بين مختلف التشكيلات السياسية، مما أهلهم لامتلاك احترافية سياسية كافية للتحرك بفعالية في تحديد توجهات السياسات العامة والتي انعكست آثارها إيجاباً على المجتمع، من منطلق أن فلسفة الديمقراطية الفرنسية تسمح بالتعبير عن مختلف التوجهات الاجتماعية والسياسية المتناقضة، ما يؤدي إلى تشكيل برلمان فسيفسائي تغلب عليه الصفة التمثيلية، نظراً لتأثير التمثيل الحزبي في نشاطه من خلال إضفاء الصفة الرسمية على السياسات العامة التي تقرها الأغلبية. ومن خلال الفعل الانتخابي، نجد أن الديمقراطية النيابية في فرنسا تتأثر بالعامل الديمغرافي، الذي يساهم في تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه البرلمان في رسم السياسات العامة، فالتمثيل الحزبي داخل البرلمان يترجم مكونات المجتمع الفرنسي، والذي من خلاله يتم الدفاع عن مصالح مختلف الفئات، فإذا كانت القضايا المطروحة تدخل ضمن اهتمامات أحزاب اليمين مثل السياسات التعليمية، فإننا تراها تدافع عن تشجيع التعليم

الخاص، من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم الذي توفره الدولة له.⁹

بما أن التمثيل البرلماني يمثل جوهر الديمقراطية النيابية من خلال التمثيل الحقيقي للأحزاب السياسية الفرنسية، فإن نظام الكتل البرلمانية المعمول به داخل البرلمان الفرنسي كرس ذلك بصورة فعلية، إذ نجده يتشكل من ستة كتل برلمانية، فأحزاب اليمين واليسار تتكامل ضمن كتل برلمانية متقابلة تسعى لتقوية تدخلها في المراحل التي تمر عليها السياسات العامة، سواء كانت ضمن أغلبية حاکمة أو في صفوف المعارضة، ويمتد تأثير هذه الكتل من خلال التسويات التي تتم في ما بينها بإقرارها سياسات توافقية ترضي الأغلبية والمعارضة.

المحور الثاني:

تأثير التوجهات الحزبية في مضمون السياسات العامة في فرنسا

تتطلب معالجة عملية رسم السياسات العامة من المنظور الحزبي في فرنسا إجراء تحليل للمعطيات التي تفرزها العملية السياسية، باعتبار أن المشهد السياسي في فرنسا يسوده التجاذب بين مختلف التوجهات الأيديولوجية، ومن هذا المنطلق نجد أن مجال السياسات العامة في فرنسا مفتوح أمام التنافس بين مختلف التيارات الحزبية، ما يجعلها معبرة عن توجهات الأغلبية الحاكمة، أي تبرز تأثيراتها من خلال وظيفة البرمجة السياسية.

١. تأثير الأحزاب اليمينية:

تنتهج الأحزاب اليمينية توجهات محافظة، ما يجعل برامجها تعبر عن الميل إلى الحفاظ على الهوية الأوروبية لفرنسا، إذ إن أصول هذا التوجه السياسي في أوروبا تعود منطلقاته إلى فلسفة آدم سميث القائمة على عدم تدخل الدولة وتبجيلها، أما في فرنسا فنجد أن هذا التوجه الحزبي زاد من أهميته الجنرال ديغول الذي أضفى عليه خصوصية فلسفته المتمثلة في استعادة مجد فرنسا وهيبته الدولية. ويتكون تيار اليمين من تجمع يتكون من عدة أحزاب متحالفة في صورة كتلات: كتل الديغوليين، وكتل الجمهوريين المستقلين، ومن أهم تياراته: «الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية» الذي ترأسه ديغول.^{١٠}

ظهرت بعد وفاة ديغول العديد من الأحزاب اليمينية، وهي عبارة عن امتداد للتوجه الديغولي، ومن أهمها «حزب التجمع من أجل الجمهورية» الذي أسسه الرئيس جاك شيراك عام ١٩٧٦، ثم ظهر حديثاً حزب «الاتحاد من أجل الحركة الشعبية» الذي تزعمه الرئيس نيكولا ساركوزي. وقد سيطر هذا القطب على الحكم مدة طويلة امتدت من ١٩٥٨-١٩٨١. ونظراً للاحترام الذي يحظى به ديغول وسط الفرنسيين تبنت أحزاب اليمين الفلسفة الديغولية ذات التوجه المحافظ واعتمدها مرجعيةً في صياغة برامجها وسياساتها.

من هذا المنطلق، نجد أن أحزاب اليمين،

استفادت من هذا الوضع، نظراً لتنظيمها الجيد مقارنة بالأحزاب الأخرى، ما ساعدها على تحقيق انتصارات سياسية كبيرة نتيجة الدعم الذي تتلقاه من الفرنسيين، إذ تزايدت نسب مؤيدي هذا التيار نتيجة تبنيه برامج سياسية معبرة عن انشغالات المواطن الفرنسي وتفهم أوضاعه، ما ساهم في ازدياد نسب التصويت لصالحه، وجعله يتبوأ الصدارة في المحطات الانتخابية كلها، مما أكسب تيار اليمين قوةً في تمرير مختلف تشريعات السياسة العامة، انطلاقاً من الأغلبية البرلمانية التي مكنته من التأثير في محتوياتها وفق توجهاته وأيديولوجيته المحافظة. ما يميز توجهات الأحزاب اليمينية خلال حكم شارل ديغول أنها كانت منصهرة مع ما يقرره الأخير، والتطابق بين سياسة الحكومة والأغلبية البرلمانية، فقد كانت السياسات العامة تتوافق مع الشعارات الديغولية التقليدية، لكن بعد وفاته عام ١٩٦٩، بدأ تأييد الناخبين لهذا التيار يتراجع، خاصةً مع نهاية عقد السبعينيات، حين بدأ الديغوليون في التراجع نظراً للتحويلات الحاصلة داخل المجتمع الفرنسي، ولم يعد التوجه اليميني يجذب الناخبين، خاصة مع انخفاض نسبة تصويت الطبقة العاملة لصالحه، ما أدى إلى فقدانه وعاء انتخابياً مهماً.

مما سبق، نجد أن أحزاب اليمين الفرنسية تتبنى سياسات تهدف إلى الحفاظ على مكاسب نظام الجمهورية الخامسة، وتقوية النظام الجمهوري الذي أسسه ديغول، والحفاظ على

مبادئها، وضمان استقلالها الداخلي بحماية فرنسا من أي هيمنة أميركية، وتعزيز التعاون مع أوروبا، أما في الجانب الاقتصادي فتعتمد مقارنة التخطيط وتدخل الدولة في تسيير الاقتصاد.^{١١} ومن هذا المنطلق نجد أن أحزاب اليمين تطلق شعارات سياسية غالباً ما تكون متشددة تجاه العديد من القضايا، خاصة تلك المتعلقة بقضايا الهوية والوحدة الأوروبية؛ ما جعلها تتبنى سياسات مثيرة للجدل.

وفي سياق التحولات التي يشهدها المجتمع الفرنسي وقدرة هذا التيار على التكيف معها على الرغم من توجهاته المحافظة، فإنه لا يزال يحتل مكانة بارزة في الساحة السياسية الفرنسية، ما يمكنه من كسب ثقة غالبية الشعب، وهذا ما يترجمه تمثيله الواسع لمختلف الشرائح داخل المجالس المنتخبة، إلى جانب قدرته على استقطاب الناخبين، نظراً لتبنيه لغة خطابية قوية ومؤثرة. إن القوة التأثيرية التي تتمتع بها أحزاب اليمين نظراً لتبنيها أطروحات محافظة أثرت على توجهات السياسات العامة، انطلاقاً من قدرتها على التأثير الفعلي في هذه السياسات من خلال إحداث تحولات في مضمونها، وتستمد هذه القوة التأثيرية انطلاقاً من القاعدة الشعبية إلى جانب الخبرة التي اكتسبتها خلال هيمنتها على الحكم منذ قيام الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨.

عرفت هذه الأحزاب بتبني توجهات سياسات تهدف إلى قيام دولة فرنسية حديثة تقوم على أسس تحقيق السلم الاجتماعي وضمان أمنها

الداخلي والخارجي وتشجيع انفتاح فرنسا أكثر على أوروبا لدمجها في الاتحاد الأوروبي وقبولها العملة الأوروبية الموحدة.^{١٢}

ساهم الوضع الديموغرافي السائد في فرنسا والذي يتمثل في انتشار الشيخوخة، وهو ما تعاني منه معظم المجتمعات الغربية، في اتساع هذه الشريحة في المجتمع الفرنسي، وهذا ما يمكن تفسيره بهيمته على الأغلبية البرلمانية فترة طويلة، حيث نجد أن أحزاب اليمين تعد الاستفادة الأولى من هذا الوضع مقارنة باليسار، باعتبار أن فئة الشيوخ تتجه نحو التصويت لصالح اليمين المحافظ بالنظر إلى أن هذه الفئة تميل إلى تبني توجهات محافظة، بعكس فئة الشباب المؤيدة للييسار نظراً للطابع الثوري الذي يتميزون به.^{١٣} إلى جانب ذلك، نجد أن أحزاب هذا التيار حالياً تعيش أزمتاً داخلية زادت من حدة تقهقرها، فعلى الرغم من سيطرتها الطويلة على الأغلبية في البرلمان وتولي زعمائها رئاسة الجمهورية، فإن قوى اليمين عرفت تزعزعاً من خلال تحولها للمعارضة، نتيجة فشلها في توسيع قاعدتها الانتخابية اجتماعياً، والتي ظلت متخلفة عن مسaire التحولات التي عرفها المجتمع الفرنسي، وهذا ما يجسده ضعف تمثيلها للفئات الشبابية والعمالية.^{١٤}

٢. تأثير الأحزاب اليسارية

يتكون تيار اليسار من مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية والشيوعية، من أهم الأحزاب التي لها امتداد داخل المجتمع الفرنسي،

الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي، إلى جانب مجموعة من الأحزاب البيئية مثل حزب الخضر وعدد آخر من الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار، وتظهر قوته في قدرته على تعبئة الناخبين، حيث تزايدت أهميته السياسية مع مطلع الثمانينيات حين استطاع أن يصل إلى الحكم.

أثرت الصبغة السياسية لأحزاب اليسار كثيراً على توجهات السياسات العامة في فرنسا، فعلى الرغم من انحسار الفكر الاشتراكي مع انهيار المعسكر الشيوعي، فإن هذا التيار استطاع التأقلم في دولة رأسمالية كبيرة مثل فرنسا، من خلال وصوله إلى الحكم بداية الثمانينيات نتيجة فشل اليمين في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها خلال السبعينيات، وفي هذا السياق نجد أن اليسار يتبنى في برامجه إيجاد حلول لمختلف المشاكل والأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي خاصة مع توجهاته التضامنية مع الفئات العمالية ومناصرة قضاياها، مما ساعده على استقطاب عدد كبير من الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ١٩٨١، نظراً لامتلاكه آنذاك رؤية واضحة لمعالجة جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها فرنسا، مما أهله للوصول إلى الحكم.

منذ ذلك الوقت، أصبح تيار اليسار قوة سياسية تحتل مكانة مهمة في الساحة السياسية الفرنسية، نتيجة إطلاقه خطاباً يتضمن توجهاً

إصلاحياً، ما أدى إلى اكتسابه تأييداً واسعاً من الناخبين الفرنسيين أهله للحصول على مراتب متقدمة في مختلف المجالس المنتخبة، ومما زاد من قوة أحزاب هذا التيار تولي زعيم الحزب الاشتراكي فرنسوا ميتران الرئاسة عام ١٩٨١، ما أدى إلى ظهور تطابق في الرؤى بين برنامج الأغلبية البرلمانية وبرنامج رئيس الجمهورية، مما سهل عملية تمرير البرامج التي قدمها الحزب الاشتراكي كعود للناخبين، ومكنه من اتباع سياسة الإصلاحات الشاملة، بداية بإصلاح النظام السياسي بتعديله لنظام الانتخابات، إلى جانب إقراره سياسات اقتصادية واجتماعية ذات بعد اشتراكي، تتمثل في تأمين كبرى الشركات، كما اتبع سياسات مالية صارمة من خلال فرض رقابة على البنك المركزي الفرنسي والبنوك الأجنبية خوفاً من تأثيرها على الخطة الاقتصادية.^{١٥}

أما في الشق الاجتماعي، نجد أن هذا التيار، انطلاقاً من توجهاته الأيديولوجية، تبني الدفاع عن الطبقة العاملة ومعالجة المسائل الاجتماعية المعقدة التي أفرزتها الرأسمالية في فرنسا، وفي هذا الشأن قامت الأغلبية البرلمانية اليسارية بإقرار سياسات عامة تتناول تخفيض نسب البطالة المرتفعة وعدد ساعات العمل، وزيادة الدخل، وفرض الضرائب على كبار الأثرياء، وتخفيض مدة الخدمة الوطنية. كما يظهر أيضاً تأثير التوجه اليساري في توجيه البرلمان نحو رسم سياسات عامة من خلال سياسات الدعم

الحكومي وسياسات الحماية الاجتماعية، حيث كانت معظم السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال فترة حكم اليسار مبنية على تدخل الدولة الذي اتسع بانتهاجه سياسات التأميم والدعم. لقد ازداد تأثير هوية اليسار داخل البرلمان في مضمون السياسات العامة وتم السماح للحكومة بالتدخل في توجيه السياسات النقدية والمالية القصيرة الأجل، وفي هذا الشأن تظهر تأثيرات اليسار من خلال جعل عملية إقرار هذه السياسات تتمتع بحصانة تكون بمنأى عن الضغوط السياسية، كون مفهوم الدولة لدى اليسار يشمل تدخلها بشكل واسع في إدارة الاقتصاد.^{١٦} كما يظهر تأثير أحزاب اليسار على دور البرلمان الفرنسي في توجيه السياسات العامة، جعلها معبرة عن حالة من الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية، فتأثيرها في مرحلة الإعداد يمتد إلى فرض القيم الاشتراكية في سياسات الدولة الليبرالية من خلال تبني قيم وأسس دولة الرفاه الاجتماعي، عبر إقرار قانون الضمان الاجتماعي، ونظراً للتمثيل الذي يحظى به اليسار، فقد فرض على الدولة في فرنسا ضرورة تنظيم الاقتصاد من أجل تحقيق السير الحسن للرأسمالية وتصحيحها لتجنب الوقوع في أزمات.^{١٧}

انطلاقاً من التمثيل الحزبي الذي تتيحه الديمقراطية في فرنسا، نجد أن تمثيل أحزاب اليسار أهله لأن يجعل فرنسا تقدم حالة اختبار مثيرة لتطور دولة الرفاه، حيث إن توالي

الحكومات الاشتراكية، أدى إلى تنامي الإنفاق العمومي على السياسات الاجتماعية، وهو ما يظهر في توسع تمويل العديد من الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الفرنسية، وظهر هذا في تنوع برامج الرعاية الاجتماعية مثل: مخصصات الأطفال، الإسكان، التقاعد، الحد من البطالة...، وتأتي هذه السياسات منسجمة مع الأطروحات والتوجهات الأيديولوجية لأحزاب اليسار.^{١٨}

ومن خلال التحليل السوسيولوجي والديمغرافي لنسب تمثيل أحزاب اليسار، نجد أن تأثير تمثيل هذا التيار السياسي داخل البرلمان الفرنسي يمتد إلى الواقع الاجتماعي الذي يعكس التوجهات العامة المؤثرة في المجتمع الفرنسي إزاء السياسات العامة المراد انتهاجها، وبما أن البرلمان الفرنسي جاء لخلق التعايش بين مختلف التيارات اليمينية واليسارية، فإن هذه السياسات التي يقرها البرلمان تكون محل توافق بين مختلف القوى الحزبية، لكن هذا الأمر لا يتحقق دائماً نتيجة لظهور نوع من الصراع الاجتماعي بين فئتي الشباب والشيوخ. وفي هذا السياق نجد أن فرنسا تعيش خلال الانتخابات تنافساً بين جيل الشباب المؤيد لليسار وجيل الشيوخ الذي يؤيد اليمين المحافظ، فالواقع الديمغرافي يشير إلى أن الشباب لا يستطيعون إيصال اليسار إلى الحكم لأنهم لا يمثلون غالبية الناخبين الفرنسيين، في حين أن فئة الشيوخ

الفرنسيين والمشكلة لغالبية الناخبين، وإدراكاً منهم لحقيقة توجه الشباب نحو تأييد اليسار، فإنها تبدي اهتماماً كبيراً بالمشاركة في الانتخابات، لضمان استمرار انتهاج سياسات يمينية تحافظ على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية.^{١٩} أدى هذا الوضع إلى بلورة سياسات توافقية، وهو ما يظهر مثلاً في إعادة صياغة نظام جديد للضمان الاجتماعي من أجل تجاوز العجز الذي عرف مع نهاية الثمانينيات، والذي من خلاله نجد أن مختلف الأحزاب السياسية المتناحرة توافقت على أمل نجاح لجان الخبراء والمفوضيات التي تمثل الاتجاهين الحزبيين بإعداد الرأي العام لتقبل نظام تأمين اجتماعي ذي تكلفة يمكن توفيرها.^{٢٠}

وبصفة عامة يظهر تأثير أحزاب اليسار في رسم السياسات العامة من خلال تدخلاتها داخل البرلمان في مواجهة اليمين أثناء المداولات، وتبني خطابات تقدمية لها خلفية أيديولوجية خلال مناقشة السياسات العامة، فعلى الرغم من تعرض مرجعية اليسار الفرنسي لمجموعة من التحولات التي أفرزتها المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فرنسا المعاصرة وأثرت على عملية التمثيل، فقد استطاع تيار اليسار تكييف أطروحاته مع هذه التغيرات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسا في الآونة الأخيرة، ما مكن هذا التيار من النجاح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٢.

إن تأثير النقاش الحزبي حول مضمون السياسات العامة في فرنسا يؤطره البرلمان عبر المجموعات البرلمانية التي يتم تشكيلها وفق التجانس السياسي للمنتخبين والذي له تأثيرات في تنظيم الممارسة الحزبية، ومن خلاله يظهر التأثير الفعلي للأحزاب السياسية الفرنسية في تحديد توجهات السياسات العامة، أو طبيعة المواقف التي تتخذها عند ممارسة وظيفتها داخل البرلمان، والتي تتمحور حول الموافقة أو رفض السياسات التي تقدمها الحكومة، والذي يتحكم فيها متغير الأغلبية البرلمانية.^{٢١}

وبالتالي يمكن القول: إن معالجة السياسات العامة في فرنسا تتطلب وضعها في سياقها الحزبي، الذي يطفئ عليه نقاش أيديولوجي يحدد توجهات هذه السياسات، فالتجاذب السياسي بين التوجهات المتناقضة أيديولوجياً، يجعل مجال السياسات العامة مفتوحاً أمام التجاذب بين مختلف المكونات الحزبية، وباعتبار فرنسا دولة القانون والمؤسسات، فإنه في النهاية سيتم الاحتكام إلى الأطر القانونية والمؤسسات الدستورية المخولة تحديد التوجه الذي تأخذه السياسات العامة.

خاتمة

يرجع نجاح الأحزاب السياسية الفرنسية في تحديد توجهات السياسات العامة ومنطلقاتها إلى ترسخ التقاليد الديمقراطية، وأن الأحزاب السياسية في فرنسا تعمل على تقديم تمثيل

المراجع

- جيد لمختلف فئات المجتمع الفرنسي، هذا ما يجعل من تدخل الآلة الحزبية قوياً في عمليات تصحيح السياسات العامة وتقييمها، وبالتالي فإن تفعيل دورها في تحديد منطلقاتها وتوجهاتها يبقى مرتبطاً بمدى توجيه هذه القوة للتأثير في مضمون السياسات العامة بما يتوافق ومنطلقاتها الأيديولوجية، لذلك اعتمد المؤسس الدستوري الفرنسي آليات دستورية وقانونية تتمثل في إعادة التأسيس للديمقراطية من خلال عقلنة النشاط البرلماني، مما أثر على نشاط الأحزاب السياسية والإبقاء على فعاليتها باعتمادها على أدوات ووسائل أضفت عنصر العقلانية في نشاطاتها، أدى ذلك إلى توفير مناخ مستقر وملائم ساعد على تنفيذ السياسات العامة المرسومة، من خلال نجاح الأحزاب الفرنسية في تحقيق التجانس والتوافق السياسي بين الأغلبية البرلمانية والأقلية خلال جلسات التداول البرلماني، في سبيل إنجاح السياسات العامة وجعلها ذات أثر يعود بالفائدة على مختلف فئات المجتمع الفرنسي.
- تحليل السياسات العامة في فرنسا يستلزم التطرق إليها من منظور أن الأحزاب تتحكم فيها وفق الاعتبارات الأيديولوجية، ونظراً لخصوصية التقاليد السياسية الفرنسية المعروفة بتعدد التوجهات السياسية والحزبية، يعمل النقاش الحزبي على إثراء السياسات العامة ويضفي عليها الغطاء الأيديولوجي مغنياً بذلك عجزها الفني.
- أرنولد ج. هايدنهايمر، وآخرون، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أميركا وأوروبا واليابان. ترجمة: أمل الشرقي. ط ١، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- ألوند غابرييل، جي، بنجهام باول، الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد الله، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
- الباز محمد بشير، حق حل المجلس النيابي في الدساتير المعاصرة، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- خالد عبد العظيم، فرنسا بين عصري التحولات السياسية والمجتمعية، انظر الموقع: www.siyassa.org.eg. تاريخ التصفح يوم: ٢٠١٤/٠٨/٠٥.
- خالد فريد وعبد اللطيف الهلالي، القرار العام بين الإدارة والسياسة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٠٦، جامعة ورقلة، ٢٠١٢.
- رابح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٠٦، جامعة ورقلة، ٢٠١٢.
- الدلمي حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، دار وائل، عمان (الأردن)، ٢٠٠١.

الهوامش

- ١ أُموند غابرييل ،جي، بنجهام باول، الابن، ١٩٩٨ ص ٣٧.
- ٢ أرنولد ج. هايدنهايمر، وآخرون، ١٩٩٩، ص ٤٣٠-٤٣١.
- ٣ عمر فرحاتي، ٢٠٠٣. ص ١١.
- ٤ المغربي محمد زاهي بشير، ١٩٩٨. ص ٢٠٨-٢٠٩.
- ٥ جابرييل وبويل، نفس المرجع السابق، ص ٣٧١.
- ٦ هايل نصر، ٢٠١٤.
- ٧ هايدنهايمر، مرجع سابق.
- ٨ موريس دوفيرجييه، ١٩٩٢، ص ٢٤٧.
- ٩ خالد فريد وعبد اللطيف الهلالي، ٢٠١٢، ص ١٥٧.
- ١٠ الدليمي حافظ علوان، ٢٠٠١. ص ١٢٧.
- 11 Maurice Duverger. Le System politique français. Presses universitaires de France, 1995. p 478.
- ١٢ الدليمي، نفس المرجع السابق، ص ١٣٩.
- ١٣ خالد عبد العظيم، ٢٠١٤.
- ١٤ الباز محمد بشير، ٢٠٠٤، ص ٢٠١.
- ١٥ طارق فتح الله خضر، (ب.ت)، ص ٢٢٧.
- ١٦ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٢٢٨.
- ١٧ دو فيرجيه، نفس المرجع السابق، ١٩٧.
- ١٨ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٣٨٤.
- ١٩ عبد العظيم، نفس المصدر السابق ذكره.
- ٢٠ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٣٨٥.
- ٢١ مجلة الفكر البرلماني، ٢٠١٠، ص ٢٤٧.

- عمر فرحاتي، دور السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، ٢٠٠٣.
- طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع للطباعة والنشر، الجزائر، (ب.ت).
- مجلة الفكر البرلماني، مكانة ودور المجموعات البرلمانية في العمل البرلماني، العدد ٢٥، الجزائر، ٢٠١٠.
- المغربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة، ط٢، منشورات قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨.
- موريس دوفيرجييه، النظم السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، ١٩٩٢.
- هايل نصر، عودة اليمين المتطرف إلى فرنسا في الثمانينيات، انظر الموقع: digital.ahram.org.eg. تاريخ التصفح يوم: ٢٠١٤/٠٨/٠٥.

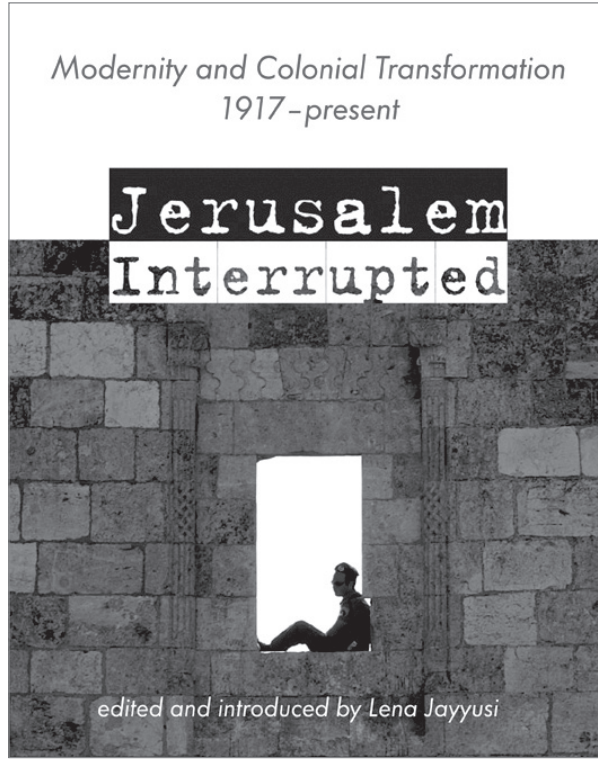
Maurice Duverger. Le System politique français. Presses universitaires de France. 1995

محور

حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

الكتاب: القدس المقطّعة: الحداثة والتحوّلات الكولونيالية منذ العام ١٩١٧ حتى الآن

عرض سياسات



المحرر: لينا جيوسي

الناشر: Olive Branch Press

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٤٩٩

مراجعة: سياسات

ودمشق وبيروت كأمثلة ارتبطت بها القدس بعلاقات ووشائج قوية. الذي حدث خلال الانتداب البريطاني أنه وجدت نزعة قوية لتمزيق المدينة ونزع أي صفة عربية عنها.

تضيف جيوسي: فما حدث أنه في ما ظلت - تقصد بعد الانتداب - بعض الفضاءات المشتركة قائمة مثل المدارس والعيادات والمستشفيات، فقد بدأت تتزايد بشكل واسع مؤسسات تعمل على فصل اليهود عن العرب معززة الصراع ومغذية الفكرة.

وتلاحظ المحررة أن الحداثة الصاعدة التي كانت تشهدها المدينة منذ المرحلة الأخيرة للحقبة العثمانية مروراً بالمرحلة الانتدابية كانت حادثة أصيلة ونابعة من حاجة محلية، حيث إنها عالجت قضايا تنموية محلية بحتة سواء في قطاع التجارة والاقتصاد أو التعليم والصحة أو حتى ظهور المؤسسات السياسية. كل ذلك كان يتم تنفيذه بيد تنمويين ومطورين محليين سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو الاقتصاد. ما تقصده جيوسي وتذكره في تحليلها أن ما جاء به الانتداب والحركة الصهيونية كان إعاقة ووقفاً وقطعاً لعملية التنمية والتحديث التي كانت تشهدها المدينة. إنها الخلاصة التي يمكن لكل فصول الكتاب التي تعالج مناحي الحياة في القدس كافة أن تكشف عنها. لقد ارتبطت عملية التحديث خلال ذلك كله بظهور الوطنية الفلسطينية العام في مواجهة المشروع الكولونيالي الذي قادته الحركة الصهيونية.

لا يمكن القول إن ثمة ما يضاهاه هذا الكتاب حول القدس من حيث الأهمية والشمولية والفكرة وقوتها. إنه كتاب يقول من سطره الأول إن القدس كانت مدينة عربية معاصرة تنمو باطراد وتتوسع بتنوع وإنها كانت قبل أن يصلها البريطانيون والمستوطنون الصهاينة مدينة مركز ومقرأً لحياة نشطة اقتصادياً وثقافياً وتعليمياً وصحياً وفنياً وإعلامياً وصناعياً وغير ذلك.

يضم الكتاب الذي تقدم له د. لينا جيوسي وتحرره، إلى جانب مقدمتها العميقة ثمانية عشر فصلاً تتوزع على جزأين ويغطي الكتاب مجمل النشاطات المختلفة في مدينة القدس منذ مطلع القرن العشرين إلى اليوم.

تتنوع خلفيات الباحثين المشاركين فيه وجنسياتهم لتعكس حقيقة التنوع الذي هو أصل شخصية القدس العريقة. وتقوم سلمى خضراء الجيوسي بتصدير الكتاب.

من الجملة الأولى لمقدمة محررة الكتاب د. لينا جيوسي يمكن معرفة الهدف الكبير الذي يسعى الكتاب إلى تحقيقه، أو المقولة البسيطة التي تدور حولها أفكار فصول الكتاب المختلفة. تقول جيوسي إنه مع فجر الانتداب البريطاني عام ١٩١٧ وُجد مجتمع عربي في مدينة القدس متجذر ومتواصل ومتفاعل مع مناطق حضرية أخرى في فلسطين كما مع تجمعات حضرية أخرى في حوض شرق المتوسط، وأن هذا التفاعل كان قائماً على القرابة والمهام السياسية والمشاريع والنشاطات الدينية. وتعدد القاهرة

وتنوه جيوسي بحقيقة أن القدس دائماً كانت عربية خالصة حتى مع تمظهر الشكل الكوزمبيليتاني للمدينة من حضور أقليات وطوائف فيها خاصة في نهاية القرن التاسع عشر والفترة الانتدابية. لقد ظلت القدس عربية على الرغم من كونها مركز جذب للآخرين بالقدر نفسه الذي ظلت فيه فيينا نمساوية تحت الإمبراطورية الهابسبورجية.

وتنهي جيوسي مقدمتها بملاحظة ذكية ومفارقة تجسد مأساة المشروع الكولونيالي وما جلبه للقدس. ففي ما كان فجر القرن العشرين يبرز كانت القدس مدينة تنمو وتزدهر وتكبر وتتوسع وتخرج إلى ما وراء الأسوار منفتحة على العالم الخارجي متوسعة إلى أحياء جديدة، وما أن بزغ فجر القرن الحادي والعشرين حتى كانت المدينة تشهد عملية عكسية، حيث تتم محاصرة المدينة وتمزيق أوصالها وحصرها داخل الحدود والأسوار ونزع أي تنوع عن هويتها.

يقدم عصام نصار في الفصل الأول من الكتاب قراءة حول فن التصوير الفوتوغرافي في القدس قبل النكبة. الفصل بعنوان «ظهور التصوير كمهنة تمارس محلياً في القدس». وكما يقول الباحث فإن دراسة ظهور فن التصوير في القدس يتطلب من الباحث أكثر من مجرد معرفة مهنة التصوير وتطورها بشكل عام بل أيضاً أن يكون مطلعاً على الكثير من المفاصل التاريخية التي نمت خلالها المهنة في القدس وفلسطين.

لقد كان لظهور الاهتمام الكولونيالي الاستعماري بفلسطين دور واضح في ظهور فن التصوير في القدس.

ووفق الباحث، فإن التصوير عبر الكاميرا وصل للقدس في العام نفسه الذي تم الإعلان فيه عن اختراع التصوير في فرنسا في العام ١٨٣٩. حيث ومنذ منتصف القرن التاسع عشر باتت الصور الفوتوغرافية المأخوذة للقدس منتشرة في أوروبا والمستعمرات. وربما إذا استثنينا القاهرة، فإن صور القدس كانت الأكثر انتشاراً مقارنة مع أي مدينة أخرى في آسيا وإفريقيا في المتاحف وجاليريات العرض. وكان من الشائع وجود صور لمدينة القدس في تلك المتاحف بجوار صور للندن وباريس والبندقية.

ويقتبس الباحث من أحد المنشورات الترويجية لإحدى صالات العرض تتحدث عن ذلك. ويذكر الباحث أن أكثر هذه الصور هي تلك التي التقطها الثنائي «روبرتسون» و«بياتو» اللذان زارا فلسطين في العام ١٨٥٧. وهناك أكثر من ٢٥٠ مصوراً قام بالتجول في الشرق الأدنى في الفترة بين عامي ١٨٩٣ و١٨٨٥. الكثير منهم زار القدس وصورها.

بعض المصورين استقروا في فلسطين ومنهم من استقروا فترات طويلة، ومنهم من استقروا فترات قصيرة، وكانوا خلال ذلك يأخذون الصور التي تسعى لتأكيد الرواية التوراتية عن فلسطين وقداستها. لذا كثرت أسماء الصور مثل «صياد في بحر الجليل» و«امرأة من الناصرة» و«رعاة

وماشييتهم قرب بيت لحم». في إشارة صارخة لواقع التوراة والإنجيل.

وعند مناقشة بداية ظهور التصوير كمهنة محلية يناقش الباحث أزمة الهوية في تحديد مفهوم المصور المحلي لدحض الادعاءات الصهيونية أن أول من أقام التصوير كمهنة كان يهودياً. حيث يعتبر الباحث أن الأساس أن يكون المصور محلياً وليس مهاجراً استوطن المدينة. ويقوم بعد ذلك بتصنيف المصورين الذين وجدوا في القدس قبل النكبة وفق جنسياتهم المتوزعة بين بريطاني وإيطالي وفرنسي وأميركي وألماني. ويصل تصنيف الباحث إلى قرابة عشرين جنسية وخلفية عرقية للمصورين في القدس. ويوضح الباحث أن بداية التصوير المحلي كانت بظهور صور لبطريك الأرمن في القدس في ستينيات القرن التاسع عشر على يد المصور المقدسي «جرايداني». وعلى يد الأخير بدأ مصورون جدد يتعلمون المهنة ويمارسونها.

وبذكاء عميق يقوم الباحث بتحليل تطور فن التصوير في القدس وتحليل عشرات الصور المختلفة التي تعود إلى تواريخ مختلفة مقدماً قراءة فريدة ربما في فهم عبقرية المصور الفلسطيني في ذلك الزمن الغابر. وكما ينهي الفصل فإن التصوير في ذلك الزمن منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى النكبة يوفر لنا مادةً ثريةً لمعرفة كيف كان يعيش الناس وكيف كانوا يتصرفون ويخبرنا كيف كانوا يفضلون أن يقدموا أنفسهم. ليذكرنا بأن علينا دائماً أن

نلتفت إلى أهمية التصوير في صوغ ما نعرفه وكيف نعرفه. وبكلمة أخرى فإن هذا الفصل يكشف بمهارة عن تطور القدس في جانب مهم يعتبر سياقاً للصراع حول هوية المكان وتصويره. والصور التي يرفقها الباحث في متن الفصل ويحلل بعضها تعزز الرواية الفلسطينية بامتياز حول هوية القدس ومكانتها بالنسبة للفلسطينيين وفي الفن الفلسطيني. بالطبع ليس مصادفة أن يبدأ الكتاب بفصل عن التصوير وتصوير القدس. وفي الفصل الثاني، تقدم سامية حلبي ما يمكن تسميته استكمالاً للفصل السابق من خلال التركيز على فن الرسم التصويري في القدس في النصف الأول من القرن العشرين. الفصل بعنوان «فن الرسم التصويري في القدس: ١٩٠٠-١٩٤٨».

تنطلق الباحثة من رحلة ميدانية قامت بها في كنائس القدس وبيت لحم لاكتشاف اللوحات الفلسطينية المحلية التي زينت جدران الكنائس وكانت بريشة فنانين فلسطينيين. وتنفي أن يكون فن الرسم قد استورده الفنانون الفلسطينيون من الغرب، حيث تقول إن الفنان الفلسطيني منذ نهاية القرن التاسع عشر وقبل الانتداب البريطاني كان يشارك في معارض في المدن العربية وليس الأوروبية مثل القاهرة ودمشق. بعد ذلك وبعد احتلال بريطانيا فلسطين بدأ الفنان الفلسطيني ينكشف على فن عصر النهضة الإيطالي، وبعد العام ١٩٣٠ بدأ يتعرف إلى الفنون المعاصرة والحداثة. بالطبع شكّل

عام النكبة وما ترتب عليه ضربة قاسمة لتطور الفن التصويري الفلسطيني من جهة وقف عملية التطور والتراكم وضياح الكثير من التراث الفني الفلسطيني.

تحلل الباحثة تأثير الفن الغربي على الفن الفلسطيني بعد ذلك خاصة بعد وصول عدد من الفنانين الأوروبيين إلى القدس وإحضار بعض المجالات والصور التي بدأ الفنان الفلسطيني يتأثر بها. منهم الفنان الروسي جورج أليف الذي وصل بعد الثورة البلشفية ودرس الفن في القدس. بل إن أليف اعتبر فناً فلسطينياً، إذ عانى مثل الفلسطينيين واضطر إلى أن يلجأ إلى لبنان ليعيش لاجئاً هناك بعد النكبة.

وتستعرض الباحثة أسماء الفنانين المقدسيين وأعمالهم خلال فترات مختلفة. في الفترة التي سبقت احتلال بريطانيا فلسطين تناقش أعمال كل من جريس جواهرية وخليل رعد ونيكولا سيج ومبارك سعد. من المذهل أن نرى تلك اللوحات ونقرأ السياقات التاريخية التي تم رسمها فيها، خاصة تلك اللوحات العبقورية التي زينت جدران الكنائس أو تلك الرسوم الشخصية التي قام الفنانون برسمها لأنفسهم أو لأفراد من عائلاتهم.

ثم تناقش الباحثة تطور الفن الفلسطيني في الفترة الأولى من الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين. لقد أثرت الثورة الفلسطينية في الثلاثينيات إيجاباً على تطور الفنون في فلسطين. ومن الفنانين المقدسيين في تلك المرحلة عبد القادر الشهابي وخليل حليبي

وداود زلاطيمو وجمال بدران وصوفي حليبي وزلاف سعادة وحنا صافية. وفي المرحلة الثالثة تناقش الباحثة المرحلة ما بين الثورة الكبرى والنكبة. ومن الفنانين الذين تحلل أعمالهم في تلك المرحلة محمد صيام وجبرا إبراهيم جبرا ويوسف النجار.

بعبارة أخرى، تقدم الباحثة بجدارة صورة بانورامية عن الحياة الفنية في القدس وتطور فن الرسم فيها وموضوعاته التي كانت فلسطينية بشكل كامل وتتبع من البيئة الفلسطينية سواء كانت تصور حياة القديسين في فلسطين والموضوعات الكنسية أو بعض الرموز الدينية الإسلامية أو ترسم الأماكن الفلسطينية من المسجد الأقصى إلى كنيسة المهد والقيامة أو تلك التي ارتكزت إلى الزخرفة وتزيين الجدران ورسم الوجوه.

ويستكمل إلياس صحاب تقديم صورة أخرى من صور القدس المشرقة قبل النكبة من خلال الفصل الثالث المعنون «الموسيقى في القدس العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين». يبدأ الباحث بقراءة التطورات التي أثرت على تطور الموسيقى في القدس ويحددها بثلاثة.

(١) ظهور الجرامفون في العالم العربي في الأعوام ١٩٠٣-١٩٠٤.

(٢) تطور السينما خاصة ظهور الأفلام الناطقة في الثلاثينيات.

(٣) ظهور الراديو في فلسطين في منتصف الثلاثينيات.

المزاعم كما يساعد - وفق ما يختتم الباحث - في الجهود الحقيقية لاستعادة هوية القدس والحفاظ عليها. وربما تكون هذه واحدة من أهم رسائل هذا الكتاب المهم، وهي بالطبع تقف بقوة خلف فكرته العظيمة التي تسعى من أجل الحفاظ على القدس وتقديم المدينة من جوانبها كافة.

يضع الكاتب، في نهاية الفصل، مجموعة من الصور لفنانين وعازفين فلسطينيين مقدسين؛ ليعكس تنوع الحياة الموسيقية والفنية في المدينة المقدسة.

ويناقش أندريا ستانتون في الفصل الرابع ظهور الإذاعة الفلسطينية خلال الأربعينيات في القدس. الفصل المعنون «إذاعة حادثة وطنية: البرنامج العربي في هيئة الإذاعة الفلسطينية تحت إشراف عجاج نويهض في الفترة ١٩٤٠-١٩٤٣». وفي مفارقة يبدأ بها الباحث، فإنه من جهة خارجية فإن الإذاعة الفلسطينية كان يقصد بها أن تكون أداة بيد القوة الكولونيالية من أجل الهيمنة على الخطاب المحلي، في ما نظر إليها الفلسطينيون بوصفها منبراً لصياغة خطابهم الوطني.

ويوضح الباحث كيف كان يتم إذاعة القضايا الوطنية وتحفيز الشباب على النضال ضد الاستعمار من داخل مبنى الإذاعة الذي تموله بريطانيا وتحرسه، فقد تميّزت برامج الإذاعة بالتطور والرقى والحدثة، حيث يقدم الباحث قراءةً مثلاً لظهور برامج إذاعية نسوية مثل البرنامج الذي كانت تقدمه سلوى سعيد. بل

ويرتكز الباحث إلى مذكرات جواهرية في تحليل الفترة الأولى لظهور الموسيقى الفلسطينية في القدس في نهاية الحقبة العثمانية، أي تلك السنوات العشرين الأولى من القرن السابق. ويقوم بسرد أسماء فنانين مقدسين كثيرين اشتهروا في تلك الفترة سواء كانوا مغنين أو عازفين أو مؤدين في الكنائس.

ثم ينتقل بعد ذلك لمناقشة فترة الانتداب ويخصص جزءاً من الفصل لقراءة الدور الريادي لمدرسة ترسنطا في القدس في التأثير على تعليم الموسيقى وانتشارها. وهو الأمر الذي يفعله في تحليل دور جمعية الشبان المسيحية في القدس. ثم ينتقل لدراسة الموسيقى الدينية والموسيقى الدنيوية.

وكما يخلص الباحث، فإن التدمير والعنف اللذين ولّدهما وجود قوة استعمارية ومشروع إحلالي صهيوني في المدينة المقدسة استهدفا تدمير ديناميات حياة معاصرة وحيوية وفاعلة ثقافياً ومتنوعة. لقد كان للقدس وفلسطين دور فاعل في ازدهار الفنون في العالم العربي من بلاد الشام حتى مصر وشمال إفريقيا. وإن قراءة تنوع ظهور الموسيقى في فلسطين وتاريخ تطورها ومساهمات الفنانين الفلسطينيين في الموسيقى العربية قبل الاحتلال البريطاني وسرقة أرض فلسطين يدلل بشكل قاطع على أن الزعم الغربي بأن فلسطين كانت فارغة هو زعم فارغ. بل كانت مليئة بالحياة. وإن قراءة تاريخ الموسيقى في القدس يساعد في نفي هذه

إن أحاديث سلوى سعيد تم تجميعها في كتاب عام ١٩٤٢ بعنوان أحاديث إذاعية. لقد احتفلت الصحافة الفلسطينية بهذه البرامج كما يوضح اهتمام جريدة فلسطينية يافوية كانت تنشر إعلانات لدفع المواطنين للاستماع إليها، فيما يقول عنه الباحث إنه دعم ووعي بقيمة دور المرأة في تطوير الخطاب الحداثي والوطني. المؤكد كما يختم الباحث أن الفضل في الكثير من الدور المهم الذي قامت به الإذاعة يعود إلى قوة شخصية مدير البرنامج العربي عجاج نويهض والحرفية العالية التي امتاز بها كصحافي وإصراره على تحويل هذا البرنامج إلى منبر وطني آخر.

وفي سياق لصيق بعالم الإذاعة، يقدم الباحث مكرم خوري مخول قراءة في تطور الصحافة المكتوبة في القدس قبل العام ١٩٤٨ في الفصل الخامس من هذا الكتاب. ومثل معظم باحثي هذا الكتاب يبدأ الكاتب بتتبع ظهور الصحافة المكتوبة في المدينة المقدسة مع نهايات الحقبة العثمانية، أي قبل أن يبدأ القرن العشرون. فقد ظهرت مجلات مقدسية في الفترة ١٨٧٦ مثل مجلة القدس الشريف الشهرية التي كانت تصدر بالعربية والتركية وكان يشرف على نسختها العربية الشيخ علي الريماوي، كما كان الريماوي يشرف على صحيفة «الغزال» التي طبعتها السلطنة العثمانية في القدس.

وفي الفترة بين ١٩٠٨ و١٩١٢ ظهرت في فلسطين ٣١ صحيفة، ٧ منها كانت تطبع في القدس. بالطبع كانت أغليبتها تصدر في يافا

في ذلك الوقت. الكثير من هذه الصحف كانت تصدر عن الكنائس ودور العبادة حتى تميزت الصحافة المهنية الإخبارية في النصف الأول من القرن العشرين. الفصل يمتلى بأسماء الصحافيين المقدسين، والمعلومات المتوافرة عنهم، حيث يحاول الباحث أن يقدم صورة متكاملة لتطور الصحافة وأن يعكس غناها وتنوعها في المدينة المقدسة، مشدداً على المسار الحداثوي الذي امتازت به مواكبةً بذلك صعود المدن الكبرى في العالم والعواصم المليئة بالحياة. وفي نهاية الفصل يضع الباحث، كشافاً باسم الصحف والمجلات التي ظهرت في مدينة القدس خلال الفترة بين عامي ١٨٧٦ و١٩٤٨، وبلغ تعدادها ١٠١ صحيفة ومجلة. لا يغفل الباحث أن يزود القارئ بتاريخ صدورها ومالكها أو رئيس تحريرها وأي ملاحظات جانبية مثل أن تكون أسبوعية أو شهرية أو ما شابه.

يخصص الفصل السادس لمناقشة الوضع الصحي في القدس خلال الفترة بين الحرب العالمية الأولى والنكبة. الفصل يأتي بعنوان «شفاء القدس: الدواء الاستعماري والصحة العربية في القدس» وهو من كتابة الباحثة ساندي سفيان. تعرض الباحثة للحالة الصحية في المدينة المقدسة وكيف تطور الوضع الصحي في النصف الأول من القرن العشرين بعد خروج المدينة من آلام الحرب العالمية الأولى. والأهم من ذلك توضح لنا كيف أدرك أطباء المدينة أهمية تطوير الوضع الصحي وبناء المشافي والعيادات

المختلفة من أجل الرقي بصحة الناس في موازاة أو ربما في تعارض مع سياسات استعمارية قاسية كانت تحاول أن تقلل من فرص نهوض المدينة، وتمكين طرف فيها هو الطرف اليهودي المستوطن على السكان الأصليين. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات والمعلومات التي توفرها الباحثة تكشف بأدلة قاطعة كيف كانت العاصمة الفلسطينية تتطور في مجال الصحة وحتى الأبحاث والصحية والمجالات الصحية.

ينتهي الفصل، مثل بقية فصول الكتاب، بمجموعة من الصور التي توضح تطور الحياة الصحية في العاصمة، مثل صور طبيب يقوم بقطب جرح لفتاة في رأسها، وصور أخرى لعيادة طبيب أسنان تبدو فيها المعدات الحديثة وأخرى لطواقم التمريض وغيرها.

ينتقل عواد حلبي في الفصل السابع لمناقشة قضية مختلفة، حيث ينظر في ما يسميه «الطقوس الإسلامية والوطنية الفلسطينية» من خلال النظر في موسم النبي صالح وتنظيم الحاج أمين الحسيني هذا الموسم. وعبر شرح مفصل للموسم الديني الذي كان يشبه يوم الحج في القدس، حيث يفد عشرات آلاف المشاركين في الموسم ليس من منطقة القدس وضواحيها بل من فلسطين كلها، يعرض الباحث إلى أهمية مثل هذه المواسم في الحفاظ على اللحمة الشعبية وتطوير الهوية الوطنية من خلال ارتباط الناس بتقاليد دينية تصبح جزءاً من موروثهم الوطني.

ما حدث أن الاحتفال بالموسم انتقل من كونه

مجرد احتفال ديني في الفترة العثمانية إلى اعتباره تقليداً وطنياً يتم فيه الاحتجاج على سياسات السلطات البريطانية ومناهضتها. وكما يختتم الباحث في نهاية الفصل، فإن الحاج أمين والنخبة الوطنية أدركت أهمية مناهضة سياسات بريطانيا في تسليم البلاد لليهود، واستغلال المنابر المتوافرة لتجميع الناس، حيث كان ينظر إلى هذا الموسم ضمن هذه القراءة الواسعة لخلق أكبر التفاف شعبي وجماهيري حول الوطنية الفلسطينية. بعبارة أخرى تحولت الطقوس الدينية مع الوقت إلى رموز للنضال الوطني وخوض الاحتجاجات. مرةً أخرى لم يكن هذا عفويًا بل جاء ضمن الوعي العام بسياق تطور وتعزيز وحماية الهوية الوطنية في الذود عن المدينة وهويتها أمام الهجمة الصهيونية.

تناقش ليين فلشمان، في الفصل الثامن، دور المرأة العربية في مدينة القدس. الفصل بعنوان «تسييس المرأة العربية في القدس خلال الانتداب البريطاني». لم تقتصر مساهمة المرأة في القدس في النضال الوطني على التظاهر السياسي والاشتباك مع الجنود بل أيضاً شمل إرسال برقيات ومئات التلغرافات للرؤساء العرب والسياسيين البريطانيين والنشطاء في الهند والولايات المتحدة.

لعبت المرأة في القدس دوراً مهماً في تأجيج النشاط الوطني عبر المشاركة فيه وتطوير تظاهرات نسوية خاصة. ويمكن من خلال استعراض التظاهرات التي قامت النساء

وباب العامود والحارة المسيحية وسوق صبرا. ولا تنسى الباحثة التعرّيج على الدور الفاعل الذي قامت به القرى المحيطة بالقدس في صناعة الملابس والأثواب المختلفة والصناعات اليدوية والتحف والإكسسوارات والمجوهرات. الفصل غني، ربما أكثر من أي فصل آخر، بالصور التي تكشف للقارئ ثراء المدينة المقدسة في جانب مهم من جوانب الحياة يتعلق بطريقة لبس الناس وتزينهم وصناعاتهم اليدوية ونقوشهم. ما تريد أن تقولها الباحثة هو ما يريد أن يقوله الكتاب: لقد كانت هنا حياة راقية تم خنقها حين تم تسليم القدس جريحةً لمستوطنين غرباء جاؤوا من خارج البلاد وسرقوها.

ينتقل الفصل العاشر لمناقشة الحياة في القدس بشكل عام. الفصل معنون بـ «أن تنمو فلسطينياً في القدس قبل ١٩٤٨: ذكريات طفولة عن الحياة الجماعية والتعليم والوعي السياسي» كتب الفصل روشيل ديفيس. ما يقوم به ديفيس في هذا الفصل هو محاولة التعرف إلى كيف كانت الحياة في المدينة المقدسة بالنسبة لطفل يعيش فيها. مثلاً في أي مدارس تعلم، وكيف كانت الاحتفالات والأندية التي يذهب إليها. من أجل هذا يناقش الباحث موضوعات مختلفة في هذا الفصل تبدأ بمناقشة الواقع الديمغرافي في المدينة وتوزيع السكان فيها. ثم الهجرة المدنية وهجرة الريف إلى القدس. بعد ذلك ينتقل لمناقشة التعليم في المدينة وبعد ذلك الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية.

بتنظيمها اكتشاف جزء من هذا الدور. كذلك يمكن من خلال المؤتمرات التي نظمتها المرأة الفلسطينية في القدس تعزيز هذه القناعة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ إن المرأة الفلسطينية في القدس شاركت في مهرجانات نسوية عربية من أجل حشد المواقف العربية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني. وكما تقول الباحثة فإن مساهمة المرأة التي جاءت في أغلبها من الطبقة الوسطى والعليا ساهمت في تطوير هوية جديدة للمرأة الفلسطينية اكتسبتها من خلال المشاركة بالنضال اليومي في مواجهة سياسات التهويد وتسليم البلاد للمستوطنين اليهود. لقد نجحت المرأة في «دفع» نفسها في أتون المعركة بإرادتها، وتركزت بصمتها الخاصة في هذه المعركة، وبالتالي ساهمت مساهمة فاعلة في تطوير الهوية النضالية والكفاحية للشعب الفلسطيني. في آخر الفصل ثمة ألبوم آخر من الصور نشاهد فيه النساء المقدسيات يستقبلن هدى شعراوي الناشطة المصرية الشهيرة في فندق الملك دواد. أما الفصل التاسع من الكتاب الذي تكتبه وداد كوار، فعنوانه «خيوط حرير القدس: الملابس والحرف اليدوية خلال فترة الانتداب البريطاني». تفتتح الباحثة فصلها بجملة شاملة تقول إن الملابس والمجوهرات والمصنوعات اليدوية التي أنتجت في القدس خلال تلك الفترة تعطي نظرة ثاقبة للتراث الفلسطيني. تعدد الباحثة الأسواق التي تخصصت في بيع الملابس في القدس ومنها سوق شارع يافا وسوق مامبلا وسوق الدباغ

الفصل عبارة عن تحليل للحياة في القدس من جوانب مختلفة، من خلال استذكارات فردية لبعض الشخصيات التي عاشت هناك. مثل سميرة عبد الهادي عن ذهابها لكلية البنات. وذكريات أنور الخطيب عن حارتهم القديمة وبيتهم. وذكريات محمد زهير نميري عن بيتهم وعائلته خلال طفولته ومدرسته العمرية. وغادة الكرمي عن الهجرة من القدس.

وفيما يشبه الاستكمال، يقوم صبحي غوشة في الفصل الحادي عشر بكتابة ما يشبه المذكرات حول طفولته في القدس. ينتقل غوشة من ذكريات البيت إلى الشارع فالمدرسة. خلال تلك المذكرات القصيرة نسمع تهاليل رمضان ونرى فرح الأطفال وهم يلّمون الطوان بقدم الشهر الفضيل. كما نرى صراهم وقتالهم مع أولاد حارة اليهود ضمن هذا الوعي المبكر بالخطر الذي يحيق بالمدينة بسبب محاولات مصادرة هويتها. وتتعرف إلى ألعاب الأطفال في القدس وحياتهم داخل المدرسة. وبالطبع لا يغفل غوشة أن يتعرض إلى ثورة العام ١٩٣٦ وذكرياته عنها. حدثت النكبة حين كان غوشة يدرس في الجامعة الأميركية في بيروت، لذا لم يعيش أحداثها. عموماً ستقوم السلطات الإسرائيلية بإبعاده عن القدس بعد أن تحتلها عام ١٩٦٧ حيث ستنتفيه عام ١٩٧٨ كما توضح سيرته الذاتية في آخر الكتاب. بقي أن نذكر أن حياة غوشة كانت في ضاحية الشيخ جراح في المدينة المقدسة.

يوصل باحث آخر من العائلة نفسها، محمد

غوشة التنقيب في تاريخ ضاحية الشيخ جراح في المدينة وتطورها في الفصل الثاني عشر. الفصل معنون «ضاحية الشيخ جراح: مسح تاريخي طوبغرافي مختصر». الحي الذي يقع شمالي المدينة بدأ يأخذ شكله الحالي في نهاية القرن التاسع عشر، وهو من أحياء المدينة الجديدة. أخذ الحي اسمه من اسم الأمير حسام الدين الحسين بن شرف الدين عيسى الجراح، أحد قادة جيش صلاح الدين الأيوبي، حيث دفن في زاوية شمالي مدينة القدس باتت تعرف باسمه بعد ذلك. ويشرح الباحث بعد ذلك نوعية أراضي الوقف في الضاحية وتنوعها. ثم ينتقل لعرض المباني التاريخية في الحي ومنها برج محطة الشرطة البريطانية ومدرسة الآثار البريطانية ودار الأولاد ومستشفى «سانت جون» وغيرها. والأهم أيضاً قصر رباح أفندي الحسيني (المعروف الآن بالأميركان كولوني) وقصري العيماوي الغربي والشرقي وبيت الشرق الذي كان قصراً لإسماعيل حقي الحسيني، وقصر الحاج أمين (فندق شيبيرد)، وقصور كثيرة لشخصيات مقدسية من عائلتي النشاشيبي والحسيني.

بعد ذلك ينتقل الكتاب إلى الجزء الثاني منه الذي يناقش التحولات التي حدثت على الفضاء والحيز في القدس بعد العام ١٩٤٨.

وينظر أول فصول هذا الجزء، وهو الفصل الثالث عشر، في الآلية التي تم خلالها تحويل الأماكن العربية إلى يهودية، والتلاعب في شكلها

في بعض المرات أو إجراء بعض التغييرات عليها من أجل أن يوهم اليهودي نفسه أن المكان لم يعد عربياً. ما يطلق عليه الباحث ثوماس عبود «الغيابات المتنوعة» وهو عملية تغيير لفضاء المكان من أجل أن يأخذ هوية جديدة. وعبود يناقش هذه الإجراءات في البيوت والقصور الفلسطينية التي استوطنها اليهود في الضواحي الفلسطينية في القدس الغربية وقاموا بمحاولات لطمس هويتها العربية وإعادة هيكلة المدينة. وكما يقول عبود فإنه يكفي أن تمشي في شوارع المدينة وتقرأ جيداً شكل المكان وهيئته حتى تعرف أي بشاعة تكون قد أضيفت للمكان في تسطير واضح للاقتباس الذي يبدأ به فصله من شاعر إيرلندا العظيم «بيتس» حين يقول «وتغير تغير كل شيء بالكامل/ وولد جمال مريع».

وفي الفصل التالي، الرابع عشر، تقوم نادية أبو الحج باستكمال التنقيب في أليات ومحاولات تغيير هوية المكان وزحزحة الفضاء والتشكيل فيه لصالح هوية جديدة تزرع وتفرض عليه. الفصل معنون بـ«ترجمة الحقائق: الوطنية ومزاولة التنقيب وإعادة صناعة الماضي والحاضر في القدس المعاصرة». توضح أبو الحج في نهاية الفصل كيف كان تقسيم المدينة بين حي مسلم ومسيحي وأرمني ويهودي أداة من أدوات الهيمنة وإعادة تشكيل المكان، حيث كان يصعب في السابق تذكر أن مثل هذه الحدود والخطوط تقع بين الأحياء. في سياق آخر تقوم إسرائيل بزراعة شواهد في المدينة تحاول من خلالها ليّ عنق

الحاضر الذي خلقته من أجل جعله استمراراً طبيعياً للماضي الافتراضي.

وينظر الدكتور مايكل دمير في الفصل الخامس عشر في طريقة معالجة السلطات الإسرائيلية لهوية القدس المسيحية من خلال محاولة فرض السيطرة عليها وجعل السكان المقدسين المسيحيين ينتظمون للقانون الإسرائيلي. يقول دمير: إن ثمة مستويين استخدمتهما إسرائيل لفرض هيمنتها على المدينة. المستوى الأول المعروف بشكل واضح، والمتمثل في محاولة السيطرة على العقارات وفرض القانون الإسرائيلي المدعوم بالضوابط الأمنية والقيود التي تفرضها البلدية. وهي إجراءات لم يشهد لها النجاح كما يقول بسبب طبيعة المدينة المقدسة وأهمية الدين فيها، وبالتالي فمثلاً ظل نظام التعليم والمنهاج بعيدين عن أي هيمنة. أما الطريقة الثانية فتتمثل بمحاولة منح رؤساء الطوائف المسيحية امتيازات خاصة وعقد تفاهات جانبية مع رئيس كل طائفة من أجل ضمان مصالح الطائفة. ويعرض الأكاديمي البريطاني إلى نموذج مستشفى سانت جون وسيطرة المستوطنين عليه عام ١٩٩٠ وما تلا ذلك من ضغوط على المسيحيين المقدسين.

يذهب ناهض عواد إلى منطقة أخرى في اكتشاف وجه القدس الجديد بعد محاولات طمسه. يستذكر مطار القدس أو المعروف بمطار قلنديا. والمطار وفق ما يخبرنا عواد ووفق المعلومات المتوفرة لدى منظمة الطيران

الدولية مازال مرخصاً ومسجلاً كمطار، وهو وفق ما تعترف به المنظمة يقع في نطاق المناطق الفلسطينية. الفصل عبارة عن ألبوم يزخر بالصور التي تكشف النشاطات المختلفة للمطار سواء صور الطائرات وهي رابضة على أرضه أو المسافرين وهم ينزلون منها أو صور تذاكرهم أو صور مضيفات الطائرات أو موظفات المطار. ألبوم ثري وغني يقول إن القدس مثل كل مدن العالم كان لديها مطار يحمل مواطنتها إلى أي مكان شاؤوا.

أما الفصل السابع عشر، فيناقش فيه أحمد جمال عزم «إعادة التعريف الإسرائيلي للقدس» وكما يقترح عنوان الفصل فإنه يعرج على قضية في غاية الخطورة والأهمية في فهم مقاربات إسرائيل ومعالجاتها للواقع والجغرافيا والحيز في المدينة المقدسة. يبدأ عزام مراجعة شاملة لمواقف الحركة الصهيونية عن القدس قبل العام ١٩٤٨ مستعرضاً مواقف كبار مفكريها حول مكانة المدينة. ثم ينتقل لمناقشة إنشاء الجامعة العبرية. ثم بعد ذلك يعرج على فكرة القدس كمكان قابل للتقسيم والاعتراف بقرار التقسيم. وما حدث فعلاً من تقسيم القدس في الفترة ١٩٦٧-١٩٤٨. إعادة توحيد القدس منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن والذي تم بعد احتلال المدينة وفرض إجراءات قمعية وقهرية عليها وعلى سكانها. ما يقصده الكاتب من وراء ذلك هو أن القصة لا علاقة لها بالمكانة الحقيقية للقدس بقدر ما لها علاقة بواقع الحال والقوة، وكيف

انتقلت القدس من مجرد مكان كأبي مكان آخر حتى خارج فلسطين يمكن أن تقبل به الحركة الصهيونية والأهمية التي منحت لتل أبيب سابقاً ثم بعد ذلك القبول بتقسيمها والحديث الآن عن أنها العاصمة الأبدية.

يناقش الكاتب السياسات المختلفة التي اتبعتها إسرائيل في المدينة من فرض الحقائق على الأرض إلى الإغلاق ومصادرة الأراضي والمباني وإجراء مفاوضات سلام مع استمرار عملية تهويد المدينة. وأخيراً بناء جدار الفصل العنصري. ويختم الباحث بخاتمة طويلة يستعرض فيها مجمل التحولات التي طرأت على القدس وهدفت إلى التأثير على هويتها الوطنية الفلسطينية.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، يناقش ناصر أبو رحمة قضية الحقوق في المدينة. الفصل بعنوان «تخيل القدس فقط: المواطنة والحق في المدينة». يستعرض الباحث سياسات الإقصاء عبر القانون ومحاولة تهميش المواطنين والسياسات الكولونيالية المتبعة من أجل نزع المواطنين وحقوقهم سواء عبر استراتيجيات الحيز السياسي أو التخطيط الحضري وتقسيم المناطق وتصاريح البناء والمستوطنات والطرق الالتفافية إلى الحواجز وجدار الفصل. سلة حقوق كثيرة تضيع في ظل هذه السياسات وكلها تهدف إلى إفراغ القدس من المقدسين.

بقيت مجموعة من الملاحظات في نهاية هذه

القدس من سياق تطور الحالة الفلسطينية العامة. ربما للرجبة في تخصيص الكتاب للقدس، لكن حتى عملية التخصيص كانت تقتضي وضع نمو القدس كمدينة ضمن النسق العام لظهور المدينة والمدنية في فلسطين، فكان يمكن لفصل الربط بين ظهور القدس ومكانة يافا كمدينة ساحلية ومراكز حضرية أخرى مثل حيفا أن تساعد في توضيح الصورة.

بالطبع من الصعب الإحاطة بكل شيء. يظل الكتاب مرجعاً مهماً ويفيد في الكشف عن الحياة المضيئة في فلسطين قبل أن يسرقوها ويقدم فلسطين الجميلة التي نحب ويساهم في فضح ممارسات السلطات الانتدابية والإسرائيلية وينفي المزاعم الصهيونية بالقول كانت لدينا مدينة تشبه كل مدن الأرض وأجمل.

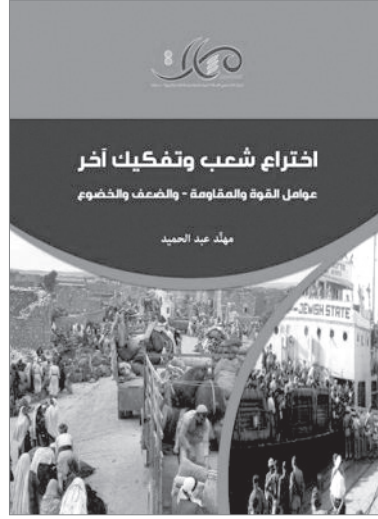
القراءة. أعتقد أن هناك فصلاً ناقصاً كان يمكن شملها ومنها مثلاً الحياة الثقافية في القدس والنشاطات المعرفية. أيضاً لا يوجد فصل عن واقع التعليم في القدس على الرغم من أننا نقع على بعض المعلومات المتفرقة حول المدارس وتعدادها، لكن هذا لا يعني ألا يكون هناك فصل محدد عن واقع التعليم في القدس وربما أيضاً كانت هناك حاجة لفصل آخر حول التعليم تحت ظل سياسة التمييز العنصري. وقد يكون الموضوع الأخير، الفصل العنصري، قضية أخرى كان يمكن أن تكون مادة لفصل آخر. أظن أن تخصيص فصل لمعالجة أثر سور الفصل العنصري كان سيكون مفيداً في إظهار تواصل عمليات قتل المدينة. اقتصر الكتاب على القدس، وبالتالي تم نزع

لامتلاك الحق في الحاضر، ونفي كون إسرائيل دولة كولونيالية، واعتبار الأرض الفلسطينية غير محتلة. توقف الكاتب، أيضاً، عند الإسهام الأكاديمي الذي يقول إن اليهود كجماعة دينية لم يتعرضوا تاريخياً إلى إجماع جماعي من فلسطين ولم يعودوا إليها بإرادتهم، وإن الذاكرة الإسرائيلية المصنعة تفتقر إلى النزاهة الفكرية والأخلاقية.

نقد الكاتب الدور الاستعماري في عمليتي الاختراع والتفكيك، بدءاً بوعود بلفور مروراً بصك الانتداب اللذين اعتمدا الرواية التاريخية بإقرار الحق التاريخي لليهود في فلسطين، وما تبع ذلك من نقل الملكية وإعداد القوة العسكرية الصهيونية، وقمع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، والتخلي الكامل عن المسؤولية تجاه حماية شعب يتعرض لتطهير عرقي سافر، انتهاءً بمحو جريمة التطهير العرقي من الذاكرة العالمية وعدم اعتبارها جريمة بحق الإنسانية منذ ذلك الزمان وحتى اليوم. كما نقد الموقف السوفياتي الذي لم ينتصر للشعب الفلسطيني الذي تواطأ مع تغييب آلية دولية لتطبيق قرار التقسيم في شقه الفلسطيني.

ويتساءل الكاتب: لماذا لا يعاد طرح مسؤولية بريطانيا عن التطهير العرقي والكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني كما حدث مع ألمانيا التي تحملت إرث الهولوكوست؟

يتوقف الكاتب عند عناصر القوة التي امتلكها الشعب الفلسطيني، ومن بينها التقاء التطور الطبيعي الفلسطيني والرواية التاريخية مع مكتشفات الآثار والعلوم والأركيولوجيا،



الكتاب: اختراع شعب وتفكيك آخر عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع

الكاتب: مهدي عبد الحميد

الناشر: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات
والدراسات الاستراتيجية (مسارات)

تاريخ النشر: آب ٢٠١٥

مكان النشر: رام الله

صدر، حديثاً، عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) كتاب بعنوان «اختراع شعب وتفكيك آخر» للكاتب مهدي عبد الحميد، الذي قام بمراجعة نقدية للمحطات الرئيسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هدفها الاستقواء بعناصر القوة كلها في الماضي والحاضر، وتفادي الأخطاء وعناصر الضعف.

وقد بدأ بنقد مقارن لعمليتي اختراع الشعب اليهودي وتفكيك الشعب الفلسطيني، مستنداً إلى الإسهامات الأكاديمية الحديثة التي كشفت عن الإمعان الإسرائيلي في اعتماد الأساطير كآلية

مستقل يزيل الغطاء عن الاحتكار الأميركي الإسرائيلي للعملية السياسية، وعزا ذلك إلى عاملين: الأول، البنية التنظيمية البيروقراطية الشائخة للمنظمة وفصائلها. والثاني، أيديولوجيا الإسلام السياسي التي حولت النضال التحرري إلى صراع ديني.

نقد الكاتب، أيضاً، سياسة الانفصال العربي الصامت عن القضية الفلسطينية، وعدم ربط الاتفاقات الرسمية - كامب ديفيد، والمعاهدة الأردنية - من جهة، وعلاقات التطبيع الاقتصادي والسياسي العربي غير المعلنة من جهة أخرى، بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

اسم الكتاب: طريق الكفاح في فلسطين والمشرق العربي: مذكرات القائد الشيوعي محمود الأطرش المغربي (١٩٠٣-١٩٣٩)

إعداد وتحضير: ماهر الشريف

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: بيروت - رام الله

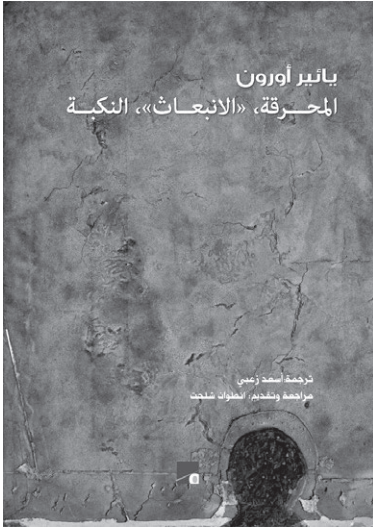
محمود الأطرش المغربي، الذي ولد في القدس في كانون الأول ١٩٠٣ من أبوين عاملين هاجرا من الجزائر إلى فلسطين، شخصية شيوعية بارزة في فلسطين والمشرق العربي ودوائر الأممية الشيوعية أو الكومنترن، في موسكو، في العشرينيات والثلاثينيات، وفي الجزائر،

وانسجام صيرورة تبلوره الكياني مع منظومة المواثيق والقانون الدولي والضمير الإنساني للبشرية. كما يتوقف عند إشكاليات مسكوت عنها، كبيع أراض فلسطينية، وانسلاخ الطائفة الدرزية والشركس وبعض البدو عن مجتمعهم، ورهان القيادة على الوعود البريطانية، وتبني الحزب الشيوعي المواقف الصهيونية، وحماقة اتصال بعض القيادات مع النازيين.

يناقش الكاتب السياسة الفلسطينية المعاصرة «اتفاق أوسلو» الذي فتح التحرر الوطني وحق تقرير المصير وبناء الدولة على إمكانية التوافق مع الرؤية الكولونيالية للصراع، والذي تعامل مع الإمبريالية كصديق يملك مفاتيح الحل.

جاء ذلك خلافاً لتفكيك سياسات النيو كولونيالية المعادية لتحرر الشعوب الذي قام به إدوارد سعيد في كتابيه الشهيرين «الاستشراق» و«الثقافة والإمبريالية»، وخلافاً لسياسة الانحياز الأميركي والغربي للسياسة والمواقف الإسرائيلية الراضة عملياً للحلول السياسية كلها، باستثناء حل الأبارتهايد.

يشير الكاتب إلى مشكلة عدم توقف القيادة السياسية عند احتمال فشل أوسلو في وقت مبكر، وتحديداً بعد مقتل رابين وانتصار المعسكر اليميني. ويرى أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ووقف المفاوضات لم يرق إلى مستوى الخروج من مسار لا يؤدي إلى إنهاء الاحتلال إلى مسار



اسم الكتاب: المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

المؤلف: يائير أورون

**الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
«مدار»**

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: رام الله

ترجمة: أسعد زعبي

عدد الصفحات: ٤٤٣

يقرُّ أوران في طيّات كتابه أنه اكتشف خلال أبحاثه لإنجاز الكتاب أن ما شهدته البلاد من مجازر خلال النكبة أكبر بكثير مما كان يعرفه قبل بداية تأليف الكتاب، وأكثر بكثير مما يعترف به المجتمع اليهودي الإسرائيلي، مشيراً إلى أن كثيرين من أبناء هذا المجتمع لا يستطيعون خوض مواجهة مع هذا الموضوع، و«يرتبون» لأنفسهم آليات كبت وإنكار، إلى جانب من يدلون بدلائهم في عمليات شرعنة الأفعال التي أدّتها الدولة بأثر رجعيّ.

في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن العشرين.

تشتمل مذكراته على معلومات غنية عن نشأته وظروف عمله في يافا، وأوضاع فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، وانتسابه إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني وسفره إلى موسكو للدراسة في «الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق»، ودوره في المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي عُرف باسم «مؤتمر التعريب». كذلك تحتوي المذكرات على معلومات وفيرة، ونادرة ربما، عن أوضاع السجون في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ومساهمة صاحبها في قيادة الحزب الشيوعي السوري - اللبناني، ودوره في موسكو بعد انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية للكومنترن، وموقفه من جوزف ستالين وحملة «التطهير» التي نظمها داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وعن اعتقاله في باريس وانتقاله من فرنسا إلى الجزائر.

يتضمن هذا الكتاب مقدمة طويلة عن نشأة الحزب الشيوعي الفلسطيني وتطوره وطبيعة العلاقات التي قامت بينه وبين مركز الحركة الشيوعية العالمية في موسكو، وكذلك خاتمة عن صدقية المذكرات كمصدر لكتابة تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين.

ماهر الشريف، مؤرخ فلسطيني، وباحث متفرغ في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

يلفت المؤلف منذ البداية إلى أنه لا يسعى في بحثه هذا إلى كشف النقاب عن حقائق تاريخية، وإنما إلى تقديم قراءة جديدة تشمل ثالوث «المحرقة» وما يسميه «الانبعاث» (القصد قيام إسرائيل) و«النكبة»، بوصفها ثلاث نقاط هندسية مرتبطة بعضها مع بعض، ويشير إلى أن «المحرقة» و«الانبعاث» من الأحداث التأسيسية التي ستصمم على مدى أجيال عديدة مُجرّد وجود الشعب اليهودي ووعيه، كما أن «انتكاسة العالم العربي ما زالت ترافقه منذ سنوات، وتحوّلت النكبة إلى حدث مؤسس للفلسطينيين، وطوّرت كل من اليهود والفلسطينيين هوية يشكل عامل الضحية عنصراً مهماً فيها. وبينما طوّرت اليهود هوية في مركزها المحرقة، طوّرت الفلسطينيون هوية في مركزها النكبة».

وبناء على ذلك يصل إلى الاستنتاج الرئيس لهذا الكتاب، وهو أنه من دون أن يعلم الإسرائيليون بالجرائم التي ارتكبتها قادة الدولة في العام ١٩٤٨، ومن دون أن يعترفوا بأنّ هذه الجرائم المستمرة على المجتمع الفلسطيني، وبالتوازي من دون أن يعترف الفلسطينيون بالمحرقة ومغزاها المستمر في المجتمع الإسرائيلي - اليهودي، فليس ثمة احتمال لتحقيق مصالحة حقيقية بين الشعبين.

وبكلمات المؤلف: «من دون الاعتراف بالمحرقة كتراجيديا يهودية ومن دون الاعتراف بالنكبة كتراجيديا فلسطينية، لا أمل في تحقيق تسوية وصلاح بين الشعبين».

قدّم لهذا الإصدار الكاتب أنطوان شلحت، فأشار إلى أن هذا الاستنتاج لا يمكنه إلا أن يستوقف القارئ العربي، كونه استنتاجاً غير صحيح لأسباب كثيرة أهمها أن النكبة الفلسطينية بدأت خيوطها الأولى تلوح قبل أكثر من نصف قرن من وقوع المحرقة مع بداية تأسيس الحركة الصهيونية واعتمادها برنامج إقامة «وطن قومي» لليهود على أنقاض وطن الشعب الفلسطيني في فلسطين، باعتبار ذلك «حقاً تاريخياً». كما لا تزال المؤسسة السياسية الإسرائيلية تتعامل مع هذا «الحق التاريخي اليهودي» في فلسطين بصفته المبرر الرئيس لشرعية إقامة دولة إسرائيل.

ومما جاء في تقديم الكتاب أيضاً: يتبيّن أن المحرقة لم تكن في عُرف الآباء المؤسسين لإسرائيل ومكلمي دربهم الآن أكثر من أداة أو «خشبة قفز»، بكل ما يعنيه ذلك من استغلال معيب لمعاناة ضحاياها وعدم اكتراث لعذاباتهم. ومن هنا فإنّ الطريق إلى إنكار معاناة ضحايا النكبة تغدو قصيرة جداً، إذا لم تتقاطع في المفترق نفسه. وهذا ما انعكس في «وثيقة الاستقلال» الإسرائيلية.

أكد التقديم أنه في ضوء ذلك كله، فإن ما ينقص المقولة الرئيسة لهذا الكتاب أمر جوهري شديد الأهمية والدلالة، هو رؤية أن «الانبعاث» - كما يسمي المؤلف قيام إسرائيل - نشأ بخطيئة النكبة وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين

سرد للأحداث كما رآها جيلبرت، بل هي إضافة إلى ذلك بصريّة، حيث كان جيلبرت يحتفظ بكاميرا صغيرة في جيبه ليقوم بتوثيق كل لحظة من العدوان كما عاشه. في اليوميات نسمع الانفجارات والقصف ونرى الجرحى ينزفون، ونشاهد فرق الإسعاف تحاول أن تعمل تحت الخطر، كما نقابل الشهداء وهم يرتقون إلى السماء.

مكث جيلبرت في غزة طوال فترة الحرب، فلم يكن مجرد شاهد عيان، بل كان مثله مثل بقية الفلسطينيين يعيش أهوال الحرب وآلامها. يحمل الكاتب شهادة في الطب من المستشفى الجامعي في شمال النرويج، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أيوا الأميركية. ويعمل موجهاً في دائرة الإسعاف الطبي في جامعة تيرمسو.

حياة جيلبرت تحفل بالكثير من الزيارات لفلسطين ضمن فرق عمل وكالة الغوث والتطوع في المستشفيات الفلسطينية. وكتب قبل ذلك مع زميله الطبيب إيرك فوس كتاباً عن العدوان على غزة في الفترة بين كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ بعنوان «عين على غزة» حصل على تصنيف أفضل كتاب نرويجي في العام ٢٠٠٩ وفق تقييمات الصحافة النرويجية.

يقدم للكتاب ماكس بلومنتيل وهو صحافي أميركي مهتم بالشأن الفلسطيني الإسرائيلي.

من وطنهم تحت وطأة الإيمان الأعمى بـ «حق اليهود التاريخي في فلسطين» ومن خلال تجييش المحرقة، وأنه تبقى ثمة حاجة أولاً ودائماً للتكفير عن هذه الخطيئة بداية عبر الاعتراف باقترافها من دون قيد أو شرط، ومن ثم تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن حلّ يعيد الحقّ القومي الفلسطيني إلى أصحابه.



الكتاب: ليلة في غزة

الكاتب: مادس جيلبرت. ت. جاي بوزي

الناشر: انترلينك.

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ١٩٢

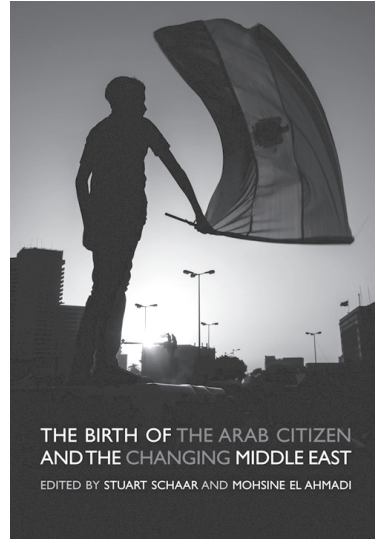
الكتاب عبارة عن رواية للدكتور النرويجي جيلبرت حول العدوان الأخير على غزة، حيث كان جيلبرت يعمل متطوعاً في مستشفى الشفاء في مدينة غزة ليعالج المصابين. إنه شهادة مباشرة من موقع الموت والدمار، حين كان جيلبرت يحاول مع بقية الأطباء إسعاف الناس وإنقاذ حياتهم. واليوميات ليست مجرد

الثنم الباهظ الذي دفعته الجماهير العربية في بحثها عن المواطنة والحرية والكرامة فإن الربيع العربي لم ينجز غايته بعد.

الكتاب الحالي عبارة عن واحد وعشرين دراسة كتبها كوكبة من كبار المختصين بالشأن العربي، محاولة استكشاف الظروف التي هيأت لظهور الربيع العربي من جوانب شتى: اقتصادية وسياسية وأيديولوجية واجتماعية، ويحاولون أن يفسروا كيف يعرف المواطنون العرب مصائرهم الجديدة.

يضم الكتاب دراسة لكل حالة وبلد عربي من بلدان الربيع العربي للكشف عن خصائص كل بلد. كما تتعرض بعض دراسات الكتاب إلى التحولات الثقافية والاجتماعية في الحيز الرمزي والدلالي والسينما والفن والموسيقى والإعلام والاقتصاد.

يعمل الدكتور ستيوارت شاعر أستاذًا للتاريخ في كلية بروكلين وهو مختص بالقضايا العربية. أما الدكتور محسن الأحمد فيعمل في جامعة سيدي أياد في مراكش.



الكتاب: ميلاد المواطنة العربية والتغير في الشرق الأوسط

الكاتب: ستيوارت شاعر ومحسن الأحمد (محرران)

الناشر: pluto

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٣٥٢

لا شك في أن الثورات التي هبت رياحها من تونس وانتشرت في الكثير من الدول العربية ستظل واحدة من أهم الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية بصرف النظر عن تقييما لهذه الثورات وموقفنا من تبعاتها. فلأول مرة يخرج المواطنون العرب مطالبين بالحقوق المدنية والديمقراطية وحقهم في الفصل في شؤون البلاد التي يعيشون فيها.

وكما يقول تقديم الكتاب وعلى الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من نجاح الربيع العربي في الإطاحة بالكثير من الطغاة وعلى الرغم من

وأهدافاً يتم استهدافها بشكل تلقائي، وطائرات بلا طيار. كل هذه الوسائل تستخدم في السيطرة على الشعب وفق مخططات مسبقة.

الكتاب إلى جانب أنه يعري الكثير من النشاطات الاحتلالية التي تمارسها إسرائيل في حربها ضد الشعب الفلسطيني فإنه قراءة عميقة في شؤون الحروب المعاصرة وتطورها. وهو ينطلق من أن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين هو في نهاية المطاف بل في أوله تجارب متقدمة في مسيرة الحروب الكونية التي تستفيد منها الدول الكبرى في حروبها اللاحقة. وبعبارة أخرى فإن ما يكشف عنه الباحث أن ما يتم في فلسطين ليس مجرد نزوة حربية بل هو شيء أكثر عمقاً وأبعد دلالة.

ويذكرنا هالبر كيف تقوم الدول المعاصرة باحتكار البيانات والمعلومات والتضييق على مواطنيها من خلال التعقب وجمع المعلومات وتصنيفها واستخدامها ضدهم. وفي مرات كثيرة يتم تجاوز أبسط قواعد حقوق الإنسان وانتهاكها.

يعتمد جيف هاربر على مقابلات كثيرة أجراها مع الكثير من الخبراء في مجال الحروب والتسليح الدولي.

يعمل هالبر مسؤولاً عن اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم البيوت. وله من المؤلفات «إسرائيل في فلسطين» صدر عن بلوتو عام ٢٠٠٨ و«عقبات في طريق السلام» صدر عام ٢٠١٣ بطبعته الخامسة.



الكتاب: الحرب ضد الشعب: إسرائيل والفلسطينيون والسلام العالمي

الكاتب: جيف هالبر

الناشر: Pluto

تاريخ النشر: أيلول ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٣٥٢

الحروب ضد الشعوب تكشف عن عمق في فهم أساليب القوة التي تستخدمها دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والصين. حروب تعتمد على القمع والهيمنة وتوليد العنف والإرهاب، يتم استخدام تكنولوجيا عالية خلالها. وكما يقول الكتاب، فإن النموذج الأوضح لهذه الحروب التي يتم فيها القمع والسيطرة واستخدام التكنولوجيا الدقيقة في القتل هي حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. تشمل هذه الحرب: استخدام أنظمة تصوير دقيقة، وعدسات حساسة، وقاعدة بيانات حول النشاطات المدنية،

